شؤون فلسطينية

الموقف الدولي

نيسان (ابريل) ١٩٨٢ ١٢٥

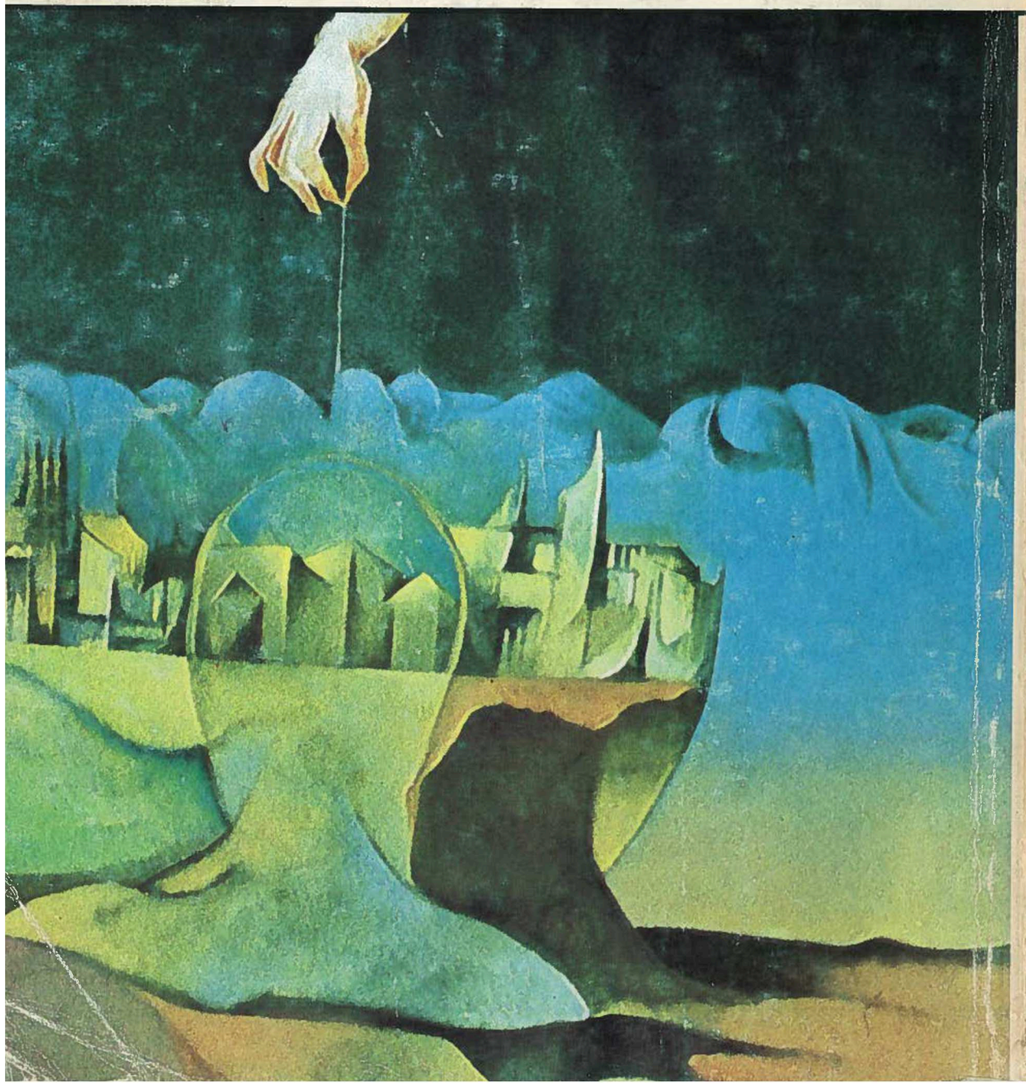

شؤون فلسطينية ١٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٨٢

Palestine Affairs

No. 125, April 1982

Published monthly in Arabic by the P. L. O. Research Center
P. O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 808976/7/8. Cables: MARABHATH).

Editor: Bilal El-Hassan
Annual Subscription
Air Mail: Arab countries — Individuals: L. L. 135 ($40), Institutions: L.L. 250 ($60); Europe — $60; U.S.A. and Elsewhere — $75.
Surface Mail: Lebanon and Syria — Individuals: L.L. 100 ($25), Institutions: L. L. 150 ($35). Elsewhere — $40.

الثمن: ٨ ل.ل. في لبنان
١٠ ل.س. في سوريا
١ دينار في الكويت والعراق
١٢ درهماً في دولة الإمارات العربية
١ دينار في ليبيا
١٠ دراهم في المغرب
١٠ ل.ل. في الأقطار العربية الأخرى

شؤون فلسطينية

١٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٨٢

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة

تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير: بلال الحسن

المدير العام: صبري جريس

سكرتير التحرير: عز الدين المناصرة

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المواد التي ترد إلى المجلّة لا تُردّ، سواء نشرت أم لم تنشر

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات)، رأس بيروت ــ لبنان، ص.ب ١٦٩١، تلفون التحرير: ٨٠٨٩٧٦/٧/٨، التوزيع: ٨٠٨٣٣١، برقياً: مرأبحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا) ــ للأفراد: ١٣٥ ل.ل.، للمؤسسات والدوائر الحكومية: ٢٥٠ ل.ل.؛ في أوروبا: ٦٠ دولاراً؛ في أميركا وباقي دول العالم: ٧٥ دولاراً. (بريد عادي): في لبنان وسوريا ــ للأفراد: ١٠٠ ل.ل.، للمؤسسات والدوائر الحكومية: ١٥٠ ل.ل.

المحتويات

حوار مع اقبال أحمد **توجهات إدارة ريغان في الشرق الأوسط**	اعداد: نوبار هوفسبيان	٤
في مفهوم اسرائيل لما تسميه «الأمن القومي»	د. الياس شوفاني	٢٠
مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل من واقع التبعية الى دور عارض الخدمات	سيف الدين دريني	٣٣
سياسات الهجرة في اسرائيل	الفي باليس	٥٤
الأوضاع الصحية في الضفة الغربية في ظل الاحتلال الاسرائيلي دراسة حالة قرية الزبيدات (دراسة ميدانية)	د. ريتا جقمان	٦٢
فلسطين في مؤتمرات السلام والمؤتمرات العربية (١٩١٩ ــ ١٩٢٠)	د. حسان حلاق	٨٩
الاستشراق السوفياتي والصهيونية المعاصرة	سهيل عامر	١٠١
حول ندوة «قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة» **مداخلة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية**	زينب الغنيمي	١١١
الشاعر حسن البحيري **ملامح حياة ومعالم رؤية وطنية**	د. حسني محمود حسين	١١٨

تقارير

الملف الفلسطيني للحزب الاشتراكي الفرنسي وزيارة ميتران الى اسرائيل	سويدان ناصر الدين	١٤٠
جامعة بير زيت **النضال العلمي والنقابي في مواجهة الاحتلال**	سمر مكاوي	١٥٢
عبد القادر الحسيني في ذكراه الرابعة والثلاثين	سميح شبيب	١٦١

مؤتمرات

الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين	محمود فلاحة	١٦٤
الدورة العادية السادسة للمؤتمر العام للاونيسكو العربية	هارون هاشم رشيد	١٦٨

كتب

تقنين الاحتلال	علي خالد	١٧١
رؤية فالدهايم لأزمة الشرق الأوسط	د. نافع الحسن	١٧٥
محاولة لتحديث المسألة اليهودية	صالح بشير	١٧٩

شهريات

المقاومة الفلسطينية ــ عسكرياً	يزيد خلف	١٨٢
المقاومة الفلسطينية ــ عربياً	س.ش.	١٨٧
المقاومة الفلسطينية ــ دولياً	أ.ض.س.	١٩٣
المناطق المحتلة	صلاح عبد الله	١٩٧
اسرائيليات	محمد عبد الرحمن	٢٠٤

وثائق

مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل	ترجمة م.ع.ر.	٢١٠

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان: **عماد عبد الوهّاب**

حوار مع إقبال أحمد

توجّهات إدارة ريغان في الشرق الأوسط

إعداد: **نوبار هوفسبيان**

مقـــدمة

لدى مجيء ريغان إلى السلطة، توقع كثير من المعلقين هبوب رياح «الحرب الباردة» من جديد. وفي هذه المقابلة، يحاول «إقبال أحمد» التمييز بين «مبدأ ايزنهاور» وبين سياسة ريغان التي بدأت تظهر للعيان، كتعبير عن أميركا باعتبارها قوة آفلة. ولكي ترجىء انحدارها، تعتبر الولايات المتحدة منطقة الشـرق الأوسط محـوراً مركـزياً في استراتيجيتها، بغية إعادة التحقق من روافع نفوذها على حلفائها القدامى: أوروبا الغربية واليابان.

لقد أعادت مـؤسسة السيـاسة الخـارجية في الولايـات المتحدة، منـذ منتصف السبعينات، وخاصة بعد «مبدأ كارتر»، ترتيب سلم أولوياتها:

١ ــ فالخليج، وليس المشرق العربي، هو الحلقة المركزية في السياسة الأميركية. ويعود ذلك في الأساس إلى الموارد النفطية.

٢ ــ إنزال «مشكلة الشرق الأوسط» إلى مرتبة ثانوية.

٣ ــ إعطاء اسرائيل الضوء الأخضر، لكي تدير هجماتها عـلى لبنان ومنـظمة التحرير الفلسطينية وسوريا.

٤ ــ طرحت الإدارة الجديدة الحاجة إلى تأليف «إجماع استراتيجي»، لمواجهة الاتحاد السوفياتي، ولتعزيز النفوذ الاميركي في الشرق الأوسط.

٥ ــ واستلزم هذا كله أن تزيد الولايات المتحدة من وجودها العسكري في الشرق الأوسط، وبالتالي أن تحوّل المنطقة إلى مسرح نووي رئيسي.

---

* أجريت هذه المقابلة في نيويورك في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١. وإقبال أحمد، باكستاني، وزميل في معهد الدراسات السياسية في واشنطن، وفي معهد للدراسات الدولية في أمستردام، وهو كاتب استراتيجي مشهور، ومحلل، ذو خبرة، للسياسة الخارجية الأميركية.

وغني عن القول، ان هذه المقابلة لا تتصف بالشمولية، بل إننا، خضوعاً لاعتبارات النشر المتعلقة بالمساحة الممكنة، كان علينا أن نحذف حوالى ثلث النص الأصلي.

وبعد الفراغ من إنجاز هذه المقابلة، حدث تطور مهم هو مبادرة اسرائيل لضم مرتفعات الجولان المحتلة. ومع أن المقابلة لم تتعرض لهذه المسألة، إلا أن جوهر السياسة الأميركية، تجاه إسرائيل والدول العربية، ظل على حاله بلا تبديل أو تغيير.

* * *

نوبار: ربما كان من المناسب أن نبدأ بالسؤال عن كيف تفهم الولايات المتحدة التغيرات التي حدثت في الشرق الأوسط وفي الخليج، وخصوصاً سياسة ريغان في المنطقة.

إقبال: أولاً، ان الولايات المتحدة لم تعلن بعد بوضوح سياساتها في الشرق الأوسط. ففي نطاق السياسة التي تم رسمها، كانت، حتى الآن، سياسة اتخاذ قرارات أكثر مما كانت تخطيطاً سياسياً، أو تحديداً وتفصيلاً للمواقع والأغراض والغايات. فحتى الساعة، أوضحت إدارة ريغان سياستها من خلال التحرك الديبلوماسي، كمهمة فيليب حبيب إلى الشرق الأوسط بشأن «أزمة الصواريخ» السورية ــ الاسرائيلية، وكصفقة السلاح التي ضمت مبيعات الأواكس إلى العربية السعودية. ولهذا في وسعنا القول: إنه إذا كانت الولايات المتحدة لم تحدد، في وضوح ودقة حتى الآن، سياستها في الشرق الأوسط، إلا انها وفّرت المؤشرات الدالة على ما يمكن أن تكون عليه سياستها هذه.

ثانياً، ولعل هذا هو الأهم، أنه من الخطأ التفتيش عن التغيير حيث الاستمرارية هي الكائنة. هناك اتجاه في الشرق الأوسط، موجود في الدوائر الليبرالية والمحافظة خاصة، ينظر إلى الجمهوريين باعتبارهم أنصار العرب، وإلى الديمقراطيين باعتبارهم أنصار اسرائيل. لكن هذه طريقة خاطئة لتصوير الأمور. فاذا كان هناك من شيء واحد واضح في ما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة الخارجية، وعلى الأخص في الشرق الأوسط، فهو أنها كانت، على الدوام، منحازة لمدة أربعين سنة على الأقل. وهذه السياسة تمتعت بالاستمرارية، على الرغم من تعاقب العهود وتبدل الادارات. الأسلوب يتغير، موضع التركيز قد يتبدل، المفاصل والذرائع قد تتغير، إنما لم يحدث أي تبدل أساسي في هذه السياسة، منذ ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٨. بعد حرب ١٩٦٧، ومع صعود نيكسون إلى السلطة، شاهدنا، جيداً، تلك الزيادة الهائلة في الروابط العسكرية والاستراتيجية مع اسرائيل. وهذا التبدل الذي جاء في صالح اسرائيل، حافظت عليه وعززته مختلف الادارات والحكومات التي تولت المقاليد بعد نيكسون. خذ مثلاً، قضية الأواكس؛ فهذه القضية ينظر اليها، على نطاق واسع، على أنها مثال لنوايا الجمهوريين الطيبة إزاء العرب. ومع ذلك فهذه الصفقة كانت قيد التحضير طوال العامين الأخيرين من عهد كارتر. ففي سبيل تعزيز مبيعات الأسلحة إلى العربية السعودية، أرسلت إدارة كارتر الأواكس إلى العربية السعودية. وكانت الأواكس في قواعدها هناك، قبل أن يتولى ريغان الرئاسة، وكانت الأواكس هناك، عندما عبرت القاذفات الاسرائيلية المجال الجوي السعودي، لكي تقصف المفاعل النووي العراقي. وبالمثل، كانت الـ ف ـ ١٦ قد بيعت فعلاً في ظل حكم كارتر. إن هناك قدراً من المجازفة في تركيز الضوء على سياسات ادارة ريغان وحدها.

ان علينا افتراض وجود عناصر استمرار أساسية، وعلينا أن نتساءل عن ماهيتها. فمن العبث فحص الزجاجات الجديدة إذا لم نعرف انها تحتوي على النبيذ القديم نفسه.

ثم إن علينا أن نتذكر أن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، كانت محصلة الدروس التي استخلصتها من إخفاقات استراتيجية كيسنجر ــ نيكسون في المنطقة. فبعد قيام كارتر باطلاق بعض الايماءات المترابطة منطقياً (على سبيل المثال نقد سياسة الخطوة ــ خطوة الكيسنجرية، والاشارة إلى الاستعداد للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية)، وقع (كارتر) في إسار مخططات كيسنجر نفسها. فلقد كانت سياسة كارتر، على أحسن الفرضيات، سياسة تعديلات الحد الأدنى في الاستراتيجية. أما ريغان فسوف يواصل السير على سياسات أسلافه، مضيفاً إليها لمسة هوليوودية. إن الديبلوماسية الأميركية، في الشرق الأوسط، تعاني من ركام من العداوة للمصالح القومية العربية. ولم يتوافر، حتى الآن، أي درس قاس يكون كفيلاً بتغيير هذه النظرة الأساسية.

نوبار: لعل من المفيد هنا التطلع إلى ماهية هذه الدروس. فهل لهذه المسألة علاقة بمفهومهم القائل انه ليس في وسعهم التعامل مع الشرق الأوسط في معزل عن الخليج، وتحديداً الأقطار المنتجة للنفط، هل هذا عنصر رئيسي في الدروس التي أشرت إليها؟

إقبال: ما زلنا نذكر أنه في حوالي نهاية الحرب في الهند الصينية، فان الأشباح، التي كانت تقليدياً تنتاب صانعي السياسة الخارجية الأميركية، بدأت بالانتقال والتجمع في الشرق الأوسط. ان مركزية الصراع الاميركي من أجل وقف تدهور الولايات المتحدة باعتبارها القوة الأعظم في العالم، انتقل هذا كله من الأطلسي والباسيفيكي، في الخمسينات والستينات، إلى المناطق الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي.

ومن الواجب هنا التأكد أن الهدف الأساسي للولايات المتحدة في هذه المنطقة، ليس الاتحاد السوفياتي وحده، فبين أهدافها الأخرى، في الشرق الأوسط، أوروبا واليابان والنهوض المحتمل ــ وان لم يكن قد تحقق بعد ــ للشعور القومي العربي. لقد برزت الولايات المتحدة، في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، باعتبارها القوة العظمى في العالم. ولقد قام هذا التفوق الأميركي على أربعة عوامل:

العامل الأول كان السيطرة الاميركية الاستراتيجية والاقتصادية على الدول الصناعية الرأسمالية الأخرى في العالم، وخصوصاً أوروبا الغربية واليابان. لكن فعالية تفوقها الاستراتيجي انتقصت، حينما نشر الاتحاد السوفياتي صواريخه العابرة للقارات، وفي ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨ حفظها في مواقعها الأسطوانية معززة التقوية. وطالما أن الاتحاد السوفياتي قد توصل إلى تحقيق التكافؤ الكمي، فان المظلة النووية الأميركية فوق اوروبا الغربية لم تعد بذات الأهمية. وفي محاولة من واشنطن لتجاوز هذا الانتقاص من جبروتها، سعت إلى تقريب الأسلحة النووية من العتبة السوفياتية. وهكذا استقدمت أسلحة الميدان النووية إلى اوروبا، وبدأت اللعبة النووية مع الاتحاد السوفياتي. هذا التطور هو الذي أنتج الحركة الواسعة المعادية للأسلحة النووية في أوروبا اليوم.

وان تطوراً مماثلاً قد حدث في الشرق الأوسط. لكن حكوماتنا ووسائطنا الاعلامية

لم تقم بتنبيه الجمهور إلى هذا التطور المصيري.

أما الهيمنة الاقتصادية الاميركية على أوروبا الغربية فلقد انتهت عندما استعادت هذه الأقطار عافيتها الاقتصادية، التي فقدتها في الحرب العالمية الثانية، وغدت اقتصاديات هذه الدول وشركاتها العملاقة مزاحمة للأميركيين. بل ان قدرة هذه الأقطار التنافسية بلغت حداً، في عام ١٩٦٨، عندما سجل هذا العام بداية مرحلة المعاناة الأميركية، باختلال ميزان مدفوعاتها مع حلفائها الأوروبيين واليابانيين. ومن ثمّ بدأت سلسلة عمليات تخفيض قيمة الدولار، ومحاولات يائسة لإبقاء حلفائها على الخط. ولم تتمكن الولايات المتحدة ــ على امتداد السنوات الثماني الماضية ــ من أن تفوز في المنافسة مع أوروبا الغربية واليابان، في ميدان تسويق السلع المصنّعة، في أي جزء من العالم، إلا في منطقتين. ففي هاتين المنطقتين وحدهما: الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية، تمتلك الولايات المتحدة قصب السبْق في مجالي التجارة والاستثمار، متفوقة على حلفائها في الأطلسي وعلى اليابان. ويعود الفضل في هذا للمصالح الأميركية في بلدان الشرق الأوسط، وعلى رأس القائمة، بالطبع، العربية السعودية والخليج. ويتبين لنا هكذا كيف أصبح العالم العربي منطقة مركزية للرأسمال الأميركي.

وأبعد من ذلك، أن الولايات المتحدة في سعيها الدؤوب لاستعادة المركز الأول في العالم، يناسبها تماماً أن تتمكن من جديد من فرض هيمنتها على حلفائها القدامى، ذلك أنها لم تعد تملك لا التفوق الاستراتيجي ولا الهيمنة الاقتصادية الشاملة. وهذا السعي قاد أميركا أيضاً إلى الشرق الأوسط. والأسباب جيدة وتنطق بها الأرقام البليغة: ٩٥٪ من نفط اليابان مستورد، و٨٠٪ منه يأتي من الشرق الأوسط والخليج، وأن زهاء ٨٠٪ من مصادر الطاقة الأوروبية يأتي كذلك من الشرق الأوسط. وبالاضافة إلى ذلك فإن قدراً كبيراً من احتياجات هذه الدول من المعادن يأتي من جنوب أفريقيا. وبناء على هذا، فإن السيطرة السياسية الأميركية على المنطقة التي تصدر هذه الامدادات، تمثل أضمن رافعة للنفوذ على الحلفاء القدامى في أوروبا الغربية واليابان.

نوبار: هذه الرافعة الجديدة، هل تترادف مع السيطرة على إمدادات الطاقة سواء كانت نفطاً أم معادن؟

إقبال: الرافعة الجديدة قد تكون السيطرة الاميركية، اقتصادياً واستراتيجياً وسياسياً، على الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا. إذ لا ينبغي أن نتجاهل البعد الاستراتيجي، ذلك أن للسياسات الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط بعدها الأوروبي كذلك. فحيث أن حلف الأطلسي يزداد ضعفاً، والتوترات الاقتصادية والسياسية بين أوروبا والولايات المتحدة تتنامى، والمشاعر الاوروبية المعادية للأسلحة النووية تشتد، فإن الولايات المتحدة تبحث عن مواقع جديدة قريبة من الحدود السوفياتية لكي تنشر فيها قواتها الاستراتيجية: قواتها النووية. وينظر الأميركيون إلى الشرق الأوسط باعتباره المنطقة التي يمكن بها تطويق الاتحاد السوفياتي.

نوبار: إذاً فنحن نتحدث هنا عن منطقة تشمل البقاع الشاسعة من تركيا الى باكستان الى الخليج. أليس كذلك؟

إقبال: نعم. فالخطط لإنشاء الأسطول الخامس، ولتقوية الأسطول السادس، وقوة

الانتشار السريع التي اقترحها كارتر في حدود ٨٥ ألف جندي، والتي يعتزم ريغان جعلها ثلاثمئة ألف جندي، كل هذه تعبيرات قوية عن هذه السياسة.

نوبار: من الطريف أن نلاحظ هنا، أن العربية السعودية تحتل المرتبة السابعة في لائحة أعظم مستوردي السلع الاميركية في العالم، وهي بلد سكانه نحو أربعة ملايين نسمة. لعل هذا أيضاً تعبير مناسب عن الخط الذي يتجه إليه تفكيرك؟

إقبال: الأقطار العربية تمثل أهم مجموعة للتجارة مع الولايات المتحدة. ومما يثير السخرية أن عدداً كبيراً من هذه الدول، التي تصنف نفسها راديكالية، هي من بين أنشط الزبائن للمصنوعات الأميركية.

نوبار: لقد حددت لماذا تعتبر الولايات المتحدة الشرق الأوسط منطقة مركزية بالنسبة اليها، فالخط الأساسي هو:

١ ــ ان الشرق الأوسط هو منطلق الرافعة الاميركية للتأثير على اوروبا الغربية واليابان.

٢ ــ ان الشرق الأوسط مصدر انتاج الطاقة (وهنا نضيف جنوب افريقيا كطرف في المعادلة).

٣ ــ إن الشرق الأوسط موقع عسكري استراتيجي سواء لاحتواء الاتحاد السوفياتي ,أم لمجابهته.

إقبال: ورابعاً ان الشرق الأوسط لا يزال أكثر المناطق ربحية في العالم حيث في وسع الولايات المتحدة أن تتفوق تجارياً على المنافسين من يابانيين وأوروبيين غربيين.

نوبار: وبين هذه العوامل الأربعة، ألم يكن عامل شرق ــ غرب (أي سياسة الولايات المتحدة لاحتواء الاتحاد السوفياتي) هو الأكثر أهمية؟ فمنذ مبدأ ترومان والشرق الأوسط محسوب في نطاق معادلة الشرق ــ الغرب. ألا يزال هذا هو العنصر الحاسم، أكثر من سواه، في الصورة الشاملة التي تحاول رسمها؟

إقبال: لا يزال التنافس مع الاتحاد السوفياتي وشبح الخطر السوفياتي يحتلان المرتبة الأولى في الأدبيات الأميركية. مسألة السوفيات ما زالت تمثل الأساس الشرعي، أو «المحلّل»، للديبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط. لكن في الحقيقة اليوم، أن هذا عامل واحد فقط في تحديد السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. وعندما ظهر مبدأ ترومان ثم مبدأ ايزنهاور، كانت الولايات المتحدة لا تزال تمثل، حتى ذلك الحين، القوة الأعظم غير الممكن تحديها. وحلفاؤها في الأطلسي واليابان كانوا تابعين، ولم يشكلوا بعد أي تهديد لمصالحها في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. ولهذا كان الهدفان الأساسيان للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، في الخمسينات والستينات، هما:

١ ــ الاتحاد السوفياتي: وكانت النظرة إليه، وكان الخوف منه، باعتباره قوة منافسة.

٢ ــ القومية العربية الراديكالية: وقد زامن ذلك صعود عبد الناصر والدور الذي لعبه كعامل رئيسي في السياسات العربية، وكذلك صعود البعث في سوريا والعراق. وهي أيضاً مرحلة جبهة التحرير الوطني في الجزائر، كحركة تحرير مسلحة. فمن المهم هنا أن

نتذكر أن الولايات المتحدة، تاريخياً، اعتبرت التعبير الراديكالي عن القومية تهديداً لمصالحها. فطالما كانت «القومية» مقتصرة على المحتوى السياسي، مثلاً الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي أو البريطاني أو قبلهما الاسباني، كانت الولايات المتحدة تدعمها وتساندها. أما بعد أن يتحرر أي بلد من الاستعمار الفرنسي أو البريطاني أو الاسباني فالمفروض أن يفتح أسواقه أمام رأس المال الأميركي. فالوقفة الأميركية ضد الاستعمار، قبل الحرب العالمية الثانية، ودفاعها عن سياسة «الباب المفتوح»، ارتكزت إذاً الى أساس مادي. لقد خدمت هذه السياسة المصالح الاقتصادية الاميركية.

وللسبب نفسه، بينما كانت الحكومة والشركات الأميركية تصفق للتعبير السياسي عن القومية، فإن نظرتها كانت على الدوام عدائية للتعبيرات الاقتصادية والاجتماعية. فالتعبيرات الاقتصادية كان معناها تأميم الاقتصاد الوطني، فيما كانت التعبيرات الاجتماعية تجد ترجمتها في خلق دولة اشتراكية، واشتراكية الموارد الطبيعية. وهنا نفهم لماذا شنّت الولايات المتحدة، قبل الحرب العالمية الثانية، عدة حملات تدخل عسكرية وشبه عسكرية، في أميركا الجنوبية وأميركا الوسطى، لقمع التعبيرات الراديكالية للقومية.

وحين ورثت الولايات المتحدة النفوذ الآفل لبريطانيا وفرنسا، نقلت اتجاهاتها ونزعاتها المعادية للقومية التقدمية، إلى سائر أنحاء العالم الثالث، وبالأخص إلى الشرق الأوسط. ومن هنا كان أول تدخل أميركي في الشرق الأوسط في إيران، ضد نظام حكم قومي هدد المصالح الغربية بسلاح التأميم. فلم يكن هناك من يعتقد يومئذ في واشنطن، ولا يوجد من يزعم الآن، أن مصدق كان مطية للسوفيات، أو خاضعاً للتأثير الشيوعي. لقد كانت جريمته أن «قوميته» تطلبت محتوى اقتصادياً. وبالمثل كانت واشنطن شديدة القلق من التعبيرات الراديكالية للقومية العربية في الخمسينات. ومبدأ أيزنهاور لم يكن همّه احتواء الاتحاد السوفياتي فقط، بل القومية العربية الراديكالية كذلك. وحلف بغداد لم ينشأ ضد السوفيات فحسب، بل ولمحاربة الناصرية كذلك.

أما الآن، في الثمانينات، فلقد تغيّر الوضع. ما زالت النظرة إلى الاتحاد السوفياتي هي إياها: المنافس الرئيسي، ولذلك لا تزال سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، هي إياها: احتواء الاتحاد السوفياتي. لكن بعض الأنظمة القومية الراديكالية في المنطقة أثبتت، مع ارتفاع صوتها، أنها نمور من ورق، لينة العريكة، ضعيفة، خاوية، بلا هدف، وقابلة للتلف، بالسلطة والمال والتقنية. وهي خدمة لوضعيتها وأدبياتها، قد تثير غضب الامبريالية أحياناً، لكنها لم تعد، أبداً، هدفاً للامبريالية. فعلى امتداد العالم الثالث، وخصوصاً في أميركا اللاتينية والشرق الأوسط، أصبح التحرر الوطني، بأيديولوجيته وحركاته، هو هدف الامبريالية، وليس القومية الراديكالية. وفي هذا السياق ينبغي النظر إلى ممانعة واشنطن في التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية. فقبل اعترافها بها، تريد أن تعرّيها من كل مضامينها التحريرية التي تملك منها أكثر مما يمتلكه أي نظام في العالم العربي.

نوبار: لا بد أنك أطلعت على ما كتبه أنطوني كوردسمان بعنوان: «العربية السعودية والأواكس وبحث أميركا عن استقرار استراتيجي في الشرق الأدنى» ١٩٨١، وهي وثيقة نشرها «مركز ولسون» (واشنطن). وهو يخلص إلى النقاط الثلاث التالية:

النص: «وهكذا يتوقف نجاح السياسة الأميركية في الشرق الأدنى على (أ) الحفاظ على علاقات وثيقة بالعربية السعودية، (ب) ما إذا كان في وسع الولايات المتحدة إعطاء العربية السعودية القدرة العسكرية لكي تدافع عن نفسها وتصد العدوان على دول الخليج المحافظة الأخرى، و (ج) ما إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على إعطاء العربية السعودية المعدات العسكرية والدعم الذي تحتاجه، دون خلق أزمة سياسية تؤدي إلى تهديد اسرائيل. وإذا لم تتمكن الولايات المتحدة من تحقيق الهدفين السابقين، فسيواجه الغرب أحد أخطر التهديدات، لوضعه الاستراتيجي، منذ الحرب العالمية الثانية. وإذا لم تفلح الولايات المتحدة في إنجاز الهدف الثالث فمن المحتم، في النهاية، أن تنهار السياسة الأميركية في الشرق الأدنى، وكذلك العلاقات مع السعودية ومصر وبقية العالم العربي».

ما رأيك في هذا الكلام؟

إقبال: عدة أمور ينبغي إبقاؤها نصب أعيننا ونحن نرى إلى هذه الوثيقة. فلقد تم إعدادها بغية التأثير على اقتراع الكونغرس على مبيعات الأواكس للعربية السعودية. فغرضها سياسي وليس تحليلياً. إنها ليست ورقة لصنع السياسة، بل ورقة لبيع سياسة. والأفكار الواردة فيها هي القابلة للبيع. وهذه الأفكار لا تعكس، بالضرورة، الذهنية التي تقف وراء سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

نوبار: بالتأكيد هذا صحيح تماماً.

إقبال: لقد أثرت موضوع العربية السعودية. ومن الحسن أننا قفزنا عدة درجات. فلننظر إلى المسألة كما يلي: إذا كان طرحي صحيحاً، أي أن السيطرة، بلا منازع، على الشرق الأوسط أصبحت هدفاً محورياً لمساعي أميركا بحثاً عن استعادة تفوقها كقوة عظمى، فسيستتبع ذلك أن تصبح واشنطن ملزمة بهذا الهدف، أكثر من أي التزام لها بأية سلالة حاكمة، أو بأي نظام حكم، أو بأي بلد في الشرق الأوسط. ثم انه، في الوقت نفسه، التزام بهدف غير واقعي، لأنه يغفل التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها السبعينات. فهذه سياسة تسعى لإرجاع العملية التاريخية عن طريق التلاعب بالسلطة، وتغيير المعادلات الاستراتيجية. فالمنطق الأميركي الراهن والتفكير الأميركي الحالي بالنسبة للشرق الأوسط هو الاتجاه نحو التدخلات العسكرية في المنطقة. ولهذا فالخطط العسكرية الأميركية تركز على الاستعداد لعمليات غزو واحتلال البلدان العربية المنتجة للنفط.

نوبار: هل يمكن تصوّر قيام الولايات المتحدة بغزو واحتلال العربية السعودية أو غيرها من دول الخليج؟

إقبال: انه قابل للتصور. نعم هذا قابل للتصور تماماً. إن الولايات المتحدة، بالتمارين العسكرية التي تقوم بها، وبخطط الطوارىء التي ترسمها، لم تبق هذا الأمر سراً. وقد تكون ليبيا على رأس القائمة. فالأميركيون قد يفضلون عدم احتلال مكان يثير استياء الحكام العرب، ولذلك فسياستهم في اللحظة الحاضرة هي أن يجعلوا الاحتلال سلمياً، وأن يجعلوا الدول العربية تدفع تكاليفه. فصفقة الأواكس ــ في هذا المفهوم ــ تسترعي الانتباه، وهي أضخم صفقة من نوعها، منذ باع الخديوي إسماعيل قناة السويس مقابل نحو خمسين ألف جنيه. ويمكن أن يكون السعوديون قد اشتروا لأنفسهم

«حصان طروادة» بمبلغ خيالي هو ٨,٥ بليون دولار. إن صفقة السلاح التي عقدتها الولايات المتحدة مع العربية السعودية عديمة النفع للعرب، من الناحية العسكرية. فالولايات المتحدة تجني هذه الأموال الطائلة ببيع السعودية أسلحة عديمة الجدوى، وبسعر أعلى بكثير من سعر أي نظام مراقبة مماثل لنظام الأواكس (في بريطانيا مثلاً) أو أفضل منه. أضف إلى ذلك أن الصفقة توجب تمركز أعداد كبيرة للغاية من الأميركيين في العربية السعودية أو الخليج. وهي لن تضر الاسرائيليين في شيء، بل قد ينتفعون منها بالاستفادة من الاستخبارات الاميركية المطوّرة، لمتابعة التحركات العسكرية للعرب وقدراتهم العسكرية. وكما تعلم فاني كنت قد تنبأت بأن الاسرائيليين سوف يلعبون دور معارضة مبيعات الأواكس حتى الدقيقة الأخيرة، وانهم بعدئذ سوف يتجهون لعقد صفقة مع إدارة ريغان، وهذا هو ما حدث بالضبط.

وفي الوقت الحاضر تتعاون حكومات غربية مع الولايات المتحدة، في عملية احتلالها للشرق الأوسط سلماً. فهذه المنطقة أصبحت رهينة للولايات المتحدة. وقريباً، سوف تتعاون بثمن أعلى. وحين يصل هذا الموقف العربي إلى فصل الختام، فستكون الحكومات، صاحبة هذه المواقف، قد أنجزت، بالفعل، وجوداً عسكرياً أميركياً كبيراً في المنطقة، بنية تحتية مطوّرة جيداً قامت ببنائها مصانع أميركية مثل «بكتل»، وكذلك أسلحة كافية بتمويل عربي في أيدي الأميركيين، بحيث يغدو من العسير مادياً منع عملية الاستيلاء. وفي هذه اللحظة ليس واضحاً لديّ تماماً من سيكون حليف الولايات المتحدة في كل هذه العملية، خلال السنوات العشر المقبلة. من المؤكد أن اسرائيل سوف تظل حليفاً، سواء تمكنت من لعب دور نشيط في السياسات التدخلية أم لم تتمكن. فالزمن وحده هو الذي سوف ينبئنا بالجواب. لكن دور اسرائيل، في كل الأحوال، سوف يكون تشجيع السياسة التدخلية، والحرص على وضعها (اسرائيل) كحليف استراتيجي.

نوبار: طالما أننا أنهينا الكلام على هذين العاملين، لربما صار واجباً الآن الانتقال إلى نقطة أخرى تستدعي التفكير. فالكثير من الكتّاب الاستراتيجيين في الولايات المتحدة (مثلاً درو ميدلتون، في نيويورك تايمز) أشاروا إلى أن التغيرات في سياسات إدارة ريغان تعيد إلى الأذهان «مبدأ أيزنهاور»، على الرغم من حذرهم من أنه كان إخفاقاً في حينه، وليس هناك مايدل على أنه سوف ينجح في الوقت الحاضر. أولاً، هل تعتقد بأن هذه هي الحالة؟ وثانياً، وسواء كان الرد بالسلب أم بالايجاب، ما هي علاقة هذا العامل بفهم إدارة ريغان للتوازن الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي؟ وليس بالضرورة فهمهم له، بل ما يصرحون به علناً تبريراً لميزانياتهم العسكرية التي تقترن طبعاً بالاقتطاع من البرامج الاجتماعية في الميزانية الداخلية؟

إقبال: انه ليس «مبدأ أيزنهاور» فقط لا غير. فالسياسة الأميركية هي عبارة عن سياسة يائسة مضطربة، تمثل تراكماً للخبرات الأميركية في الشرق الأوسط. إن السياسة الراهنة هي، جزئياً، إحياء لـ «مبدأ ترومان» الذي لم يكن مجرد سياسة احتواء للاتحاد السوفياتي، بل وإلى ذلك مبدأ للتدخل في بعض البلدان.

نوبار: في هذا الخصوص، كان الرئيس ترومان قد أعلن حرفياً، في ١٢ آذار (مارس) ١٩٤٧: «تتعهد الولايات المتحدة بمساندة الشعوب الحرة التي تقاوم

محاولات الاستعباد التي تقوم بها أقليات مسلحة أو ضغط خارجي».

إقبال: ثم إنها جزئياً أيضاً «مبدأ أيزنهاور»، الذي تمثل تعبيره الوحيد في الشرق الأوسط في «حلف بغداد»، الذي كان محاولة لانشاء منظومة تدور في الفلك الأميركي تضم القواعد الأميركية في باكستان وتركيا والأردن وايران. ثم إنها أيضاً، وفي جانب منها، «مبدأ كيندي» الخاص بمكافحة بؤر الثورة والعصيان، والذي بدأ بتدريب الجنود الاميركيين على حروب الغابات، والذي يتطلب في وقتنا الحاضر تدريبهم على حروب الصحراء. وهي كذلك، وفي جانب منها، «مبدأ نيكسون» وإضافات كارتر. فالسياسة الأميركية، تمثل إذاً سياسة مشوشة ويائسة همّها الابقاء على سيطرة الولايات المتحدة على الزعامة العالمية، في وضع تواجه فيه الولايات المتحدة تقهقراً أساسياً.

نوبار: ربما يجوز لنا أن نستخلص من هذا كله أن هناك عنصرين مستمرين في سياسة الولايات المتحدة إزاء الشرق الأوسط، وهما:

(أ) الحيلولة دون قيام القوى المحلية ــ الاقليمية، سواء كانت قومية أم غير ذلك، بتغيير الوضع القائم.

(ب) التصدي الكلامي، سواء كان حقيقاً أم لم يكن، للتهديد الخارجي، أي للاتحاد السوفياتي.

هذان العاملان يشكلان معاً الخيط المشترك بين جميع العهود الأميركية، بدءاً من مبدأ ترومان، وحتى سياسة ريغان تجاه الشرق الأوسط؟

إقبال: أكثر من ذلك. معك حق في أن السياسات الخارجية الأميركية كلها تتضمن غايتين مشتركتين: إحداهما احتواء الاتحاد السوفياتي، كقوة منافسة؛ والثانية، كانت حتى الآن، احتواء كل القوى الراديكالية والاشتراكية أو القومية، التي قد تهدد السيطرة الاميركية على المنطقة. إنما هناك أيضاً عوامل بارزة جديدة. لكن علينا أن ندرك العوامل المشتركة الأخرى، قبل التطرق إلى ذكر العوامل الجديدة. ففي خلال هذه الفترة (بدءاً من إدارة ترومان وإنتهاءً بادارة ريغان)، يبدو لي أن الولايات المتحدة قامت بتشكيل سياساتها في الشرق الأوسط بمفهوم عسكري. فجميع «المبادىء» الوارد ذكرها آنفاً تضمنت عنصراً عسكرياً طاغياً. إنها ليست سياسة تركز على الشؤون السياسية. فالولايات المتحدة كانت ولا تزال قليلة الاهتمام بشؤون المنطقة السياسية: موضوعات المعارضة العربية للتوسعية الصهيونية؛ الأماني العربية التي تنشد الاستقلال الحقيقي وعدم الانحياز والتوجه الديمقراطي؛ النضال في سبيل الحقوق الشعبية والقومية. فالولايات المتحدة لم تظهر أدنى اكتراث بهذه القضايا في أي يوم من الأيام، بل كانت تميل على الدوام إلى البحث عن القوة للتعامل مع هذه المسائل السياسية والاقتصادية. وهناك اتجاه آخر تجده كذلك في كل السياسات الأميركية، ففي حين تبدي واشنطن اهتماماً باستقرار الأنظمة الصديقة لها، فإن مصالح الشعب العربي لم تؤخذ في حسابها أبداً.

نوبار: نستطيع تلخيص هذه النقاط بالرجوع إلى تقرير نشره مجلس العلاقات الخارجية في ١٩٥٨. فلدى إشارتهم إلى «مبدأ ايزنهاور» سجلوا تقويماً على شيء من

الصدق والصراحة(*):

«إن حكومات عربية معينة، وتحديداً حكومات العراق والأردن ولبنان والعربية السعودية، انحازت بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى الغايات الكامنة وراء القرار الأميركي، وبهذا استحقت الدعم الأميركي. وبعملها هذا، ساقت هذه الحكومات نفسها إلى وضع يتميز بالعزلة عن المجرى الرئيسي للتطورات السياسية العربية، بل وعرضت نفسها للشجب والضغط من كل مكان في العالم العربي وحتى من داخل حدودها».

إقبال: إنها صياغة موفقة.

نوبار: المصالح المحلية هي أساساً الرقم الغائب في المعادلة. لكنك ركزت حتى الآن على أوجه الاستمرار، فما هي نواحي الاختلاف في الوضع الحالي؟

إقبال: أحدها أن العرب في الخمسينات (خلال وبعد الغزو الثلاثي لمصر) لم تكن لديهم سوى الورقة السوفياتية بين الأوراق الأجنبية، أما في الثمانينات فلديهم ورقة أخرى، إذا أرادوا اللعب بها: إنها الورقة الأوروبية. هذا إذا شاؤوا اللعب بها من أجل صالحهم هم.

عامل الاختلاف الرئيسي الثاني، أن سياسة الولايات المتحدة، منذ مبدأ ترومان، وحتى ١٩٦٨، لم تضمّن (بتشديد الميم) إسرائيل كطرف رئيسي في السلم الأميركي في المنطقة. فلم تكن اسرائيل سوى عنصر ثانوي بين العديد من العناصر التي شكلت معادلة الاستراتيجية الأميركية.ولهذا كان الدعم العسكري الأميركي لاسرائيل، خلال هذه الفترة، دون الـ ٢٥٠ مليون دولار سنوياً. أما بين ١٩٦٨ و١٩٧٣ فتلقت إسرائيل وحدها، خلال خمس سنوات، أضعاف (٢٢ ضعفاً) المعونة العسكرية التي كانت قد تلقتها من الأميركيين طوال ٢٠ عاماً. إذ حصلت اسرائيل، خلال هذه الفترة، على ما يربو عن ٢٠ بليوناً من الدولارات من العون العسكري الأميركي. كما أن أنواع الأسلحة، التي بدأت اسرائيل بتلقيها من الولايات المتحدة، خلال هذه الفترة، لا تشابه، من قريب أو بعيد، الأسلحة التي كانت تتزود بها في المرحلة السابقة (ترومان وايزنهاور وكنيدي وجونسون). فبدءاً من إدارة نيكسون، بدأت اسرائيل بتلقي الأسلحة الهجومية من أفضل ما في الترسانة العسكرية للولايات المتحدة. وبعد هذه الفترة، أصبحت اسرائيل قوة ضاربة رئيسية لصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وهو دور أخذ الاسرائيليون على عاتقهم القيام به، باستمتاع شديد. وهذا عنصر جديد في السياسة الأميركية.

والعامل الثالث، أن الولايات المتحدة قبل عام ١٩٧٠ لم تنشر أبداً، كما لم تهدد بأن تنشر، قوات نووية في الشرق الأوسط. والواقع أن هذه المنطقة ظلت منطقة حرة من الأسلحة الذرية حتى عام ١٩٧٠، عندما هدد نيكسون، في مؤتمره الصحافي إبان الأزمة الأردنية، باستخدام الأسلحة النووية. وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، كانت تلك المرة

---

* ريتشارد ب. ستبنز، **الولايات المتحدة في الشؤون العالمية**، نشره مجلس العلاقات الخارجية، ١٩٥٨. (ينبغي لنا أن نلاحظ أن مجلس العلاقات الخارجية كان بين نهاية الحرب العالمية الثانية وأوائل السبعينات، مؤثراً بدرجات متفاوتة في تكوين السياسة الخارجية للولايات المتحدة).

الأولى التي تجري فيها القوات الاستراتيجية للولايات المتحدة استنفاراً نووياً على امتداد الكرة الأرضية. وفي تلك اللحظات كانت بيننا وبين الكارثة الشاملة خطوتان فقط. والآن، يواصل ريغان هذه السياسة، فيعلن العزم على تسليح الأسطول السادس، وكذلك قوات الانتشار السريع، بأسلحة نووية تكتيكية. وهذا يمثل تطوراً شديد الخطورة نحو الأسوأ.

نوبار: وهكذا فإن ابتلاء أوروبا بكونها مسرح الحرب النووية، أستبدل بمنطقة الشرق الأوسط/ الخليج، كمسرح ملحق للحرب النووية

إقبال: العامل الرابع، وهذا عامل في غاية الأهمية، أنه لم تكن لدى الولايات المتحدة، قبل كارتر (عام ١٩٧٨)، أية خطط لتمركز قوات برية أميركية في الشرق الأوسط. كانت هناك قاعدة صغيرة في «بيشاور»، لرصد رحلات الطائرة «يو٢» السوفياتية، وقواعد كبيرة في تركيا لأغراض حلف الأطلسي، وبعض مراكز التنصت في ايران. هذا صحيح. إنما لم تكن هناك أية قوات أميركية موجهة ومدربة من أجل العمل في الشرق الأوسط. وهكذا نرى أن المخططات الخاصة بقوات الانتشار السريع، وتمركز جنود أميركيين في المنطقة، كل هذا يمثل سياسة جديدة. إنه تغير استراتيجي رئيسي. لهذه القوات مهمتان:

(أ) التدخل المباشر ضد أنظمة في الشرق الأوسط لا تعجب واشنطن، أو ضد تغيرات لا ترتاح لوقوعها، وبهذا فهي قوات للتدخل وللاحتلال.

(ب) سوف يكون من واجب هذه القوات القيام بمهمة استراتيجية كسلك للانذار، وكفتيل للتفجير عند العزم على استخدام الأسلحة النووية، وخصوصاً التكتيكية.

ويتبين بعد كل هذا ان ادعاءات «درو ميدلتون» وسواه من المحللين القائلين بأن هناك عودة إلى حرب الخمسينات الباردة، هي ادعاءات مضللة، بل وتستهدف خداعنا «والضحك علينا».

نوبار: إنها سياسة تماثل في تعبيراتها أو تجلياتها مبدأ ايزنهاور، وان كانت في الحقيقة أكثر إيذاء وأشد خبثاً.

إقبال: الفارق بينهما هائل. إنهما كالحمار والفيل: كلاهما حيوان، ولكل منهما أربعة أقدام، وأذنان وعينان، وكلاهما يحمل الأثقال، لكنهما حيوانان مختلفان. فالمقارنة بينهما بدون مغزى. لكن عليّ الرجوع ثانية إلى الفوارق التي يختلف بها الوضع الحالي عن الماضي.

وهكذا، خامساً، وعلى خلاف الفترة السابقة لنيكسون، فإن الولايات المتحدة لا تنفق غير القليل على سياساتها، والأحرى القول إنها قد حالفها التوفيق في جعل شعوب أخرى تتكفل بدفع النفقات الهائلة، التي لم يسبق لها مثيل، والتي تتطلبها عملية تسليح اسرائيل. فأموال البترو ــ دولار المدوّرة هي التي تموّل وتقوي عدوانية اسرائيل. ويمكن أن نؤكد منذ الآن أن اسرائيل سوف تحصل في السنة المقبلة على أسلحة بستمئة مليون دولار على الأقل، وعلى ١,٥ بليون دولار ربما، كتعويض عن صفقة الأواكس الأميركية مع العربية السعودية. الفارق هو أن السعوديين يدفعون، في حين يأخذ الاسرائيليون مجاناً. والسعوديون، مثل سواهم من العرب الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، يقومون بتمويل موردي السلاح لاسرائيل وبتزويدها بالمساعدات الأميركية الأخرى الهائلة. ولسوف يسجل المؤرخون هذه المفارقة، باعتبارها نادرة من النوادر التي ترويها الأجيال جيلاً بعد

جيل، كما سوف يسجلون أن الحكومات العربية الغنية كانت هي الضحية.

سادساً، هذه هي المرة الأولى، منذ مبدأ ترومان، التي تتلقى فيها السياسات الأميركية دعم ومساندة أغنى الدول العربية (السعودية) وأكبر الدول العربية (مصر)، في الوقت نفسه. ثم انها أول مرة لا تتوافر في الساحة أية معارضة جدية وملموسة لسياساتها.

نوبار: الرأي العربي السائد يصف اسرائيل بانها، ببساطة، مخفر أمامي للامبريالية الأميركية. فإلى أي حد تتمتع اسرائيل باستقلالية ذاتية نسبية في ميدان غاياتها هي في الشرق الأوسط؟

إقبال: لقد شهدت العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية العديد من التبدلات والتغيرات على مدار السنين. فقبل عام ١٩٦٧ كانت النظرة إلى اسرائيل، باعتبارها مصدر قوة ممكنة استراتيجياً. أما بعد حزيران (يونيو) ١٩٦٧ فلقد صعد المركز الاسرائيلي في التفكير الاستراتيجي الأميركي من المرتبة الثانوية إلى الصف الأول، إلى المرتبة الأساسية. النظرة المستمرة إلى اسرائيل أنها كانت، ولا تزال، دولة وكيلة منذ البدء. لكن أهميتها النسبية في العقيدة الاستراتيجية الأميركية عرضة للتقلبات.

لقد شهدت سنوات نيكسون (١٩٦٨ ــ ١٩٧٣) دعماً عسكرياً لاسرائيل بمعدلات مخيفة لم يشهد التاريخ المعاصر لها مثيلاً. فلقد سطعت إسرائيل، باعتبارها واسطة العقد في مبدأ نيكسون في الشرق الأوسط، والنجم الزاهر بين كويكبات كيسنجر الدائرة في الفلك الأميركي على امتداد المنطقة كلها، من البحر المتوسط إلى المحيط الهندي. ثم وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ طُرحت تساؤلات في واشنطن حول جدارتها للعب دور القوة الضاربة. إذ برهنت اسرائيل أن قوتها مشتقة [من الأصل الأميركي]، إلى حد لا يسمح بالاعتماد كثيراً عليها. كما برهنت أن قواتها هشة، إلى حد لا يمكّنها من التصدي لمقاومة عربية تملك العزم والتنظيم، وأن قواتها كانت في أمسّ الحاجة إلى مساندة بأضخم عملية دعم لوجستي في التاريخ. ولا بد أن تتساءل الولايات المتحدة، حول مدى أهلية اسرائيل للعب دور الشرطي الرئيسي للولايات المتحدة في المنطقة في مبدأ نيكسون، وكان لابد أن تبحث عن المزيد من الشركاء الاستراتيجيين النشيطين بين الدول العربية، استكمالاً لدور اسرائيل كحلفاء استراتيجيين، ولمحو الظلال السلبية عن صورة اسرائيل السياسية في العالم العربي. وفي هذه اللحظة أطلّ السادات، وكانت ديبلوماسية كيسينجر المكوكية قد عبّدت له الطريق.

ما أريد توضيحه هو أنك إذا نظرت إلى العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية، في المنظور التاريخي، لتبينّ لك في جلاء أنه بينما كان الدعم الأميركي لاسرائيل، على امتداد الأعوام الخمسة والثلاثين الأخيرة ثابتاً، فإن موقع اسرائيل في السياسة الخارجية الأميركية لم يكن ثابتاً. فهذا الموقع تراوح وتقلب، هبوطاً وصعوداً. لكن الذي لا يحتاج إلى برهان هو أن اسرائيل، في كل مرة أظهرت قدرتها العسكرية ضد العرب، كان موقعها يتحسن فوراً، في السياسة الاستراتيجية الأميركية. وان اسرائيل، في كل مرة واجهت نكسة رئيسية، كانت قيمتها في نظر الأميركيين تتضاءل.

ثم إن الاسرائيليين افترضوا أن الدعم الأميركي لهم هو أمر ثابت ودائم؛ كما

افترضوا أن اعتمادهم على الولايات المتحدة مسألة أبدية. لكنهم افترضوا دائماً أن أهدافهم الخاصة لن تكون، دائماً وأبداً، مقبولة من جانب الولايات المتحدة. فلقد رسم الاسرائيليون سياستهم على أساس حثّ الولايات المتحدة على زيادة التزامها باسرائيل من ناحية، وعلى أساس تقديم وقائع جاهزة للأميركيين ووضعهم أمام الأمر الواقع، كوسيلة لتحقيق أهدافهم، من ناحية ثانية. فالقادة الاسرائيليون يعرفون أن في وسعهم الافلات من تعابير الاستنكار الأميركية الصورية والضرب على أيديهم والتوترات العابرة. فالذي بين اسرائيل والولايات المتحدة هو زواج يقوم على توافق الطرفين. إنها ليست علاقة من طرف واحد، كما هو الحال بين الولايات المتحدة والعربية السعودية. إنه زواج اتفاقي أظهر فيه الاسرائيليون قدراً من الاستقلالية عن الأميركيين، بقدر ما أظهر فيه الأميركيون استياءهم من بعض قرارات الاسرائيليين.

نوبار: فلنحاول تحديد مايعتبره الأميركيون إنجازاتهم الكبرى في الشرق الأوسط، لكي نتمكن من قياس الأهداف الاسرائيلية بالنسبة للمفهوم الأميركي؟

إقبال: نحن نعرف:

١ ــ ان الولايات المتحدة احتفظت، منذ عام ١٩٧٨، ولا تزال، بوجود عسكري مادي كبير في الشرق الأوسط. (لقد زيدت قوة الأسطول السادس من ٤٥ ألفاً إلى نحو ٧٢ ألفاً، وهناك قوات الانتشار السريع، أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة وصلت إلى قواعد جديدة، أو مجددة، في دييغوغارسيا ومصر وعمان وكينيا وباكستان وتركيا).

٢ ــ لقد دقّت الولايات المتحدة، منذ ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥، مرتكزات لوجستية في عدة أقطار عربية؛ الأمر الذي لم تتمتع به من قبل. ويشمل هذا العربية السعودية ومصر الخ...

٣ ــ من الواضح بكل جلاء أن مبدأ كارتر وتصريحات ريغان تحمل استعداداً مكشوفاً لعمليات التدخل.

أما في ما يخص الاسرائيليين، فانه يطيب لهم أن يدفعوا بالأميركيين في خيار التدخل العسكري في المنطقة. والواقع أنهم يزيّنون للأميركيين هذا الخيار، باعتباره مربحاً وسليماً. ثانياً، انهم يريدون أن يحدث هذا التدخل العسكري بطريقة تخدم الغايات الاسرائيلية العاجلة.

نوبار: هل لك أن تلخص الغايات الاسرائيلية؟

إقبال: أولاً، ضم الضفة الغربية وقطاع غزة وإدماجهما. ثانياً، تحقيقاً للهدف السابق، لا بد من اجراء تغيير ديموغرافي رئيسي في المنطقة. إن حرص اسرائيل على الطابع اليهودي للدولة الصهيونية كامل وجدّي. وهم يعلمون ــ على الصعيد الديموغرافي ــ أنه، في خلال ٣٥ أو ٤٠ سنة، في حال بقاء السكان في منطقتي الضفة والقطاع، اللتين سوف تضمهما، ان اسرائيل سوف تواجه أكثرية عربية. وإذا حصل هذا فستصبح اسرائيل مثل جنوب افريقيا وهذا ما لا تريده. ولهذا فالسياسة الاسرائيلية واضحة تماماً، انها تريد تفريغ فلسطين المحتلة من نحو ٥٠٠ ألف إلى ٨٠٠ ألف من العرب. وقد يحدث هذا عن طريق عمليات الترحيل. ثالثاً، وفي ضوء النقطة السابقة، فإن الاسرائيليين كانوا، على امتداد السنوات الثلاث السابقة، عازمين على حل «مشكلة

فلسطين» بانشاء دولة فلسطينية في الضفة الشرقية لنهر الاردن. وهم غير معنيين بالابقاء على عرش الملك حسين. ومثل هذا الخيار سوف يبرر عمليات الترحيل. رابعاً، إن اسرائيل عازمة على الوصول إلى نهر الليطاني في لبنان، خلال الأعوام الخمسة أو العشرة المقبلة.

نوبار: إذا جاز لنا تصنيف هذه الأهداف على أنها للمدى المتوسط، فالى أي حد يمكن للاسرائيليين متابعة هذه الأهداف، وتلقائياً الحفاظ على التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة؟ هذان الأمران هل ينفي أحدهما الآخر أم يكمله؟

إقبال: ليس بالضرورة أن ينفيه أو يثيره. ومع ذلك، فسوف تكون هناك علاقات صعود وهبوط بين إسرائيل والولايات المتحدة. ويمكن لنا أن نتصور أنه إذا توافرت سياسة عربية متماسكة، فإن أغراض اسرائيل يمكن قهرها. لكنني لا أرى، في الوقت الحاضر، أية سياسة عربية هادفة. لذا أفترض أن الاسرائيليين يتقدمون باندفاع وبدون عقبات. وبناء عليه اسمح لي بأن أجازف بطرح الملاحظات التالية حول سياسة اسرائيل:

١ ــ لقد امتلك الاسرائيليون حتى الآن تقديراً سليماً وقياسياً صحيحاً لمعطيات السياسة الأميركية في المنطقة، ومقدماتها المنطقية. واقترن بذلك، في الوقت عينه، أنهم امتلكوا حتى الآن تقديراً صحيحاً لكون الولايات المتحدة تمثل قوة آفلة، على الطريقة نفسها التي قدر فيها الصهيونيون وضعية ومكانة القوة البريطانية في العام ١٩٣٩.

٢ ــ وفهم الاسرائيليون أن الأميركيين، في صراعهم اليائس لوقف تدهورهم، قد وضعوا الشرق الأوسط نصب أعينهم، باعتباره المنطقة التي يمكن استخدامها لكبح تقهقرهم.

٣ ــ وأكثر من ذلك أن الاسرائيليين فهموا، في شكل سليم، أن المؤسسة الأميركية مشوشة للغاية ومنقسمة على نفسها، حول كيفية تحقيق سيطرتها على الشرق الأوسط. فهناك مجموعتان: الأقلية، التي ترى وجوب العمل الوثيق مع اليابان وأوروبا بحثاً عن تسوية في الشرق الأوسط. ولقد حثّت هذه المجموعة، على امتداد السنوات الست أو السبع الماضية، على توجيه ضغط على اسرائيل بهدف جعلها ترسم خطاً قاطعاً بين الأمن الاسرائيلي، من ناحية، وبين الفتوحات الاسرائيلية، من ناحية أخرى. وسعت هذه المجموعة إلى تحديد واضح وصريح لشروط التسوية التي إذا لم يتجاوب معها الاسرائيليون، فما عليهم إلا أن يتوقعوا تقليص المساعدات العسكرية والاقتصادية. (هذه الأقلية تضم أناساً مثل جورج بول، وستانلي هوفمان، وبعض «المستعربين» في وزارة الخارجية الخ...).

لكن الغلبة هي للمجموعة الثانية، العسكرية أساساً، والتي تحركها النظرة التدخلية. وهنا تحل القوة محل السياسة، والعنف مكان الديبلوماسية. وهذه هي الكتلة التي يربط الاسرائيليون أنفسهم بها، لأنهم يعرفون أن مجموعة كهذه، لن تكتشف سوى أن إقامة تحالف عسكري مستقر مع دول الشرق الأوسط ليست ممكنة. وفي هذا السياق بالذات علينا أن نفهم، لماذا ألحق الاسرائيليون صفقة الأواكس للعربية السعودية بتوقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي مع واشنطن.

وبناء عليه يتبيّن أن الهدف الاسرائيلي، في هذه اللحظة، هو المؤازرة في إضعاف إدارة ريغان. والهدف الثاني، أنهم سوف يتجهون إلى تشجيع وجود حكومات «ملخبطة»

وضعيفة، في الولايات المتحدة، لأنهم يفهمون أن قوة اللوبي الصهيوني مرتبطة، تناسبياً، بضعف الجهاز التنفيذي في الحكومة الأميركية. أما وجود سلطة أميركية قوية فيعني إضعافاً لنفوذ ذلك اللوبي. وعلى سبيل المثال، بعد عام ١٩٥٦، كان بن-غوريون عنيداً في تمسكه بسيناء وعدم الانسحاب منها. فوجّه إليه أيزنهاور تحذيراً من على شاشة التليفزيون، فتراجع بن-غوريون بسرعة. وهكذا فاللعبة الاسرائيلية هي إبقاء هذه الحكومة [الأميركية] منقسمة وضعيفة ومشوشة.

وإن رئاسة ريغان تضعف شيئاً فشيئاً، بمرور الوقت، وهو عاجز عن لملمة العناصر المشتتة في إدارته. والحقيقة أن هناك حرباً أهلية تدور رحاها في البيت الأبيض، بين واينبرغر وهيغ وميس وبيكر. وإن إدارة كهذه، على هذه الدرجة الشنيعة من التمزق في بيتها الأبيض الصغير نفسه، لن تصبح إدارة قوية جداً بعد ستة أشهر. لذا يمكن أن أقول: ان الاسرائيليين سوف يصبحون في مركز شديد القوة بعد عام واحد. كما سوف يكتشف السعوديون أنهم قد بدّدوا، عملياً، مبلغاً هائلاً من المال على إدارة ريغان. وبناء عليه سوف يقوم الاسرائيليون بعملية حسابية يستنتجون منها أنهم إذا هجموا على جنوب لبنان، أو إذا أنشأوا المزيد من المستوطنات الخ... الخ... فانه لن تكون هناك إدارة أميركية قادرة على كبحهم. وأكثر من ذلك، ان الاسرائيليين قد يبحثون عن المتاعب في أنحاء أخرى من الشرق الأوسط. ونتيجة للتوقيع على مذكرة التفاهم الاستراتيجي، توافر للاسرائيليين أساس رسمي يمكنهم من الانضمام إلى أية حملة عسكرية تدخلية أميركية. لذا يعتريني قلق جدي، فإذا لم تظهر استجابة عربية حقيقية وذات معنى، لصد هذا التيار والتصدي لهذه التطورات، فإن هموم العرب سوف تزداد شدة وعمقاً.

نوبار: هل لك أن تذكر بايجاز ــ في ختام هذا الحديث ــ عناصر مثل هذه «الاستجابة العربية الحقيقية وذات المعنى»؟

إقبال: لم تخرج الدول العربية من مؤتمر بغداد، ولا من سواه، بمشروع يربط بين علاقاتها التجارية بالولايات المتحدة، وبين استجابة الولايات المتحدة للسلوك الاسرائيلي، مثلاً إزاء المناطق المحتلة وجنوب لبنان. لقد كان في وسع الدول العربية أن تعلن، ببساطة، أنه مقابل كل مستوطنة اسرائيلية جديدة، فانها (الدول العربية) سوف تلغي عقوداً مع الولايات المتحدة بقيمة ٢٠٠ مليون دولار. أو أن تعلن أنها سوف تفعل كذا وكذا، عند إنشاء أية مستوطنة اسرائيلية جديدة، أو عند أي عمل عدواني اسرائيلي. الدول العربية لم تقل أبداً أي شيء من هذا القبيل.

نوبار: وهكذا، وعلى الرغم من مصاعب الفترة الراهنة، فلو انتهج العرب مثل هذه الخطوات العملية، لامتلكوا قوة وتأثيراً أكثر من اتباعهم سياستهم الحاضرة القائمة على التقارب السافر مع الولايات المتحدة؟

إقبال: بالضبط فهذه حرب وميدان صراع. وحتى إذا كنت راغباً في التفاوض، فأنت محتاج لشيئين أو لثلاثة أشياء: أولاً، الحرب تتطلب بياناً بالأهداف. ثانياً، هذه الأهداف لا بد من إعلانها بطريقة تكون قابلة للفهم من العالم. الأهداف ينبغي أن تكون محددة ومحدودة. لا توجد حرب يمكن كسبها بأهداف غير محدودة. مثل هذه الحرب ستكون بلا نهاية (حرب تقليدية أو حرب شعبية على السواء). ثالثاً، ربط الكفاح السياسي

والاقتصادي بالمجهود العسكري، بحيث يكون ترتيبها على هذا الشكل: السياسة، الاقتصاد، العسكرية.

ترجمة: **محمد النصر**
(عن الانكليزية)

صدر حديثاً عن مركز الأبحاث

اليوميات الفلسطينية
المجلد الرابع والعشرون
من ١/٧/١٩٧٦ إلى ٣١/١٢/١٩٧٦

تضم عرضاً موجزاً ودقيقاً لما يحدث في العالم فيما يتعلّق بالقضية الفلسطينيّة، أو ما يقال أو يكتب عنها، والصراع العربي ــ الصهيوني

٧٢٢ صفحة ٧٥ ل.ل.

في مفهوم اسرائيل لما تسميه «الأمن القومي»

د. الياس شوفاني

إن وعياً سليماً لمفهوم اسرائيل لما تسميه «الأمن القومي» لا يستقيم إلّا إذا تم ربطه بطبيعة الكيان الصهيوني الاستيطانية والعدوانية. فهذا المفهوم، بطبيعة الحال، فريد من نوعه فرادة اسرائيل بين الكيانات السياسية القائمة في العالم أجمع. لكنه، على الأقل من زاوية نظر قيادة العمل الصهيوني، منسجم مع «الاستراتيجية العليا» للكيان الاستيطاني، الرامية إلى ترسيخ مبرر قيامه وبقائه. فالكيان الذي قام على هامش المشاريع الامبريالية الكبرى، إزاء الشرق الأوسط، كان لابد له أن يرتبط عضوياً بالمراكز التي وضعت تلك المشاريع. ولما أوكل إليه دور يلعبه في تجسيد تلك المشاريع، صار انجاز ذلك الدور يشكل، بطبيعة الحال، ركناً أساسياً في «الاستراتيجية العليا» لهذا الكيان؛ وبالتالي، في مبرر وجوده وبقائه. والكيان الذي قام على قاعدة «الفكرة الصهيونية»، يصبح تحقيقها على أرض الواقع، بالنسبة إليه، ركناً أساسياً آخر في استراتيجيته العليا. والفكرة الصهيونية انطلقت من وعي زائف لطبيعة «المسألة اليهودية»، يقوم على فهم قومي لها، وبالتالي، فقد طرحت الصهيونية «حلاً قومياً» لتلك المسألة، يقوم على قاعدة بناء «دولة قومية يهودية»، تتحقق بالاستيطان في فلسطين. وكان طبيعياً أن تخفق الصهيونية في حل المسألة اليهودية، كما هو واقع الحال اليوم؛ بل وأكثر من ذلك، فقد تسببت بخلق مسألتين مترابطتين، هما: الاسرائيلية والفلسطينية. والكيان الذي قام بالاستيطان الإحلائي يصبح تغييب أهل البلد الأصليين، وصولاً إلى تذويبهم، ركناً آخر من استراتيجيته العليا؛ كما يكون الصراع معهم، والعمل على ضرب حركتهم الوطنية وتصفية قضيتهم، جوهر أمن هذا الكيان الجاري. من هنا فرادة «أمن اسرائيل القومي»، بشقيه: الجاري والاستراتيجي، وبالتالي، مفهوم القيادة الصهيونية لأمن كيانها الاستيطاني. وعلى هذا الأساس تشكلت «العقيدة الأمنية» لدى القيادة الصهيونية، وبالتالي، المفهوم الخاص لـ«الأمن القومي» لدى المؤسسة الحاكمة في اسرائيل، وعمودها الفقري: الآلة العسكرية الصهيونية.

وعلى أرضية مثل هذه العقيدة الأمنية، يصبح أمن الكيان الصهيوني، في مفهوم قيادته، لا يتوقف على ما يحصل داخل رقعة استيطانه، أو عند حدود تلك الرقعة فحسب، وإنما يتعدى ذلك كثيراً ليضم ما يجري خلف تلك الحدود، وصولاً إلى العواصم العربية، خاصة في دول الطوق، حيث نشاط حركة، أو حركات جماهيرها. ومثل هذا «الأمن»، لا يستتب إلا إذا استطاعت اسرائيل، بفعل آلتها العسكرية أساساً، ومن ثم باستغلالها للتناقضات السياسية والاجتماعية القائمة في العالم العربي، التحكم بمسار حركة الجماهير العربية وضبط نشاطها. وعلى هذا الأساس، تصبح مقولة «أمن اسرائيل يمر في عواصم الدول العربية» واضحة تماماً. ولكن بالمقابل، فإن مثل هذا المفهوم للأمن القومي ينطوي على متحارجات ومفارقات، إذ أنه ينطلق، أصلاً، من ضرورة تأمين القاعدة المادية لآلة العدوان، والدأب على مواصلة الوقوف في وجه حركة جماهير المنطقة، مهما اتسعت رقعة المواجهة، مما يجعل هذا الأمن غير ذي نهاية، وبالتالي، متناقضاً مع ذاته.

وتمشياً مع الطبيعة المزدوجة: الاستيطانية والعدوانية، للكيان الصهيوني؛ فإن لآلته العسكرية دوراً مزدوجاً موازياً. فمن جهة، تقوم تلك الآلة، ومنذ البداية، بتأمين القاعدة لبناء المشروع الصهيوني، سواء في شقه الاستيطاني أم العدواني. ومن جهة، تنخرط تلك الآلة في استراتيجية تجسيد المشروع الامبريالي العام في المنطقة، بما ينطوي عليه ذلك من عمل عسكري يمهد لبسط الهيمنة الامبريالية عليها. وهكذا تصبح تلك الآلة القاسم المشترك الذي يلتقي عليه شقا المشروع الصهيوني: اليهودي الذاتي، المتمثل في بناء «الدولة اليهودية»؛ والامبريالي، المتمثل في العدوان على حركة الجماهير العربية، من أجل تفتيتها واضعافها، وبالتالي، احباطها والحؤول دون تحقيقها لأهدافها. وعلى صعيد الشق اليهودي من المشروع الصهيوني، لا ينحصر دور الآلة العسكرية الاسرائيلية في حماية الرقعة الجغرافية التي يتم تهويدها باستيطانها؛ وإنما يتعدى ذلك إلى توسيع تلك الرقعة بالاحتلال، ومن ثم الاسهام في عملية تهويد المناطق المحتلة واستيطانها. أما على الصعيد الامبريالي، فإن دور هذه الآلة يتعدى حدود فلسطين ومواجهة الجيوش العربية لدول الطوق، ويذهب إلى حد ضرب القاعدة المادية لتطور شعوب المنطقة ونموها، بحيث يحول دون امتلاكها لزمام أمورها وتقرير مصيرها بنفسها، فتبقى راضخة لإملاءات المخططات الامبريالية.

ونظراً لالتقاء مصلحة الشريكين في المشروع الصهيوني: الحركة الصهيونية والمراكز الامبريالية، على ضرورة بناء الآلة العسكرية وتطويرها بحيث تستطيع القيام بالدور الهام الموكل إليها، سواء لناحية الاستيطان أم العدوان، فقد حرصا على توفير كل وسائل القوة لها، ورفدها بكل مستلزمات العدوان. وهكذا كلا الشريكان تلك الآلة بعناية خاصة، انعكست في تناميها ونضوجها، بشكل لا يتوازى مع بقية مؤسسات الكيان الصهيوني. ونظرة سريعة إلى هذا الكيان تبرز المكانة الخاصة التي تحتلها الآلة العسكرية فيه، فيبدو، للوهلة الأولى، دولة قيد الإنشاء، لم تستكمل بعد، تقوم على هامش ثكنة عسكرية. وكان طبيعياً أنه كلما تعاظمت قوة تلك الآلة، وازدادت نجاعة فاعليتها، كلما توطد ارتباطها بالمركز الامبريالي، الذي يلعب دور «البلد الأم»، بالنسبة إلى الكيان الصهيوني، ومن ثمَّ تفرغت أكثر فأكثر لأداء مهمتها العدوانية خارج حدود رقعة استيطانها في

فلسطين المحتلة، لتشمل المنطقة بأسرها، إلى حد الانصراف العام لخدمة المصالح المباشرة للشريك الأكبر في المشروع الصهيوني، وهو اليوم الولايات المتحدة الأميركية.

يتضح من هذا الكلام أنه، في العقيدة الأمنية الاسرائيلية، يمكن التمييز بين نوعين من الأمن، يرتبط أحدهما بالآخر جدلياً، ولكنهما لايستويان في الأهمية، وبالتالي، في معالجة الموضوع، وهما:

(أ) الأمن الجاري، وهو يتعلق بالعمل اليومي للآلة العسكرية الاسرائيلية في إطار الصراع الدائر في المنطقة، مع كل مايترتب عليه من اعداد وتنفيذ، وهو ليس موضوع هذه المقالة تحديداً.

(ب) الأمن الاستراتيجي، أي الأمن على صعيد الاستراتيجية العليا للكيان الصهيوني، وهو المتعلق بترسيخ وجود ذلك الكيان، وتثبيت مبرر ذلك الوجود.

أمن اسرائيل الاستراتيجي يتوقف على انجاز المشروع الصهيوني

على صعيد الاستراتيجية العليا، ترى القيادة الصهيونية أن «أمن اسرائيل القومي» يعتمد، في محصلة الأمر، على نجاحها في انجاز مشروعها الاستيطاني، الذي لم يستكمل بعد، ولايزال قيد الانشاء. ومعلوم أن لهذا المشروع شقين:

(أ) يهودي، يرمي إلى حل «المسألة اليهودية» حلاً قومياً، أي بإقامة دولة يهودية تكون باليهود، ولليهود، ومن اليهود. وذلك نظراً لأن الصهيونية اعتبرت «المسألة اليهودية» مسألة قومية، فطرحت لها حلاً قومياً، يتمثل في اقامة اسرائيل، عبر الهجرة والاستيطان في فلسطين، وبالتالي، تهويد هذا البلد، أرضاً وشعباً وسوقاً.

(ب) امبريالي، منطلق من الشراكة غير المتكافئة مع المراكز الامبريالية في بناء المشروع الصهيوني، وبالتالي، الدور الذي تلعبه اسرائيل على صعيد المنطقة، خدمة للمصالح الامبريالية فيها، وضد حركة جماهيرها الطامحة إلى الاستقلال والوحدة والتطور الاجتماعي.

وكما تربط شقّيّ المشروع الاستيطاني الصهيوني علاقة جدلية، هكذا العلاقة بين أمن الشقين على الصعيد الاستراتيجي. وهذه الجدلية التي تحكم العلاقة بين شقّيّ المشروع الواحد إياه، هي نفسها التي تحكم العلاقة بين النضالين: الوطني الفلسطيني والقومي العربي، في اطار الصراع الواحد إياه.

وطبيعي أن يكون أمن الكيان في جانبه اليهودي يتوقف على استطاعته استكمال بنائه الذاتي، في ذلك الشق من المشروع الصهيوني، وهذا يستلزم:

١ ــ خلق إجماع يهودي حول الفكرة الصهيونية، وبالتالي، استمرار التفاف اليهود حول المشروع الصهيوني؛ ومن ثمَّ، الهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها، وصولاً إلى تهويدها الكامل، وتجسيد الفكرة على أرض الواقع، مع كل مايترتب على ذلك من تذليل للعقبات القائمة أمامه.

٢ ــ تغييب الشعب الفلسطيني، وصولاً إلى تذويبه وتصفية قضيته، لتتاح للمشروع الصهيوني فرصة تهويد فلسطين، أرضاً وشعباً وسوقاً، ولتقوم القاعدة الآمنة لهذا المشروع بشقيه المذكورين.

أما في جانبه الامبريالي، فإن أمن الكيان يعتمد، أولاً وقبل كل شيء، على الانجاز والنجاعة في الأداء. فبالنسبة إلى المركز الامبريالي، الذي يشكل «البلد الأم» بالنسبة إلى اسرائيل، وهو اليوم الولايات المتحدة الأميركية، فإن مسألة استمرار دعمه لها تتوقف على المبدأ الرأسمالي العام (الكلفة والمردود)، وبالتالي، اعتبارات: هل تشكل اسرائيل ذخراً، أم عبئاً لا طائل تحته. فلإسرائيل دور تلعبه في الاستراتيجية العامة، لتجسيد السياسة العالمية لذلك المركز. وما دامت اسرائيل تلعب ذلك الدور، فإن المركز لن يتخلى عنها. وطبيعي أنه كلما ازدادت نجاعة اسرائيل في أدائها لدورها، كلما ازداد تعلق المركز بها، وازدادت، بالتالي، قدرتها هي على تثبيت خصوصية علاقتها به، وبالتالي، موقعها المتميز في استراتيجيته الكونية.

الآلة العسكرية تعوض فشل المؤسسات الاستيطانية

يتضح لنا الآن، وبعد قرن كامل من العمل الصهيوني، وبعد حوالى ثلث القرن على قيام اسرائيل، أن المشروع الصهيوني، بمؤسساته الاستيطانية، قد فشل في تحقيق شقه اليهودي؛ فلا هو نجح في حل «المسألة اليهودية»، ولا هو استطاع تهويد فلسطين وتغييب شعبها، وصولاً إلى تذويبه وتصفية قضيته. ومعروف أن العمل الصهيوني لم ينجح، حتى الآن، في حمل أكثر من ٢٠ ٪ من يهود العالم على الاستيطان في فلسطين. وبينما كانت الفكرة الأصلية أن تهاجر الأغلبية من يهود العالم إلى فلسطين، وتستوطن فيها، وتشكل دولة قومية على أنقاض أهل البلد الأصليين، وتبسط حمايتها على الأقلية اليهودية المتبقية في الخارج، فإن الذي حدث هو العكس تماماً؛ إذ استوطنت في فلسطين الأقلية فحسب، وظلت هذه بحاجة ماسة إلى دعم الأكثرية في الخارج، بل وإلى حمايتها. ومن هنا، فقد قصَّر الاستيطان الصهيوني في تهويد فلسطين، رغم احتلالها كلها. ونظرة على التوزيع الديموغرافي لهذا الاستيطان تكفي لإثبات هشاشته، وعجزه عن الانتشار في جميع أنحاء فلسطين بكثافة. وفوق ذلك، فإن هذا الاستيطان لم يستطع بناء ذاته والوقوف على رجليه بمفرده. وبالاختصار، فإن الصهيونية لم تستطع، حتى الآن، أن تهود فلسطين، لا أرضاً، ولا شعباً، ولا سوقاً. وتبقى هذه المشكلة هاجس القيادة الصهيونية الأكبر، كما يبدو واضحاً من مداولات المؤتمرات الصهيونية المتعاقبة.

ورغم كل الجهد الذي بذله العمل الصهيوني في تغييب الشعب الفلسطيني، وضرب تماسكه وصولاً إلى تذويب شخصيته وتصفية هويته الوطنية، فإن هذا الشعب قد صمد حتى الآن وأبدى مقاومة عنيفة للمشروع الصهيوني، بكل جوانبه وأهدافه. فالحضور الفلسطيني الواسع اليوم، مادياً على ساحة الصراع، وكذلك حضارياً وسياسياً، هو الرد الحازم والصحيح على الدأب الصهيوني لتغييبه وتذويبه. ومعلوم أن الذي حسم الصراع العربي ــ الصهيوني في فلسطين هو الآلة العسكرية الصهيونية، وليس المؤسسات الاستيطانية بنشاطها التراكمي. والأوضاع الشاذة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وكذلك أرضه الوطنية، قد جاءت نتيجة الحسم العسكري أصلاً. فقد طرد هذا الشعب من أرضه وشرد، وكذلك استعمر واحتل، ليس بفعل نجاح «الوكالة اليهودية» في اغراق فلسطين بالمهاجرين، ولا بفعل «الصندوق القومي اليهودي» في امتلاك كل الأرض

الفلسطينية، ولا بفعل المؤسسات الاستيطانية الأخرى في الهيمنة على اقتصاد البلد، بحيث لم يبق فيها متسعاً لأهلها الأصليين. وإنما كان بالطرد بالعنف الفاشي المسلح الذي مارسته الآلة العسكرية الصهيونية على الشعب الفلسطيني.

وإزاء فشل المؤسسات الاستيطانية في العمل الصهيوني، عمدت قيادته إلى التركيز على دور الآلة العسكرية، وبالتالي، على الشق الامبريالي من المشروع برمته، تعويضاً لهذا الفشل؛ مما أدّى بالضرورة إلى عسكرة اسرائيل، وجعل الشق اليهودي منها يعتمد في بقائه على انجازات الآلة العسكرية، أي على تنامي الدور الامبريالي للمشروع الصهيوني. وباعتمادها هذا النهج، أدخلت القيادة الصهيونية مشروعها في حلقة مفرغة من العسكرة؛ إذ كلما قصرت المؤسسات الاستيطانية في أداء دورها، جاءت الآلة العسكرية لتعوض عن ذلك التقصير. وهكذا صادرت تلك الآلة دور المؤسسات الاستيطانية، واضطلعت بالمهمة المزدوجة:

(أ) حماية الاستيطان وتوسيع رقعته والاسهام في بنائه، أي «تأمين القاعدة»، سواء للاستيطان أو لآلة العدوان.

(ب) الدور الامبريالي في التصدي لحركة الجماهير وضربها، من أجل تطويعها لإملاءات «المشروع الامبريالي الأم».

ونتيجة لهذا الدور الهام الذي اضطلعت به الآلة العسكرية الصهيونية، فقد نمت وتطورت بشكل لا يتوازى مع بقية مؤسسات الكيان؛ مما جعله أشبه بثكنة عسكرية منه بدولة عادية. وكان لا بد أن ينعكس ذلك في مفهوم القيادة الصهيونية لأمن كيانها على الصعيد الاستراتيجي. وهذا الكيان، كما ورد أعلاه، تربط شقيه: الاستيطاني والامبريالي، علاقة عضوية، انعكست، بطبيعة الحال، كعلاقة عضوية تربط «المشروع الصهيوني الابن» بـ «المشروع الامبريالي الأم». وقيادة العمل الصهيوني، التي وعت أبعاد مشروعها الاستيطاني، منذ البداية، قد ربطت الشق اليهودي منه، الرامي إلى بناء دولة يهودية، بالشق الامبريالي، المتمثل في بناء الآلة العسكرية الصهيونية وتسخيرها لتنفيذ استراتيجية المشروع الأم، التي في أعلى سلم أولوياتها التصدي لحركة الجماهير العربية وضربها واحباطها. وهكذا تشكلت العلاقة الجدلية بين شقي المشروع الصهيوني ــ الاستيطاني والعدواني: الأول في فلسطين، والثاني في العالم العربي. أما في فلسطين، فقد تركز العمل الصهيوني على تأمين القاعدة، سواء للاستيطان أو للعدوان، مما ترتب عليه تهويد فلسطين وتغييب شعبها؛ وهو ما أخفق المشروع الصهيوني في تحقيقه، حتى الآن. وأما في العالم العربي، فقد توجه النشاط الصهيوني إلى الإسهام في تطويع حركة الجماهير العربية لإملاءات المشروع الامبريالي الأم، وهو الدور الذي لم يستكمل بعد. وعلى هذين المبدأين قامت العقيدة الأمنية للكيان الصهيوني، خاصة على صعيد الاستراتيجية العليا المتعلقة باقامته ومبرر وجوده. فمن جهة، هناك ضرورة ضمان «أمن القاعدة»، وهو الأمن الذي لن يستتب إلاّ بتهويد فلسطين كلها وتصفية قضية شعبها، ومن الجهة الأخرى، هناك «أمن مبرر البقاء»، الذي يعتمد على النجاح في الأداء والقيام بالدور الموكل إليه، وهو الأمن الذي لا يستتب دون التحكم بالمسارات السياسية لحركة الجماهير العربية.

وواضح أن المشروع الصهيوني قد طرح على هامش المشاريع الامبريالية الكبرى،

إزاء الشرق الأوسط، وأنه تمَّ بعمل مشترك بين الحركة الصهيونية وهذا المركز الامبريالي، أو ذاك، مشكلاً، وكل في حينه، البلد الأم بالنسبة إلى المشروع. وقد جرى بناء المشروع بنهج استيطاني وبشكل تراكمي، انطلاقاً من نقطة الصفر في العلاقة بين المستوطنين والأرض المعنية ــ فلسطين؛ وكل ذلك في اطار استراتيجية تنفيذ المخططات الامبريالية الشاملة. وكان عندما تضمن الحركة الصهيونية مشاركة مركز امبريالي في مشروعها، ينحصر نشاطها داخله في صياغة استراتيجية تنفيذ مشروعه العام، بحيث تضع مصالحها المرحلية في قلب تلك الاستراتيجية. وهذا النشاط هو ما يسمى عادة «اللوبي الصهيوني». هكذا حصل في لندن، قبيل الحرب العالمية الأولى وأثناءها، واستطراداً، لفترة طويلة ابان الانتداب البريطاني في فلسطين. ثم انتقل مركز النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية إلى الولايات المتحدة، بقرار اتخذ في «مؤتمر بلتمور»، عام ١٩٤٢، ولا يزال يقبع هناك إلى يومنا هذا، حيث طور شبكة علاقاته، وكذلك نهجه وأساليب عمله، فأصبحت الولايات المتحدة تشكل البلد الأم لإسرائيل بكل معنى هذه الكلمة.

ونظراً لطبيعة العلاقة القائمة بين المشروع الصهيوني الابن، وبين المشروع الامبريالي الأم، فإن تطور الأول، وبالتالي صياغته، ظلا محكومين بإملاءات الثاني واعتباراته. والمشروع الابن، الذي لا يزال قيد الإنشاء، ولم يستكمل بناءه الذاتي بعد، بقي، وهو يعمل على تثبيت استيطانه، يسعى لربط نفسه في استراتيجية تجسيد المشروع الأم، وبالتالي، ترسيخ مبرر وجوده في المركز، عبر الدور الذي يلعبه، فعلاً أو قوةً، في خدمة المصالح الامبريالية في المنطقة. وكذلك، فإن الشراكة التي قامت بين الحركة الصهيونية والمراكز الامبريالية لم تكن بطبيعة الحال، متكافئة؛ إذ كان لا بد لها أن تعكس موازين القوى بين الشريكين، وبالتالي، أن يكون المركز هو الشريك الأكبر في المشروع الصهيوني. ويترتب على ذلك أن يكون المركز هو صاحب القرار في توجه المشروع، وهو الذي يحدد صياغته وتركيبته. ولما كانت مصلحة المركز تملي عليه أن يجعل من ذلك المشروع ثكنة عسكرية، فقد كان له ذلك، رغم كل ما قد يكون ساور القيادة الصهيونية، وبالتالي الاستيطان في فلسطين، من أوهام حول بناء دولة يهودية عادية. وهكذا، ونظراً لطبيعة الشراكة التي اقامتها مع المراكز الامبريالية، فقد وضعت الحركة الصهيونية نفسها على سكة أوصلتها إلى حيث هي اليوم، وحكمت تطور مشروعها وصولاً إلى وضعه الراهن، حيث تغلب سمة الثكنة فيه على ملامح الدولة القومية. ولكن الآلة العسكرية الصهيونية، التي صادرت مهام المؤسسات الاستيطانية، وأصبحت العمود الفقري للمشروع الصهيوني برمته، والرافعة التي تثبت الاستيطان في فلسطين، ليس بمقدورها، مهما عظمت، أن تكون البديل لذلك الاستيطان، أو على الأقل، ليس على المدى البعيد.

ضمان موقع متميز في الاستراتيجية الأميركية هو حجر الزاوية في «أمن اسرائيل القومي»

إن التنامي السريع وغير المتوازن للآلة العسكرية الصهيونية قد أدّى إلى تحريك مسارين متكاملين، وبالتأكيد مترابطين جدلياً، كان من شأن تفاعلهما أن يدفع نحو المزيد

من عسكرة اسرائيل، وصولاً إلى ما هي عليه الآن. فوجود هذه القوة العسكرية المتوافرة محلياً قد زاد من جاذبية استعمالها لدى المراكز الامبريالية، في مجمل المغامرات العسكرية التي تقوم بها تلك المراكز في المنطقة. وبالمقابل، فإن وجود تلك القوة عزز الاغراءات، لدى القيادة الصهيونية، لتوظيفها والافادة من مردود خدماتها، في بناء الشق اليهودي من المشروع الصهيوني، والذي يعاني من أزمة خانقة. وازاء هذا الوضع الذي تشكل، أصبحت تلك الآلة العسكرية هي القاسم المشترك الأدنى بين اسرائيل والمركز الامبريالي الأول ــ واشنطن. فالقيادة الاسرائيلية، من جانبها، أصبح مبدأ «العرض والطلب» يحكم قرارها في توظيف هذه القوة العسكرية. ومن جانب المراكز الامبريالية، تحكّم مبدأ «الكلفة والمردود»، في قرار استخدام تلك القوة. وهكذا قام، بين الجانبين: القيادة الصهيونية والمراكز الامبريالية، نوع من الشراكة ظلت غير متكافئة. وتعكس موازين القوى بين الشركاء، مما جعل من اسرائيل ظاهرة امبريالية، أكثر منها دولة يهودية.

ونتيجة لاعتماد القيادة الصهيونية مبدأ تعويض فشل المؤسسات الاستيطانية في أداء دورها، بتقوية الجيش الاسرائيلي وتوسيع دائرة نشاطه العدواني، تعزز موقع ذلك الجيش في اسرائيل، فطغى طابع الثكنة فيها على سمة الدولة. ونظراً لأهمية الدور الذي أنيط بذلك الجيش، سواء على صعيد حماية الاستيطان اليهودي وتوسيع رقعته والاسهام في تثبيته وتطويره، أم القيام بدوره العدواني، خارج حدود احتلاله، فقد جهدت قيادة العمل الصهيوني في رفده بوسائل القوة اللازمة له، ليستطيع الأداء بنجاعة، فنما وتطور، بشكل بارز، مما لفت انتباه المراكز الامبريالية لإمكانات الافادة منه. وراحت هذه المراكز ترعاه وتغدق عليه الدعم. وهكذا التقى الشريكان، ومن خلال المصلحة المشتركة، على إسناد دور متزايد باطراد لهذا الجيش، متناسب مع تعاظم قوته، وبالتالي، على تهيئة مستلزمات نجاعته في الأداء. وكان طبيعياً أن ينعكس ذلك في العقيدة الأمنية للقيادة الصهيونية. فكلما تصاعدت أزمة المشروع الصهيوني في شقه اليهودي، راحت قيادته تعوض الفشل الاستيطاني بالتركيز على الشق الامبريالي، عبر بناء الآلة العسكرية وتوسيع دائرة نشاطها وزجها، أكثر فأكثر، في الانخراط في المخططات الامبريالية ازاء المنطقة.

والواقع، أن عسكرة المشروع الصهيوني لم تكن وليدة الصدفة، كما أنها ليست حديثة العهد. فبناء الآلة العسكرية، وتطويرها بشتى الوسائل والأشكال قد رافق الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ بدايته. ففضلاً عن الفيالق اليهودية التي أعدتها ودفعتها للقتال إلى جانب الحلفاء، في الحربين العالميتين: الأولى والثانية، عمدت الحركة الصهيونية إلى انشاء قوة عسكرية في المستوطنات في فلسطين، وإعدادها للقيام بدورها في المستقبل. واستمر هذا النهج، وبوتيرة متصاعدة، بعد قيام الكيان؛ ولعب رئيس حكومته الأول، دافيد بن ــ غوريون، دوراً مركزياً في هذا التوجه، وسار خلفه من بعده على خطاه. وهكذا، ولاثبات قدرتها العسكرية، وبالتالي إقناع المراكز الامبريالية أن بامكانها الاعتماد على اسرائيل كشرطي المنطقة، دخلت القيادة الصهيونية في المؤامرة الثلاثية للعدوان على مصر في حرب السويس. وكان لنجاح هذه التجربة، على الأقل عسكرياً، أثر بالغ في تشجيع القيادة الاسرائيلية على المضي قدماً في هذا النهج، كما لفت ذلك انتباه أميركا إلى امكانات توظيف قدرات اسرائيل العسكرية في خدمة مشاريعها المستقبلية. وعاودت

اسرائيل الكرة، ولكنها قامت بها منفردة هذه المرة، في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ مما رفع مكانة اسرائيل في العالم الرأسمالي، وخصوصاً في أميركا، وعزز موقع الجيش فيها بشكل صارخ. وقد فتحت حرب حزيران (يونيو) صفحة جديدة في تطور ارتباط الآلة العسكرية الاسرائيلية بالمركز الامبريالي في واشنطن، بحيث أصبحت امتداداً لأدواته فعلاً.

إن تغليب الشق الامبريالي على اليهودي في المشروع الصهيوني، بينما لا يزال هذا الأخير قيد الإنشاء ولم يستكمل بناءه الذاتي بعد، قد أدّى بالضرورة إلى توثيق ارتباط اسرائيل بالمركز الامبريالي. ونظراً لأن هذه العلاقة تقوم أصلاً على قاعدة عدوانية، فقد توطدت علاقة اسرائيل بأكثر البؤر السياسية والاقتصادية رجعية على الساحة الأميركية، أي بالمجمع الصناعي ــ الحربي. وبذلك دفعت القيادة الصهيونية اسرائيل إلى الانحياز الكامل لمعسكر التوتير في العالم، وإلى العداء المكشوف لقوى السلام والانفراج الدوليين، مما زاد الاستقطاب في المواقف إزاء اسرائيل، سواء على الصعيد العالمي، أو في الولايات المتحدة الأميركية. وكان لكل ذلك أثره السلبي على مجمل جوانب الشق اليهودي من المشروع الصهيوني، بدءاً بانحسار الهجرة اليهودية إلى اسرائيل. وانتهاءً بالانقسام الطائفي فيها. وطبيعي أن ينعكس هذا الوضع على العقيدة الأمنية التي تحكم تصرف القيادة الصهيونية، في عملها لتثبيت الكيان واستكمال بنائه. ومن هنا تهافت تلك القيادة على الانخراط في الاستراتيجية العامة للولايات المتحدة الأميركية، خاصة إزاء الشرق الأوسط، وتفانيها في إثبات نجاعة قدرتها العسكرية، وتلهفها على ضمان موقع متميز لها في المحاور السياسية ــ العسكرية التي تشكلها أميركا في المنطقة. ونظراً لحيوية هذا الأمر بالنسبة إلى اسرائيل، فإن قيادتها أصبحت ذات حساسية عالية لإمكان دخول أي طرف محلي في تنافس معها على ذلك الموقع المتميز في الاستراتيجية الأميركية.

اسرائيل ــ عبء على أميركا أم ذخر استراتيجي لها؟

واضح أن اسرائيل لم تستطع بناء اقتصاد مستقل، وأن الدعم الذي يصلها من «الجباية اليهودية» لا يكفي لسد احتياجاتها، فكان لا بد لها أن تضمن مصادر تمويلية أخرى، تسد العجز في ميزان مدفوعاتها. ونظراً لطبيعة الشراكة غير المتكافئة التي أقامتها الحركة الصهيونية مع هذا المركز الامبريالي، أو ذاك، من أجل إقامة اسرائيل، فإن تلك المراكز، التي كانت الشريك الأكبر في المشروع الصهيوني، جنت منه فوائد أكبر. وهكذا قدّمت اسرائيل، بحصيلة نشاطها العسكري والسياسي، إلى المراكز الامبريالية أكثر مما استفادت هي نفسها من عملها. فالأكيد أن الولايات المتحدة تجني، بفعل اسرائيل، مكاسب من المنطقة تفوق ما يعود منها على اسرائيل ذاتها، أضعاف أضعاف. ومع ذلك، فإن حاجة اسرائيل المتزايدة إلى الدعم الاقتصادي الأميركي أخذت تهددها بامكان أن ترتسم صورتها في نظر الرأي العام الأميركي وكأنها عبء على دافع الضرائب الأميركي، مما قد يستتبع حصول ارتداد لدى الإدارة الأميركية عن هذا الدعم، تحت ضغط جماهيري، مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج على مستقبل المشروع الصهيوني الذي لا يزال قيد الإنشاء. وإزاء مثل هذه الامكانية، كان لا بد للقيادة الصهيونية من أن تأخذ بعين الاعتبار موقع الجالية اليهودية على الساحة الأميركية، وبالتالي، قدرة «اللوبي الصهيوني»

على الاستمرار في نشاطه على تلك الساحة. وعليه، فقد ضغطت زعامة تلك الجالية، واستجابت لضغطها القيادة الاسرائيلية، للعمل الجاد على تحويل اسرائيل إلى ذخر للاستراتيجية الأميركية العالمية، بدلاً من جنوحها نحو أن تصبح عبئاً عليها. فعمدت القيادة الاسرائيلية إلى الدفع باتجاه انخراط الآلة العسكرية الصهيونية، وهي الشيء الوحيد الذي تستطيع تقديمه، في الاستراتيجية الأميركية العامة.

واليوم، والولايات المتحدة تسعى، تحت يافطة «التسوية السلمية»، لإنشاء تشكيل سياسي ــ عسكري في المنطقة، همه حماية المصالح الأميركية في الخليج، تعمل اسرائيل جاهدة على الانخراط في هذا التشكيل، وبموقع متميز، يتناسب مع تقييمها لوزنها العسكري في المنطقة، ويكفل لها استمرار العلاقة الخاصة مع واشنطن، وبالتالي، يضمن لها مردوداً اقتصادياً وفيراً، تعتقد أنه يعينها على استكمال مشروعها الاستيطاني. وفي المفاوضات مع نظام السادات، التي أدت إلى «المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية»، نجحت اسرائيل في تحجيم دور السادات وحصره في مصر، درءاً لإمكانية أن يدخل في تنافس معها على دورها المتميز في الاستراتيجية الأميركية. وهذا يفسر مسار المفاوضات بين الطرفين، برعاية واشنطن، خاصة منذ مبادرة السادات، حيث انتقل من التضامن العربي، خروجاً من مظلة النفط وقيادة السعودية، وارتبط بعجلة الأحلاف العسكرية الأميركية، ليجد نفسه في خندق واحد مع اسرائيل، وبالتالي في تحالف موضوعي معها. ولكنها إذ قبلت به حليفاً، لم ترضَ أن يكون متكافئاً معها، فعملت على تحجيمه، وبالتالي، توضيب موقعه خلفها في التسلسل التنظيمي، في التشكيل الأميركي الجديد في المنطقة.

والآن، إذ يجيء دور السعودية، تعمل القيادة الاسرائيلية على توضيبها، إسوة بما فعلت بالسادات. ومن هنا موقفها من «مبادرة فهد»، ومن صفقة طائرات «أواكس». فاعتراض اسرائيل على بيع أميركا مثل هذه الطائرات إلى السعودية يعود، أصلاً، إلى أسباب سياسية وليست عسكرية. فاسرائيل لا تخشى من طائرات «أواكس» في أيدٍ سعودية، بقدر ما تخشى من السعودية وهي تحصل على تلك الطائرات، وما قد يرمز إليه ذلك من نظرة واشنطن إليها، وبالتالي، إلى موقعها في الاستراتيجية الأميركية، وإمكان أن تدخل في تنافس مع اسرائيل، على خصوصية العلاقة مع واشنطن. وكما نجحت اسرائيل في دفع نظام السادات إلى فك الارتباط بين شقي «كامب ديفيد»: المصري والفلسطيني، هكذا تسعى اليوم لقطع الطريق على امكانية أن تلعب السعودية دوراً في «حل القضية الفلسطينية»، وبالتالي، إعطائها «دوراً قومياً» من شأنه أن يعينها في سعيها لقيادة العالم العربي. وواضح أن «المبادرة السعودية» أتت في سياق النشاط الأميركي لإنشاء التشكيل السياسي ــ العسكري في المنطقة.

إن وعي مفهوم القيادة الاسرائيلية لأمن كيانها الاستراتيجي هو المفتاح لإدراك ما يكمن وراء تصرفها في مفاوضات «التسوية»، بدءاً بموقفها من «مؤتمر جنيف»، ومروراً بسلوكها مع النظام المصري، وصولاً إلى رد فعلها على «المبادرة السعودية». فمنذ البداية، كان واضحاً أن اسرائيل، بموقعها الراهن، خاصة بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر)، وعلامة الاستفهام الكبرى التي وضعت على فاعلية الجيش الاسرائيلي، لم تكن ترغب في تسوية، ولو مرحلية، على أرضية انجازاتها في تلك الحرب. فكما أنها، على صعيد بنيتها

الذاتية، لم تكن مهيَّأة لإنجاز تسوية شاملة ونهائية، هكذا لم تكن اسرائيل مستعدة للقبول بموقع في الاستراتيجية الأميركية ازاء المنطقة، يتسق مع نتائج حرب تشرين الأول (أكتوبر)، ويتناسب مع أداء جيشها في تلك الحرب. فاسرائيل، كمشروع استيطاني لا يزال قيد الانشاء، مع الخلل القائم فيها، على صعيد البنية التحتية، المتمثل في عدم التوازن بين الجغرافيا والديموغرافيا من مقومات بنائها ككيان سياسي، وكذلك الكوابح الأيديولوجية لدى القيادة الاسرائيلية، كونها لم تجسد منطلقاتها الصهيونية على ارض الواقع، كانت ترى في مشاريع التسوية المطروحة عليها خطراً يهدد أمنها الاستراتيجي، على صعيد الشق اليهودي من المشروع الصهيوني. بالمقابل، فإن تلك المشاريع، مع ما تضمنته من شروط سياسية، تعتبرها اسرائيل لصالح أطراف منافسة، فعلاً أو قوةً، شكلت كابحاً لدى قيادتها، ناجماً عن القلق على دورها الامبريالي، وبالتالي، على خصوصية علاقتها مع أميركا، التي تشكل حجر الزاوية في مفهوم تلك القيادة لأمن اسرائيل «القومي». من هنا كان التردد الاسرائيلي، ومحاولات المماطلة والمناورة، بل والعجز الواضح لدى القيادة التي أدارت المفاوضات، عن اتخاذ قرارات حاسمة بشأن «التسوية»، إلى أن جاءت مبادرة السادات وأخرجت تلك القيادة من ارتباكها.

لكن هذا الرفض الاسرائيلي للتسوية، بل العجز عن انجازها، كان يصطدم باستراتيجية تنفيذ المشروع الأميركي العام، أي بناء التشكيل السياسي ــ العسكري في المنطقة، والذي أصبح أكثر الحاحاً، بعد سقوط نظام الشاه في ايران والتدخل السوفياتي في أفغانستان. وتشكل وضع حرج بين واشنطن واسرائيل، حيث كانت الأخيرة غير قادرة على التكيف مع متطلبات تجسيد مشروع الأولى، والأولى غير قادرة على تلبية رغبات الثانية في اطار استراتيجية مشروعها. فلكي يقوم التشكيل الأميركي، كان لابد من تسوية «النزاع العربي ــ الاسرائيلي»، على الأقل كما هو مطروح. ولكي تتم التسوية، كان لا بد لاسرائيل من اتخاذ قرارات حاسمة لتحديد حدودها الجغرافية والبشرية والسياسية، في حين أنها غير مهيَّأة لمثل هذه القرارات، وأن قيادتها أعجز من ذلك. ومع ذلك، فإن طبيعة الشراكة غير المتكافئة بين الجانبين تملي على اسرائيل الرضوخ لإملاءات مصالح البلد الأم، وبالتالي، تمهيد الطريق أمام المشروع الأميركي، كما تمَّ التعبير عنه في «مبدأ كارتر»، الذي أعلنه في بداية العام ١٩٨٠. ولكن القيادة الاسرائيلية كانت تعي الأخطار المحدقة بـ«أمنها القومي»، كما تفهمه هي، وترى في قبولها لمشاريع التسوية المطروحة قطعاً للطريق على امكانية استكمال مشروعها، وفقاً للمبادىء الصهيونية التي لا يمكن لتلك القيادة تجاوزها في هذه المرحلة. وهكذا، ولأن الكيان الصهيوني، غير المستكمل إلى الآن، لا تزال تنقضه المرونة اللازمة للتعامل مع «قضايا مصيرية»، كان لا بد له من اللجوء إلى «التسويات المرحلية»؛ أي جعل ما يتم الاتفاق عليه «محطة» أخرى على طريق استكمال المشروع الصهيوني، مما يبدو واضحاً أنه لن يتم في المستقبل المنظور. وعلى توضيب هذه «المحطة» يدور الخلاف داخل الكيان الصهيوني، وبينه وبين أطراف «التسوية» الأخرى.

أما داخلياً، فهناك انقسام بين جمهور المستوطنين إلى فريقين شبه متكافئين، حول مسألة الأولوية بين مبدأين صهيونيين أساسيين هما: تكامل الأرض ووحدانية الشعب.

ولأنه لايمكن الجمع بينهما في الظروف الراهنة، ولا في المستقبل المنظور، كما لا يمكن لقيادة اسرائيل السياسية الحسم في أي منهما يأخذ الأولوية، تبقى تلك القيادة عاجزة عن اتخاذ القرار في هذا الشأن. وهي تجد نفسها أمام خيارين كلاهما مر: فإما أن تتمسك بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وتتنازل، ولو مرحلياً، عن يهودية الدولة؛ وإما أن تتمسك بالمبدأ العنصري القاضي بـ «نقاء الدولة»، وعندها تتنازل عن تكامل الأرض. وإزاء هذه المشكلة تراوح القيادة الصهيونية، وتسوّف وتماطل. وفي الوضع الراهن يختلف جناحا العمل الصهيوني الأساسيان حول تقديم أحد المبدأين على الآخر. فبينما تعطي المعارضة الرسمية الأولوية لمبدأ «وحدانية الشعب»، وتطرح «الحل الوسط الإقليمي»، كخطوة مرحلية؛ يعطي التكتل الحاكم الأولوية لمبدأ تكامل الأرض، وبالتالي، العمل على ضم المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. فـ «المعراخ» المعارض يريد التخلص من التجمعات السكانية العربية في الضفة والقطاع، مرحلياً، على أن يستكمل احتلال الأرض لاحقاً؛ بينما يذهب «الليكود» الحاكم إلى وضع اليد على الأرض، حالياً، على أن يتم طرد السكان الأصليين منها في المستقبل. ومن هنا يطرح «المعراخ» «الخيار الأردني» كمشروع للتسوية «المحطة»، بينما يطرح «الليكود» «الادارة الذاتية» للغرض نفسه. ومشروع بيغن للإدارة الذاتية، الذي يرمي إلى بسط السيادة الاسرائيلية على الأرض، دون ضم السكان إلى المواطنية في الدولة اليهودية، هو عبارة عن مسخ وجود ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني إلى منزلة اللاجئين على أرضهم، و«تسوية» أوضاعه هناك بأحوال بقية الفلسطينيين في شتاتهم: أي «تلجيء» ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الاسرائيلي، كخطوة أخرى على طريق ضرب تماسكه ووحدته، وبالتالي، تغييبه السياسي، وصولاً إلى تذويبه المادي. وبذلك، ترى قيادة العمل الصهيوني الراهنة أنها تحقق خطوة أخرى كبيرة، على صعيد تثبيت أمن القاعدة الاستيطانية للمشروع الصهيوني في شقه اليهودي، والذي، كما ورد أعلاه، لا يستتب إلاّ بتغييب الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته.

أما خارجياً، فهناك إجماع صهيوني، مع بعض الاختلاف الشكلي في وجهات النظر، على حيوية الانخراط الاسرائيلي في الاستراتيجية الأميركية ازاء المنطقة، وبموقع متميز، يتناسب مع تقديم القيادة الاسرائيلية لوزن كيانها السياسي وحجمه العسكري، بالمقارنة مع الأطراف المحلية الأخرى التي ستنضوي في التشكيل السياسي ــ العسكري المزمع إقامته. وهي لذلك، تريد أن تضمن استمرار «خصوصية العلاقة» مع واشنطن، وأن تدرأ أية امكانية، ولو ضئيلة، لدخول أحد الأطراف المحلية في تنافس معها على الخطوة لدى المؤسسة الحاكمة في المركز الامبريالي الأول ــ واشنطن.

وترى القيادة الاسرائيلية أن تحقيقها لهذا الهدف يضمن «أمن كيانها القومي»، في شقه الامبريالي الذي صادر مهمات الشق اليهودي، وأصبح يتولى التعويض عن أي فشل أو تقصير للمؤسسات الاستيطانية في أداء دورها. ولقد نجحت القيادة الاسرائيلية، بزعامة مناحيم بيغن، في تحقيق هدفها هذا، في المفاوضات على انجاز «المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية»، حيث حجمت دور النظام المصري في المشروع الأميركي، وقطعت عليه الطريق للعب «دور قومي» في ما يسمونه «حل القضية الفلسطينية»، وذلك لتحول دون إمكان أن يتبوّأ ذلك النظام موقعاً في قيادة العالم العربي، من شأنه أن يؤهله للدخول في

تنافس معها على خصوصية علاقتها بواشنطن. واليوم، وإذ تسلك السعودية طريق «مبادرة فهد»، تعمل القيادة الاسرائيلية على ترتيب أوضاعها، لكي تضع الحكم السعودي على سكة توصله إلى حيث انتهى النظام المصري، سواء على الصعيد العربي العام، أم على الصعيد الفلسطيني الخاص.

إن التصريح بـ«التعاون الاستراتيجي» بين اسرائيل وأميركا هو بمثابة الاعلان عن السعي لانخراط اسرائيل في التشكيل السياسي ــ العسكري الذي يجري انشاؤه في المنطقة، على أرضية «مبدأ كارتر» والذي يركز في مرحلته الراهنة على مصر واسرائيل ومحاولة جذب الأردن والسعودية. ويقوم هذا التشكيل على مبدأ التواجد العسكري الأميركي في الدول المشاركة فيه، سواء في زمن الحرب أم السلم، وفي قواعد ثابتة أو عائمة. كما يعتمد على قوات التدخل السريع الأميركية، مع كل ما يترتب على ضرورة سرعة نقلها ووصولها إلى ساحة عملها من تطوير للمرافق المحلية، من مطارات وموانىء وغيرها؛ ووضعها، عند الحاجة، تحت تصرف تلك القوات. وكذلك فإن مخطط التشكيل ينطوي على تحديد مناطق تحشيد للجيوش، وتخزين للأعتدة والذخائر والمؤن والوقود وسواها، تقوم الجيوش المحلية، أو بعضها بحراستها وصيانتها... الخ. وتنطوي فكرة التشكيل على تقوية الجيوش المحلية وتسليحها وربطها ببعضها في مخطط استراتيجي، يمكنها من مساندة بعضها بعضاً عند الحاجة. كما يقوم بين أطراف التشكيل، المحلية والخارجية، «تعاون اقتصادي»، تدعم، بموجبه، الدول الغنية الأخرى الفقيرة، وكل ذلك برعاية الولايات المتحدة وتنسيقها، وتحت شعارات التهويل بالخطر على «أمن المنطقة واستقرارها» من «النوايا التوسعية» للاتحاد السوفياتي، ومن «الحركات الراديكالية الحليفة له محلياً».

وترى القيادة الاسرائيلية أن هذا الاعلان عن «التعاون الاستراتيجي» يأتي بمثابة «حلم قد تحقق». فمن زاوية نظرها، جاء الاعلان ليضع النقاط فوق الحروف في ما يتعلق بموقع اسرائيل في الاستراتيجية الأميركية العامة؛ حيث تكون اسرائيل ذخراً استراتيجياً هاماً للولايات المتحدة وليس عبئاً عليها. وهي تعتقد أنها بهذا قد ضمنت موقعها المتميز في التشكيل الجديد، وبالتالي، استمرار «العلاقة الخاصة بأميركا»، والتي تعتبرها حجر الزاوية في ما تسميه «أمنها القومي». ومن شأن هذا الاعلان، الذي يثبت أمن الشق الامبريالي من المشروع الصهيوني، أن يرفد الشق اليهودي بمقومات الحياة، كما تعتقد القيادة الاسرائيلية. فهي تتطلع إلى أن يعود عليها الانخراط في التشكيل السياسي ــ العسكري بمردود اقتصادي وفير، يعينها على استكمال مشروعها الاستيطاني، الذي لا يزال قيد الانشاء. وفوق ذلك، فالقيادة الاسرائيلية ترى أن هذا الموقع المتميز، والأهمية التي تحتلها الآلة العسكرية الاسرائيلية في التشكيل، من شأنهما أن يعينا تلك القيادة على ابتزاز أطراف التشكيل الأخرى على صعيد البعد الفلسطيني من «أمنها القومي»؛ حيث تعتقد أنه سيكون بمقدورها، عبر فاعليتها في هذا التشكيل، أن تشطب منظمة التحرير الفلسطينية من المعادلة السياسية في المنطقة، وبالتالي، أن تتقدم خطوة أخرى نحو تثبيت «أمنها القومي» بتغييب الشعب الفلسطيني وقضيته عن المسرح.

وعلى أي حال، فإن الولايات المتحدة واسرائيل ماضيتان في تجسيد بنود هذا

«التعاون الاستراتيجي»، الذي يبقى انجازه رهناً بنيَّة واشنطن في تنفيذه بحذافيره، وهذا يعتمد إلى حد كبير على ما تفعله، أو لا تفعله، الأطراف العربية المعنية.

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

الفلسطينيون
ماضٍ مجيد ومستقبل باهر

تأليف
د. عزت طنوس

مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل
من واقع التبعية إلى دور عارض الخدمات

سيف الدين دريني

مقدمة

موضوع العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة واسرائيل ليس بالحدث الجديد، وإن كان قد شهد قفزة نوعية، بعد التوقيع رسمياً على مذكرة التفاهم بشأن التعاون الاستراتيجي بين البلدين، في الثلاثين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١.

وعلى الرغم من قرار الولايات المتحدة تعليق تنفيذ مذكرة التفاهم هذه، في أعقاب إقدام الحكومة الإسرائيلية على تمرير قانون ضم الجولان في الكنيست، إلا أن الإدارة الأميركية عادت لتؤكد مجدداً ضرورة تنقية جو العلاقات مع اسرائيل، وإعادة الثقة المتبادلة بين الدولتين إلى سابق عهدها. وإزاء الارتباك الحاصل بصدد مستقبل مذكرة التفاهم، ومعرفة ما إذا كانت سارية المفعول، أم أنها مفتوحة للمناقشة، أكّد المسؤولون الاسرائيليون، وعلى رأسهم اريئيل شارون وزير الدفاع، «أن المذكرة قائمة، من الناحية الشكلية، وتوجد دلائل على أنها ستطبق»[١]؛ بينما أعرب آخرون عن اعتقادهم الأكيد، «بأن اتفاق التعاون الاستراتيجي سيتجدد، لأن الخلافات، في الرأي، القائمة بين البلدين هي خلافات عابرة»[٢].

لقد كانت اسرائيل ترتبط دائماً بالولايات المتحدة، بشبكة من العلاقات الخاصة والمميزة ذات المضامين التاريخية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والاستراتيجية، حيث كان، دائماً، لهذه العلاقات، بمختلف أوجهها، تأثير مباشر في الواقع العربي، إن من خلال موضوع النزاع العربي ــ الاسرائيلي، أو من خلال علاقة الولايات المتحدة بالمنطقة العربية.

ويأتي التوقيع على مذكرة التفاهم، بشأن التعاون الاستراتيجي، بين أميركا واسرائيل التي تواجه حالة حرب مع عالم عربي يعاني من احتلالها لأجزاء من أراضيه، في ظل التوجه الأميركي نحو اعتماد حشد كل أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة العربية، لضمان مصالحها الحيوية بما ينسجم مع استراتيجيتها الكونية الجديدة القائمة

على تطويق، وربما مجابهة، «الخطر السوفياتي والشيوعي» في بقاع العالم المختلفة، وهو توجه يذكّر بحملات الخمسينات ضد الاتحاد السوفياتي.

ولفهم واقع التعاون الاستراتيجي المعلن بين الولايات المتحدة واسرائيل، لا بد من استيعاب حقيقة هذا الحدث، بكل خلفياته وأبعاده؛ ذلك أنه، لا شك، قد حدثت متغيرات معينة أدت بالدولتين إلى وضع تلك العلاقة الخاصة والمميزة، التي كانت تربط بينهما منذ أكثر من ثلاثين سنة، في إطار سياسة رسمية علنية وبلورتها في قالب نظري يعبّر عن وضع دائم.

١ ــ الخلفيات السياسية ــ الاستراتيجية للتعاون الاستراتيجي

بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، تبدّلت فرضيات عديدة، بالنسبة للولايات المتحدة، فتفوق اسرائيل العسكري لم يضمن «الاستقرار» في المنطقة، كما كان متوقعاً، وثبت فشل هذه الفرضية التي لاقت لها رواجاً كبيراً في الولايات المتحدة، بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ واحداث أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠. ولا يعني ذلك أن الإبقاء على هذه القوة يعتبر أمراً قليل الأهمية بالنسبة لأميركا، وإنما يعني أن التفوق الإسرائيلي، وحده، لن يؤدي إلى ترسيخ سياسة الأمر الواقع ونزع فتيل الانفجار، كما اعتقد الساسة الأميركيون عام ١٩٦٧. واتضح أن سياسة الوفاق الدولي قد تساعد على تقليص خطر الصراعات الإقليمية، ولكن الدولتين العظميين لم تتمكنا، مع ذلك، من الوقوف جانباً والتضحية بحلفائهما في المنطقة على مذبح هذا الوفاق. وتبين أن خطر المواجهة بينهما مازال قائماً، بسبب النزاع الشرق أوسطي، وحرب تشرين الأول (أكتوبر) وما رافقها من تهديدات وتهديدات مضادة، صدرت عن كل من واشنطن وموسكو، ووضع القوات الأميركية العاملة في المتوسط في حالة تأهب، واعلان الاستنفار النووي لأكبر دليل على ذلك.

كل ذلك أحدث تأثيراً، كمياً ونوعياً، مباشراً في الإدارة الأميركية، وأدى إلى إعادة تقييم في السياسة الأميركية[٣].

وتبين من تفحُّص قدرة إسرائيل على المساهمة في تحقيق المصالح الأميركية، أن تفوق اسرائيل العسكري ظل أمراً ضرورياً، كحد أدنى وكعامل لا يمكن التخلي عنه، لأن هذا التخلي يحمل في طياته نتائج سلبية طالما أن النزاع العربي ــ الاسرائيلي مستمرٌ. ولكنه أصبح من الضروري أن يكون هذا التفوق مقروناً بجهود، سياسية أميركية، تقلل من أسباب الصدام. وباتخاذ تدابير تعتبرها كافية للتخفيف من وطأة الوضع على العرب.

وإذا كانت حرب تشرين الأول (أكتوبر) قد أجبرت الولايات المتحدة على تكثيف تحركها السياسي والديبلوماسي، لضمان مصالحها، فإن التطورات والأحداث السياسية المتسارعة في المنطقة، ومنها اتفاقات فصل القوات وزيارة السادات للقدس واتفاقيات كامب ديفيد وسقوط نظام الشاه في ايران والتدخل السوفياتي في أفغانستان، أدت إلى إشاعة جو جديد داخل الولايات المتحدة كثر الكلام فيه عن حالة الضعف التي آلت إليها أميركا، وعن ضرورة إعادة ترتيب أوضاعها لاستعادة ثقتها بنفسها وثقة أصدقائها بها. وتبلور، كنتيجة لذلك، تيار يدعو إلى اتباع استراتيجية جديدة تعتمد، بشكل أساسي، على القوة

العسكرية الأميركية المباشرة مع دعم ومساعدة أكبر عدد ممكن من الأدوات المحلية تحت قيادة وزعامة أميركا، بدل التركيز والاعتماد فقط على حلفاء محليين أقوياء، على أساس منطق «مبدأ نيكسون». وهكذا بدأت الولايات المتحدة تبحث في إعادة ترتيب نظام أمني جديد في الشرق الأوسط باعتبارها «مركز الزعامة وعليها تحمل أعباء هذا الدور»(٤). فاستبدلت دور الشاه بدور عسكري مباشر، عن طريق إبداء استعدادها للتدخل العسكري المباشر، بواسطة قوات التدخل السريع والعمل على تشكيل إطار للتعاون الأمني في المنطقة تحصل بموجبه على تسهيلات وقواعد عسكرية وعلى الاستعانة بأدوات محلية، مع التركيز على دور هام لمصر والسعودية، فضلاً عن الردع الاسرائيلي القديم.

والمنطلقات الأساسية لهذا الاتجاه ليست جديدة بالنسبة للولايات المتحدة، فهو يذكّر بالاتجاه الذي ساد في أواخر الخمسينات أي العودة إلى منطق القوة القديم.

قلق اسرائيل من تقلص دورها

إن اضطرار الولايات المتحدة إلى القيام بنفسها بضبط الأوضاع، سياسياً وعسكرياً، للدفاع عن مصالحها في المنطقة، كان لابد أن يقلص الدور الاسرائيلي. فالتحرك الأميركي المباشر من تقديم تعهدات وضمانات لبعض دول المنطقة والاشراف على عقد اتفاقيات، وتشكيل الترتيبات الدفاعية وخلق المناخ النفسي المناسب في الولايات المتحدة ذاتها، عن طريق إبداء النية في التدخل العسكري المباشر إذا اقتضت الضرورة، كل ذلك يزيل عن إسرائيل صفات الدولة الإقليمية الكبرى، ويرجع هذه الصفات إلى صاحبتها الأصلية، أي الولايات المتحدة، وبالتالي يقلل من دورها كرصيد استراتيجي.

والأحداث المتلاحقة في منطقة الخليج، على سبيل المثال، حيث تتركز أهم المصالح النفطية الأميركية، منذ الثورة الايرانية والحرب العراقية ــ الايرانية، أكدت بُعد اسرائيل عن مسرح الأحداث فيها، كما أكدت تحفظ الولايات المتحدة من الاستعانة بها، على الرغم من إبداء الأخيرة حماستها لتنفيذ أية مهمة تطلب منها(٥).

كان التحفظ الأميركي ناجماً وقتها عن عدة اعتبارات، ورد بعضها في تقرير للجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي، في أعقاب عرض اسرائيل استعمال قواعدها في إطار «التصدي للاتحاد السوفياتي»؛ إذ جاء في التقرير:

(أ) ان استعمال قواعد اسرائيلية قد يفسر على أنه تأييد أميركي لاسرائيل ضد العرب، أو تهديدٌ أميركي ضدهم.

(ب) ان هذه الخطوة ستؤثر على قدرة الولايات المتحدة القيام بدور الوسيط النشط لإيجاد تسوية للنزاع العربي ــ الاسرائيلي.

(ج) إن قاعدة أميركية في اسرائيل قد تصبح هدفاً حربياً، في حالة اندلاع حرب جديدة بين الدول العربية واسرائيل.

(د) ان الدول العربية التي تعارض، حتى الآن، منح الاتحاد السوفياتي قواعد في أراضيها، قد تغير موقفها بهدف خلق توازن مضاد للوجود الأميركي.

(هـ) ان استعمال قواعد اسرائيلية من شأنه أن يشوش علاقات الولايات المتحدة بالدول العربية الصديقة للغرب، ويحرجها(٦).

وفي ضوء هذا الواقع بدأت الزعامة الاسرائيلية تخشى انحسار موقعها، كرصيد استراتيجي وحيد للولايات المتحدة في المنطقة، خاصة وأن هذا الدور كان يعني، حتى حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، حرية واسعة للتحرك الاسرائيلي مقابل إعفاء الولايات المتحدة من القيام بمهمة الحماية المباشرة لمصالحها. وأصبحت المسألة الأساسية، التي تشغل بال هذه الزعامة، هي التكلفة التي تتحملها أميركا من أجل «صيانة» دولة اسرائيل ونموها. فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن ازدياد حجم اسرائيل ودورها سيزيدان بالضرورة من حجم اعتمادها على المساعدات الأميركية، وأن حجم الاعتماد على الخارج كبير ويرتبط به مصير الدولة، فإن اسرائيل لا تستطيع أن تنهج نهج الدولة التابعة، أي الدولة المحمية، أو بتعبير أدق، لا تبدو كذلك. فليس من المنطقي أن يكون مطلوباً من الولايات المتحدة أن تحمي مصالحها وتحمي اسرائيل أيضاً. ثم إن ازدياد مؤشرات التبعية الإسرائيلية (الضمانات الأمنية الممنوحة لاسرائيل في مذكرة التفاهم الأميركية ــ الاسرائيلية الملحقة بمعاهدة السلام مع مصر، وقيام الولايات المتحدة نفسها ببناء مطارين عسكريين في النقب، وضمانات بشأن التزويد بالنفط، الخ...) يشير إلى أن إسرائيل أصبحت في وضع المطالب بالضمانات، أكثر مما هي في وضع عارض الخدمات.

ومصدر القلق هنا واضح، «فكلما تراجعت اسرائيل قلّت قيمتها في نظر أميركا... واسرائيل المقلّصة لا تستطيع أن تتطلع إلى المساعدة الأميركية الضخمة ذاتها، التي ستحتاج إليها إلى الأبد، بل ستنقلب مصدر إزعاج وستنبذ... فقط كحليفة مستقلة ذات قوة كبيرة ضرورية لأمن الولايات المتحدة... ولن تستطيع اسرائيل أن تتمتع بتعاون أميركي لمدة طويلة»[٧].

في ضوء ذلك، أخذت اسرائيل تركز على ترديد نغمة الخدمات التي يمكن أن تقدمها إلى الولايات المتحدة. وكثفت المجموعات الصهيونية والتيار المؤيد لاسرائيل، منذ تولي إدارة الرئيس رونالد ريغان مهام الحكم في الولايات المتحدة، كثفت من الجهود المبذولة للتركيز على طروحات تبرز قيمة اسرائيل في المخطط الاستراتيجي العام، باعتبارها الرصيد الاستراتيجي الوحيد المؤمَّن في المنطقة، وأحد العوائق الأساسية أمام تحقيق الأهداف السوفياتية، ومانعة الصواعق بالنسبة للدول الغنية بالنفط وللأنظمة الموالية للغرب[٨]. وكثرت الاشادة بقدرتها على تجنيد ٧٠٠ ألف جندي في حال الحرب، وبسلاحها الجوي الذي يعتبر الأفضل في العالم، وكونها قاعدة مثالية للتزود بالوقود، ومخزناً للتموين، وجيشاً تكتيكياً للولايات المتحدة في المواجهة السوفياتية ــ الأميركية[٩].

ويرى هذا التيار أنه ليس من مصلحة أميركا ازعاج صديق حليف كاسرائيل، بالضغط عليه، من أجل الانسحاب من أراضٍ سوف يسيطر عليها «إرهابيون وشيوعيون»، ومن أجل إرضاء أنظمة عربية غير مستقرة أساساً، كما أنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة إغراق تلك الأنظمة بأسلحة متطورة، قد تستعمل ضد اسرائيل بالذات، أو قد تقع في أيدي ثوار معادين لأميركا، كما حصل في إيران بعد سقوط نظام الشاه. في المقابل، نشط تيار آخر، خاصة بعد التحولات التي طرأت على الساحة المصرية والتي اتجهت كلها إلى الانحياز للطرف الأميركي في صراع القوة الأميركي ــ السوفياتي،

يدعو إلى إتقاء المخاطر الناجمة عن التأييد الأميركي المكشوف لسياسة اسرائيل المتعنتة، وايجاد حل للنزاع في الشرق الأوسط يضمن الحفاظ على علاقة عمل وتعاون مع الأنظمة الصديقة، خصوصاً بالنسبة إلى قبولها بوجود عسكري أميركي، في إطار التشكيلات الدفاعية الجديدة، وزيادة حجم الصفقات التجارية معها وتأمين مستويات الانتاج والأسعار النفطية المناسبة(١٠).

وتسعى اسرائيل ومؤيدوها إلى مواجهة هذه الدعوة والتقليل من أهميتها، وهناك من يعتقد بأن تحركاتها الأخيرة في المنطقة (ضرب المفاعل النووي العراقي، وقصف الأحياء السكنية في العاصمة اللبنانية بيروت، والطلعات الاستكشافية فوق الأراضي العراقية والسعودية) قد يكون القصد منها العمل على مواجهة الخطر الذي قد يحمله مثل هذا الاتجاه، والتشويش على أي مسعى أميركي محتمل يؤدي إلى تقليص دورها في المنطقة، والتلميح إلى حجم استقلالية قرارها وهامش تحركها.

٢ ــ مذكرة التفاهم الاستراتيجي، «تسوية» بين الاندفاع الاسرائيلي والحذر الأميركي

حتى لا يبدو واقع اسرائيل وتعنتها عبئاً على السياسة الأميركية، وحتى لا تتكرر تجربة العزلة، نتيجة لتوجهات أميركية مشابهة في أوائل الخمسينات، سارعت الحكومة الاسرائيلية إلى استغلال التوجه الصقري للإدارة الأميركية الحالية، وسعيها إلى تشكيل دفاع اقليمي بديل لذلك الذي انهار مع سقوط الشاه، وعرضت توظيف مؤسستها العسكرية في خدمة الاستراتيجية العالمية الأميركية، في إطار من التعاون الاستراتيجي بين البلدين، حتى لا ترتسم اسرائيل، في نظر الولايات المتحدة، كمن يحتاج للمساعدات الأميركية فحسب؛ بل وأيضاً كقادرة على تقديم الخدمات لأميركا.

ويروي مناحيم بيغن، رئيس وزراء اسرائيل، ما دار بينه وبين الرئيس الأميركي، رونالد ريغان، حول العرض الاسرائيلي، في شهر أيلول (سبتمبر) من عام ١٩٨١ الماضي، قائلاً: «...هناك موضوع أعتقد بأننا سوف نتفق عليه: حول ما يجب عمله لإيجاد تعاون ممكن في ضوء خطر التوسع السوفياتي... ومفتاح الاتفاق على تعاون استراتيجي ــ أمني، بين الدولتين، يكمن في هذا الموضوع... هناك مشاكل أثيوبيا وسوريا وليبيا، وهي تثير قلقنا مثلما تثير قلقكم... تعالوا نتحدث عن تفاهم وتعاون...»(١١) ورد الرئيس ريغان بالموافقة الفورية، وهكذا انتهى النقاش، حول موضوع التعاون الاستراتيجي، الذي لم يستغرق أكثر من ١٢ دقيقة.

كانت احدى المسائل الأساسية، التي تشكل جوهر العرض الاسرائيلي، تقول أن اسرائيل مستعدة لوضع بنيتها التحتية، العسكرية والمدنية، بتصرف القوات الأميركية مقابل تعاون استراتيجي حقيقي وواسع. واتضح، عملياً، أن اسرائيل عرضت على الولايات المتحدة ثلاثة اقتراحات: الأول، يقضي بأن تقام في اسرائيل مخازن أميركية لحالات الطوارىء، يحتفظ فيها بأسلحة أساسية وذخيرة وأعتدة حيوية أخرى، للقوات الأميركية التي قد تعمل في المنطقة. والاقتراح الثاني يتحدث عن تعزيز القدرة التكنولوجية للاستخبارات الاسرائيلية، بشكل يتيح للولايات المتحدة الاستفادة منها أيضاً. أما

الاقتراح الثالث فيتحدث عن امكانية تقديم مظلة جوية اسرائيلية للقوات الأميركية التي قد تتحرك للانتشار السريع في المنطقة(١٢).

وعزز هذا العرض الاستراتيجي دراسة كانت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) قد أعدتها، في السنة الماضية، ومفادها، أن أي سلاح أميركي يتم تخزينه في اسرائيل، يمكن نقله بسرعة إلى منطقة الخليج أو إلى غرب أوروبا، عند الضرورة، كما أنه يشكل مخزوناً احتياطياً لاستعمال محتمل من جانب حلف شمال الأطلسي.

ويتضح أيضاً من الدراسة، أن شحن ٧٠ ألف طن من السلاح والعتاد، لتجهيز فرقة مؤللة وإرسالها إلى قاعدة الظهران في السعودية، يستغرق ١١ يوماً فقط من اسرائيل، و١٠ أيام من قاعدة راس بناس المصرية، و٨ أيام من عُمان، و١٤ يوماً من الصومال، و٢٢ يوماً من كينيا و٢٧ يوماً من قاعدة دياغو غارسيا و٧٧ يوماً من الولايات المتحدة.

ويستغرق شحن الكمية ذاتها من السلاح والعتاد، من اسرائيل إلى ميونخ في ألمانيا الغربية، ١١ يوماً، ومن راس بناس ١٢ يوماً. ومن عُمان والصومال ٢٠ يوماً، ومن كينيا ٢٣ يوماً، ومن الولايات المتحدة ٢٤ يوماً(١٣).

كانت النظرية التي تقف وراء العرض الاسرائيلي، والتي طرحها وزير الدفاع الاسرائيلي شارون، تقول: انه في حالة التدهور العسكري في الشرق الأوسط، فإن العامل الحاسم هو القدرة على التمركز السريع، ووضع اليد على النقاط الأساسية في المنطقة. ومن يسبق الآخرين إلى ذلك، يخلق معضلة خطيرة للجانب الآخر، لناحية من سيبدأ أولاً بالنار. فمن أجل التوصل إلى القدرة لتثبيت سريع للحقائق على الأرض، دون فتح النار، يجدر بالأميركيين أن يستخدموا البنية التحتية الإسرائيلية التي تمتاز بموقعها المركزي وقربها من النقاط الأساسية في المنطقة، والتي لا توفر أسباب اختصار الطريق والوقت أمام القوات الأميركية فحسب، بل تمكنها أيضاً من ردع الاتحاد السوفياتي ومنع الحرب(١٤).

ومن الواضح أن مصلحة اسرائيل، في عرض خدماتها على الولايات المتحدة، لا تقتصر على تعزيز موقع أميركا في صراعها مع الاتحاد السوفياتي، بل تتعداه إلى مصلحة فورية ذاتية. ذلك أن المستودعات الأميركية لحالات الطوارىء المليئة بالأسلحة والعتاد، ستجعل المساعدة الأميركية لإسرائيل ممكنة، في حالة نشوب حرب إقليمية جديدة، دون اللجوء إلى إقامة جسر جوي، بكل ما يترتب على ذلك من أبعاد سياسية.

إن أساس التفاهم الذي تبلور بين اسرائيل والولايات المتحدة في الستينات وتعزز، بصورة خاصة بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، هو أن اسرائيل قوية تحافظ على نفسها قد لا تُلزم الولايات المتحدة بالتدخل، كما اضطرت، على سبيل المثال، لأن تفعل في حرب تشرين الأول (أكتوبر) عبر الجسر الجوي. ويقول موشي آرنس، السفير الاسرائيلي في واشنطن: «لقد رأيت كم كانت الصعوبات عندما انجروا إلى ذلك التدخل، ولذا، وكجزء من الاتفاقات، جرى الحديث عن زيادة حجم الجيش الاسرائيلي وتقويته. كانت هناك بعثة من جانبنا، برئاسة هرتسل شابير في واشنطن، من أجل تنسيق كل هذه الشبكة، وبالفعل فقد تعززت قوتنا بشكل مرض ،فأعطتنا حرية العمل دون الارتباط بالأميركيين»(١٥).

من هنا، فإن العرض الاسرائيلي يوفر باباً لتوسيع غير مباشر للمعونة العسكرية

لإسرائيل، ويتضمن أيضاً دعماً اقتصادياً ومساعدة للصناعة الحربية الاسرائيلية. وبكلمات أخرى، فإن العرض الاسرائيلي لا يوفر بعداً جديداً للردع الاسرائيلي، بل سينشّط القدرة الانتاجية للصناعات العسكرية، ويمكّن الجيش الاسرائيلي من أن يحوّل، بطريق غير مباشر، جزءاً من الطاقة البشرية الفنية. عملياً، قام المسؤولون الاسرائيليون بالافصاح مسبقاً عن الآمال التي يعلقونها على عرض خدماتهم الاستراتيجية على الولايات المتحدة، فيجب أن يكون التعاون الاستراتيجي عسكرياً وذا جانب اقتصادي أيضاً، يؤدي إلى تسليح اسرائيل، بأحدث الأسلحة الأميركية، بالكميات المطلوبة وبالسرعة الضرورية، بحيث لا تضطر إلى الذهاب إلى واشنطن حاملة معها «سلة مشتريات» كما هو الوضع الآن، بل «سلة من المصالح المشتركة». فتخزين معدات عسكرية أميركية في مستودعات طوارىء تشرف هي (اسرائيل) على صيانتها يعزز قطاع صناعات الأسلحة فيها، في مجالات المال والخبرة وإيجاد الأسواق[١٦]. ويجب أن يتضمن التعاون التنسيق السياسي في مواضيع حساسة لأمن اسرائيل، مثل لبنان ومفاوضات الحكم الذاتي ومواضيع شرق أوسطية أخرى، مثل تزويد العرب بالسلاح.

غير أنه يبدو أن جدلاً حاداً دار في الجانب الأميركي أيضاً، بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع (البنتاغون) بشأن حجم التعاون الذي يجب أن يقترح على اسرائيل، دون المخاطرة بمواقع أميركية في العالم العربي[١٧]. ولكن في هذه المدة انقلبت الأدوار. فوزارة الخارجية التي كانت تحذر، منذ العام ١٩٤٨، من التمادي في انتهاج مواقف علنية شديدة الانحياز لإسرائيل[١٨]، هي التي أبدت اليوم تأييدها لتعاون استراتيجي على مستوى عالٍ؛ أما وزارة الدفاع فقد كانت، نسبياً، أكثر ارتداعاً، فهي تصف التهديدات للمنطقة بأسلوب مختلف، وتستخلص استنتاجات أخرى، بالنسبة للتمركز الأميركي. ويبدو أنها لا ترى الخطر في شكل «غزو» سوفياتي، بل في تلك الأمور النابعة من الانقلابات والنشاطات التي تتم بتدبير وتشجيع سوفياتي والتي لا تستطيع اسرائيل القيام حيالها بشيء فعال ومؤثر، ما دامت هذه الأعمال تتخذ طابع التطورات الداخلية.

وكما يبدو، فإن وزارة الدفاع الأميركية تفضل توجيه أنظارها، في هذه المرحلة، نحو السعودية ومصر أكثر من توجيهها نحو اسرائيل، ذلك أن وكالة المخابرات المركزية الأميركية تتصدى لنشاطات أي تحركات ثورية تهدد مصالحها في المنطقة بواسطة علاقات لا تملك اسرائيل مثلها مع دول المنطقة. وإذا وصلت الأمور إلى حد النشاط العسكري فإن إرسال قوات اسرائيلية سيرجح الكفة لصالح الحركات الثورية الصديقة للاتحاد السوفياتي[١٩].

وُقّعت مذكرة التفاهم للتعاون الاستراتيجي بين كسبار واينبرغر، وزير الدفاع الأميركي، وأريئيل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي، في ١٩٨١/١١/٣٠ (أنظر النص الكامل للمذكرة في الملحق المرفق)، لتشكل حلاً وسطاً بين «التطلعات» الاسرائيلية و«المحاذير» الأميركية. ويتضح من دراسة بنود المذكرة، أنها تهدف إلى تمكين الدولتين من العمل المنسق فيما بينهما بصدد مساعدة عسكرية متبادلة لمواجهة «تهديدات لأمن المنطقة تأتي من جانب الاتحاد السوفياتي أو من جانب قوى تحت سيطرة سوفياتية، تتغلغل إلى المنطقة من الخارج» (البند ١). وكانت اسرائيل قد طالبت

بأن تضاف إلى اسم الاتحاد السوفياتي عبارة: «قوات مسلحة تعمل تحت إمرته أو تأثيره»، إلا أن الولايات المتحدة، على الرغم من كونها قد قطعت شوطاً كبيراً باتجاه الموقف الاسرائيلي حددت، بشكل واضح، مغزى المصطلح المذكور أعلاه. وهذا يعني أن أميركا التزمت جانب الحذر لئلا يتضمن إطار التعاون الاستراتيجي الملزم، ولو تلميحاً، ذكر العراق وسوريا أو ليبيا، كما طلبت اسرائيل، وحصرته، كليّة، بـ«قوات من الخارج تأتي إلى المنطقة».

وأكد (البند ١، فقرة جـ)، ربما لطمأنة الدول العربية، أن هذا التعاون الاستراتيجي «ليس موجهاً ضد أية دولة، أو مجموعة دول في داخل المنطقة» وأنه مخصص، فقط، لأغراض دفاعية ضد التهديد المذكور في (البند ١).

ان الاتفاق يرفع، من دون شك، اسرائيل إلى مكانة مختلفة تماماً، في وضعها الدولي، خاصة بالنسبة لوضع علاقاتها مع الولايات المتحدة. فالمصادر الاسرائيلية[٢٠] ذكرت، أن الولايات المتحدة اعتزمت حمل اسرائيل على توقيع مذكرة تعاون تتحدث فقط عن دعم عسكري اسرائيلي للولايات المتحدة. وقد أصرت اسرائيل على مبدأ الدعم المتبادل، الأمر الذي تم تحقيقه في المذكرة المتوقعة، حيث وردت عبارات مثل: «علاقات الأمن المتبادلة»؛ و«من أجل أمن متبادل»، وخصوصاً في (البند ٢، فقرة أ) الذي تضمن عبارة: «تعاون عسكري بين الطرفين». وهكذا، وجد مبدأ المعاملة بالمثل تعبيراً واضحاً له في هذا الاتفاق. كما ذكرت المصادر ذاتها، أن الولايات المتحدة اقترحت مذكرة تعاون يوقعها «وزيرا الدفاع» في الدولتين، إلا أن اسرائيل أصرّت على أن يكون الاتفاق «بين الدولتين» وهذا ما تحقق فعلاً. في المقابل فإن بند التعاون العسكري والمناورات المشتركة لم يتضمن كلمة «بر»، إلى جانب عبارة: «جو وبحر»، الواردة في (البند ٢، فقرة ب). وأكثر من ذلك، فإن المناورات العسكرية ستقتصر، وفقاً لما جاء في البند المذكور، على «شرقي البحر الأبيض المتوسط»، أي ليس على الأراضي الاسرائيلية، لئلا يُفسَرَّ ذلك كاستعداد لتقديم الدعم لاسرائيل في وجه هجوم من جانب احدى جاراتها[٢١].

وفي ما يتعلق بتفاصيل بقية مجالات التعاون (منشآت التخزين، البنية التحتية، البحث والتطوير، مبيعات الأسلحة وغيرها)، لم تتضمن المذكرة أي شيء ملموس، وأبقى (البند ٣) هذه المسائل للمعالجة في لجان العمل المشتركة، التي ستشكل في المستقبل. وأفادت المصادر ذاتها أن اسرائيل اقترحت أيضاً أن يتحدد، في اطار الاتفاق، جدول زمني لتطبيقه وإقامة مجلس التنسيق وجماعات العمل، التي يفترض أن تصوغ مضموناً للبنود الغامضة، غير أن هذا الطلب لم يتحقق. صحيح أنه أُشير إلى الرغبة في تشغيل مجموعات العمل، بأقرب فرصة ممكنة، ولكن المذكرة لا تتضمن الإشارة إلى أي جدول زمني.

وبالنسبة لحق كل طرف في إلغاء الاتفاق متى شاء، فقد تم التوصل إلى تسوية (البند ٤) تحدد فترة ستة أشهر لهذا الغرض[٢٢]. وقد ترددت أنباء مفادها، أن هناك ملحقاً سرياً بمذكرة التفاهم الاستراتيجي تعهدت الولايات المتحدة، في سياقه، بشراء كميات محددة من المنتجات الاسرائيلية، وكذلك وضع معدات أميركيّة في اسرائيل. لكن الجانب الأميركي نفى هذه الأنباء، كما أن وزير خارجية اسرائيل نفى أن يكون له عِلمٌ

بوجود ملحق كهذا. ومع ذلك فإن المصادر الاسرائيلية تستنتج من بعض تصريحات الوزير شارون أن تفاصيل الاتفاق، التي سيتم وضعها في إطار مجموعات العمل، هي التي ستبقى سرية(٢٣).

وقد أجمل شارون النقاط الهامة التي تتضمنها المذكرة، التي وُقِّع عليها في واشنطن كالتالي:

١ ــ إن الاتفاق ينص على أن تقوم شبكة العلاقات الدفاعية بين اسرائيل والولايات المتحدة، في المستقبل، على تعاون استراتيجي مبني على قاعدة التبادلية.

٢ ــ إن الاتفاق هو اتفاق على متطلبات تعاون وردع، وليس اتفاقاً على متطلبات تعاون في الحرب.

٣ ــ إن الاتفاق ينقل مركز ثقل «ما الذي ينبغي عمله» إلى مجال مفاوضات، بواسطة مجموعات عمل عسكرية ومدنية، يديرها ويوجهها مجلس استشاري مشترك يتألف من وزير الدفاع الاسرائيلي ووزير الدفاع الأميركي(٢٤).

٤ ــ إن الاتفاق يرسخ خط بداية، صلباً وواسعاً، في مسار تعاون استراتيجي حيوي لمتطلبات الأمن القومي للشريكين(٢٥).

٣ ــ أهداف اسرائيل من التعاون الاستراتيجي

على الرغم من محاولة الحكومة الاسرائيلية إبراز التعاون الاستراتيجي، باعتباره مبنياً على أساس مواجهة ما يسمى «بالخطر السوفياتي»، إلا أنها تفترض أن يؤدي هذا التعاون إلى إيجاد حلول معقولة لبعض من مشاكلها السياسية ــ الاستراتيجية الحرجة، ويرقى بالعلاقة مع الولايات المتحدة، من واقع التبعية إلى مستوى «الشراكة».

فاسرائيل لا تملك قوة صمود ذاتي، في المجالين: العسكري والاقتصادي، بدون مساعدات أميركية كبيرة. فمنذ عام ١٩٧٣، تراوحت نسبة هذه المساعدات بين ١,٥ و ٢ مليار دولار سنوياً، ومن المرجح أن يزداد اعتماد اسرائيل، في هذه المجالات، في السنوات القليلة القادمة بين ٢,٥ و ٣,٥ مليار دولار سنوياً، وذلك بسبب الثمن المتزايد لأسعار المعدات العسكرية الحديثة وإعادة انتشار الجيش الاسرائيلي في أعقاب معاهدة السلام مع مصر.

من هنا فلا خيار آخر أمام اسرائيل، غير خيار الاستمرار في علاقاتها مع الولايات المتحدة، والمشكلة ليست في اعتماد اسرائيل أو عدم اعتمادها على الولايات المتحدة؛ بل هي: كيف، وهل يمكن تقليص حجم هذا الاعتماد؟ وعدم القدرة على التخلي عن الولايات المتحدة يعني أن اسرائيل تستطيع أن تسمح لنفسها، بين الحين والآخر، بإحداث خلافات في الرأي، لأمد قصير مع أميركا (تصل إلى حد إطلاق تعبيرات بشأن «سياسة الجنرال باركر» التي نسبها إلى الولايات المتحدة، أو إلى حد التبجح بامكانية مطالبة الاسرائيليين بالاكتفاء «بالخبز والزبدة» إذا قلّصت أميركا من مساعداتها)(٢٦). ولكنها لا تستطيع أن تسمح لنفسها بالدخول في مواجهة، طويلة الأمد، تنطوي على خطر الانفصال.

أكثر من ذلك، فإن اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة وضرورة التنسيق معها كانا يشكلان، دائماً، العامل الحاسم بالنسبة للنتائج التي أسفرت عنها جميع الحروب

العربية ــ الاسرائيلية. فالولايات المتحدة هي التي حددت، في كل حرب، حجم الإنجازات الإسرائيلية التي هي على استعداد أو على غير استعداد للقبول بها. هكذا حدث في حروب: ١٩٤٩؛ ١٩٥٦؛ ١٩٦٧ و١٩٧٣. والولايات المتحدة هي التي أرغمت اسرائيل (باستثناء حرب عام ١٩٦٧) على التراجع عن قسم من انجازاتها (١٩٤٩، ١٩٧٣) حيناً وعن كل انجازاتها (١٩٥٦) حيناً آخر. وهي التي لعبت دوراً حاسماً في مفاوضات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ــ الاسرائيلية (١٩٧٩)[٢٧]. لذا، فإن مشكلة اسرائيل السياسية ــ الاستراتيجية في المدى البعيد، بالنسبة للولايات المتحدة، والتي تحاول، عبر مذكرة التعاون الاستراتيجي، ايجاد بعض الحلول لها، يمكن تلخيصها كالتالي:

١ ــ كيف تحقق توازناً استراتيجياً في الشرق الأوسط قائماً على التنسيق بين الولايات المتحدة وبينها بحيث يضمن لها (التوازن):

(أ) موقعاً متميزاً في الاستراتيجية الأميركية، واستمرار الحصول على الدعم الأميركي، الذي يمكنها من الاحتفاظ بتفوقها العسكري.

(ب) استعداد الولايات المتحدة لتحييد الاتحاد السوفياتي والحيلولة دون تدخله المؤثر، أو المباشر، في حالة نشوب حرب جديدة ضدها.

(ج) ترسيخ وزنها، الأدبي والمعنوي، في الأوساط الضاغطة في الرأي العام الأميركي.

(د) أن لا يكون الثمن الذي ينبغي أن تدفعه في المقابل باهظاً، بالنسبة لطموحاتها وتطلعاتها القومية.

إن هذه الأهداف تكتسب مغزىً مهماً، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن جميع تجارب الحروب العربية ــ الاسرائيلية السابقة تفيد أن اسرائيل غير قادرة على تحويل الإنجاز العسكري إلى انجاز سياسي، إلا إذا حظيت بدعم الولايات المتحدة على الأقل.

وسنحاول التوقف، قليلاً، عند كل واحد من هذه الأهداف، في ضوء مذكرة التفاهم الاستراتيجي، التي تعتقد الحكومة الاسرائيلية بأنها تشكل أرضية صالحة لخدمة مصالحها، مع الإشارة إلى رأي المعارضة الرئيسية في اسرائيل.

(أ) ضمان موقع اسرائيل المتميز في الاستراتيجية الأميركية

مما لا شك فيه، أن اسرائيل تشكل قوة استراتيجية هامة في نظر الولايات المتحدة، نظراً لكون استقرار نظامها وارتباطه بأميركا هو أمر غير مشكوك فيه. وهناك مصلحة أميركية واضحة في المحافظة على قوة اسرائيل وتفوقها، خصوصاً في الحالات التي تشعر فيها الولايات المتحدة بحرج أو عجز معين في استخدام قوتها الخاصة بصورة مباشرة. ومع ذلك، هناك مصلحة أميركية هامة في وجود أنظمة حكم عربية مرتبطة بها، باعتبارها ركائز أساسية لاستمرار النفوذ الأميركي وحماية المصالح الأميركية في الشرق الأوسط. والدول الرئيسية التي تبني عليها الولايات المتحدة تشكيلها السياسي ــ الاستراتيجي هي: اسرائيل، العربية السعودية؛ مصر؛ عُمان والأردن.

ولأن محور الصراع بين الدولتين العظميين هو في محاولاتهما تغيير التوازن الاستراتيجي، كل لصالحها على حساب الأخرى، فإن الولايات المتحدة، بصورة خاصة،

تحاول الإبقاء على التوازن الاستراتيجي بواسطة أنظمة حكم قائمة ذات اتجاهات غربية، وإبعاد النفوذ السوفياتي عن الدول التي حقق فيها نفوذاً.

والافتراض الذي يقوم عليه اتفاق التعاون الاستراتيجي من وجهة نظر اسرائيل، هو أنه يقوّي من خصوصية اسرائيل وموقعها المتميز في الاستراتيجية الأميركية، في ضوء تعاظم مكانة مصر والدول النفطية في نظر أميركا.

فالتغيير الجذري الذي طرأ في مصر وتحولها إلى المعسكر الغربي، تم تبريره تحت شعار «تحييد» السياسة الأميركية في النزاع العربي ــ الاسرائيلي، والحديث عن ضرورة تسليح الجيش المصري بأسلحة أميركية، وإعداده للقيام بدور مركزي في حماية أمن الخليج، وربما في أفريقيا أيضاً، يعني أن مصر تقدم نفسها بوصفها بديلاً لخدمة المصالح الأميركية في المنطقة، أو على الأقل شريكاً معادلاً لإسرائيل في فعاليته. والسعودية تحتل مكانةً هامةً (من حيث قربها للخليج، وكونها المصدر الرئيسي للنفط للولايات المتحدة) تفوق، بكثير، مكانة اسرائيل.

وترى الحكومة الاسرائيلية، أن من لديه الاستعداد لأن يكون في الخط الثاني، أو الثالث، للاستراتيجية الأميركية، فإنه يقود نفسه، بالضرورة، ليصبح في المرتبة الثانية، أو الثالثة، من حيث القيمة بالنسبة للأميركيين، وهذا يتناقض مع القلق الذي يعتري اسرائيل إزاء النتائج التي قد تنجم عن التوجه الأميركي نحو وضع السعودية ومصر في المرتبة الأولى، وهو أمر لا تبغيه حتى الجهات المعارضة[٢٨].

ويؤكد الياهو بن ــ اليسار، رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست وأول سفير اسرائيلي في مصر، أهمية التعاون الاستراتيجي من هذا المنظور، مشيراً إلى «أن اسرائيل تساءلت، في فترة من الفترات، عن سبب قيام الأميركيين بإجراء مناورات مشتركة مع المصريين. وعن سبب إتاحة المجال للسعوديين وتركهم يلعبون الدور الشامل لحساب أميركا. وقد توصلنا إلى الاستنتاج أن هذا الوضع يشكل تطوراً سلبياً بالنسبة لنا. ولكن الوضع اختلف الآن، بفضل العلاقة الاستراتيجية الجديدة مع الولايات المتحدة[٢٩].

وتأمل اسرائيل أن تساعد العلاقة الجديدة على اكتفاء الولايات المتحدة بتقوية مركز بقية الدول الصديقة تقوية «معقولة» من خلال مطالبتها، بشكل قاطع، بتغيير سياستها والتعاون معها ومع اسرائيل لتسوية النزاع العربي ــ الاسرائيلي. أما إذا تعذر ذلك فإن التعاون الاستراتيجي ربما يقلل من أهمية السعودية ودول عربية أخرى في نظر الولايات المتحدة لكونها تفتقر إلى نظام مستقر وموثوق ومرتبط، ارتباطاً عضوياً، بالغرب كما هو الحال بالنسبة لاسرائيل.

أكثر من ذلك فإن اعلان الاتفاق الاستراتيجي يشكل، بحد ذاته، إعلاناً لفشل شعار تحييد أميركا في النزاع العربي ــ الاسرائيلي، الذي تحمل لواءه هذه الدول، باعتبار أن المصالح الأميركية تتماثل مع المصالح الاسرائيلية ولا تسمح للادارة الأميركية باتخاذ موقف متوازن بين العرب واسرائيل.

غير أن المعارضة في اسرائيل ترى غير ذلك. وتشير إلى أن العبر التي استخلصتها السياسة الاسرائيلية من تجارب الماضي محكومة بمنطق عميق جداً، هو أنه طالما كانت

الإدارة الأميركية في مواجهة شديدة مع الاتحاد السوفياتي، فسيكون جريها وراء الدول العربية أكثر فعالية، لما تتمتع به من أهمية استراتيجية وسياسية ونفطية وتعد شرطاً هاماً وأساسياً لنجاح استراتيجية الغرب في صراعه مع الاتحاد السوفياتي في هذا الجزء من العالم. وهذا الأمر يعني حدوث تغيير لغير صالح اسرائيل في ترتيب مكانتها، بالنسبة لسلم أوليات السياسة الأميركية في الشرق الأوسط(٣٠).

وإصرار البيت الأبيض على تمرير صفقة الأواكس للسعودية، وتخوفه من خروج مصر من دائرة النفوذ الأميركي بعد اغتيال السادات يشكلان عاملين مؤثرين في تصميم أميركا على اثبات مصداقيتها لدى هاتين الدولتين. فالأميركيون لا ينظرون إلى الأمور في سياقها الضيق، أي في سياق النزاع العربي ــ الاسرائيلي، بل في السياق الأوسع المتعلق باستراتيجيتهم العالمية ومكانتهم داخل هذه المنطقة الحساسة من العالم.

وقد لا يكون في مقدور اسرائيل تغيير رأي الإدارة الأميركية في العربية السعودية أو غيرها، ولكنها إذا وضعت في اعتبارها أن الخلاص في ذلك يأتي عن طريق قبول الولايات المتحدة بها، كشريك استراتيجي، فإنها تقلص بذلك قدرتها على ردع واشنطن من اتخاذ خطوات إزاء أصدقائها العرب، خطوات في الأساس غير مقبولة من جانب اسرائيل(٣١).

ان دولاً تعتبر مؤيدة للغرب في المنطقة ليست، بالضرورة، دولاً معتدلة في علاقاتها مع اسرائيل، لذا فإن من يرغب في احتلال المكانة المميزة في الاستراتيجية الأميركية عليه أن يتذكر أن مصلحة الولايات المتحدة المركزية ليست فوق كل شيء، وقبل كل شيء، الدفاع عن اسرائيل، بل الدفاع عن مصادر الوقود التي يعتمد عليها العالم الغربي في المنطقة التي توجد فيها اسرائيل أيضاً. وإذا ما خسرت الولايات المتحدة كل شيء في المنطقة باستثناء مواقعها في اسرائيل، فمن المنطقي أن ترتفع أصوات في واشنطن، تتحفظ من جدوى المزيد من الاستثمار في اسرائيل. من هنا يرى المعارضون أن الهدف يجب أن يكون تحويل الشراكة الاستراتيجية الاسرائيلية ــ الأميركية الثنائية إلى شراكة إقليمية متعددة الأطراف، تساهم فيها مصر والسعودية والأردن وربما، أيضاً، دول أخرى، وهو أمر يتطلب تغيير النهج الحالي في السياسة الاسرائيلية(٣٢).

(ب) تحييد الاتحاد السوفياتي ومواجهته

ترى الحكومة الاسرائيلية أن اسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لا يمكن تحولها، لأسباب داخلية وخارجية، نحو الاتحاد السوفياتي. فضلاً عن ذلك، فإنها تزعم أن الأسلحة السوفياتية والمساعدة السياسية التي قدمها ويقدمها الاتحاد السوفياتي لبعض الدول العربية، هي التي تذكي نار المواجهة العربية مع اسرائيل «ويتوجب عليها أن تتخذ كافة الوسائل اللازمة لكي تردع الاتحاد السوفياتي عن تعريض وجود اسرائيل للخطر، بشكل مباشر أو غير مباشر، وعن التدخل لصالح الدول العربية»(٣٣).

ولأن اسرائيل غير محايدة، ولا تستطيع أن تكون كذلك، لأنها تقف في جانب واحد في المتراس في الصراع العالمي، فإنه يتوجب عليها الحصول على اعتراف بها، كشريك يجري التنسيق والتخطيط معه بما يدعم ويعزز موقفها ومكانتها، بفضل قوتها العسكرية

وموقعها الجغرافي الذي يمكنها من القيام بعمليات في مناطق وجهات مختلفة(٣٤).

من هذا المنطلق، فإن اتفاق التعاون الاستراتيجي يشكل عنصراً هاماً ليس في تعزيز قوة الردع الأميركية في المنطقة، بل في حماية اسرائيل أيضاً، خاصة وأنها تعتقد بأن احتمالات التدخل السوفياتي ضدها قائمة في الحالات التالية:

١ ــ إذا جعلت الاجراءات الاسرائيلية الاتحاد السوفياتي يواجه وضعاً لا يجد فيه غير خيار ضرورة تقديم مساعدات مباشرة لدولة عربية صديقة له. ففي حالة تعرض دولة كهذه لهزيمة عسكرية ساحقة، فإن هدف التدخل السوفياتي سيكون وقف العمليات العسكرية وإرغام اسرائيل على الانسحاب من المناطق التي تحتلها.

٢ ــ إذا تطورت حرب استنزاف جديدة، وأصبحت العمليات العسكرية الاسرائيلية «المحدودة» تهدد بسقوط نظام الحكم في إحدى الدول الصديقة للاتحاد السوفياتي.

٣ ــ إذا تطورت أزمة خطيرة، وطلبت إحدى الدول العربية مرابطة قوات سوفياتية على أراضيها لردع اسرائيل من القيام بأي هجوم عسكري ضدها.

لذا تفترض اسرائيل أن اتفاق التعاون الاستراتيجي سيقلل من احتمالات التدخل السوفياتي، في الحالات المذكورة، وسوف تضطر موسكو إلى الأخذ بعين الاعتبار الالتزام الأميركي تجاه اسرائيل، واحتمال تدخل الولايات المتحدة، نتيجة للتفاهم الاستراتيجي القائم بينها وبين اسرائيل، خاصة وأن هذا التفاهم والتنسيق يعنيان أن واشنطن درست احتمالات التصعيد، منذ البداية، وأنها على استعداد لمواجهته(٣٥).

أما على صعيد الدائرة العالمية فإن اسرائيل ترى أن التواجد السوفياتي في الشرق الأوسط وأفريقيا يعرض للخطر المنطقة والمصالح الحيوية لدول الغرب، وهي ترى الخطر الأكبر «في الاستغراق بالوهم وفي قلة العمل» التي ميزت مواقف تلك الدول إزاء «التوسع» السوفياتي التدريجي في السنوات العشرين الأخيرة. ولأن اسرائيل تعتبر نفسها جزءاً من العالم الحر، فإنها ترى في «التوسع» السوفياتي «تحدياً أمنياً قومياً مشتركاً لجميع الدول الحرة»، وأن تعاوناً استراتيجياً بينها وبين الولايات المتحدة، ودول أخرى موالية للغرب، هو الطريق الواقعي الوحيد للحيلولة دون «مؤامرات» سوفياتية أخرى(٣٦).

ولا يوجد خلاف جوهري في الرأي بين الأحزاب الصهيونية المعارضة، خاصة التيار الرئيسي في كتلة التجمع (المعراخ)، وبين الائتلاف الحكومي (الليكود) حول هذا الموضوع.

فقد أعلنت اسرائيل (حكومة ومعارضة)، في كل فرصة ملائمة، بأنها ترى في الولايات المتحدة حليفاً ثابتاً وموثوقاً، وبأنها على استعداد في أي وقت لوضع منشآتها تحت تصرفها، إذا طلبت، وعندما تطلب ذلك، في مواجهة الخطر السوفياتي(٣٧).

ثم إن تفاهماً بين اسرائيل والولايات المتحدة، حول ما يسمى بالخطر السوفياتي، كان قائماً في الماضي، ووجد هذا التفاهم تعبيرات ملموسة وعملية له في مناسبات مختلفة، في عهد حكومات حزب العمل السابقة. ففي أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، عندما اخترقت الدبابات السورية حدود الأردن، قام تعاون استراتيجي كامل بين الدولتين بدءاً من الاتصالات المباشرة على أعلى المستويات وحتى زيارات ممثلي الأسطول السادس لإسرائيل، من أجل تأمين «مصالح مشتركة» لهما. وفي حرب تشرين الأول (أكتوبر)

١٩٧٣، عندما هدد الاتحاد السوفياتي بسبب الانتهاكات الاسرائيلية الخطيرة والمستمرة لوقف إطلاق النار، وضعت الولايات المتحدة تشكيلاً استراتيجياً قوياً في حالة تأهب، وجرى ذلك من خلال التنسيق والتفاهم مع اسرائيل. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥ وقعت الدولتان على مذكرة تفاهم، تعرض البند العاشر فيها، مباشرة، إلى تنسيق النشاط في حالة تهديد «أمن اسرائيل أو استقلالها»، من قبل الاتحاد السوفياتي(٣٨).

أكثر من ذلك، فإن صقور حزب العمل يتفقون مع الليكود على «أن المصلحة السوفياتية، في تحسين العلاقات مع اسرائيل، ستزداد كلما اقتربت هذه من الولايات المتحدة، بشكل فعلي، وزادت من قوتها»(٣٩). والخلاف بين المعارضة والحكومة يتركز حول الشق الاسرائيلي. أي أن تتفق الولايات المتحدة مع اسرائيل على ما سوف يحدث في الشرق الأوسط وكيف، وليس فقط على ما سوف يحدث على دائرة المجابهة بين الجبارين.

وترى المعارضة أنه على الرغم من سياسة موسكو المعادية لإسرائيل إلا أنها نهجت في سياستها، عندما كانت في السلطة، تجنيب تعريف الاتحاد السوفياتي صراحة، في وثيقة رسمية، كدولة مواجهة بصدد عمليات الجيش الاسرائيلي. «فهناك فرق شاسع بين احتمال أن تخزن الولايات المتحدة مواد طبية وأخرى في اسرائيل، وبين احتمال إرسال الجيش الاسرائيلي ليحارب في جبهات بعيدة عن البيت». صحيح أنه قد لا يكون هناك بديل من وقوف اسرائيل إلى جانب الولايات المتحدة في أية مواجهة عالمية، غير أنه ليس عليها استباق الأمور. والأفضل أن تنتظر حتى يطلب منها ذلك(٤٠)؛ بمعنى أن المعارضة الاسرائيلية العمالية لا ترى عيباً في عقد اتفاق استراتيجي مع الدول الغربية، أو مع الولايات المتحدة، باعتباره مطلباً اسرائيلياً ثابتاً، منذ السنوات الأولى لقيام الدولة؛ ولكن شرط اقتصاره على خدمة المصالح الصهيونية المحضة.

ومع ذلك هناك جهات اسرائيلية تعتقد بوجوب الامتناع عن وضع الدولة العبرية، كعامل نشط على الصعيد الاستراتيجي العالمي. ويرى حزب مبام أن المعركة ضد «التهديد» السوفياتي يجب أن تدار على الصعيد السياسي، بالنسبة لاسرائيل، ولا يجوز الانزلاق إلى المستوى العسكري الاستراتيجي(٤١).

وهناك من يرى أن اسرائيل جعلت من نفسها هدفاً للسوفيات وفق المصطلحات الاستراتيجية، «فالذي يعلن عن نفسه بأنه حليف للأسطول السادس الأميركي في البحر المتوسط، ويعرض قواته كسيف برسم الايجار، يكون بذلك قد وضع نفسه هدفاً لقصف سوفياتي محتمل»(٤٢).

(ج) إعادة الاعتبار إلى الوزن الأدبي والمعنوي

تعتقد الزعامة الاسرائيلية أن التأييد الأدبي والمعنوي للرأي العام، الأميركي خصوصاً والأوروبي عموماً، هو الذي ساعد على قيام الدولة، قبل أن تتبلور أية اعتبارات استراتيجية ومصلحية. وقد بدأ هذا التأييد يتضاءل ويتراجع في الآونة الأخيرة. فهناك قطاعات واسعة في الرأي العام الأميركي تعتقد بأن اسرائيل بدأت تشكل عبئاً اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، إضافة إلى وجود تناقض بين مصالح الولايات المتحدة في العالم العربي وبين انحيازها لاسرائيل. ثم إن ذكرى الكارثة التي حلت باليهود في الحرب

العالمية الثانية في طريقها إلى النسيان مما سيضعف، أيضاً، التزام الغرب باسرائيل.

من هنا فإن اتفاق التعاون الاستراتيجي من شأنه أن يعيد الاعتبار إلى مكانة اسرائيل، لأنه يبرزها كثروة استراتيجية وكرصيد للمعسكر الغربي في صراعه مع الاتحاد السوفياتي، باعتبارها أداة مضمونة في خدمة المصالح الأميركية والدفاع عن «العالم الحر».

وأكثر من ذلك فإن هذه الزعامة الإسرائيلية تعتقد بأن التعاون الاستراتيجي سيؤثر حتماً على الرأي العام وعلى أصحاب القرار في الولايات المتحدة، في حالة حدوث تناقض قوي بين مصالح البلدين، وسوف يلعب دور العامل الملطف والمخفف لأي تناقض كهذا[٤٣].

وترى المعارضة الاسرائيلية أن هذا الافتراض خاطىء ومضر. ووجهة نظرها في ذلك هي أن اسرائيل تعتبر كنزاً، في نظر الرأي العام الأميركي والأوروبي، لأن هذا الرأي العام يعتبرها دولة «ديمقراطية وطلائعية» قوية وليس «كنزاً استراتيجياً»، وأن حقها في الاستعانة بالولايات المتحدة نابع من حقها في الوجود، وليس على أساس دفعها لثمن المساعدة نقداً، ثمن لا تمتلكه أصلاً، وحتى إن وجد فإن انعكاساته ستكون بالغة الخطورة[٤٤].

فدولة اسرائيل جاءت لتحقق الحلم الصهيوني في حل «المسألة اليهودية» ولم تأت لتتحول إلى شرطي، أو جاسوس للولايات المتحدة في المنطقة[٤٥]، وحماسة الحكومة، في وضع العلاقات الاسرائيلية ــ الأميركية على أساس الفائدة العسكرية المحضة والتشديد على ما يتمتع به جيشها من مزايا، من خلال إهمال الأساس الأخلاقي لتلك العلاقات، يعتبر توجهاً خطراً وضرره أكثر من فائدته. فيهود الشتات والشعوب الأوروبية والأميركية التي تعتقد بأن لليهود الحق في وطن، ستظهر رحابة صدر، وستقدم المساعدة، ليس لجني الفائدة العسكرية من اسرائيل، بل لمساعدتها في التغلب على الصعوبات التي تعترضها[٤٦].

وهناك من يعتقد أن الاحتلال العسكري الاسرائيلي المتحكم بشعب آخر خلافاً لإرادته ورغبته، من خلال الأعمال التعسفية المهينة، لا يخفى عن أنظار العالم الخارجي. وهذه الأمور تسبب إضراراً بمكانة اسرائيل أكثر مما تضفيه عليها ذكرى الكارثة التي حلت باليهود والآخذة بالابتعاد.

فقيمة اسرائيل، كدولة تابعة، مشكوك فيها بسبب المطامع المعلنة للحكومة الاسرائيلية في المناطق العربية المحتلة، لذا من الأفضل لها، بموجب وجهة النظر هذه، أن تظهر في الولايات المتحدة كمجسدة لرغبات اليهود في «الاستقلال الوطني» من أن تظهر كتايوان أخرى من ذرية يعقوب. فهي قادرة على ترميم مكانتها الأخلاقية في الغرب عن طريق إحداث تغيير في سياستها، من خلال الاعتراف بالجانب الآخر[٤٧]. ذلك أن الاعتراف الدولي والدعم المعنوي يشكلان عوامل أمن ووجود لا تقل عن الأراضي أو التكنولوجيا العسكرية، وفي غياب الاعتراف تقوض اسرائيل أحد أسس وجودها.

(د) ضمان أمن اسرائيل وتطلعاتها التوسعية

أن دور اسرائيل، كما بينا، كان ولا يزال دوراً هاماً من وجهة نظر المصالح

الأميركية في الشرق الأوسط، وكان هناك تعاون استراتيجي بينهما جرى، حتى الآن، على المستوى العملي. والاسرائيليون، حكومة ومعارضة، متفقون على ذلك؛ لكن التعاون الاستراتيجي المعلن أثار جدلاً كبيراً، حول الجديد الذي يمكن أن يحققه التعاون المذكور، على صعيد أمن اسرائيل وتطلعاتها التوسعية.

إن الجواب على هذا السؤال، من خلال النقاش الدائر في اسرائيل حول هذا الموضوع، مرتبط بمن يمعن النظر في الأمر وبتوقعاته. فهناك فريق يتوقع أن يرى في نبوءة التعاون الاستراتيجي ضماناً لأمن اسرائيل، ومدخلاً إلى الاحتفاظ بالمناطق المحتلة، وفرض هيمنتها على المنطقة مقابل الدعم الاستراتيجي الذي تقدمه للولايات المتحدة، ووضع الجيش الاسرائيلي في خدمة المصالح العالمية الأميركية. وهناك فريق آخر يخشى أن يحمل هذا التعاون معه بوادر الانسحاب النهائي، والتسوية الشاملة المترتبتين على الاجماع الاقليمي والمصلحة الأميركية المتعددة الجوانب في الشرق الأوسط[٤٨]. وجهة نظر الفريق الأول، الذي يمثله تكتل الليكود الحاكم، تنطلق من أن زعماء اسرائيل كانوا، منذ إنشاء الدولة، يبحثون بأنظارهم عن ركيزة أمنية أخرى لمواجهة العزلة السياسية على الصعيدين: الشرق أوسطي والعالمي، انطلاقاً من قناعتهم بأن اسرائيل وحدها لن تستطيع الصمود إلى الأبد في مواجهة العرب، ولن تكون قادرة على تحقيق أطماعها التوسعية، وعليه يجب البحث عن وسائل أخرى لتعزيز صمودها وقدراتها.

وكان أفضل الوسائل وأنجعها، في اعتقادهم، هو العمل على الدخول في تحالف مع دولة كبرى، وقد وصلت هذه الحاجة عند بن ــ غوريون، أول رئيس وزراء لاسرائيل، إلى حالة لا خيار فيها[٤٩].

ثم إن سياسة اسرائيل الرامية إلى تحقيق الحلم الصهيوني، ستضعها دائماً في صدام مع العرب، بالرغم من التوقيع على معاهدة سلام مع أكبر دولة عربية، لكونها تتضمن عناصر يمكن أن تضع الجانب العربي أمام وضع من انعدام الخيار. فعدم التنازل عن «الحق التاريخي» في الأراضي العربية المحتلة، والاستيطان فيها يشكل حافزاً قوياً لاستمرار عداء العرب الذين تتعاظم قدراتهم يوماً بعد يوم. وحتى يمكن ردع هذا العداء لابد، أولاً، من الاعتماد على القوة الذاتية، وثانياً، «الاحتماء» بالولايات المتحدة، عن طريق التعاون معها على أساس تحقيق توازن استراتيجي في الشرق الأوسط، يخدم المصالح الاسرائيلية مقابل عرض الخدمات العسكرية التي يمكن أن تقدمها اسرائيل إلى الولايات المتحدة، كحليف ضمن تشكيل أمني هدفه ردع الاتحاد السوفياتي من تهديد المصالح الأميركية في المنطقة. ويشير هذا الفريق إلى أن السياسة الاسرائيلية عملت، دائماً، بشكل يمنع حصول تماثل في المصالح أو السياسات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، باعتبار أنه لا يمكن الصمود طويلاً في وجه إجماع القوتين الأعظم. فجميع الانجازات الاسرائيلية، بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ (قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، نتائج حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، المفاوضات مع مصر خلال التسويات المرحلية وما تبعها) ما كان بالامكان تحقيقها، بهذا الشكل، لو لم تكن الدولتان العظميان في حالة مواجهة فيما بينهما، حول قضية الشرق الأوسط[٥٠]. والتعاون الاستراتيجي سيزيد، بالضرورة، من حدة الاستقطاب في المنطقة بين الدولتين الأعظم، مما سيفرض على بعض

الدول العربية، وخاصة سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، البقاء في المعسكر السوفياتي، مما سيساعد اسرائيل، في نهاية المطاف، في إقناع الولايات المتحدة بتأييد مواقفها في النزاع العربي ــ الاسرائيلي، خاصة بالنسبة لمستقبل هضبة الجولان السورية والضفة الغربية وقطاع غزة. من هنا، فإن هذا الفريق يرى أن أساس التعاون هو المصالح والأهداف المشتركة في المنطقة، لكل من اسرائيل والولايات المتحدة، وليس محصوراً بإعطاء الأوامر لها أو تكليفها بالمهمات فقط. صحيح أن هذا التعاون قد يرتبط بتقييد أيدي الطرفين إلى حد ما، لكن ذلك لن يصل إلى حد المساس بحرية العمل الاسرائيلي في كل ما يتعلق بأمن اسرائيل «وبطموحاتها القومية»(٥١). ويشير هذا الفريق، في هذا السياق، إلى أن توقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي لم تشكل عائقاً، عندما توصلت الحكومة الاسرائيلية إلى استنتاج أن التطورات الأخيرة، التي حدثت في الساحتين الدولية والعربية، تتيح لها تحقيق أهدافها بضم هضبة الجولان السورية، فالحكومة الاسرائيلية لم تتوان في ذلك، على الرغم مما قد يثيره هذا الأمر من إرباك وحرج بالنسبة للأميركيين. ذلك أنه كان من الواضح أنه «لو توجهنا إلى الولايات المتحدة بشأن قانون [ضم] الجولان، من البداية، لأجابت بالسلب. ولم نشأ أن تقول لا... كانت غايتنا عدم ارباكها»(٥٢).

كما أن الحكومة الاسرائيلية، في ردها على تعليق العمل بمذكرة التفاهم، أبلغت الولايات المتحدة بأنها تعتبر هذه الخطوة بمثابة إلغاء للمذكرة. وقد يكون المبادرون من جانب واشنطن، لفرض العقوبات وممارسة الضغوط على اسرائيل، يستندون في خطواتهم هذه إلى الافتراض أن اسرائيل، في جميع الأحوال، ستبقى مرتبطة بالعالم الغربي، ولن تستطيع الرد على هذه الخطوات بعكس السعودية أو مصر، على سبيل المثال. غير أن اسرائيل لا تستطيع التسليم تلقائياً بذلك(٥٣)، فضلاً عن أن مثل هذا التوجه سوف يضر أيضاً بالولايات المتحدة ذاتها لسببين رئيسيين: الأول، كيف سيتصرف الاتحاد السوفياتي في هذه الحالة، والثاني، هل تتصرف اسرائيل، وهي تواجه ضائقة العزلة، «كدولة مجنونة» (Crazy State)، خاصة وأن التخوف بالنسبة للإمكانية الثانية يتعزز، نتيجة للتقدير السائد في الولايات المتحدة بشأن وجود سلاح نووي في حوزة اسرائيل(٥٤). من هنا، فإن معالجة الخلافات في الرأي، وإن كانت تثير الغضب أحياناً، هي أمر سهل نسبياً وشبه عادي في نظر هذا الفريق. فما لا يتم الاتفاق حوله من خلال المحادثات بين الممثلين الرسميين للدولتين، تجري مناقشته في وسائل الأعلام المختلفة الداخلية والدولية. وقد برز هذا المسار مؤخراً بخصوص صفقة طائرات الأواكس المباعة للسعودية، وهو مسار يمكن أن يؤدي إلى توحيد الآراء أو تقليص فجوة الخلاف أو تبقى الخلافات في الرأي كما كانت عليه فتعمل الدولتان دون تنسيق. وميزة التعاون الاستراتيجي أنه يفرض وجود مثل هذا التنسيق على الولايات المتحدة، بصورة لا تقل عما يفرضه على اسرائيل.

أما الفريق المعارض، الذي يمثل التيار الرئيسي فيه حزب التجمع العمالي (المعراخ)، فيرى في مذكرة التفاهم تحولاً وتغييراً في مفهوم الأمن في السياسة الخارجية الاسرائيلية، التي كانت متبعة حتى الآن. وفي رأيه، أن المذكرة تبرز انحرافين رئيسيين عن هذه السياسة: أولهما، تعريف الاتحاد السوفياتي، في وثيقة دولية علنية، كدولة مواجهة بصدد

استخدام الجيش الاسرائيلي، ودونما ضرورة يمليها دفاع اسرائيل المباشر ومصالحها الحيوية. وثانيهما، إعطاء التزام ضمني باستخدام الجيش الاسرائيلي، ليس وفقاً لاعتبار اسرائيلي فقط، بل ودون مقابل مهم لاسرائيل بمقتضى الاتفاق(٥٥). والنقطة التي ينطلق منها هذا الفريق، هي أن مسار التسوية الذي تشرف عليه الولايات المتحدة، لضمان مصالحها الحيوية في المنطقة، يوجب إجراء تنسيق معها. والمشكلة في نظره هي: إلى أي مدى يفترض في اسرائيل أن تتكيف مع التصور الأميركي للتسوية، وما هو أقصى ثمن (سياسي وعسكري واقتصادي) يمكن أن تحصل من الولايات المتحدة لقاء مثل هذا التكيف. بمعنى آخر، ان مذكرة التفاهم تفتقر إلى الأساس السياسي الحيوي جداً لاسرائيل، خاصة وأن الحكومة تختلف مع واشنطن في هذه النقطة بالذات. مثلاً: أين سيمر خط الحدود الشرقية، وما هي صورة الحل الدائم للمشكلة الفلسطينية ومستقبل القدس.

أكثر من ذلك، فإنه في حالة حدوث مواجهة عسكرية جديدة بين العرب واسرائيل، نتيجة غياب حل للقضية الفلسطينية، على الحكومة أن تأخذ في الاعتبار عِبَر الماضي وهي: انه في ما يتجاوز مسألة الدفاع عن وجودها يجب أن تكون جميع الأهداف الاسرائيلية، العسكرية والسياسية، أهدافاً توافق الولايات المتحدة عليها، ولو بموافقة غير علنية على الأقل. وأهداف الحرب التي تعارضها الولايات المتحدة تعني مواجهة أميركية ــ اسرائيلية ينتج عنها خطر تعرض اسرائيل لتهديد مباشر من جانب الاتحاد السوفياتي، كالتهديد الذي وجهه في حرب السويس عام ١٩٥٦، بعد أن اتضح له أن الولايات المتحدة تعارض الأهداف الاسرائيلية للحرب(٥٦).

من هنا فإن التعاون الاستراتيجي ضد الاتحاد السوفياتي لا ينبغي أن يكون بديلاً لحل المشكلات الملتهبة التي تؤثر مباشرة في أمن اسرائيل ومستقبلها، بل يجب أن يؤدي إلى تفاهم مع الولايات المتحدة على مشروع سياسي يضمن مصالح اسرائيل، وعلى المواقف التي ستتخذها من الموضوعات التي ترسخ مستقبلها في المنطقة. وهذا الأمر لن يتحقق بدفع هذه المشكلات إلى زاوية منعزلة واستبدالها بهامش استراتيجي وعروض لخدمات عسكرية. ويرى هذا الفريق أن الخطأ الأساسي، في سياسة بيغن ــ شارون، يكمن في اعتقادهما بأن صراع القوى بين المعسكرين سيحرر اسرائيل إلى حد كبير من مشكلة النزاع الاقليمي، بينما تنافس الجبارين في المنطقة مبني على النزاع الاقليمي، وعلى امكانيات حله. فمذكرة التفاهم «العالمية» التي تم توقيعها بين واشنطن وتل ــ أبيب انهارت، قبل أن يجف حبرها، أمام خطوة اسرائيلية محدودة القيمة، كتطبيق القانون الاسرائيلي في هضبة الجولان. ولم تكن «المذكرة العالمية» وحدها التي انهارت، بل انهار معها أيضاً موقف الولايات المتحدة من موضوع الجولان ذاته(٥٧). فمن الوهم توقع الكثير من سياسة الاستقطاب، لأن الولايات المتحدة ستبذل بالتأكيد قصارى جهدها، إذا لم يكن لجذب الدول الصديقة للاتحاد السوفياتي إلى جانب المعسكر الأميركي، فعلى الأقل اهتماماً منها بالتوازن، حيث ستكون حذرة من القيام بأمور تضطر مثل هذه الدول إلى الوقوع نهائياً في «أحضان الاتحاد السوفياتي»(٥٨).

خلاصة

هناك تعاون استراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل جرى حتى الآن على المستوى العملي بصمت. لكن اجمالاً، هذه هي المرة الأولى التي تمتلك فيها اسرائيل ورقة تتحدث عن حلف وعن اتفاق ثنائي بينها وبين الولايات المتحدة قد تكون له دلالة عملية اليوم، لكونه يوفر قاعدة لقيام شبكة مختلفة من العلاقات بين البلدين.

وكأي تحالف أو اتفاق، فإن مذكرة التفاهم الاستراتيجي مبنية على مصالح مشتركة بين البلدين. والمصلحة الاسرائيلية تنطلق من القناعة التامة لزعماء اسرائيل بوجوب السعي لإيجاد تحالف مع دولة كبرى، باعتبار مثل هذا التحالف يشكل ركيزة أمنية ضرورية وعامل ردع فعال لضمان مستقبل اسرائيل في المنطقة وقدرتها على تحقيق أطماعها التوسعية، ولمواجهة مشكلة العزلة التي تعاني منها على الصعيدين: الشرق أوسطي والعالمي.

وفي الواقع الراهن، لايوجد أمام اسرائيل خيار آخر غير خيار سياسة الاعتماد والتوجه المطلق نحو الولايات المتحدة، لا في المجال السياسي ولا في المجالين العسكري والاقتصادي، علاوة على وجود أكبر جالية يهودية في العالم فيها. ثم إن اسرائيل تدرك تماماً عجزها عن تحقيق أهداف سياسية ــ استراتيجية في النزاع العربي ــ الاسرائيلي، إلا إذا توافرت ثلاثة شروط أساسية: ١ ــ دعم أميركي ــ غير مباشر على الأقل ــ للأهداف الاسرائيلية، التي تتجاوز مجرد الدفاع عن كيانها ووجودها ذاته. ٢ ــ واستعداد أميركي لتحييد الاتحاد السوفياتي ومنع تدخله. ٣ ــ والتزام أميركي بتغطية نفقات الحروب المترتبة على استمرار النزاع.

من الناحية الثانية، هناك مصلحة أميركية في المحافظة على تفوق اسرائيل، باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لا يمكن تصور تحولها نحو الاتحاد السوفياتي، والتي يمكن، بالتالي، الاتكال عليها، خاصة في الفترات التي تتزايد فيها محاذير التدخل الأميركي المباشر لضمان نفوذها ومصالحها في هذا الجزء الهام والحساس من العالم المليء بالتطورات والمتغيرات، والذي تتطلع شعوبه إلى التحرر، نهائياً، من النفوذ الأجنبي، وإلى ترسيخ استقلالها وحريتها وتنمية قدراتها وتحقيق وحدتها.

وهذا يعني أن اسرائيل تشكل ورقة هامة تستعملها الولايات المتحدة تارة لابتزاز العرب وتخويفهم، وطوراً لتحسين علاقاتها ومواقعها في المنطقة العربية.

في المقابل، هناك مصالح أميركية، سياسية اقتصادية واستراتيجية، متعددة الجوانب في العالم العربي. وعلى الرغم من كون اسرائيل أداة مميزة في المنطقة، إلا أنها أداة بين أدوات موضوعية أخرى تستعين بها الولايات المتحدة وتستفيد منها.

ولكن القضية الفلسطينية، جوهر النزاع العربي ــ الاسرائيلي، والتي يتوقف عليها مستقبل اسرائيل، تشكل أيضاً قضية محورية في علاقات الولايات المتحدة بالدول العربية، ذلك أن سعي الولايات المتحدة إلى تعزيز مركزها في المواجهة مع الاتحاد السوفياتي، وتعزيز مركز أصدقائها في المنطقة لحماية مصالحها يرغمها ولو من الناحية الشكلية على العمل باتجاه القضية الفلسطينية وعدم تحولها إلى عامل عدم استقرار قد يضر بمصالحها في المنطقة.

في ضوء المصالح الأميركية ــ الاسرائيلية المشتركة، وبسبب حالة العجز التي يعاني منها العالم العربي وبسبب قلة إدراك العرب لمواقع قوتهم، نجحت اسرائيل في تحقيق تعاون استراتيجي معلن بينها وبين الولايات المتحدة، وهي تأمل بأن يتيح لها مجالاً أوسع في حرية التصرف والحركة، بالرغم من أن التعاون المذكور يفتقر، حتى الآن، إلى مضمون سياسي واضح، ويرتكز على «مصطلحات عالمية» بشأن التعاون الاستراتيجي، ربما نتيجة للرغبة باستئصال بعض الأشواك السياسية للتعاون الاقليمي الذي تبغيه اسرائيل عملياً والذي يشكل، في الوقت ذاته، «إرباكاً للسياسة الأميركية». وفي النهاية، فإن أي تحالف، أو تعاون استراتيجي، بين دولتين، ليس أمراً قائماً بحد ذاته، إنه ينشأ وينمو فقط، إذا كان قائماً على أساس وجود مصالح مشتركة لكلتي الدولتين. وعمر هذا التحالف، أو التعاون، يتناسب تناسباً طردياً مع عمر تلك المصالح.

فإذا توصلت الولايات المتحدة إلى قناعة تامة بأن مصلحتها المشتركة مع اسرائيل لن تهدد بصورة عملية مصالحها الاخرى المتعددة الجوانب في المنطقة العربية، نتيجة تقديرها بأن الوضع الراهن في الساحة العربية سيبقى على حاله، فبطبيعة الحال سيكون هناك تعاون استراتيجي عملي وجوهري قد يتخذ أشكالاً ومضامين مختلفة. أما إذا شعرت الولايات المتحدة بأن السير في هذا الاتجاه سيقوض مصالحها الأخرى، الأكثر والأهم، فمن المنطقي أن يكون السقف الذي تضعه على حرية التصرف الاسرائيلي، هو ألا يهدر هذا التصرف، بشكل مباشر وواضح، تلك المصالح. وبالتالي فإن التعاون الاستراتيجي المعلن سيكون مجرد إطار خال من أي مضمون اقليمي، ولا يستطيع أي اتفاق مكتوب تغيير هذا الواقع.

فالدور العربي إذاً، والدور العربي فقط، العاجز أو المؤثر، هو الذي سيحدد مسار التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل.

---

(١) مقابلة صحافية مع شارون، **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨١/١٢/١٥.

(٢) ر. إ. إ، العدد ٢٥٢٣، ٣٠ و ١٩٨١/١٢/٣١.

(٣) William B. Quandt, *Decade of Decision; American policy Toward the Arab Israeli Conflict,* Berkeley: University of California, 1977, p. 200.

(٤) *International Herald Tribune,* 4 August 1979.

(٥) كميل منصور، **اسرائيل في الاستراتيجية الأميركية في الثمانينات**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص ٢١.

(٦) U.S Senate, *Committee On Foreign Relations,* Washington: U.S Government Printing office, April, 1979.

(٧) اليعيزر ليفنه، **هآرتس**، ١٩٧٣/١١/١١.

(٨) Joseph Churba, «The Middle East *Power* Balance in Transition», *Comparative Strategy,* Vol. 2, No. 1, 1980, p. 521.

(٩) ر. إ. إ، العدد ٢٤٤٣، ١٤ و ١٩٨١/٩/١٥.

(١٠) **صحيفة الشرق الأوسط**، ١٩٨١/٨/٨.

(١١) مقابلة صحافية مع مناحيم بيغن، **ملحق يديعوت أحرونوت**، ١٩٨١/٩/٢٨.

(١٢) زئيف شيف، **هآرتس**، ١٩٨١/١٠/٢.

(١٣) *International Herald Tribune,* 2 october 1981.

(١٤) زئيف شيف، **المصدر رقم ١٢**.

(١٥) **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨١/٩/٢٨.

(١٦) ر. إ. إ. العدد ٢٤٥٩، ٥ و ١٩٨١/١٠/٦.

(١٧) زئيف شيف، **هآرتس**، ١٩٨١/١١/٢٤.

(١٨) William B.Quandt, *United States Policy in The Middle East: Constraints and Choices,* Rand: 1970, p. 11.

(١٩) متتياهوبيلد، **هآرتس**، ١٩٨١/٩/٢٠.

(٢٠) يشعياهو بن ــ بورات، **ملحق يديعوت أحرونوت**، ١٩٨١/١٢/٤.

(٢١) **المصدر نفسه.**

(٢٢) **المصدر نفسه.**

(٢٣) **المصدر نفسه.**

(٢٤) **هآرتس**، ١٩٨١/١٢/٣.

(٢٥) **معاريف**، ١٩٨١/١٢/٣.

(٢٦) شمعون بيرس، **هآرتس**، ١٩٨٢/١/١٤.

(٢٧) الوف هارؤوبين، **كورح هبريرا (ضرورة الاختيار)**، تل ــ أبيب: دفير ١٩٨٠، ص ٥٤، (بالعبرية).

(٢٨) ر.إ.إ.، العدد ٢٤٦٥، ١٦ و١٧/١٠/١٩٨١.

(٢٩) **المصدر نفسه.**

(٣٠) موشي شاريت، **يومان ايشي (يوميات شخصية)** (١٩٥٣ ــ ١٩٥٧)، تل ــ أبيب: سفريات معاريف، ١٩٧٨، الجزء الثاني، ص ٤٩٨، (بالعبرية).

(٣١) فولص، **هآرتس**، ١٩٨١/٩/١٨.

(٣٢) زئيف شيف، **المصدر رقم ١٧**.

(٣٣) من خطاب شارون أمام الكنيست، كما نقلته **دافار**، ١٩٨١/١٢/٣.

(٣٤) ر.إ.إ.، العدد ٢٤٩٧، ٢٧ و١٩٨١/١١/٢٨.

(٣٥) إيتمار رابينوفيتس وحاييم شيكد، **همذراح هتيخون فآرتسوت هبريت، (الشرق الاوسط والولايات المتحدة)**، تل ــ أبيب: سفريات أوفاكيم ــ عام عوفيد: ١٩٨٠، ص ٣٩٠، (بالعبرية).

(٣٦) اريئيل شارون، **معاريف**، ١٩٨١/١٢/١٨.

(٣٧) موشي دايان، **ملحق يديعوت أحرونوت**، ١٩٨١/٩/١٨.

(٣٨) سمحه دينتس، **دافار**، ١٩٨١/٩/١٨.

(٣٩) حاييم هيرتسوغ، **معاريف**، ١٩٨١/٩/٢٥.

(٤٠) مقابلة صحافية مع شمعون بيرس في **ملحق معاريف**، ١٩٨١/٩/٢٥.

(٤١) **عل همشمار**، ١٩٨١/٩/٢١.

(٤٢) زئيف شيف، **المصدر رقم ١٧**.

(٤٣) يرمياهو يوفال، **هآرتس**، ١٩٨١/٩/٢٠.

(٤٤) مقابلة مع بيرس، **مصدر سبق ذكره.**

(٤٥) اسحاق رابين، **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨١/١٠/٧.

(٤٦) دايان، **مصدر سبق ذكره.**

(٤٧) يوفال، **مصدر سبق ذكره.**

(٤٨) جدعون سامت، **هآرتس**، ١٩٨١/٩/١١.

(٤٩) ماتي غولان، **هآرتس**، ١٩٨١/٩/٢٨.

(٥٠) حاييم هيرتسوغ، **معاريف**، ١٩٨١/١٢/٢٥.

(٥١) ر.إ.إ.، العدد ٢٤٩٧، ٢٧ و١٩٨١/١١/٢٨.

(٥٢) نص بيان مجلس الوزراء الاسرائيلي، **معاريف**، ١٩٨١/١٢/٢١.

(٥٣) موشي آرنس، **هآرتس**، ١٩٨١/١٢/٢٢.

(٥٤) هارؤوبين، **مصدر سبق ذكره.**

(٥٥) اسحق رابين، **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨١/١٢/٤.

(٥٦) هارؤوبين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٦.

(٥٧) شمعون بيرس، **هآرتس**، ١٩٨٢/١/١٤.

(٥٨) ر.إ.إ.، العدد ٢٤٩٧، ٢٧ و١٩٨١/١١/٢٨.

سياسات الهجرة في إسرائيل

إلفي باليس

إذا استثنينا استراليا، فان اسرائيل هي حالياً البلد الوحيد في العالم الذي يقوم على الهجرة، فـ ٤٥,٨٪ من سكانها ولدوا خارجها، ولا يزال سيل المهاجرين الجدد يتدفق عليها يومياً. وهكذا، فإن حلم قادة الصهيونية الأوائل كان سوف يقيّض له أن يرى النور، لولا حقيقة واحدة؛ وهي أن هناك عدداً من الاسرائيليين يغادر البلد، أكبر من عدد المهاجرين القادمين. ففي العام ١٩٨٠، هاجر إلى اسرائيل نحو ٢١ ألفاً، في حين نزح عنها نهائياً زهاء ٣١ ألفاً. وبما أن كثيرين من الاسرائيليين قد تعرضوا، مرة على الأقل، لعبور القارات في طريقهم إلى وطن جديد، أو نشأوا، وهم يسمعون حكايات وحكايات عن أقارب لهم تعرضوا لتلك التجربة، فإن النزوح لا يسبب لهم أي ذعر جدي.

كان النازحون، حتى السبعينات، أخلاطاً من: المتقدمين في السن الباحثين عن حياة هادئة، والاسرائيليين الذين تزوجوا من أجانب، والشبان الذين لم ينالوا قسطاً كافياً من التعليم الساعين وراء فرص جديدة. لكن حرب ١٩٧٣ غيّرت كل هذا المنحى. ففي العام ١٩٧٤، غادر اسرائيل، نهائياً، ٢٥ ألفاً بصورة رسمية. وهذا الرقم واظب على الارتفاع في ثبات سنوياً، باستثناء عام واحد، هو عام ١٩٧٨، حينما رفرفت «آمال السلام» غداة زيارة الرئيس السادات لاسرائيل فهبط عدد النازحين إلى سبعة آلاف. وفي تقدير وزارة العمل الاسرائيلية، في آب (أغسطس) ١٩٨١، أن عدد الاسرائيليين الذين نزحوا في العقد المنصرم يربو على نصف المليون(**) (**فايننشال تايمز**، ٢٠/٨/١٩٨١).

هذه النسبة الضخمة، من بين إجمالي سكان اسرائيل البالغ عددهم ٣,٨ ملايين

(*) بالتعاون مع مجلة «مريب» الأميركية، التي يصدرها «مشروع أبحاث واعلام الشرق الأوسط» في واشنطن.

(**) هذا الرقم يعني أن أكثر من ٣٠ ألفاً بكثير من الاسرائيليين كانوا يغادرون اسرائيل سنوياً. وسبب هذه المفارقة في التقديرات والأرقام التعريفات المختلفة لتحديد «النازحين» المستخدمة في اسرائيل. أما الارقام «الرسمية» فتشير فقط إلى أولئك الاسرائيليين الذين لم يدخلوا اسرائيل على امتداد أربع سنوات.

نسمة، تشمل الآن أزواجاً شباناً حرفيين، ومتحدرين عريقين من جيل المؤسسين، وأعضاء كيبوتسات، وضباطاً من الجيش. بل إن بعض الاسرائيليين لا يؤدي سنواته الثلاث في الخدمة العسكرية كما كان المعتاد من قبل، بل يغادر فور إنهاء دراسته الثانوية. وكشفت دراسة أجراها معهد «فيوري» المشهور لاستطلاع الرأي العام في اسرائيل ونشرت في منتصف ١٩٨٠ أن «١٠,٩٪ من إجمالي عدد البالغين من اليهود يدرسون الآن فكرة النزوح عن اسرائيل، بينهم ٤,٩٪ بدأوا فعلاً باتخاذ الاجراءات العملية لتنفيذ عزمهم» (**هآرتس**، ١٩٨١/٥/١٦). وهناك إسرائيليون أوفدوا إلى الخارج في مهمات حكومية يرفضون العودة. بل إن أكثر من «دزينة» من مسؤولي الهجرة في اسرائيل اختاروا، في السنوات الأخيرة، البقاء في الولايات المتحدة، بعد أن أدوا مهمتهم باقناع يهود أميركيين بالهجرة إلى اسرائيل!

وليس من المحتم أن يتنكر النازحون من اسرائيل للقيم السياسية الاسرائيلية أو للثقافة الاسرائيلية. فبعضهم أكثر شوفينية وأشد عداء للعرب من أولئك الذين خلفوهم وراءهم في اسرائيل، وبعضهم يساند اليمين بشكل فعال. ولعل أكبر متبرع منفرد لصندوق غوش إيمونيم في اسرائيل هو تاجر السلاح النازح «اسرائيل كاتز» الذي غادر تل ــ أبيب إلى المكسيك عام ١٩٤٩. وان كثيراً من النازحين يعيدون إحياء البيئات «الاسرائيلية» حيثما حلوا. ويقال إن أكبر تجمع اسرائيلي مغترب، وهو الكائن في لوس أنجلوس، قد خلق «اسرائيل صغيرة» في موطنه الجديد زاخرة بالمطاعم وحوانيت الأشرطة ومخازن التموين ودور السينما، وكلها على النسق الاسرائيلي.

وفيما يعج «الغيتو الذهبي» في لوس أنجلوس بأبناء الطبقة الوسطى من الاسرائيليين الأشكنازيين أساساً، فلقد توجه النازحون الشرقيون الأفقر لتأسيس موطنهم الجديد في مكان آخر؛ مما يعكس ظاهرة التمييز العرقي في داخل اسرائيل. ويعيش معظم هؤلاء في برونكس (نيويورك)، حيث يعملون في مرائب السيارات، أو يديرون دكاكين صغيرة، أو تجدهم وراء مقود سيارات الأجرة. ولعل الفئة الثالثة من النازحين من اسرائيل تمثل أعضاء العصابات الاجرامية القوية في اسرائيل الذين قد تجدهم بين الأشكنازيين (الأوروبيين) وبين الشرقيين على السواء. فالعصابات المنظمة انتعشت في اسرائيل منذ ١٩٦٧ بسبب انشغال الشرطة الاسرائيلية في تعقب المقاومة الفلسطينية في الداخل وقمعها. وهؤلاء دائمو التنقل بين المدن الاميركية وبين اسرائيل بسبب «سهرهم» الدؤوب على مصالحهم وعلى إبقاء صلاتهم وروابطهم بحلقات المخدرات وأعمال الابتزاز. ولا يتعرض هؤلاء للضوء إلا حين يقتل أحدهم، كما يحدث غالباً، على يد «شلة» إجرامية اسرائيلية منافسة.

أما أكبر تجمع اسرائيلي خارج الولايات المتحدة، فموجود في جنوب أفريقيا. ومن المعتقد أن زهاء ٥٠ ألفاً من المواطنين الاسرائيليين اليهود قد استجابوا لاعلانات دولة التمييز العنصري بحثاً عن حرفيين بيض وعمال مهرة منذ ١٩٦٠. وغالبية هؤلاء بقيت في جنوب أفريقيا، وتعيش إلى جانب التجمع اليهودي الميسور والنشيط صهيونياً، الموجود هناك أصلاً، والذي يعد نحو ١٢٠ ألفاً.

أما باقي نصف المليون من النازحين الاسرائيليين فمنتشر في شتى أرجاء المعمورة.

البعض عاد إلى وطنه الأصلي الذي كان قد هاجر منه إلى اسرائيل (ليس إلى بلدان غرب أوروبا فقط، بل وإلى المغرب كذلك، استجابة لنداء الملك الحسن). وآخرون استقروا في فرنسا أو إيطاليا، وأحياناً بعد أن يلتحقوا بجامعات هذين البلدين حيث الأجور الدراسية أدنى من اسرائيل، وحيث تتوافر مقاعد دراسية أكثر من اسرائيل لدراسة بعض الاختصاصات الشائعة كالطب. أما المانيا [الغربية] فقد حافظت على الدوام على سياسة الباب المفتوح أمام الاسرائيليين، على أمل أن تعيد اجتذاب بعض أبنائها من اليهود الذين كانوا قد هاجروا إلى سرائيل. لكن المانيا غدت بدلاً من ذلك مقراً لعشرات الألوف من اليهود البروليتاريين الشرقيين، الذين يكترثون بماضي المانيا النازي أقل من الأشكنازيين. أما الاسرائيليون المنحرفون جنسياً، فقد استقروا في لندن وسان فرنسيسكو. وإنك لتجد تجمعات إسرائيلية اليوم في كل مكان من الباراغواي حتى السويد.

ويتبين من هذا أن النازحين يتباينون كثيراً وبالمقدار نفسه الذي يتباين فيه الاسرائيليون المقيمون في اسرائيل نفسها. وهذه نقطة تشدد عليها الحكومة الاسرائيلية، حينما يوجه إليها النقد لعدم قيامها بكامل واجبها في وقف مسيرة النزوح. إن قلق الحرب والتوتر المستمر، اللذين يميزان مناخ الحياة الاسرائيلية تبعاً لوجود أكثر من مليون عربي «مهددين للأمن» في داخلها، هما السبب الرئيسي للنزوح، لكن هذا السبب يليه مباشرة السبب المهم الآخر وهو: الفشل الاقتصادي. فمعدل النجاح المادي في اسرائيل يعادل في ارتفاعه الولايات المتحدة (إذا استثنينا نسبة الأربعة بالمائة من الاسرائيليين الذين يعيشون في الكيبوتسات)، لكن التراكم الرأسمالي عسير للغاية. وفي الوقت نفسه، فإن السكن خارج المناطق المحتلة، والتعليم العالي للأولاد، واقتناء سيارة للقيام برحلة في عطلة السبت، هذه المتطلبات تكلف غالياً. ولهذا غدا من الأمور المألوفة في الحياة الاسرائيلية أن يغادر الاسرائيليون من العمال المهرة والحرفيين إلى الخارج بعد أن يتجمع لديهم رصيد إجازتين لسنتين، لقضاء هذه الاجازة الطويلة في وظيفة ما في الخارج تمكنهم من جمع مبلغ من المال. والواقع أن معظم الاسرائيليين يتمتعون بمستوى من التدريب والكفاءة يعادل المستويات الغربية. ولذا، ليس عسيراً عليهم توفير فرص عمل في الخارج لمثل هذه الفترات، لكن قليلين هم الذين يدركون أنهم ما أن يرتبوا أوضاعهم في البيئات الجديدة حتى يفقدوا الرغبة في العودة، إلا للزيارة طبعاً. ويحدث مع هؤلاء ما يحدث مع معظم المهاجرين في التاريخ. فهم يُهيأ لهم أن الرواتب التي سوف يدفعها لهم البلد الأجنبي عالية جداً بالقياس المحلي، لكنهم يكتشفون بعد حين أن الغلاء في بلدهم الأصلي سرعان ما يعود ليبتلع بشراهة كل تلك المداخيل. وكثيرون هم الذين يفكون أحزمتهم خلاصاً من حياة يضغط عليها الاستنفار العسكري الدائم، ويقررون «الانتظار ريثما تحل اسرائيل مشكلتها مع العرب».

إن خسارة هذه الأعداد الكبيرة من المواطنين الذين يتّصفون بالمهارة والمبادرة تمثل حالة «نزيف دموي» كما وصفها السياسيون الاسرائيليون، لكن آثارها المدمرة لم تظهر إلى العيان، إذ يخفف من عواقبها كثيراً سيل المهاجرين الذي يتدفق على اسرائيل بانتظام. لكن النزوح الجماعي، مقترناً بالتقارير النقدية التي تنشرها الصحافة في الخارج عن حقيقة اسرائيل، هذان العاملان بدآ في الواقع بالتأثير على أعداد المهاجرين المحتملين إلى اسرائيل. فقد هبط عدد القادمين الجدد إلى اسرائيل، في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠، بنسبة ٤٠٪. وفي عام

١٩٨٠، هبط عدد المهاجرين من أوروبا إلى اسرائيل بنسبة ٣٢٪ بالمقارنة مع السنة السابقة، مع أن الهجرة من الولايات المتحدة وكندا بقيت على معدلها الثابت أي نحو ٢٥٠٠ شخص سنوياً. ومع مطلع ١٩٨١، كان يهوديان فقط من بين كل عشرة يهود يهاجرون من الاتحاد السوفياتي، يكملان الرحلة إلى اسرائيل. أما الثمانية الآخرون فيبحثون عن المأوى في غير إسرائيل.

لماذا هذا التناقص في الهجرة إلى اسرائيل؟ بالنسبة لليهود السوفيات الجواب هو حالة التضخم المفرط في اسرائيل. أما السبب لدى يهود الغرب الليبراليين، فهو نمط معاملة إسرائيل للفلسطينيين. لكن شوفينية بيغن الدينية جعلت اسرائيل أكثر جاذبية في نظر اليهود الأرثوذكس الذين كانت تنفرهم سابقاً لا دينية تحالف العمل. فاليهود المتديّنون هم الآن أكثر استعداداً للهجرة إلى اسرائيل من إخوانهم اليهود العلمانيين، وكذلك أكثر قدرة على الانخراط الفوري في المعترك السياسي الاسرائيلي، بدءاً من لحظة الوصول. وهناك سببان رئيسيان لهذا وهما: الأول، كونهم يحسنون اللغة العبرية، كتابة وكلاماً، تبعاً لدراساتهم الدينية التي من النادر أن يتوجه إليها سواهم من المهاجرين. أما السبب الثاني والأعظم أهمية، فهو اقتناعهم المطلق بسيادة الحقوق اليهودية على الأراضي المقدسة، ورفضهم الكامل لأية مطالب عربية. كل هذا لأن الرب قال لابراهيم: «لنسلك أعطي هذه الأرض». وكان ذلك منذ زهاء خمسة آلاف سنة.

ولعل من النماذج البارزة لهذا الصنف من المهاجرين الحاخام مئير كهانا من برونكس، وجوزيف مندليفتش من لينينغراد. فكهانا نقل «رابطة الدفاع اليهودية»، التي تقوم على العنف، من الولايات المتحدة الى اسرائيل في منتصف السبعينات، واستخدم مواهبه الخطابية، منذ ذلك الحين، لحشد الشبيبة الاسرائيلية في حملة تستهدف طرد جميع العرب من «اسرائيل الكبرى». أما مندليفتش الذي وصل إلى اسرائيل منذ فترة قصيرة، بعد أن قضى تسعة أعوام في السجون السوفياتية لمحاولته اختطاف طائرة هناك، فلقد توجه فور وصوله إلى اسرائيل للاقامة في مستوطنة آلون شفوت في الضفة الغربية. ومن هذه المستوطنة، أطلق النداء إلى «جميع اليهود كي يأتوا إلى هنا، إلى أرضنا الجميلة المقدسة». ومن ثم انضم إلى حزب «هتحياه» اليميني المتطرف الذي يعارض إعادة سيناء إلى مصر. ومندليفتش، مثل كهانا، وصل إلى الكنيست في أقل من سنة واحدة بعد وصوله. هذه الخلفية المشتركة بين المهاجرين المتدينين مفقودة لدى سواهم من المهاجرين منذ الخمسينات.

اليهود المتدينون، من هذا الطراز، يتمتعون باعفاء خاص من التجنيد الالزامي، طالما أنهم مستعدون للانخراط في أي شكل من الدراسة الدينية، بينما يشاركون سواهم من المهاجرين جميع الامتيازات والمنافع المحرمة على المواطنين الاسرائيليين العاديين. وتشمل المزايا المقدمة للمهاجرين: السكن المجاني، والاعفاء من ضريبة المئة بالمئة المفروضة على شراء السيارات والتجهيزات الكهربائية، والافلات من جميع رسوم الدراسة الجامعية. ومع أن الكفاءة المهنية للعديد من المهاجرين موضع تساؤل، مثلاً كالأطباء الروس، أو كالعاملين الاجتماعيين الأميركيين، فإن التوظيف في الحكومة مضمون لهم جميعاً.

ويصبح المهاجرون أكثر استعداداً لتقبل واستساغة حقيقة اسرائيل، من خلال الدروس التي تعطى لهم غداة وصولهم بالعبرية الدارجة، والتي تخضع لتوجيه إيديولوجي

مدروس بكل عناية. فهذه الدروس موجهة بهدف تعزيز الاعتقاد بـ«أرض ــ اسرائيل» اليهودية أساساً: ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. بل ان كتاب التدريس للمبتدئين لا ترد فيه على الاطلاق كلمة «عرب» باللغة العبرية. وعوضاً عن ذلك يقوم المنهج بتلقين المهاجرين الجدد تسمية مدينة نابلس الفلسطينية باسمها التوراتي القديم «شيحيم»، والاشارة إلى الضفة الغربية على أنها «اليهودية» و«السامرة».

بمثل هذه المعلومات التي يتلقاها المهاجرون الجدد، يصبح معظمهم من النوع الذي يفسر كل المواقف الفلسطينية باعتبارها «معادية للسامية»، وتصبح كل الاجراءات القمعية الاسرائيلية مبررة تماماً في نظرهم باعتبارها «ضرورات أمنيّة». ونذكر، في هذا المقام، أن الحكومة الاسرائيلية، حين قامت منذ بضعة أعوام بتوطين مهاجرين من جنوب افريقيا في أراض زراعية عربية صودرت حديثاً في الجليل [شمال فلسطين]، في سبيل تحقيق تفوق عددي يهودي على الأكثرية الفلسطينية البسيطة (٥١٪) في هذه المنطقة، شرح العديد من الوافدين الجدد أسباب علاقاتهم المتوترة بجيرانهم الفلسطينيين، بتأكيد استحالة التعايش بين اليهود و«الأغراب» (Gentiles). بل ان الحماقة التاريخية قادت المهاجرين الجدد إلى أماكن أسوأ. فعندما قامت حكومة الليكود بانشاء مجموعات سكنية فوق أنقاض دير ياسين(*) احتدمت المشاعر في اسرائيل إلى درجة أن السيد تيدي كوليك رئيس بلدية القدس أعلن مقاطعته للحفل الذي أقيم بمناسبة بدء عمليات التأسيس. ولترويج هذه الأبنية أعيدت تسمية البلدة بـ«هارنوف»، ونشرت عنها الاعلانات في الخارج باعتبارها منشآت جديدة تماماً وتتوافر فيها كل الميزات الجذابة، وأنها مخصصة برمتها للمهاجرين المقرر وصولهم من البلاد الأنغلو ــ سكسونية.

وننتقل إلى صعيد آخر، فبينما تسعى الوكالة اليهودية إلى غربلة طالبي الهجرة من بلدان الغرب، بدافع الحرص على عدم إدخال «غير المرغوبين»، كالماويين ومدمني المخدرات والمنحرفين جنسياً والذين هم في كنف الطرف اليهودي «الخطأ» من الأبوين، فإن هذه الوكالة تفتح الباب على مصراعيه أمام المهاجرين السوفيات بعجرهم وبجرهم. فهؤلاء يتمتعون بالخلفية نفسها التي تتمتع بها قيادة اسرائيل الشرق ــ أوروبية، ولهذا يُنظر إليهم باعتبارهم غير مؤهلين للعيوب والمثالب المنسوبة إلى يهود الغرب. على أن السلطات الاسرائيلية تقدم بالفعل تسهيلات متباينة لليهود الوافدين من روسيا الأوروبية ولأولئك القادمين من جمهوريات آسيا السوفياتية. فالفريق الأخير من اليهود يأتي أساساً من جورجيا وبخارى، وهم، حسب التعريف الشائع، يهود شرقيون، فيرسلون في العادة إلى المدن الجديدة المأهولة بيهود العراق وشمال أفريقيا. أما اليهود السوفيات الناقصو الأهلية اليهودية وفق الشريعة اليهودية، إذا كانوا مولودين من أمهات غير يهوديات، فلكي يكتسبوا الحق في الجنسية والمواطنية، لا بد لهم من الخضوع لعملية اعتناق جديدة لليهودية وفق المذهب الأرثوذكسي، الذي يتضمن ــ فيما يخص الذكور ــ عملية ختان مؤلمة وفق الطقوس السارية.

وفيما يأتي «خلاص اليهود السوفيات» في رأس أولويات العمل لرجال السياسة

(*) القرية الفلسطينية التي قتل فيها بيغن وجماعته من الأرغون ٢٥٤ مدنياً فلسطينياً في عام ١٩٤٧.

الاسرائيليين، فإن مجتمعات يهودية أخرى لا ينظر إليها بمثل هذا الحنو والاشفاق. فيهود أثيوبيا المعروفون بـ«الفلاشا» قد يكونون أمام خطر الابادة، ومع ذلك فإن الحكومة الاسرائيلية لم تقدم لهم سوى التعاطف اللفظي والخدمات الكلامية، وهناك تقارير تفيد أن الوكالة اليهودية قامت ببذل جهود نشيطة من أجل عرقلة هجرتهم إلى اسرائيل (**جيروزاليم بوست**، ٢٧/٩ــ٣/١٠/١٩٨١). ولا يوجد أي تفسير لهذا الموقف سوى أن يهود اثيوبيا أقرب إلى جيرانهم السود إثنياً وثقافياً مما هم إلى أي قطاع في الجمهور الاسرائيلي.

وعلى الرغم من الهاجس الاسرائيلي بالهجرة ذات النوعية «الراقية» من الاتحاد السوفياتي، والتي حملت فيما حملت ٥٠٠ طبيب وطبيب أسنان في عام ١٩٧٩، بالإضافة إلى ١٣٠٠ من المهندسين والمعماريين، فلقد أقدمت إسرائيل في الصيف الماضي على خطوة مذهلة. فاسرائيل التي تتباكى على اليهودية العالمية وتزعم أن قلبها يتمزق حدباً على رفاه اليهود في العالم قاطبة؛ اسرائيل هذه، هي التي توسلت إلى الولايات المتحدة راجية عدم السماح بدخول جميع اليهود الروس الذين لا يرغبون،بعد خروجهم من الاتحاد السوفياتي، بالانطلاق من محطتهم في فيينا لاستكمال المشوار الى إسرائيل. بل ان القادة الاسرائيليين تمكنوا من جعل جمعية إسعاف المهاجرين اليهـــود الموجودة في الولايات المتحدة، تتعهد بعدم تقديم أي عون لإعادة توطين أي يهودي في أميركا الشمالية، اللهم إلا إذا كان لطالبي الاعانة أطفال أو آباء أو أزواج مقيمون هناك. وان الحاخام مناحيم شنيرسون من حركة «حسيديم حباد» في بروكلين، أصيب بالهلع من هذا الموقف، وتساءل بغضب عظيم كيف تسمح اسرائيل لنفسها «بأن تنحط إلى هذا الدرك السافل، إلى درجة الامتناع عن تقديم الخبز والماء ليهود كل ذنبهم أنهم لا يفكرون على طريقتها». وفي اسرائيل نفسها كتب المعلق الصحافي سيلفي كيشت في «يديعوت أحرونوت»، يوم ١٩٨١/٨/٢٨: «لقد اعتدنا على إلقاء الملامة على الأمم الأخرى لإغلاق أبوابها أمام اللاجئين اليهود قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية، فكيف نسوغ لأنفسنا الآن أن نفعل الشيء نفسه؟».

هذه المعارضة للهجرة الالزامية التي يعبر عنها كيشت، يشاركه فيها إسرائيليون كثيرون، وإن تكن أسبابها ليست بريئة من الروح الأنانية. ففي النهاية: مكاسب المهاجرين الجدد هي خسائر السكان المقيمين. ويبلغ الامتعاض ذروته لدى اليهود الشرقيين خاصة، الذين يشكلون أكثر من نصف عدد يهود اسرائيل. فكثير منهم قضى أكثر من عقدين من الزمان في الخيام والأكواخ في ما يعرف بـ«معسكرات العبور» أو «المخيمات الانتقالية»، التي شاهدوا،وهم يعانون بؤسها، كيف أن المهاجرين توفر لهم بيوت حسنة في المدن الكبرى خلال بضعة أشهر من وصولهم. والفضل في هذا طبعـاً هو لروابـطهم العرقيـة مع البيروقراطية الأشكنازية (الأوروبية) الحاكمة في اسرائيل.

ومؤخراً، أعلن وزير الزراعة السابق أهارون أوزان، وهو من القلة الشرقية بين السياسيين الاسرائيليين، أنه «بالنسبة لحركة العمل الاسرائيلية، كانت هناك أقليتان على الدوام: العرب واليهود الشرقيون». (**مونيتين**، تموز ــ يوليو ١٩٨١). وان ذنب الليكود ليس بأقل، لكن معزوفة مستر بيغن الدائمة بتأكيد أن اليهود «أمة واحدة» ساعدته بالتأكيد على الفوز في الانتخابات الأخيرة. أما حملة تحالف العمل التي تركزت على التعهد بالعودة إلى «اسرائيل الجميلة» الأشكنازية لما قبل ١٩٤٨، والكيبوتسات الأشكنازية المتساوية، فلقد

وجدت تأويلها لدى العديد من اليهود الشرقيين باعتبارها إهانة وتحقيراً. وهذه المياه صبّت في طواحين الليكود ورفعت من شأنه.

وبعد عودة الليكود الى السلطة، بدأت سياسته بالاقتطاع من النفقات العامة، تؤثر في صورة سيئة على محازبيه من اليهود الشرقيين. وحيث أن مشروعات الاسكان العامة تقزمت للغاية، باستثناء المساكن في المناطق المحتلة للمهاجرين الجدد، أصبح الأزواج الشبان يجدون عناء شديداً يبلغ درجة الاستحالة في شراء بيوت تكون قريبة من أماكن عملهم. وإذا كان هذا الخيار متعذراً، فالخيار الآخر: استئجار شقق في المدن الاسرائيلية، هو أيضاً فوق ما تحتمل مداخيلهم. فهذه الشقق ذات أجور مرتفعة، والكثير منها حصل عليه المهاجرون الأوروبيون والأميركيون الذين آثروا تأجيرها والتمتع بأجورها حيث يعيشون في الخارج. وبما أن غالبية الأزواج الشبان الأشكنازيين قادرة على التصرف بمدخرات العائلة التي ربما تجمعت من التعويضات الألمانية، أو بقروض من بعض الأقارب من أبناء الطبقة الوسطى، فأزمة السكن في اسرائيل لا تصيب مباشرة وفي الأساس سوى المتحدرين من اليهود الشرقيين الذين هاجروا من الأقطار العربية. وهؤلاء يحصلون على مرتبات تساوي في الغالب ثلاثة أرباع رواتب الأشكنازيين كمعدل عام، وتجدهم يحتلون الدرجات الدنيا في السلم الوظيفي والمهني. وبما أن الحكومات الاسرائيلية كان في وسعها دائماً أن تصب احتياجاتها إلى المهارات والمؤهلين جامعياً من «الخزانات» الواسعة للمهاجرين الجدد من الأشكنازيين، فانها لم تجد أبداً حافزاً يحثها على تقديم فرص الدراسة الجامعية المجانية، أو وضع برامج للتأهيل الحرفي والتدريب المهني. وكانت نتيجة هذا الوضع إدامة وضع الحرمان الاقتصادي لليهود الشرقيين.

وفي مواجهة ما يعتبره بعض علماء الاجتماع الاسرائيليين كالدكتور شلوموسفيرسكي من جامعة حيفا فجوة إثنية دائمة وليست انتقالية، بدأ اليهود الشرقيون بشن حملة احتجاج جماهيرية ضد التمييز وشجباً لـ «عبادة المهاجرين الأشكنازيين» في اسرائيل. ومع ذلك وبسبب البلادة البيروقراطية إزاء القضية، فان كثيراً من المحتجين أنفسهم يجدون في النهاية أن الطريق أمامهم مسدود، فينزحون من البلاد.

وهكذا أصبح النزوح صمام أمان لتنفيس المشاعر المكظومة المنزعجة من وضعية التفرقة العرقية في اسرائيل، وكذلك أداة لطمس الرغبة الواسعة الانتشار في السلام. وطالما ظل في وسع حكومات اسرائيل الخاضعة للأشكنازيين أن تستدرّ إمدادات لا تنقطع من المهاجرين الجدد بين ثلاثة أرباع يهود العالم الذين لا يزالون يعيشون في «الشتات»، فسيظل في وسعها كذلك التصدي لأية مطالب يطرحها اليهود الشرقيون بتحسينات أفضل في مجالات العمل والسكن والتعليم. وأشد أهمية من ذلك، أنه سوف يظل في وسعها الاستمرار في رفض مساواة مواطنيها العرب الستمائة ألف، الذين توجه إليهم علناً نصائح تدعوهم إلى النزوح، كلما تجرأوا على نقد واقعهم. ولقد صرح وزير التجارة غدعون بات، بكل وضوح، في خطابه أمام تلاميذ مدرسة اسرائيلية، الشتاء الماضي: «إذا كان أحد من الأقلية العربية لا تعجبه الأحوال هنا، فليستقلّ سيارة. وسيجد أنه أصبح في بلد آخر خلال نصف ساعة» (**يديعوت أحرونوت**، ٥/٢/١٩٨٠).

إن المغزى السياسي لكل هذا خطير وعميق: إذا واصلت إسرائيل نضالها لكي تصبح

يهودية صافية، ولكي تستوعب الكثير من المهاجرين الأورو ـ أميركيين، ولكي تمتص بالمثل الكثير من القيم الغربية، فإنه يستحيل أن تتمكن اسرائيل في أي يوم من إدماج نفسها في تركيبة الشرق الأوسط. قد تكون اسرائيل راغبة في العيش في سلام مع جيرانها العرب، لكنها إذا لم تكن قادرة حتى على التخلي عن أية أرض لشعورها بأنها مضطرة للاحتفاظ بها تأميناً لليهود الذين سوف يهاجرون إليها مستقبلاً، فإن النزاعات المسلحة سوف تستمر لا محالة. وحتى ضريبة الموت الباهظة الناجمة عن الحروب والاشتباكات فسوف يظل في وسع اسـرائيـل تحملها، ولو على مضض، طالما أنه كلما سقط منها «سيد»، حل مكانه «سيد» آخر من المهاجرين الجدد.

على أن الاختلال المتزايد بين معدلي الهجرة والنزوح قد يؤدي، في النهاية، إلى التساؤل عن الحكمة في سياسات اسرائيل الراهنة. وإلى أن تتغير المعطيات وتتبـدل الاستنتاجات، فستبقى الهجرة نعمة ملعونة بالنسبة لاسرائيل، وسبب البلاء بالنسبة للفلسطينيين.

ترجمة: **محمد النصر**
(عن الانكليزية)

الأوضاع الصحية في الضفة الغربية في ظل الاحتلال الاسرائيلي

دراسة حالة قرية الزبيدات (دراسة ميدانية)

د. ريتا جقمان

مقدمة

تحاول هذه الدراسة تحديد العوامل المختلفة التي تؤثر على الوضع الصحي في الضفة الغربية، في ظل الاحتلال الاسرائيلي؛ وذلك من خلال رصد حالة قرية الزبيدات، وتقييم العوامل المختلفة التي تؤثر على الوضع الصحي فيها. ويأتي هذا البحث في وقت لا تتوافر فيه معلومات يمكن الاعتماد عليها في ما يتعلق بالأوضاع الصحية للمجتمعات الريفية، وبخاصة في وادي الأردن، أو بالأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، وعوامل التغذية، والخدمات الصحية، وطبيعة المشكلات والصعوبات التي تواجه الريفيين في تلقيهم للخدمات الطبية.

وبما أنه يصعب تقييم الأثر الذي تركته مشاريع التنمية على الصحة (مثلاً، إدخال تقنيات ري متطورة)، كما يتعذر تقدير الحاجات الصحية لبيئة الزبيدات، دون الحصول على معلومات أساسية تتعلق بالسكان وبالصحة، فقد حددت الدراسة أهدافها بما يلي:

١ ــ وصف لخواص البيئة التي لها أثر على الصحة.

٢ ــ قياس المستوى الصحي للسكان.

٣ ــ تقدير المستوى الغذائي للسكان.

٤ ــ تحديد المشاكل والصعوبات التي تعترض امكانية الحصول على الرعاية الطبية.

٥ ــ التوصية باجراءات محددة يمكن أن تسهم في تحسين الوضع الصحي في هذه البيئة.

(*) هذه الدراسة جزء من دراسة شاملة صدرت باللغة الانكليزية عن جامعة بيرزيت في العام ١٩٨٠. وقد قامت الباحثة، بالتعاون مع الباحث سليم تماري، باعدادها؛ وهي بعنوان: الآثار الاجتماعية للري بالتنقيط على مجتمع الفلاحين الفلسطينيين في وادي الأردن.

منهجية البحث

تتوافر في قرية الزبيدات ٣٨ وحدة سكنية؛ الوحدة السكنية، هنا، هي مكان السكن الذي يتقاسم الساكنون فيه مطبخاً واحداً؛ تشغل ١٤ وحدة منها أسر ممتدة، أي يسكنها أكثر من رجل متزوج. ويقطن باقي المنازل أسر نواة، أي رجل متزوج واحد في كل وحدة سكنية.

وقد تم جمع المعلومات من خلال المقابلات الشخصية، وقياس طول كل طفل ووزنه، إضافةً إلى اعتماد المشاهدة في بعض الأحيان. وفي أحيان أخرى، عقدت أحاديث مطولة مع بعض أفراد القرية الذين لهم صلات واسعة بحكم عملهم، كالمعلم والقابلة مثلاً. أما المعلومات المتعلقة بالأطفال والأقارب الذين لا يسكنون حالياً في القرية، فقد استثنيت، ما عدا ما يتعلق منها بنسب الولادات والوفيات. كما استثنيت أيضاً المعلومات المنقوصة؛ مما يجعل عدد الحالات يختلف من جدول لآخر.

ولا بد من التنويه، هنا، بأن معظم المعلومات التي تم جمعها، جاءت من نساء هن في الغالب أميات. ولذلك، فهي تفتقر إلى بعض الدقة. إلا أنه يمكن اعتبار المعلومات الواردة في هذه الدراسة تعكس الأوضاع الصحية السائدة في قرية الزبيدات بدقة، حيث أنها تغطي ٩٠ ــ ٩٥٪ من أهالي الزبيدات.

لمحة تاريخية

تقع قرية الزبيدات في غور الفارعة، على بعد ٣٥ كيلو متراً تقريباً إلى الشمال من أريحا. ويتشكل سكانها من عشائر البدو شبه الرحل والذين تم اجلاؤهم عن أراضيهم في بئر السبع، إثر نكبة عام ١٩٤٨، فلجأوا إلى أواسط وادي الأردن. وقد تحول معظمهم إلى محاصصين في منطقة غور الفارعة. وكانوا يفلحون الأرض شتاء ويتوجهون صيفاً إلى اربد في شمال الأردن للانضمام إلى بقية أفراد العشيرة التي استوطنت هناك.

وقد قامت الحكومة الأردنية، في العام ١٩٦١/ ١٩٦٢، في محاولة منها لتوطين القبائل البدوية، بمنح مزارعي الزبيدات مساحة ٥٠٠ دونم من الأراضي الصالحة للزراعة، ووعدتهم بتمليكهم اياها شرعياً في العام ١٩٦٧، إذا ما قدموا البرهان على الاستمرار في استغلالها لفترة خمس سنوات. على أن حرب ١٩٦٧، أطاحت بآمال مزارعي قرية الزبيدات وغيرهم من مزارعي وادي الأردن وطموحاتهم؛ إذ أنهم تحولوا إلى لاجئين مرة أخرى. فقد أخليت منطقتا عين السلطان وعقبة جبر الواقعتان إلى جنوب الوادي المحيط بأريحا، كما أفرغت قريتا الجفتلك والمخروق الواقعتان إلى الجنوب من الزبيدات، واللتان دمرتا تماماً، من السكان، حيث قام الجيش الاسرائيلي بإجلائهم عن أراضيهم وطردهم إلى شرقي الأردن. وقد فقدت قرية الزبيدات ٨٠٠ نسمة من سكانها، أجبروا على الالتحاق بأفراد عشيرتهم المقيمين في اربد.

ومنذ بداية الاحتلال الاسرائيلي، بدأت عملية مصادرة الأراضي بغرض بناء المستوطنات تارة، ولأسباب أمنية تارة أخرى. ونتيجة لهذه السياسة، فقدت قرية الزبيدات ٢٦٠ دونماً من أجود أراضيها الصالحة للزراعة؛ علماً بأن السكان يعتاشون من هذه الأرض. كما ضربت الحكومة الاسرائيلية عرض الحائط بالاتفاق الذي كان قائماً

بين مزارعي الزبيدات والحكومة الأردنية، والذي نص على أن الأرض تصبح ملكاً لمن يفلحها. كما أجبر المزارعون على دفع ايجار مقابل استخدام الآبار الارتوازية والبيوت السكنية، وما تبقى لهم من دونمات. كما منعوا من بناء منازل جديدة أو حتى ترميم ما تصدع من منازل قائمة. وأدى هذا المنع إلى تصدع عدد من البيوت وإلى ازدحام الغرف التي ما زالت صالحة للسكن. وهكذا، نتج عن السياسة الاسرائيلية المتعمدة وضع يصعب احتماله؛ وهو وضع يؤدي بالضرورة إلى نزوح مزارعي الزبيدات. وخلال شهر كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٨٠، أي في فترة اعداد هذا البحث، قامت الحكومة الاسرائيلية بتجديد الأمر القاضي بمنع البناء واصلاح المساكن.

وتشير التقارير، حتى سنة ١٩٧٤، إلى أن المجاعة كانت تهدد سكان قرية الزبيدات؛ الأمر الذي يهدد وجود القرية ككل. إلا أنه في عام ١٩٧٦، استبدلت طريقة الريّ البدائية التي تستخدم الأخاديد، بأساليب الري بالتنقيط، وقد تم هذا بمساعدة جزئية، مالية وتقنية، قدمتها اللجنة المركزية للمانونيت(*). وقد أدى هذا التغيير، في أسلوب الري، إلى زيادة عالية في انتاجية الدونم الواحد تتراوح ما بين ٥ و١٠ أضعاف ما كانت عليه. وهكذا تمكن من بقي من سكان الزبيدات من الاستمرار في العيش في وادي الأردن؛ وذلك رغم الضغوطات اليومية والظروف الصعبة التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي.

الخصائص الديموغرافية

لا يزيد عدد سكان قرية الزبيدات، حالياً، عن ٤٠٠ نسمة، تبلغ نسبة الاناث منهم ٤٩,٧ ٪. وتتشكل غالبية السكان من الشباب؛ حيث تبلغ نسبة الذين هم دون الخامسة من العمر ١٩٪، وتزيد نسبة من هم دون الخامسة عشرة عن ٥١ ٪. أما الذين تتراوح أعمارهم، ما بين ١٥ و٥٩ سنة، فيشكلون نحو ٤٥ ٪ من السكان. أما الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاماً فيمثلون ٤ ٪ فقط من السكان؛ الأمر الذي يعكس الظروف الصعبة التي يعيشها السكان في هذه المنطقة.

ويمثل **الشكل رقم ١**، توزع سكان الزبيدات حسب الجنس والسن على أساس توزع ٣٦١ شخصاً، منهم ١٣ شخصاً دون سن الخامسةعشرة، لم يحدد جنسهم.

وبالرغم من الحجم الصغير للسكان، ووجود فئة غير محددة الجنس، فقد كانت المعطيات المتوافرة كافية للقيام بتحليل للهرم السكاني. وينبغي التنويه إلى أنه، رغم كون عدد الاناث يساوي تقريباً عدد الذكور، إلا أن هناك فروقات هامة في فئات العمر المختلفة بين الذكور والاناث. ففي فئة العمر ما دون الخمس عشرة سنة، يشكل الذكور نسبة أكبر من الاناث، ويزداد الفرق في فئة العمر (٥ ــ ١٤ سنة) عن فئة العمر (صفر ــ ٤ سنوات)، وربما يعود السبب في ذلك إلى وجود المجموعة غير المحددة الجنس المذكورة أعلاه. أو إلى اهمال الاناث بين الأطفال. وعلى أي حال، فإن نسبة الاناث تزيد عن نسبة الذكور في فئة العمر (١٥ ــ ٥٩ سنة). وقد أشار بعض أهل القرية إلى أن عدد الاناث في

(*) وكالة أجنبية تعمل في الأراضي المحتلة وتقوم بدعم مشاريع التنمية في المنطقة.

الشكل رقم (١)

توزع السكان حسب السن والجنس

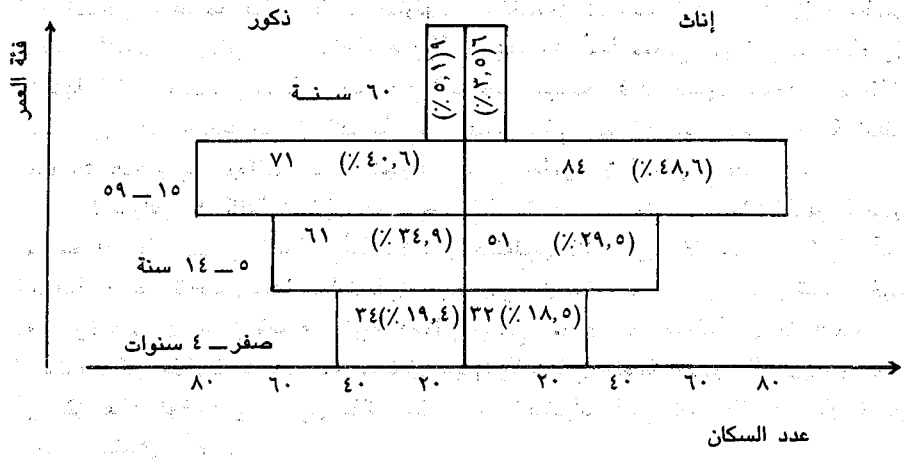

سن الزواج يزيد على عدد الرجال. ويمكن أن يعزى ذلك إلى هجرة الذكور للبحث عن عمل.

ومن فئة العمر (١٥ ــ ٤٩ سنة)، تستحق فئة النساء القادرات على الانجاب اهتماماً خاصاً. حيث تشكل هذه الفئة وحدها أكثر من ١٩٪، أي ما يقارب خمس السكان. وإذا ما أضفنا إلى هذه الفئة الأطفال دون سن الخامسة، ترتفع النسبة إلى ٤٠٪ من مجموع السكان. أما إذا حسب الأطفال، دون سن الخمس عشرة سنة، باتت هذه النسبة ٧٠٪ من مجموع السكان. وبالمقابل، تنخفض نسبة الاناث فوق الستين عاماً عنها عند الذكور.

وتتعرض النساء من فئة العمر (١٥ ــ ٤٩ سنة)، بشكل خاص، وكنتيجة للحمل والولادة والرضاعة، إلى الأمراض المختلفة. ولأسباب بيولوجية، ولظروف العمل، وسوء التغذية (والتي سنناقشها بالتفصيل فيما بعد) فإن هذه الفئة مع أطفالها أكثر عرضة للمرض والموت من باقي السكان. ولذلك ونظراً لارتفاع نسبة هذه الفئة وخطورة وضعها ينبغي الاهتمام بهذه الفئة بشكل خاص عند وضع برامج رعاية صحية مستقبلية.

الخصائص البيئية

تمتد أراضي الزبيدات، البالغة ٣١٩ متراً طولاً و٨٣ متراً عرضاً، في غور الفارعة على بعد ٣٥ كيلومتراً تقريباً إلى الشمال من أريحا، وثلاثة كيلومترات جنوبي قرية مرج نعجة. وقد شيدت منازل القرية بمحاذاة التلال مباشرة؛ وذلك للاستفادة القصوى من زراعة الأرض الممتدة أمامها. وتبلغ معدلات الحرارة، في المنطقة، عشر درجات مئوية شتاء وترتفع إلى ٣٩ درجة مئوية صيفاً(*). وخلال الأشهر: حزيران (يونيو)، تموز (يوليو)، آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر)، يتعرض

(*) تم الحصول على هذه المعلومات من محطة الفارعة الزراعية.

أهل القرية إلى استمرار الارتفاع في درجات الحرارة؛ حيث لا تنخفض عادة عن ٢٣ درجة مئوية (خلال الليل). أما طرق القرية، فما زالت غير معبدة وتغطيها الأتربة والوحول. وقد قام السكان أنفسهم ببناء غالبية منازلهم مستخدمين في ذلك الطوب الممزوج بالقش ودعائم القصب. ومثل هذه المنازل مقبولة صيفاً، إلا أنها تعاني من تسرب المياه إلى داخلها شتاء. والجدير بالذكر، هنا، أنه رغم هذا الوضع، فقد أصرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على منعها سكان القرية من القيام بأي اصلاح لمنازلهم. ونتيجة لذلك، تصدعت عدة بيوت، وباتت بحاجة لإجراء اصلاح شامل، إن لم يكن لإعادة بناء.

ولا تتوافر، في كافة المنازل، مراحيض (باستثناء منزل واحد)؛ مما يضطر السكان إلى قضاء حاجتهم في العراء؛ أما الأطفال فيفعلون ذلك، بين الأحياء السكنية. أما القمامة، فيتم التخلص منها بثلاث طرق هي: رميها في مكان قريب من المنازل لتحرق فيما بعد؛ وضعها في مركز قمامة القرية (مكان واسع تجمع فيه القمامة وروث الحيوانات ليستخدم كل هذا، فيما بعد، كأسمدة زراعية)؛ إلقاؤها في منطقة التلال المجاورة. ولا شك أن مثل هذا الوضع يؤدي إلى تكاثر مخيف في الحشرات التي تغزو القرية خلال فصل الصيف بشكل خاص.

الجدول رقم ١
توزع المساكن حسب عدد الغرف وعدد العائلات

عدد الغرف للبيت	عدد العائلات	النسبة المئوية
١	١٢	٣٢,٤
٢	١٢	٣٢,٤
٣	٧	٩
٤	٢	٥,٤
غير محدد	٤	١٠,٨
مجموع	٣٧	١٠٠

ويبين **الجدول رقم ١** أن ثلث العائلات تسكن في منازل مكونة من غرفة واحدة، والثلث الآخر يقطن في منازل مكونة من غرفتين، بينما يسكن خمس العائلات في منازل مؤلفة من ثلاث غرف، ولا تتجاوز نسبة الذين يسكنون في بيوت مؤلفة من أربع غرف نسبة الـ ٥ ٪ من مجموع العائلات. وهناك امرأة تسكن وحدها في بيت شعر. أما المنازل الأربعة الباقية، فلا تتوافر حولها أية معطيات. ونتيجة لهذا الوضع، يعاني أهالي قرية الزبيدات من ازدحام عالٍ بمعدل ٥,٥ أفراد للغرفة الواحدة.

ويلخص **الجدول رقم ٢** التسهيلات المعيشية المتوافرة حسب المنازل؛ حيث يتمتع ٥٧,٩ ٪ من هذه المنازل بالتيار الكهربائي، بينما يبقى ١٨,٤ ٪ منها دون كهرباء. أما بقية المنازل فغير محددة. ولا تستطيع مولدات القرية المحلية توفير الكهرباء إلا لفترة ست ساعات يومياً، من الخامسة إلى الحادية عشرة مساء. كما أنها لا تستطيع تحمل ضغط

الجدول رقم ٢
توزع بعض التجهيزات حسب المساكن

نوع التجهيزات	المنازل التي تتمتع بالتجهيزات		المنازل التي لا تتمتع بالتجهيزات		غير محدد	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
كهرباء	٢٢	٥٧,٩	٧	١٨,٤	٩	٢٣,٧
راديو	٢٧	٧١	٥	١٥,٤	٦	١٥,٨
تلفزيون	١٧	٤٤,٧	١٥	٣٩,٥	٦	١٥,٨
ثلاجة	٤	١٠,٥	٣١	٨١,٦	٣	٧,٩
موقد يعمل بالكاز	٢٤	٦٣,٢	١٠	٢٦,٣	٤	١٠,٥
فرن غاز	٧	١٨,٤	٢٧	٧١,١	٤	١٠,٥

كبير عليها، ولذلك فإن استخدام بعض المعدات الكهربائية كالثلاجات، ان وجدت، يسبب إشكالات في المولد الكهربائي، الذي غالباً ما يتعطل، ويحتاج إصلاحه إلى مبالغ طائلة.

وتوجد الراديوهات في ٧١ ٪ من المنازل، بينما تتوافر التلفزيونات في ٤٤,٧ ٪ منها. أما الثلاجات فمتوافرة في ١٠,٥ ٪ من المنازل فقط، وبينما تستخدم نسبة ٦٣,٢ ٪ من المنازل مواقد الكاز، فإن نسبة ١٨,٤ ٪ من المنازل فقط تستخدم أفران الغاز. وقد أفادت ربات البيوت أن الحطب يستخدم لأغراض الطهي أكثر من الوسائل الأخرى بقصد التوفير. وقد أنشئت المطابخ قرب الوحدات السكنية؛ وهي عبارة عن أكواخ صنعت من عيدان القصب التي ربط بعضها إلى البعض الآخر بقطع من القماش.

ويعتبر بئر القرية المصدر الوحيد للتزود بالمياه، حيث يتم ضخ المياه بواسطة محرك كهربائي إلى بركة صغيرة موجودة لهذا الغرض. وتستخدم مياه البئر تلك لأغراض الري وغسيل الملابس وأدوات الطعام والأواني. أما الماء المستخدم لأغراض الشرب فيسحب مباشرة من الفتحة الرئيسية للبئر. وتقوم النساء والأطفال عادة، بنقله إلى البيوت، ويتم تخزينه في جرار تبقى أحياناً كثيرة معرضة للهواء.

وقد أظهر فحص عينة أخذت مباشرة من الفتحة الرئيسية أنها خالية من البكتيريا وغير ملوثة، حيث يقلل الضخ بواسطة الكهرباء من احتمالات التلوث. ولذلك، فإن الطريقة المتبعة لتجميع الماء ونقله وتخزينه تشكل عوامل مهمة تساهم في تلويثه. وقد أكدت دراسة الأمراض السائدة، والتي سيتناقش لاحقاً، وجود مثل هذا التلوث. ويشير وجود بقع على أسنان العديد من سكان القرية، إلى احتمال وجود فائض من مادة الفلورايد في مياه الشرب؛ مما يستوجب فحص المياه لمعرفة محتواها المعدني.

من المعلوم، ومنذ زمن بعيد، أن الظروف البيئية تلعب دوراً رئيسياً في صحة الإنسان. فهناك علاقة وثيقة بين النقص في التزود بالمياه الضرورية وبين الزيادة في الأمراض التي تسببها قلة المياه وسوء التغذية. كما يؤدي عدم توافر التسهيلات

الصحية وما يرافقها من عادات لاصحية ووجود حشرات ناقلة للأمراض إلى انتشار الأمراض المعدية السارية وتفشيها. ومنع تفشي هذه الأمراض ومعالجتها ليسا بالأمرين الصعبين قياساً بغيرهما، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين الظروف الصحية العامة ومنع انتشار الجراثيم، والتلقيح، واستخدام المواد الكيماوية في العلاج. وقد تبين أن عدداً كبيراً من وفيات الأطفال ناجم عن اصابات معدية. ولذلك، فإن خير وسيلة لمنع انتشار هذه الأمراض والتقليل من الاصابات والوفيات الناتجة عنها، هي تحسين المستوى الصحي العام للقرية؛ وذلك عبر تزويدها بالماء الصالح للشرب ونشر التربية الصحية العامة بين سكانها.

وفي الماضي، اعتبر الازدحام في الغرفة مرتبطاً بارتفاع سرعة انتشار الأمراض المعدية. إلا أن الاعتقاد السائد حالياً، يعتبر تدني الثقافة الصحية، إضافة إلى عامل الدخل المحدود، يلعب دوراً أكثر أهمية من عامل الازدحام، في عملية انتشار الأمراض المعدية. ومن الجدير بالذكر، أن معدلات الاصابات قد ارتفع بشكل ملحوظ في المساكن المتداعية.

ومما لا شك فيه، أن توفر الكهرباء، وغيرها من الأدوات والتجهيزات المنزلية، له أكبر الأثر على الصحة. فاستخدام الثلاجات في ظروف الحر الشديد الذي يتميز به صيف الزبيدات، من شأنه أن يقلل من فرص تلف الطعام، ومن الوقت الذي يصرف في اعداده. كما أن توفر مواقد الغاز يمكن أن يسهّل عملية غلي الماء لأغراض اعداد الحليب، أو أثناء الأمراض المعدية، مما يقلّل من انتشار الأمراض السائدة كالاسهال وسوء التغذية. ومع هذا فاستخدام المواقد وحده غير كاف لمنع مثل هذه الأمراض.

ولقد عانت الزبيدات طويلاً من اهمال السلطات العامة لها. فالصحة العامة، والعناية بالنظافة، وفحص المياه، والارشاد الصحي، أصبحت غائبة تماماً منذ الاحتلال الاسرائيلي. وبما أن الفقر والافتقار إلى التربية الصحية يعتبران من أهم العوامل المسببة للتدهور الصحي، فإنه من المتوقع أن يؤدي إدخال اسلوب الري بالتنقيط إلى ارتفاع في مستوى الدخل وبالتالي إلى تحسن في الصحة العامة ولكن ببطء شديد. إذ انه لا يمكن توقع حدوث تحسن ملحوظ في الظروف الصحية مواز لارتفاع الدخل بصورة آلية وآنية. ذلك لأن المعتقدات الخاصة بالتغذية، والعادات والمفاهيم الصحية السائدة بين السكان، تعتبر أيضاً من العوامل الهامة التي تسهم في نشر الأمراض. كما أن أية محاولة للتعرض لهذه المعتقدات والعادات والمفاهيم الراسخة، يمكن أن يتعارض مع الأنماط الثقافية السائدة. لذا، فانه ما لم تتخذ إجراءات أخرى، مثلاً: تحسين التعليم العام، تزويد القرية بالمياه الصالحة للشرب، بناء المراحيض، والاشراف الصحي العام الذي يستند إلى تقديم نماذج ايجابية وتعزيزها، فإن معاناة الزبيدات من الظروف السيئة، سوف تظل قائمة.

الوضع الصحي

احصاءات حيوية

مما لا شك فيه أن شكل الوفيات يعكس، إلى حد كبير، الوضع الاقتصادي والاجتماعي والغذائي للسكان. إلا أنه في محاولة للحصول على المعلومات الخاصة بالوفيات

من سلطات الصحة العامة، تبين أن شهادات الولادة تفتقر إلى الدقة ولا يمكن الاعتماد عليها. كما أن حجم سكان قرية الزبيدات الصغير يقلل من امكانية الحصول على معلومات ذات دلالة في ما يتعلق بمعدلات الولادة والوفيات السنوية، مما جعلنا نعتمد على المجموع الاجمالي.

وأثناء انجاز هذا البحث، بلغ عدد النساء المتزوجات ٦٣ امرأة، خمس منهن بلغ بهن العمر مرحلة أصبح الحديث إليهن أمراً صعباً. كما استثنيت عشر نساء آخريات بسبب نقص المعلومات أو عدم دقتها أو بسبب تغيبهن عن القرية أثناء إجراء المقابلات، وقد أفادت المعلومات التي تم الحصول عليها ممن تبقى من النسوة ما يلي:

مجموع النساء المتزوجات	٤٨
مجموع حالات الحمل	٣٢٩
مجموع حالات الاجهاض وولادة الأجنة الميتة	٣٦
مجموع حالات الولادة الحية	٢٩٣
مجموع حالات الوفاة اثر الولادة مباشرة (صفر ــ ٢٨ يوم)	١١
مجموع حالات الوفاة بعد فترة من الولادة (٢٩ يوماً ــ ١١ شهراً)	١٩
مجموع حالات وفيات الأطفال (صفر ــ ١١ شهراً)	٣٠
مجموع حالات الوفاة لفئة العمر (١ ــ ٤ سنوات)	٦

الجدول رقم ٣

معدل الوفيات حسب فئة العمر

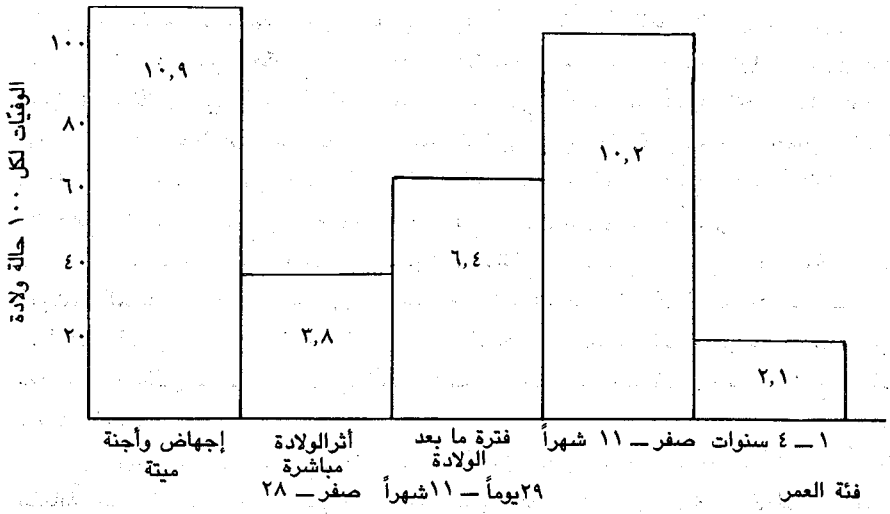

ويبين **الجدول رقم ٣** معدلات الوفاة لكل ١٠٠ ولادة حية، حيث بلغت النسبة: للولادات الحديثة ٣,٩ ٪؛ و٦,٤ ٪ لفترة ما بعد الولادة؛ و١٠,٢ ٪ للأطفال ما بين صفر و١١ شهراً؛ و٢,١ ٪ للأطفال ما بين ١ ــ ٤ سنوات. كما بلغت نسبة حالات الاجهاض وولادة الأجنة الميتة ١٠,٩ ٪ من حالات الحمل.

وقد أفادت معظم النساء، في المقابلة، بعدم تلقي أية عناية طبية أثناء الحمل، سواء أكان ذلك من طبيب أم من ممرضة أم من أي عامل آخر في حقل الصحة، إلا في حال حدوث تعقيدات. ومن مجموع ٢٤٧ حالة ولادة، لم يتجاوز ما تم منها في المستشفيات نسبة ١٣٪. وهذه كانت نتيجة لحدوث مضاعفات أثناء الولادة، واتصفت بأنها كانت تخص أصغر الأطفال سناً. أما ما تبقى من حالات الولادة، فقد تمت في البيوت باستثناء حالتين حدثتا في الحقل. وتقوم احدى القابلتين غير المؤهلتين، أو احدى النساء ذوات الخبرة، بمساعدة النساء على الولادة في البيوت. وقد كانت الأسباب الأساسية لعدم استخدام ما تقدمه المستشفيات من خدمات، كما أفادت النساء في المقابلة، تتمثل في بعد هذه المستشفيات وارتفاع تكاليف الولادة فيها. ويمكن ان تفسر زيادة حالات الولادة في المستشفيات، في السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة، بارتفاع مستوى الدخل لدى سكان قرية الزبيدات.

ويعتمد الحمل، في نجاحه، على عاملين يتعلق الأول منهما بقدرة الأم على مد طفلها بالغذاء اللازم أثناء الحمل وولادته بدون صعوبة. أما الثاني، فيتعلق بالرعاية الصحية التي تتلقاها الأم أثناء الحمل. ويعتقد أيضاً أن لسوء التغذية عند الأم الحامل، واصابتها بالأمراض، آثاراً سلبية على نمو الجنين. وتعزى وفيات المواليد الجدد إلى تأثيرات تحصل إما قبل الولادة أو أثناءها.

ويمكن أن تعزى النسبة المنخفضة نسبياً في وفيات المواليد الجدد، إذا ما قورنت بالنسبة المرتفعة لحالات الاجهاض والأجنة الميتة، إلى عدم الدقة في إفادات الأمهات الناتجة عن عدم التمييز بين الوفاة أثناء الولادة أو بعدها. وتعكس النسبة العالية للإجهاض ولحالات الأجنة الميتة غياب الرعاية الضرورية أثناء الحمل من قبل عاملي الصحة المؤهلين، كما تعكس سوء التغذية والإصابة بالأمراض. وهناك عوامل أخرى تلعب دوراً في التأثير على الأم الحامل، كالعمل المضني والرضاعة أثناء الحمل، إضافة إلى ارتفاع معدل الولادات المترافقة مع قصر الفترة ما بين ولادة وأخرى. وحسب ما توافر لدينا من معلومات، رغم عدم دقتها، فقد بلغ معدل الولادات الحية للمرأة القادرة على الانجاب (١٥ ــ ٤٩ سنة)، ٥٤ ولادة، وبمعدل سنتين بين ولادة وأخرى.

أما المؤثرات التي تحدث أثناء الولادة، والتي تساهم في ارتفاع نسبة الوفيات لدى المواليد الجدد، فتتضمن النقص في العناية أثناء الحمل والولادة، إضافة إلى جملة من العادات والممارسات المترسخة والضارة. فمثلاً، أفادت احدى النساء عن وفاة طفل جارتها بعد ولادته بقليل بسبب التهاب في الحبل السري، نتج عن استخدام مقص عادي في قطع الحبل السري.

وبالرغم من أن عدد الوفيات لدى الأطفال دون السنة (صفر ــ ١١ شهراً) كان متماثلاً لدى الجنسين، فقد ظهرت فروقات مثيرة للاهتمام بين الذكور والاناث بين وفيات المواليد الجدد ووفيات ما بعد فترة الولادة. ففي حين أُبلغ، في الحالة الأولى (وفيات المواليد الجدد)، عن وفاة ثمانية ذكور وأربع إناث قبل بلوغ الثمانية والعشرين يوماً من العمر، أبلغ في الحالة الثانية (وفيات ما بعد الولادة) عن وفاة سبعة ذكور و١٢ أنثى قبل بلوغ السنة الأولى من العمر. كما اتضح أيضاً أن نسب الوفيات تنخفض لدى الاناث

عنها لدى الذكور لحالات ماقبل الولادة والولادات الجديدة. وهذا يفسر ارتفاع نسبة الوفاة لدى الذكور عنها لدى الاناث في هذه الفئة.

إلا أن انعكاس هذه النسبة، فيما بعد، لفئة العمر (صفر ــ ١١ شهراً) مؤشر على الاهمال الذي تتعرض له الاناث.

وتعود أسباب الوفاة، لدى حالات مابعد الولادة، إلى الأمراض المعدية وأمراض الجهاز التنفسي والظروف الصحية السيئة وطرق التغذية.

الجدول رقم ٤
الأمراض السائدة حسب اصابات المنازل (٣٤ منزلاً)

نوع المرض	عدد المنازل	النسبة ٪
معدية ــ معوية	٢٩	٨٥,٣
خاصة بالأطفال	٢٤	٧٠,٦
خاصة بالعيون	٢٣	٦٧,٦
طفيليات	٢٢	٦٤,٧
تنفسية	٢١	٦١,٧
جلدية	١٥	٤٤
أعضاء تناسلية	١٥	٤٤
مزمنة	١٤	٤١,٢
تعقيدات أثناء الحمل	١٣	٣٨,٢
مجموع	٣٤	١٠٠

معطيات حول الأمراض السائدة

يتبين من إفادات ٣٤ امرأة، كما يشير الجدول رقم ٤، إلى تعرض ٨٥,٨٪ من المنازل لأمراض معدية ومعوية و٧٠,٦٪ للإصابة بأمراض الأطفال و٦٧,٦٪ لإصابات في العيون و٦٤,٧٪ لإصابات بالطفيليات و٦١,٧٪ لأمراض تنفسية، و٤٤٪ لأمراض جلدية. وقد أفادت ٤٤٪ من النساء أيضاً عن تعرض منازلهن لأمراض في الأعضاء التناسلية، و٤١,٢٪ عن وجود أمراض مزمنة، بمعدل مصاب واحد بهذين المرضين لكل منزل.

كما أفادت ٣٨,٢٪ من النساء عن تعقيدات أثناء الحمل.

ونظراً لعدم القيام بتحاليل مخبرية أو فحوص طبية، فقد أصبح من الصعب تصنيف الأمراض بشكل محدد؛ على أن الوصف الذي أعطته النساء لبعض هذه الأمراض، وبخاصة لتلك الأكثر شيوعاً، والمعروفة لديهن، كان من الدقة، في بعض الأحيان، بحيث يبعث على الاهتمام.

فمثلاً وصفت الأمراض الجلدية على الغالب، بالحكاك، والطفح الذي يصيب الأطفال والبالغين على السواء. أما الأمراض التنفسية، والتي يبدو أنها تصيب الأطفال

أكثر من البالغين، فقد اتخذت أشكالاً مختلفة كالرشوحات المعروفة، والسعال المزمن لدى البالغين، والتهاب قنوات التنفس لدى الصغار والكبار والسعال الديكي لدى الأطفال. ويعاني الجميع، صغاراً وكباراً، من أمراض الطفيليات. ويثير الوصف الدقيق الواضح والحي لطفيليات البالغين (والتي شوهدت بالعين المجردة) شكاً حول انتشار الديدان الشعيرية (Enterobius vernicularis) والاسكارس (Ascaris Lumbercoides) والدودة الشريطية (Taenia Saginata). وتجدر ملاحظة أن هناك أنواع أخرى من الطفيليات التي لا ترى بالعين المجردة (كالطفيليات الأولية) (Protozoa) أما ديدان الأنسجة والدم الخيطية (Blood and tissue nematodes)، فيكثر انتشارها في قرية الزبيدات(*) نظراً للأوضاع الصحية والعامة ولوجود الحشرات الناقلة للأمراض، ولما تتميز به المنطقة من مواصفات بيئية.

وتؤثر الأمراض المعوية والمعدية على الأطفال بشكل خاص، ويعتبر الاسهال أكثر الأمراض التي يعاني منها الأطفال، وبخاصة في فصلي الربيع والصيف. ومن الجدير بالملاحظة، أن كافة الأمهات اللواتي يستخدمن «القنّينة» في إرضاع أطفالهن، باستثناء واحدة منهن، أفدن بأن الإسهال يشكل سبباً رئيسياً في أمراض الأطفال، لذلك، يمكن الاستنتاج أن الرضاعة بالقنينة تضيف سبباً آخر لأمراض الإسهال في القرية، وربما لسوء التغذية فيما بعد.

وقد بينت إفادات الأمهات أن أمراض الخانوق، والغدد النكافية، والسعال الديكي والحصبة هي أكثر الأمراض التي يتعرض لها الأطفال. ورغم أن كافة النساء أشرن إلى تلقيح أطفالهن مرة على الأقل، إلا أنهن عجزن عن تحديد نوع التلقيح وعدد مراته. وقد كانت سيارة التلقيح الحكومية، كما يسميها أهل القرية، تصل مرة كل ثلاثة أشهر تقريباً، مما يبين أن الخدمات الخاصة بالتلقيح والتي من المفروض أن تتوافر في هذه القرية، بعيدة جداً عن الحد الأدنى المطلوب. ويعزى عدم وجود مناعة لدى الأطفال إلى عدم استكمال عملية التلقيح، واستخدام اللقاح الذي نفذ مفعوله مع الوقت، أو خزنه بطريقة خاطئة، أو لكلا الأمرين معاً، ولذلك تشكل أمراض الطفولة حتى الوقت الحاضر سبباً هاماً في انتشار الأمراض بين الأطفال وتعرضهم للوفاة.

وتؤثر أمراض العيون على الأطفال أكثر من البالغين. وكما يبدو، فإن معظم الحالات التي تم الإبلاغ عنها هي من النوع الذي ينتقل بالعدوى. وترتفع نسبة الإصابة بأمراض العيون، خلال فصلي الربيع والصيف، وتنخفض في الشتاء. ويُشير الوصف الدقيق والمفصّل لعوارض المرض وفترته كما أفادت بذلك النساء وسكان المنطقة إلى الإصابة بالتهاب الملتحمة أو الغشاء الباطني للجفن وإلى انتشار التراخوما في القرية.

وتصيب الأمراض التناسلية النساء أكثر من الرجال. وهناك نوعان من هذه الأمراض: الأول يتعرض له الجهاز التناسلي للأنثى (ومنها أكياس في المبيض، النزيف،

(*) تنتشر هذه الطفيليات أيضاً في منطقة وادي الأردن، كما أفادت بذلك التحاليل المخبرية في مدينتي أريحا ونابلس.

ألياف في الرحم)؛ أما الثاني فيتعرض له الجنسان، وتتلخص أعراضه بالحكة، والطفح، والشرية. وتتراوح اشكالات الحمل ما بين الانتفاخ البسيط وفقر الدم إلى المخاض الطويل والعسير، والعملية القيصرية. أما الأمراض المزمنة، فتضم آلام المفاصل، أمراض القلب، الربو، أمراض الكلى والمعدة، التي تؤثر بشكل خاص على البالغين.

ويمثل **الشكل رقم ٢** الأمراض السائدة في القرية، مصنفة حسب نسبة انتشارها، ويتضح أن المشكلات الصحية الرئيسية التي يواجهها سكان قرية الزبيدات، تتمثل في ثلاثة أنواع من الأمراض. فهناك الأمراض المعدية التي تنتقل بواسطة الجراثيم، والأمراض المعدية التي سببها الطعام والمياه، وأمراض الطفولة. وتلعب الظروف الصحية السيئة والافتقار إلى شروط النظافة، وانتشار الحشرات الناقلة للجراثيم، وظروف السكن السيئة، وعدم كفاية تلقيح الأطفال، دوراً في زيادة انتشار هذه الأمراض التي من الممكن مكافحتها. فمن الممكن تقليل فرص الإصابة بالأمراض والتعرض للوفاة من خلال تحسين الأوضاع الصحية العامة من خلال تنسيق برنامج يوظف باتجاه تحسين ظروف البيئة التي تتسبب في انتشار الأمراض، وفي تحسين الخدمات الخاصة بتلقيح الأطفال، وفي نشر التربية الصحية العامة.

الشكل رقم ٢
تصنيف الأمراض حسب انتشارها

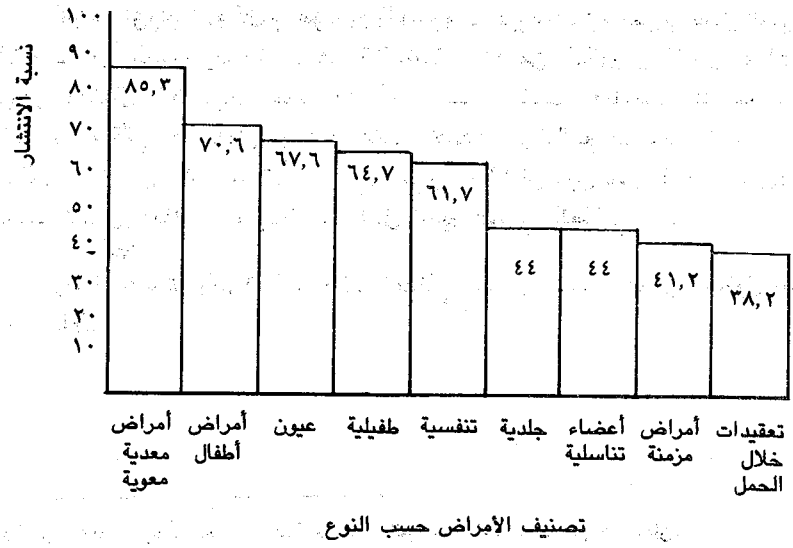

تقدير الوضع الغذائي

من الممكن استخدام واحدة من الطرق المتعددة لتقييم الوضع الغذائي للسكان، أو عدة طرق مجتمعة، فيمكن مثلاً، من خلال إجراء مسح حول استهلاك الطعام، الحصول على معلومات تتعلق بكمية الطعام المستهلك ونوعه. إلا أن مثل هذا الأسلوب باهظ التكاليف في بعض الأحيان، ولا يمكن الاعتماد عليه في أحيان أخرى. كما يمكن أن يزودنا الفحص الطبي المبني على الملاحظة المباشرة للمريض بالمعلومات عن بعض عوارض النقص الغذائي وبخاصة تلك الحالات التي تتميز بحدتها. كما تتميز المعلومات التي تقدمها أبحاث الكيمياء الحيوية حول كمية الغذاء الذي يزود الجسم ومدى كفايتها له بالدقة المتناهية إلا أن تكاليفها مرتفعة. وتوفر المقاييس الانتروبومترية لقياس الأوزان والأطوال معلومات عن مستوى النمو وسوء التغذية الحراري للبروتين. وتتميز هذه المعلومات الخاصة بمقاييس الأطوال والأوزان بسهولة الحصول عليها دون تعقيدات، وتشكل أهم المقاييس المستخدمة في تقييم الوضع الغذائي للأطفال وللرضع.

ومن أجل تقييم الوضع الغذائي في الزبيدات، تم اتباع أسلوبين، حيث استخدمت طريقة المقاييس الأنتروبومترية لتقدير الوضع الغذائي للأطفال دون الخامسة من العمر، كما جمعت لوائح بأصناف الطعام لتحديد أنواع ومقدار ما يستهلك منها. وبالرغم من كون الطريقة الثانية أقل اتقاناً من الطريقة الأولى في قياس الاستهلاك الغذائي، إلا أنها أقل تكلفة وأكثر سرعة، وتوفر قدراً معقولاً من المعلومات تكفي لأغراض هذا البحث. كما أن الطرق الأخرى، تتطلب تعاوناً من قبل ربات البيوت، وتشترط بذلك إلمامهن بالقراءة والكتابة، إضافة إلى ضرورة تدريب أشخاص للقيام بعملية الاستقصاء وتوفير قدر كاف من الوقت الكافي لتحليل المعطيات.

قياس أوزان الأطفال وأطوالهم (الانتروبومترية): من مجموع أطفال الزبيدات، دون الخامسة من العمر، والبالغ عددهم ٦٦ طفلاً، (٣٤ من الذكور و٣٢ من الاناث)، قيست أوزان وأطوال ٦٤ طفلاً منهم. إلا أنه، وبسبب غياب المعلومات الدقيقة حول تاريخ الميلاد، استثني ٩ أطفال، ويشكل بقية الأطفال، والبالغ عددهم ٥٥ طفلاً (٣٠ من الذكور و٢٥ من الاناث)، ٨٣,٣٪ من مجموع الأطفال دون سن الخامسة. وقد استخدم الرسم البياني لماكلارين وريد(*) من أجل تقدير الوضع الغذائي.

ويمثل **الشكل رقم ٣**، التصنيف الغذائي للأطفال، حسب الوزن والطول بالمقارنة مع العمر بالأشهر.

(*) من برنامج البحث الغذائي، كلية الطب في الجامعة الأميركية في بيروت، لبنان.

الشكل رقم ٣
الوضع الغذائي للأطفال ــ مقارنة الأطوال والأوزان بالعمر

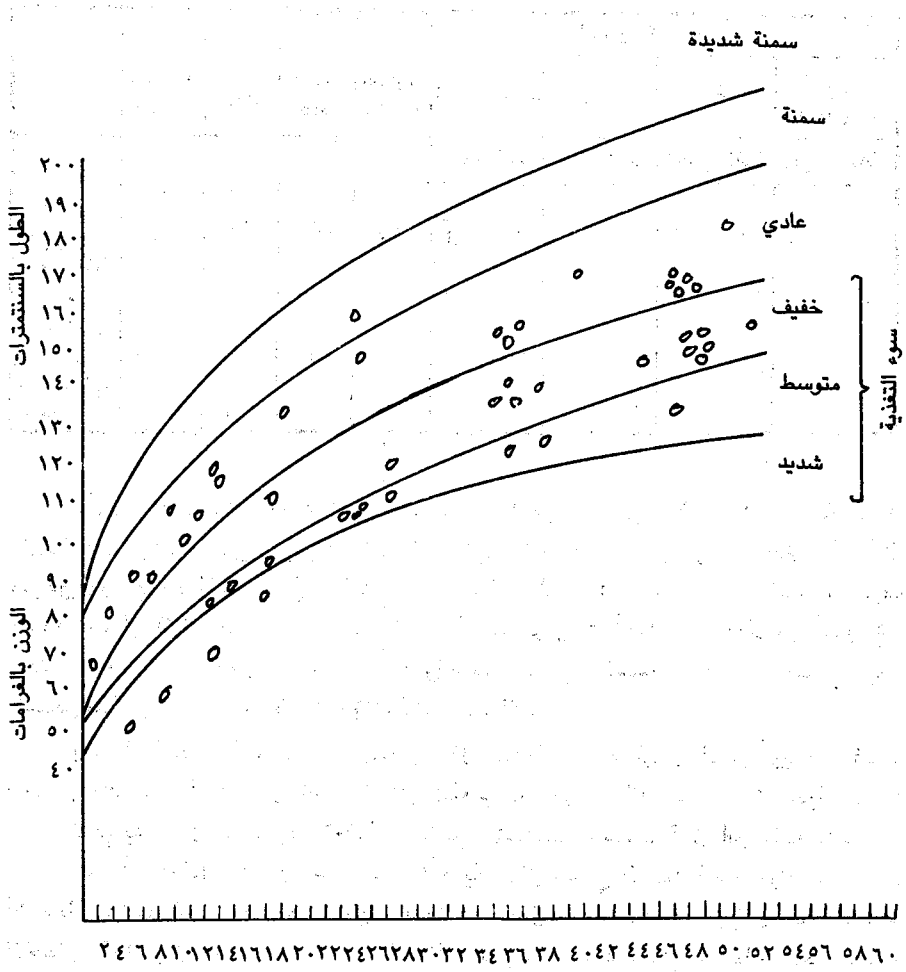

الجدول رقم ٥
التصنيف الغذائي للأطفال حسب العمر والجنس

	النسبة المئوية	المجموع	الاناث مجموع	الذكور مجموع	العمر بالسنوات							
					أقل من سنة		١ ــ ٢		٢ ــ ٣		أكثر من ٣ سنوات	
					ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
سمنة	١,٨	١		١								
عادي	٤٥,١	٢٥	٨	١٧	٣	١	٤	٢	٤	١	٦	٤
سوء تغذية بسيط	٢٥,١	١٤	٥	٩	٢			١	١		٦	٤
سوء تغذية متوسط	٢٠	١١	٨	٣	٢		٢	٤		٢	١	
سوء تغذية شديد	٧	٤	٤		٣			١				

ويوضح الجدول رقم ٥ التصنيف حسب العمر والجنس. وقد تبين أن هناك طفلاً واحداً فقط (١,٨٪ من مجموع الأطفال) يزيد وزنه عن المعدل، و٢٥ طفلاً،(٤٥,١٪) يتوافق وزنهم مع المعدل. وفي المقابل، يعاني ١٤ طفلاً (٢٠٪) من سوء التغذية البسيط، وأربعة أطفال (٧٪) من سوء التغذية الشديد. وقد تراوحت أعمار ١١ طفلاً من أصل ١٥ طفلاً يعانون من سوء التغذية المتوسط والشديد ما بين خمسة أشهر إلى سنتين. ومن الجدير بالذكر، أن ١٢ طفلاً من هؤلاء كانوا من الاناث.

ومن الملاحظ، أن حدة سوء التغذية تقل مع تقدم الأطفال في العمر. ويمكن تفسير ذلك بازدياد قدرة الطفل على الوصول إلى الطعام بنفسه واستقلاله عن أمه في القيام بذلك؛ الأمر الذي يشير إلى أن سوء التغذية ناتج عن الأساليب المستخدمة في الرضاعة والفطام.

وتساهم عوامل عدة في تفشي سوء التغذية خلال فترتي الرضاعة والطفولة. وقد تبين أن هناك علاقة ذات دلالة هامة بين معدل ما تحصل عليه الأم من بروتين وظروف نمو الأطفال. كما تبين أيضاً أن معدلات الأوزان للمواليد الجدد ترتفع بارتفاع كمية الغذاء الذي تتناوله الأم. وبما أن الأطفال يميلون إلى النمو في فترة الثماني سنوات الأولى من عمرهم حسب كيفية تصنيف أوزانهم أثناء الولادة، فإن سوء التغذية أثناء الحمل هو أول شكل من أشكال سوء التغذية التي يتعرض الاطفال لها في هذه البيئة.

ويتأثر وزن الطفل، عند ولادته، بعمر الأم. فمواليد الأمهات اللواتي ينجبن في سن مبكرة أقل وزناً من مواليد الأمهات في عمر متقدم. إلا انه بارتفاع سن المرأة، يصبح الجنين أكثر عرضة للتشوهات أثناء الولادة. وقد أوضحت الدراسات التي أجريت في الدول المتطورة أن الأطفال الذين يقل وزنهم عن المعدل عند الولادة يحققون في امتحانات الذكاء نتائج أقل من الأطفال الذين يولدون بالوزن الاعتيادي في حال ثبات فترة الحمل، ولذا، فإن أطفال الفئة الأولى أكثر عرضة للإصابة بتلف الجهاز العصبي. ولقد تبين أن

أكثر من ٤٧,٣ ٪ من الأمهات في قرية الزبيدات (اللواتي قيست أوزان وأطوال أطفالهن) تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة، أو تزيد عن ٢٤ سنة أي أنهن يقعن خارج العمر المفضل للولادة.

أما الشكل الثاني لسوء التغذية الذي يمكن أن يتعرض له الأطفال فهو ناتج عن الرضاعة بواسطة الثدي؛ حيث يتأثر الحليب نوعاً وكماً بسوء تغذية الأم. وبالرغم من أنه لم يتم تقدير محدد لوضع الأمهات الغذائي، إلا أن المعطيات المتعلقة بعدد الولادات والفترة ما بينها، إضافة إلى استهلاك الطعام، تشير بما لا يدع مجالاً للشك إلى ما تعانيه الأمهات في قرية الزبيدات من سوء التغذية.

ويبين **الجدول رقم ٦**، أنه من مجموع ٣٦ أماً، تقوم ٥٥,٥ ٪ بإرضاع أطفالهن، بينما لا يتجاوز عدد النساء اللواتي يستخدمن الحليب المركب عن ١١,٢ ٪. أما بقية النساء، فتستخدم الطريقتين كلتيهما في الإرضاع. ومن الجدير بالذكر، أن استخدام الحليب المركب، كما أفادت الأمهات، كان اضطرارياً نتيجة لجفاف الحليب، أو لعدم كفايته، أو نتيجة لولادة التوائم.

ولحليب الأم فوائد كثيرة. فهو، إضافة إلى عدم كلفته وسهولة إعداده، يتميز بعدم تلوثه وقدرته على حماية الطفل من التعرض للأمراض. كما أن نسبة الوفيات في المناطق التي تفتقر إلى العناية الصحية والغذائية الجيدة تقل لدى الأطفال الذين يعتمدون على حليب الأم عن الأطفال الذين ينمون على الحليب المركب. كما أن إرضاع الأم لطفلها لفترة طويلة يقلل من مخاطر الإصابة بسرطان الثدي كما ويمنع حدوث التلقيح، وذلك عن طريق تأخير فترة الإخصاب لدى المرأة وتهيئتها للحمل.

الجدول رقم ٦
رضاعة الأطفال في الزبيدات حسب مصدرها

المصدر	العدد	النسبة المئوية
حليب الأم	٢٠	٥٥,٥
الحليب المركب	٤	١١,٢
حليب الأم + الحليب المركب	١٢	٣٣

ويبين **الجدول رقم ٧**، أن أكثر من نصف الأمهات البالغ عددهن ٣٦ إمرأة، قد أدخلن الطعام غير السائل في تغذية أطفالهن حين بلوغهم فترة ٦ أشهر وحتى السنة. كما يتضح أن نحو ثلثي الأمهات يقمن بفطام تام لأطفالهن بين السنة الأولى والثانية من العمر.

ومن الملاحظ أن مخاطر التعرض لسوء التغذية ترتفع لدى الأطفال الذين يبدأ بفطامهم بعد بلوغهم الشهر السادس (البدء بإدخال الحليب المركب) واتمامه قبل بلوغه السنة الأولى من العمر. وقد تبين أنه من بين ١٤ طفلاً ممن أخذت مقاييسهم وصفوا على

الجدول رقم ٧
عمر الأطفال عند بداية تلقيهم للغذاء غير السائل وفطامهم التام

العمر بالأشهر	بداية تلقي الطعام غير السائل		الفطام التام	
	العدد	٪	العدد	٪
صفر ــ ٣	٢	٥,٦	ــ	ــ
٣ ــ ٦	٨	٢٢,٤	٢	٥,٦
٦ ــ ٩	٩	٢٥	ــ	ــ
٩ ــ ١٢	١٠	٢٧,٧	٥	١٣,٩
١٢ ــ ١٨			١٣	٣٦,٢
١٨ ــ ٢٤			١٠	٢٧,٧
٢٢ ــ ٣٦			٣	٨,٣
غير محدد	٧	١٩,٣	٣	٨,٣
مجموع	٣٦	١٠٠	٣٦	١٠٠

أساس إصاباتهم إما بسوء التغذية المتوسط أو الشديد، تراوحت أعمار ١١ طفلاً منهم ما بين الخمسة أشهر والسنتين. ولذلك فإن أساليب الفطام الخاطئة التي تتبع مع الأطفال تشكل سبباً آخر من أسباب سوء التغذية في هذه البيئة.

معطيات استهلاك الطعام

أما طريقة تقييم الوضع الغذائي وكفايته عن طريق تجميع قوائم بأصناف الطعام، فإنها في هذه الدراسة لا تسجل ما يستهلكه الفرد الواحد من العناصر الغذائية، بل تكتفي بوصف لأصناف الأطعمة المستهلكة، ولتكرارات استهلاكها. ونظراً لوجود تشابه ملحوظ بين أنواع الأطعمة المستهلكة، من قبل العائلات وكيفية تكرارها، ونظراً لوجود تقييدات تفرضها المعطيات التي تم الحصول عليها، فقد تم تقدير الوضع الغذائي وكفايته للقرية ككل.

ولتحديد الكفاية الغذائية للأطعمة، صُنّفت الأنواع المختلفة في خمس مجموعات حسب فوائدها الغذائية الرئيسية؛ ثم استخدم مقياس معياري لمقارنة مدى تكرار استهلاك الأطعمة في كل مجموعة(*). وبعدها، تم احتساب كفاية كل مجموعة غذائية كنسبة مئوية من المقياس المستخدم. أما الكفاية الاجمالية الغذائية، فقد تم الحصول عليها على اعتبار أن الحد الأعلى للكفاية الغذائية يعادل ١٠٠ ٪، وحساب معدل الكفاية الغذائية لنتائج المجموعات الخمس.

(*) في تصنيف الأطعمة إلى مجموعات أو في حساب كفايتها الغذائية، استندت هذه الدراسة على الطريقة المتبعة في دراسة شيبيبوا الصحيّة التي قامت بإعدادها كلية الصحة العامة في جامعة متشيغان.

ويبين **الجدول رقم ٨** تكرار ما يستهلك من أصناف الأطعمة الرئيسية المتوافرة في الزبيدات. أما الأطعمة التي نادراً ما يتم تناولها، والأطعمة التي تحتوي على قيمة غذائية صغيرة، فقد تم استثناؤها. كما استثنيت أيضاً المعلومات المتعلقة بتكرار ما يتم تناوله من الأطعمة المحتوية على المواد السكرية (كالبسكويت والمرطبات...الخ) بسبب عدم دقة الافادات حولها.

الجدول رقم ٨
تكرار ما يستهلك من الطعام

كانون الثاني ــ حزيران		تموز ــ كانون الأول
	مرة واحدة يومياً على الأقل	
خبز طماطم (بندورة) خضار طازجة زيوت		خبز زيوت
	مرة إلى ٣ مرات أسبوعياً	
بيض فاصوليا وعدس حليب ومشتقاته لحوم ودجاج		حبوب ونباتات عدسية أرز خضار طازجة طماطم (بندورة) بطاطا بيض
	مرة كل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع	
السردين		لحوم ودواجن حليب ومشتقاته برغل

ويمثل **الجدول رقم ٩** الدورة الفصلية في الزبيدات، كما يبين نسبة الكفاية الغذائية للقرية مقارنة بالمقياس المعياري.

ونلاحظ أن اللحوم والدواجن والبيض، والخبز، (المصنوع من طحين القمح)، والفاصوليا تشكل مصدر البروتين الرئيسي خلال الشتاء والربيع. أما الحبوب الأخرى، والنباتات العدسية والأرز والخبز، فتشكل الغذاء الرئيسي خلال الصيف والخريف. ويمكن أن يعزى ارتفاع استهلاك البروتين خلال الشهور الستة الأولى من العام إلى التوفر النقدي في القرية. ويشكل الحليب ومشتقاته والخضار الطازجة، والبيض والخبز المصادر الرئيسية لمادة الكالسيوم. أما الانخفاض الملحوظ في تناول الكالسيوم خلال الصيف والخريف فربما يعود إلى قلة تناول الخضار وإلى الانخفاض النسبي في النقد. ويشكل اللحم ولحوم الدواجن، والحبوب، والعدسيات، والخبز، والخضار مصادر الحديد الرئيسية. ويمكن أن يعزى الثبات الملحوظ في كميات الحديد التي يتم تناولها على مدار السنة في القرية، رغم تناقص كميات اللحوم والخضار، إلى الزيادة في تناول العدس، والبرغل، والحبوب خلال فصلي الصيف والخريف.

الجدول رقم ٩
الكفاية الغذائية حسب الدورة الفصلية في الزبيدات

الفصل	كانون ١	تشرين ٢	تشرين ١	أيلول	آب	تموز	حزيران	أيار	نيسان	آذار	شباط	كانون ٢
	معتدل	دافء		حار	حار جداً		حار	دافء			بارد	
الغلة							طماطم					
							قمح			خيار		قنّبيط
							بطيخ			حبوب الفاصوليا		
							باذنجان					
	باذنجان						قرع					
	قرع						فلفل أخضر					
التوفر النقدي	فترة الوفرة المالية بحدودها الدنيا						فترة الوفرة المالية بحدودها القصوى			دفع الديون		
الاستهلاك الأقصى لأنواع الطعام	فاصوليا وحبوب						خضار			لحوم		
نسبة الكفاية الغذائية حسب المقياس المعياري: بروتين	٨٤,٥									٩٢,٥		
كالسيوم	٤٣									٨١,٦		
حديد	٨٣									٨٦		
فيتامين حـ	١١٤									٤٠٠		
فيتامين أ	٥٠									١٣٦		
الكفاية الغذائية الاجمالية	٧٥									٩٢٠		

ويعزى إرتفاع كميات فيتامين حـ إلى الاستهلاك المتكرر للطماطم والخضروات الخضراء والبطاطا. ويشكل البيض والخضار الصفراء والخضراء ومشتقات الحليب المصدر الرئيسي لفيتامين أ. وبالمقابل، يعزى الانخفاض في تكرار تناول الأطعمة الغنية بفيتامين أ خلال فصلي الصيف والخريف إلى انخفاض استهلاك الخضار وإلى التوفر النقدي في القرية.

وتقسم الأطعمة التي تستهلكها القرية إلى مجموعتين: ١ ــ ما يزرع بقصد الاستهلاك الفردي. ٢ ــ وما يتم شراؤه من السوق. وتتضمن الفئة الأولى كافة الخضروات المذكورة في الجدول رقم ٩ إضافة إلى القمح والبطيخ. هذا، إضافة إلى أنواع مختلفة من الخضروات الورقية كالخبازة والشمندر السويسري والحميّض والتي تحتوي على كميات كبيرة من الكالسيوم والحديد وفيتامين ١ وحـ، وتنمو بصورة طبيعية بين شهري كانون الثاني (يناير) ونيسان (أبريل). أما الحليب والبيض، فيحصل أهل القرية عليهما من الأبقار والماعز، والدجاج التي تقتنى لهذا الغرض. أما الأطعمة التي يبتاعها القرويون، فتتضمن اللحوم ومنتجات الحليب والحبوب والعدس والدجاج والزيوت والسكر. ويتم شراء هذه المواد، بصورة رئيسية، من مدينة نابلس التي تبعد ٣٠ كيلومتراً تقريباً إلى الشمال الغربي من قرية الزبيدات، أو من أحد حانوتي القرية. إلا أن ما يشترى من حانوتي القرية محدود حتى إذا ما توافرت فيها المواد المطلوبة، حيث يفضل المواطنون شراء احتياجاتهم من نابلس بسبب تنوع المواد فيها وانخفاض أسعارها مقارنة بالقرية. ويشكل عدم توافر وسائل تخزين الأطعمة عائقاً أساسياً أمام شراء كميات كبيرة منها، حيث يتم عادة تخزين القمح والسكر والزيت في أكياس وأوعية في احدى زوايا المنزل المكتظ بساكنيه، أو على نتوء مسقوف قرب المنزل. ورغم أن الغالبية من السكان أنكرت شراء المواد الغذائية من مستوطنة أرغامان المجاورة، إلا أنه من المعتقد أن مثل هذه المواد تباع إلى النساء والأطفال من قرية الزبيدات الذين يعملون في المستوطنة المذكورة، بشرط توافر فائض من هذه المواد عن حاجة المستوطنين.

وتشير المعطيات، بشكل عام، إلى أن مواطني الزبيدات لا يعانون من نقص التغذية خلال النصف الأول من العام. (الكفاية الغذائية لإجمالي السكان تعادل ٩٢٪). إلا أنه، في النصف الثاني من العام، تتراجع الكفاية الغذائية عن المعدل (٧٥٪). وينبغي أن لا يغيب عن الذهن أن هناك اختلافات وفوارق في استهلاك الأطعمة بين منزل وآخر ويمكن أن تكون لهذه الاختلافات دلالتها في بعض الأحيان.

ويلعب دخل الأسرة دوراً في تحسين المستوى الغذائي. ونظراً لكون الدخل يعتمد على ملكية الأرض، ولأن العائلات التي لا تملك هذه الأرض هي الأكثر حاجة لشراء معظم موادها الغذائية، يترتب على ذلك، أن العائلات التي لا تمتلك أية أراضٍ أكثر عرضة للنقص في الكفاية الغذائية من بقية العائلات.

وتشكل كيفية توزع الطعام داخل المنازل سبباً آخر يضاف إلى العوامل التي تؤثر على الفوارق في استهلاك الطعام، فنتيجة لاشتراك العائلة عادة بوعاء واحد في تناولها للطعام، يعاني الذين يأكلون ببطء، بخاصة الأطفال، من نقص في الكفاية الغذائية نتيجة لسرعة البعض في تناولهم للطعام. كما يميز البالغون من الذكور عن الاناث بتقديم أفضل

غذاء لهم من حيث النوعية (اللحم والبيض) والكمية. كما تعطى للصبيان الأفضلية على البنات، ولا تحصل الأمهات إلا على النزر القليل من الطعام وفي كثير من الأحيان على أقله نوعاً، باستثناء فترة الأسابيع الأولى للولادة (٢ ــ ٤ أسابيع)(*). رغم أنه من المفروض أن توزع المواد الغذائية المتوافرة لدى العائلة على الأفراد حسب متطلباتهم. فمثلاً تبلغ حاجة الحوامل والمرضعات من النساء للحليب ما بين ١½ و٢ أكثر من حاجة البالغين. كذلك، تبلغ حاجة النساء للحديد نحو ضعف حاجة الرجال. إلا أن الطعام المخصص للأفراد في الزبيدات يوزع تبعاً لامتيازات الأفراد داخل الأسرة. وهذا التوزع السيء للمواد الغذائية، المتعارض مع الحاجات الوظيفية (الفسيولوجية) المعزز بالمعتقدات التقليدية التي تميز الرجل على المرأة، تقود إلى الاستنتاج بأن الحوامل من النساء، والأمهات المرضعات، والأطفال، لاسيما الاناث، يعانون من سوء التغذية أكثر من باقي أفراد العائلة.

ويلعب العمل دوراً مهماً في الزبيدات، حيث يعمل كافة أفراد العائلة في الزراعة، بمن فيهم الأطفال سواء كانوا من الذكور أم من الاناث، ويصبحون جزءاً من قوة العمل العاملة في الحقول، حال بلوغهم سن (١٢ ــ ١٣ سنة)، ويقومون بالوظائف نفسها التي تضطلع بها النساء. وبتقدم الأطفال الذكور بالسن، يتم تعرفهم التدريجي على طبيعة عمل الرجال (حيث تصبح خطوط تقسيم العمل واضحة المعالم)، وتتولى الإناث المسؤولية الكاملة عن العمل المنزلي وتربية الأطفال. وعادة تصطحب النساء الأطفال إلى الحقول حتى بلوغهم السنتين من العمر، تتعهدهم بعد ذلك اخواتهم الإناث.

وتفرض أعباء العمل على النساء والأطفال متطلبات غذائية إضافية عن الحاجات اليومية الاعتيادية. ومن المحتمل أن يكون إدخال الري بالتنقيط قد أدى إلى تعقيد الوضع وزيادة تدهوره؛ حيث ترافق النقص في عبء العمل الصافي الذي يقوم به الرجال عادة، بازدياد عبء العمل الصافي الذي يقوم به الأطفال والنساء، دون تغيرات مرافقة في التوزع الغذائي بين أفراد الأسرة. وبازدياد احتمالات إصابة النساء بسوء التغذية، ترتفع مخاطر ولادة أطفال معرضين بدورهم لسوء التغذية. لذا، من المحتمل أن يكون التدهور الذي زامن الوضع الغذائي للأم قد جاء نتيجة لإدخال عملية الري بالتنقيط، وخاصة خلال المرحلة الأولى من هذه العملية؛ حيث استخدم الدخل الإضافي الجديد لاستيفاء الديون. على أنه من المتوقع أن يؤدي التحسن في الدخل، بمرور الوقت، إلى احتمال زيادة القيمة المطلقة للطعام المتوافر للاستهلاك، وعليه، تتضاءل أهمية تأثير التوزع السيء للطعام على الوضع الغذائي للأفراد داخل الأسرة.

وباختصار، فإن بعض الأسباب الكامنة وراء سوء التغذية في الزبيدات ترجع إلى تغذية الأم أثناء فترة الحمل، وعمرها وقت حدوثه، والطرق الخاطئة التي تستخدم في الفطام. أما العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على الوضع الغذائي للأطفال، فتتضمن عدد الأطفال، والفترة بين ولادة وأخرى، وأمراض الإسهال التي تحدث عادة خلال فترة

(*) تمنح الأمهات، خلال هذه الفترة، غذاء خاصاً ويعفين من العمل لمدة أربعة أسابيع في حالة المواليد الذكور، وأسبوعين في حالة المواليد الاناث.

الطفولة. ويعزى سوء التغذية، لدى الإناث، إلى العمل المضني الذي يقمن به، إضافة إلى سوء توزع الغذاء على أفراد الأسرة الذي يكون عادة لصالح الذكور. ولذلك فإن الفئات التي تظل عرضة لسوء التغذية هي الأطفال، في سن الفطام، والأطفال من الإناث، والنساء في عمر الإنجاب.

ومن الممكن، أن يؤدي سوء التغذية في المراحل المبكرة من العمر إلى تشوهات جسدية وعقلية دائمة. كما يرتبط سوء التغذية بالأسباب الهامة التي تؤدي إلى كثير من الوفيات عند الأطفال والناتجة عن مشاكل صحية أخرى. كما أن سوء تغذية الأم الحامل يزيد من امكانية ولادة أطفال معرضين لسوء التغذية. أما العوامل الاجتماعية المرتبطة بسوء التغذية، فتتعلق بالأمية المنتشرة في القرية، وإلى كثرة عدد الأخوة في الأسرة، وعدم ملكية الأرض، والوضع المتدني. إلا أن السبب الرئيسي لسوء التغذية يكمن في الفقر. لذلك، فإن إحداث تغيير في الوضع يتطلب اتخاذ إجراءات مرافقة لتحسن مستوى الدخل في الزبيدات، مثلاً، رفع المستوى التعليمي، والتثقيف الصحي والغذائي للأمهات، وتنظيم الأسرة، إضافة إلى تغيير في بعض العادات والمعتقدات التقليدية الضارة. ومالم تتخذ مثل هذه الاجراءات الوقائية، فإن سوء التغذية سوف يستمر في الزبيدات.

سبل الاستفادة من الخدمات الصحية

يواجه أهالي الزبيدات، حالياً، مشكلتين رئيسيتين، تتمثل الأولى منهما بغياب الخدمات الصحية في القرية، والثانية بصعوبة الوصول إلى المدن المجاورة والاستفادة من التسهيلات الصحية التي تتوافر فيها.

ولم تحظ الزبيدات بأي نوع من أنواع الخدمات الصحية التي من المفترض أن تقدمها الحكومة حتى حوالي العام ١٩٧٣، حيث بدأت بتقديم خدمات لأهالي القرية عن طريق مستوصف متنقل يزور القرية على فترات تبدو منتظمة، إلا أن المعلومات التي توافرت حول طبيعة هذه الخدمات واستمرارية توافرها، غير ثابتة. وفي الوقت الحاضر، يقوم مستوصف متنقل بتقديم خدمات صحية في قرية مرج نعجة التي تقع على بعد ٣ كيلومترات شمال قرية الزبيدات، حيث تتم معاينة المشاكل الصحية التي يعاني منها أهالي كل من قريتي الزبيدات ومرج نعجة لمدة (٢ ــ ٣ ساعات) بواسطة طبيب يأتي لهذا الغرض. كما يقوم أحد العاملين في دائرة الصحة الحكومية بزيارة الزبيدات في أوقات غير منتظمة بغرض تلقيح الأطفال فيها. وباستثناء ذلك، يضطر المواطنون في قرية الزبيدات إلى السفر إلى مدينة نابلس في حالات مرضهم، في رحلة تستغرق ساعة في الباص.

وبينما تنعدم المواصلات العامة التي تربط ما بين الزبيدات وأريحا جنوباً، فإن وسيلة النقل الوحيدة التي تربط القرية مع غيرها من المدن هي الباص الذي ينطلق من الزبيدات باتجاه نابلس في الساعة السابعة والنصف من صباح كل يوم. وتلعب تكاليف النقل الباهظة دوراً آخر في الحد من إمكانية الاستفادة من الخدمات الصحية من قبل مواطني الزبيدات.

ويمكن القول، بشكل عام، أن الخدمات الوقائية التي من المفروض أن تقدمها الحكومة هي دون الحد الأدنى، كما أن الخدمات العلاجية غير متوافرة على الإطلاق.

وتقتصر الاستفادة من الخدمات العلاجية على الحالات الطارئة نظراً لارتفاع تكلفة التنقل وصعوبته. وهذان العاملان يسهمان مع العوامل آنفة الذكر في إعاقة تحسين الأوضاع الصحية في القرية.

الطب الشعبي

من المعروف، ومنذ زمن بعيد، أن الطب الشعبي يلعب دوراً هاماً في التقاليد الريفية في الشرق الأوسط. وحتى الآن، وفي المناطق الريفية، حيث يعيش معظم السكان، يتم الحصول على الطب الشعبي بسهولة، ويُقبل بطيب خاطر. وما زال يشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية الاستشفاء.

ولا تشذ قرية الزبيدات عن هذه القاعدة، حيث يمارس الطب الشعبي فيها على أوسع نطاق، ويستخدم العلاج الطبيعي والعلاج بالأعشاب في عملية الاستشفاء.

وأثناء عملية الوضع والولادة، تقوم قابلة غير مؤهلة، بغسل ثديي المرأة بماء سبق غليه، وتضيف الملح إلى الحلمتين لتهيئتهما للرضاعة. وتضع النساء المواليد وهن مستلقيات أو جالسات القرفصاء. وفي حال تعسر الولادة، تستخدم القابلة يديها في سحب رأس الطفل من مهبل المرأة؛ وهذه الطريقة تحوي في طياتها على مخاطر تعرض الأم للالتهاب وإلى إلحاق الضرر بالطفل. وعندما يستمر الوضع إلى أكثر من (٦ ــ ٧ ساعات)، تنقل الأم إلى أحد مستشفيات مدينة نابلس، إذا ما توافرت وسائل النقل للقيام بذلك.

وبعد الولادة مباشرة، يغطى الطفل ويربط حبله السري بخيط ويقطع بواسطة شفرة أو مقص غير مستخدمين سابقاً ثم يربط بخيط. وبعد ساعة من القص، تفحص سرة الطفل، ويعاد ربطها في حال تعرضها للنزف.

بعد ذلك، يمزج الكحل والبصل، ويوضع الخليط على جفون الوليد لمنع التهاب العيون. ومن المحتمل أن يكون للكحل قيمة ما في منع حدوث التهاب في باطن الجفن، إلا أن فعاليته لم تثبت بعد. ويمكن أن يؤدي استخدام هذا الخليط في عيني الوليد الجديد إلى مخاطر التعرض لالتهابات العيون، وخاصة إذا كانت ظروف إعداده غير صحية.

وبعد التخلص من غشاء المشيمة، تغسل فتحة المهبل بالملح والماء الذي سبق غليه، ويترك الجرح مفتوحاً كي يلتئم بصورة طبيعية. ولقد أقرت القابلة بارتفاع نسبة الالتهاب بين النساء حديثات الولادة. ومن الممكن أن تكون تلك الالتهابات ناتجة عن بعض الطرق الضارة التي تستخدم في عملية التوليد.

وتستخدم في الزبيدات طريقتان في المعالجة الطبيعية هما التجبير والكي. ويكون المجبر، عادة، أحد الرجال الذين تعلّموا أسرار المهنة من رجال آخرين لهم تجربتهم في هذا المجال. ففي حال الكسر، يقوم المجبر بتدليك الجلد المحيط بمنطقة العظم المكسور بالزيت أو بالشحم الدافىء، ثم يدفع العظم المكسور إلى مكانه الطبيعي، وبعد ذلك، تضمد منطقة الكسر وتجبر. ويقوم أحد الرجال أيضاً بعملية الكي، أي حرق الجلد فوق موقع الألم بإبرة أو بمسمار ساخن. ففي علاج الربو، يحرق جلد الرقبة، وفي علاج أمراض القلب، يحرق جلد الصدر، وفي علاج الساقين، يحرق جلد الركبتين. ويعتبر الكي من الوسائل الضارة والخطرة المستخدمة في العلاج، والتي لم تثبت فاعليتها على الإطلاق.

أما الأعشاب التي تستخدم للاستشفاء في الزبيدات فهي متعددة؛ وتقوم النساء عادة باختيار الأعشاب المناسبة لنوع الألم وإعدادها. وأكثر الأعشاب استخداماً اليانسون (Pinpinella anisum) الذي يغلى ويشرب كالشاي لمعالجة آلام المعدة. وقد ثبتت علمياً أهميته وفعاليته في علاج غازات المعدة. وتستخدم الميرامية (Saliva triloda) والجعدة (Teucrium polium) أيضاً، لما لهما من تأثيرات مفيدة على المعدة. فلهذين النوعين من الأعشاب مذاق مر، ويساعدان على فتح الشهية، ويعملان على زيادة إفرازات العصارات الهضمية. أما الأعشاب الأخرى المستخدمة، فبعضها مشكوك في فعاليته وفائدته. وعلى أي حال، فإن تعداد كافة الأعشاب المستخدمة في العلاج، هو خارج نطاق هذا البحث.

وتعاني غالبية البلدان النامية من عدم التناغم في توزع الخدمات الصحية فيها، حيث تتمركز أكثر التسهيلات الصحية في المناطق المدينية، وتقل في المناطق الريفية التي تقطنها غالبية السكان. ففي قرية مثل الزبيدات، حيث مازال الناس يعتمدون فيها على الطب الشعبي بشكل رئيسي، يجب التعامل معه بحذر وبجدية، واعتباره كبديل ممكن للطب الغربي، نظراً لوضع القرية المنعزل. ومن خلال توسع الخدمات الصحية، وزيادة فعاليتها، وتأمين الاستفادة منها بشكل منتظم، يمكن أن يتلاشى استخدام الطب الشعبي تدريجياً. إلا أنه لن يختفي ما دامت الثغرات في الرعاية الصحية الحالية قائمة.

وبما أن إمكانية إحداث تغيير جذري تبدو بعيدة، في الوقت الحاضر على الأقل، فانه من المستحسن حل مشكلة تأمين الرعاية الصحية عن طريق دمج وسائل الطب الشعبي الذي يمارس حالياً في الزبيدات في النظام الرعائي الصحي الجديد، فمثلاً يمكن الارتقاء بالقابلة المحلية إلى مستويات مقبولة عن طريق تدريب النساء اللواتي يقمن عادة بممارسة هذا الدور؛ كما يمكن تدريب الراغبين في التعاون من قرية الزبيدات من خلال تنظيم برنامج تدريبي في الرعاية الصحية الريفية يجمع ما بين الممارسات الصحية المحلية والاجراءات الصحية العلمية بطريقة تلاقي قبولاً من قبل الجهاز الصحي المدرب وأصحاب المهنة المحليين. وهذه نماذج لبعض الاجراءات التي يمكن أن تساهم في تحسين الوضع الصحي في وقت لا تساعد فيه الظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية على تبني حل جذري وعميق للمشاكل الصحية في هذه القرية.

خلاصة واستنتاجات

يقدم هذا التقرير وصفاً للأوضاع الصحية لقرية زراعية صغيرة في وادي الأردن، ويحدد بعضاً من العوامل التي تسهم في تفاقم مشاكلها الصحية.

فمن أصل ٤٠٠ مواطن يسكنون في القرية، تشكل النساء نسبة ٤٩,٧٪، ١٩٪ منهن في سن الانجاب، و١٥٪ دون سن الخامسة عشرة من العمر. وتبلغ نسبة الأجنة الميتة والوفيات من المواليد الجدد ما يعادل ٣,٨٪ و٢و١٠٪ على التوالي لكل ١٠٠ ولادة حية.

وتتضمن العوامل البيئية التي تؤثر على المشاكل الصحية ما يلي: قلة المياه الصالحة للشرب، المستوى المتدني للنظافة عموماً وانتشار الحشرات الناقلة للأمراض. أما

الأمراض السائدة فندرجها حسب انتشارها؛ وهي على الترتيب: الأمراض المعدية والمعوية، أمراض الأطفال، أمراض العيون، الطفيليات، أمراض الجهاز التنفسي، الأمراض الجلدية. وجميع هذه الأمراض تنتقل بالعدوى.

ومن أصل ٥٥ طفلاً، دون الخامسة من العمر، قيست أوزانهم وأطوالهم (يشكلون ٨٣٪ من مجموع الأطفال دون الخامسة في الزبيدات)، تبين أن الوضع الغذائي لـ ٤٥,١٪ منهم حسب المعدل، إلا أن ٢٥,١٪ منهم عانوا من سوء تغذية بسيطة، و ٢٠٪ من سوء تغذية متوسطة، و٧٪ من سوء تغذية حادة. ولم تتجاوز نسبة الأطفال الذين زاد وزنهم عن المعدل عن ١,٨٪. وتعزى أسباب سوء التغذية عند الأطفال إلى سوء التغذية عند الأمهات، وإلى طرق الفطام الخاطئة، وأمراض الإسهال التي تحدث عادة في فترة الطفولة.

ولدى حساب الكفاية الغذائية للقرية ككل، تبين أن الكفاية الغذائية تعادل ٩٢٪ أثناء فصلي الشتاء والربيع، حيث يستهلك أهالي القرية ما جنوه من نقد وما توافر لهم من غلال قاموا بزراعتها بأنفسهم.

وتتلخص المشاكل الرئيسية التي يواجهها السكان في تلقيهم للرعاية الصحية، ببعد الخدمات الصحية، وبالتالي بارتفاع تكاليفها. وقد انتشر استخدام الوسائل التي يعتمدها الطب الشعبي في الاستشفاء كالعلاج الطبيعي، والعلاج بالأعشاب.

ومن المحتمل أن تساهم زيادة الدخل في الارتقاء بالأوضاع الصحية في الزبيدات، من خلال تحسين نوعية الغذاء الذي يتم تناوله وكميته، وعن طريق توفير سبلٍ أفضل للوصول إلى الخدمات الصحية. إلا أن الدخل لا يشكل العقبة الوحيدة أمام حل المشاكل الصحية الراهنة؛ فارتفاع المداخيل لن يحقق تحسناً فورياً ومباشراً على الصحة العامة. فإذا لم تتغير طرق الفطام، سوف تستمر معاناة الأطفال من سوء التغذية، حتى إذا أصبح بمقدور أهالي القرية توفير العلاج المؤقت لأطفالهم في أحد المستوصفات؛ كما أنه إذا لم يتحسن المستوى العام للصحة العامة، فسوف تستمر الأمراض المعدية في الانتشار وفي التسبب في نسبة عالية من الوفيات. وسوف يستمر الأهالي في استخدام الطرق التقليدية الضارة ما لم يوجد البديل الذي يحظى بقبولهم.

وهناك حاجة ملحة وعاجلة للقيام بعمل ما لأسباب انسانية واقتصادية. حيث تؤثر الصحة المتدهورة على النمط المعيشي وعلى نوعية الحياة، وتسبب آلاماً للبشر، وتحد من القدرة على التعلم، وتخفف من الانتاجية، وتعيق النمو الاقتصادي. وينبغي للجهود الرامية إلى الارتقاء بالأوضاع الصحية أن تتضمن برامج عدة، تقدم بين فترة وأخرى، وتركز أساساً على الوقاية. وعلى هذه البرامج أن تأخذ بعين الاعتبار، الظروف البيئية وعادات الثقافة السائدة ومعتقداتها والاحتياجات الخاصة بالقرية. وما لم تتم مراعاة هذه الأمور، فإن أي جهود إصلاحية ستلاقي مقاومة ورفضاً من قبل الأهالي، وبالتالي سيكون مصيرها الفشل. وغني عن الذكر، ما لذوي النفوذ في القرية، كالمختار مثلاً، ولمشاركة الأهالي أنفسهم من أهمية في دعم وإنجاح هذه الإجراءات.

وربما يتمثل التحدي الكبير الذي يواجه الزبيدات اليوم، في مدى قدرتها على الاعتماد على النفس الذي يجب أن يشكل الحافز والعامل الأساسي المحرك لكافة النشاطات المتعلقة

بالصحة، والزراعة، والجوانب الحياتية الأخرى. فلا خيار آخر أمام قرية الزبيدات للارتقاء بأوضاعها الصحية والزراعية، وجوانب الحياة الأخرى، في ظل الظروف الحالية التي تمر بها مثلاً، افتقارها للموارد، وانعزالها وبعدها عن القرى والمدن الأخرى، إضافة إلى سوء توزّع الخدمات الصحية عامة في الضفة الغربية في ظل الاحتلال الاسرائيلي، وغياب البرامج الحكومية الموجهة نحو استئصال الفقر والمرض. وما لم ترافق برامج التنمية الهادفة إلى التغيير تغيرات في القيم والمواقف فسوف يستمر أهالي الزبيدات في المعاناة من مضاعفات التدهور الصحي.

مصادر الدراسة ومراجعها

(١) Baird, D, «Perinatal Mortality», *The Lancet,* March 8, 1969.

(٢) Barker, D.J., and Rose, G., *Epidemiology in Medical Practice,* (Second Edition), Edinburgh: Churchill Livingstone 1979.

(٣) Bashir, T. Traditional *Medicine in Countries of the Eastern Mediterranean Region,* WHO Eastern Med. Reg., Alexandria, an unpublished report.

(٤) Beisel, W., Synergistic Effects of Maternal Malnutrition and Infection on the Infant, *Am. J. Dis. Child,* Vol. 129, May 1975.

(٥) Blum, H.L., Expanding Health Care Horizons, Oakland: Third Party Ass. Inc., 1948.

(٦) Chase *et al.,* Remington's Pharmaceutical Sciences, (Fourteenth Edition), Easton: Mack Publ. Co., 1970.

(٧) Chase, H., «Undernutrition and Child Development», *N. Eng. J. Med.* 282, April 1970.

(٨) Degroot, Ido *et al,* Human Health and the Spatial Environment: An Epidemiological Assessment. A report written under contract PH 86-68-154 of the Bureau of Community Environmental Management. HSMHA, PHS, DHEW, undated.

(٩) Hanson, L.A., and Winberg, J., «Breast Milk and Defence Against Infection in the Newborn», *Arch. Dis. Child., 47, 845,* 1972.

(١٠) Hardy, M., «Malnutrition in Young Children at Auckland», *N. Zeal. Med. J.,* Vol. 75, No. 480, 1972.

(١١) Hijazi, S., Child Growth and Nutrition in Jordan, A Study of Factors and Patterns, Amman: Royal Scientific Soc. Press, 1977.

(١٢) Istfan, F., Materia Medica of the Organic Chemical Substances. Beirut: Am. Univ. Press, 1974.

(١٣) Kippley, S., Breast Feeding and Natural Child Spacing, New York: Penguin, 1977.

(١٤) Lechtig, A. *et al.,* «Maternal Nutrition and Fetal Growth in Developing Countries», *Am. J. Dis. Child,* Vol. 129, May 1975.

(١٥) Leslie, C. (Editor), *Asian Medical Systems, A Comparative Study,* Berkeley: Univ. Cal. Press, 1977.

(١٦) Mata, L. *et al.,* «Survival and Physical Growth in Infancy and Erly Childhood», Ibid.

(١٧) Mclaren, D., and Read, W., «Weight/ Length Classfication of Nutritonal Status», *The Lancet,* August 2, 1975.

(١٨) Myrdal, J., and Kessle, G., China: the Revolution Continues, New York: Random House, 1972.

(١٩) Nortman, D., «Parenteral Age as a Factor in Pregnancy Outcome and Child

in Childhood Due to Infection», *Brit. J. of Prev. Soc. Med.*, Vol. 19, No. 3, July, 1965.

(٢٧) Thomson, A.M., Hytten, F.E., and Black, A.E., «Lactation and Reproduction», *Bull. Wld. Hlth. Org.*, Vol. 52, 1975.

(٢٨) Ueber Raymond, S., Health and Policy making in the Arab Middle East, Washington, D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1978.

(٢٩) Wilner, D., Walkey, R., and O'Neill, E., Introduction to Public Health, 7th edition, New York: Macmillan, 1978.

(٣٠) Winthrobe *et al* (Editors), Harrison's Principles of Internal Medicine, 7th edition, New York: McGraw-Hill, 1974.

(٣١) Wolanski, N., Genetic and Ecological Factors in Human Growth, *Human Biology*, Vol. 42, No. 3, Sept. 1970.

(٢٠) Pellet, P., and Shadarevian, S., Food Composition Tables for Use in the Middle East, Beirut: Heidelberg Press, 1970.

(٢١) Peterson, W., Population, third edition, New York: Macmillan, 1975.

(٢٢) «Priorities in Child Nutrition, Vol. V Annex: Nutrition Primer», *Harv. Univ. Sch. Pub. Hlth.*, cited in Reference (6).

(٢٣) Robinson, L., Basic Nutrition and Diet Therapy, (Third Edition), New York: Macmillan, 1970.

(٢٤) Rosa, F., and Turshem, M., «Fetal Nutrition», *Bull. Wld. Hlth. Org., 43,* 1970.

(٢٥) Schofield, S., Development and the Problems of Village Nutrition, London: Croom Helm, 1979.

(٢٦) Selwyn, S. and Baim, A.D., «Deaths Development», *Rep. Popul. Fam. Plann.*, Vol. 16, No. 1, 1976.

فلسطين في مؤتمرات السلام وفي المؤتمرات العربية (١٩١٩ ــ ١٩٢٠)

د. حسان حلاق

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ــ ١٩١٨)، أصبحت القضية الفلسطينية الشغل الشاغل للشعب الفلسطيني والعربي وللدول الأوروبية، وللولايات المتحدة الأميركية أيضاً؛ ففي ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩، عقد مؤتمر الصلح لدول الحلفاء في فرساي بباريس للتباحث في نتائج الحرب والتخطيط لمستقبل العالم الذي كان خاضعاً لدول المحور وللدولة العثمانية. وفي هذا المؤتمر، قدم الأمير فيصل بن الشريف حسين مذكرة إلى المؤتمرين أوضح فيها وجهة نظر السوريين في مستقبل بلادهم. وقد ركزت المذكرة على فلسطين ومما جاء فيها: «... أما في فلسطين، فإن غالبية السكان الساحقة من العرب. واليهود يمتون بصلة نسب عرقية إلى العرب، وليس بين الشعبين من فوارق في الخلق والمزايا، فإننا واليهود ــ مبدئياً ــ شعب واحد. ومهما يكن من أمر، فإن العرب لا يمكنهم تحمل مسؤولية الحفاظ على التوازن في حالة حدوث تصادم بين مختلف الشعوب والديانات في هذا الأقليم الذي كثيراً ما ورط دول العالم وأوقعها في مآزق صعبة»[١].

ونظراً لاختلاف في وجهات النظر، بين القوى العربية والصهيونية، بل وبين اللبنانيين أنفسهم، قرر مؤتمر الصلح إرسال لجنة تحقيق دولية إلى المنطقة. وقد اقتصرت اللجنة، أخيراً، على أميركيين هما: كينج وكراين (King-Crane). وبعد اجتماعات عدة في المنطقة العربية، عادت اللجنة في ٢٨ آب (أغسطس) ١٩١٩، وأعدت تقريراً عن مهمتها ضمنته موقف البلاد السورية من الصهيونية ومما جاء فيه: «... اتضح أيضاً أن الشعور العدائي ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين، بل يشمل سكان سوريا بوجه عام، فإن ٧٢٪ من مجموع العرائض في سوريا ضد الصهيونية، ولم ينل مطلب نسبة أكبر من هذه النسبة غير الوحدة السورية والاستقلال. وقد أعرب المؤتمر السوري الدمشقي عن هذا الشعور العام في المواد ٧ و٨ و١٠ من بيانه. ولا ينبغي لمؤتمر الصلح أن يتجاهل أن الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسوريا بالغ أشده، وليس من السهل الاستخفاف به». وأضاف التقرير موضحاً أن جميع الموظفين الانكليز الذين حادثتهم اللجنة يعتقدون

أن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة. ويجب أن لا تقل هذه القوة عن خمسين ألف جندي، وهذا في حد ذاته، برهان واضح على ما في البرنامج الصهيوني من الاجحاف بحقوق غير اليهود(٢). ورأت لجنة كينج ــ كراين أنه من الواجب أن تحدد الهجرة اليهودية وأن تطرح جانباً فكرة جعل فلسطين دولة يهودية(٣)، لا سيما وأن عدد اليهود في فلسطين، عند نهاية الحرب العالمية الأولى، كان حوالي ٥٠ ألفاً، بينما كان عدد العرب من المسلمين والمسيحيين ما يقارب ٦٢٠ ألفاً(٤).

وكانت الحركة الصهيونية قد قدمت لمؤتمر الصلح مذكرة، في ٣ شباط (فبراير) ١٩١٩، تحت عنوان: «تصريح المنظمة الصهيونية حيال فلسطين» ضمنتها الحدود المقترحة للدولة اليهودية بما فيها أجزاء من جنوب لبنان. ورأت أن تبدأ هذه الحدود في الشمال على شاطىء البحر الأبيض المتوسط بجوار مدينة صيدا، وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل إلى جسر القرعون... كما يجب التوصل إلى اتفاق دولي تحمى بموجبه حقوق اليهود في فلسطين من مياه الليطاني...(٥) وفي ٣ آذار (مارس) ١٩١٩، نشرت صحيفة نيويورك تايمز تصريحاً لحاييم وايزمن، حول تحديد حدود فلسطين، جاء فيه، أن فلسطين كلها من متصرفية جبل لبنان المستقل إلى الحدود المصرية، ومن البحر إلى الخط الحجازي الحديدي يجب أن تفتح أبوابها أمام الاستيطان اليهودي الذي سيتحول أخيراً إلى كومنولث يهودي يتمتع بالحكم الذاتي(٦).

ونتيجة لتطور الأوضاع المحلية والدولية حيال قضايا المنطقة العربية، ونتيجة لموقف مؤتمر الصلح، عقد المؤتمر السوري العام في دمشق وأصدر، في ٧ آذار (مارس) ١٩٢٠، بحضور جميع الموفدين من البلاد السورية، قراراً طالب فيه باعلان استقلال سوريا بما فيها فلسطين ولبنان، وخصص القرار فقرة عن فلسطين جاء فيها: «... فاعلنا، باجماع الرأي، استقلال بلادنا سوريا بحدودها الطبيعية، ومنها فلسطين، استقلالاً تاماً لاشائبةفيه على الأساس المدني النيابي وحفظ حقوق الأقلية ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو محل هجرة لهم»(٧). كما أكد بيان الوزارة السورية الثانية، برئاسة هاشم الأتاسي، أمام المؤتمر السوري العام على ضرورة المطالبة بوحدة سوريا بحدودها الطبيعية مع رد طلب الصهيونيين في جعل بعض القسم الجنوبي منها ــ وهو فلسطين ــ وطناً قومياً لليهود(٨).

وبمناسبة هذه التطورات، أبرق الجنرال اللنبي (Allenby)، من القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن، في ٧ آذار (مارس) ١٩٢٠، برقية أشار فيها إلى توجهات الشريف حسين حول مستقبل البلاد السورية ــ بما فيها فلسطين ــ ومستقبل الجزيرة العربية وموضوع المؤتمر السوري العام. ومما ذكره أن الشريف حسين أبرق له بخصوص الاستقلال السوري مؤكداً على مبدأ الوحدة العربية «وأنه لا يبالي فيما إذا كان الشعب يكن له الاخلاص أم العكس... انه يعرض ويؤيد قرارات المؤتمر السوري وبلاد ما بين النهرين (العراق)، وفقاً لتصريحات مؤتمر السلام، ويستغيث بنا كى لا نؤيد اقتراحات أولئك الذين لا يؤيدون مصالحنا... وينهي رسالته بأن العرب ' الذين استجابوا لندائنا في الحرب ما زالوا أصدقاءنا '...»(٩).

وفي الوقت نفسه، أرسل الملك فيصل رسالة إلى الرئيس الأميركي ويلسون أوضح

فيها موقف البلاد السورية من مستقبلها السياسي وموقف السوريين من الوحدة والحرية والاستقلال ورفض تقسيم بلادهم. ومما جاء في هذه الرسالة: «أن البلاد العربية المحررة من النير التركي (سوريا، وضمنها فلسطين، والحجاز والعراق) فقد رزحت عدة قرون تحت الضغط وسوء الادارة، وحال التوازن الدولي في أوروبا دون نجاح مساعي العرب التي كانت، ولا تزال، ترمي إلى إعادة كيانهم القومي والتمتع برغيد العدل». وبعد أن عرض الملك فيصل، في رسالته، كيفية وقوف المسلمين والعرب ضد الأتراك منتظرين مساعدة الحلفاء بعد انتهاء الحرب تحدث عن صنيع الحلفاء فقال: فإذا بالحلفاء يقسمون سوريا مدعين بأنه تقسيم وقتي، وأشار، بعد ذلك، إلى أنه نظراً للحالة الراهنة في فلسطين وخوفاً من انتقال نيران الثورات إلى كل سوريا، كان قرار المؤتمر السوري العام أنجع حل للوضع القائم والهادف إلى اعلان استقلال سوريا والمناداة بفيصل ملكاً، «وكل هذا يتفق مع مواعيد الحلفاء وتصريحاتهم. وبما أننا لا نطلب إلا حقاً منحتنا اياه الطبيعة وزكته دماؤنا في الحرب وأيده تاريخنا فاننا نتوقع أن يتلقى الحلفاء حكومتنا الجديدة بارتياح ويمهدوا ما يعترضنا من العقبات في سبيل التقدم. واننا لا نرغب سوى أن نعيش بكل طمأنينة وسلام تحت راية السلم العام ونحترم منافع الحلفاء في بلادنا ونحافظ على حقوق الغرباء كافة». وأشار الملك فيصل، في رسالته، إلى أن تقسيم سوريا هو حجر عثرة في سبيل رقيها الاقتصادي والسياسي «ولا يمكن أن يخيم السلام فوق ربوعها إلا بعد أن تؤمن وحدتها ويضمن استقلالها»[١٠].

وفي ٨ آذار (مارس) ١٩٢٠، أرسل الملك فيصل رسالة من دمشق إلى وزير الخارجية البريطانية اللورد كيرزون (Curzon) تظهر حرصه على صداقة بريطانيا وعلى حرج موقفه نتيجة قرارات المؤتمر السوري. ومما جاء في رسالته: «انني نادم كثيراً لاضطراري للبقاء هنا لأنني في مأزق حرج. الوطن في حالة قلقة تحتم عليّ الانتظار الطويل، فقد انعدمت الثقة وبدأ الخوف على المستقبل. وهكذا، فقد أعلن الوطن استقلاله طبقاً للتأكيدات السابقة من السلطات والاعتراف الذي وعدوا به. ان هذا العمل بحد ذاته لا يضعف صداقتنا ولا حتى المفاوضات التي نشأت بيننا، إنما على العكس تماماً فإنها توطدها...»[١١]. وقد رد اللورد كيرزون على هذه الرسالة ببرقية، في ٩ آذار (مارس) ١٩٢٠، مستفسراً عن التطورات الجديدة في البلاد السورية، معتبراً قرارات المؤتمر السوري العام تصرفاً جرى خلافاً لآراء الحكومتين: الانكليزية والفرنسية. غير أن الملك فيصل رد على هذه البرقية ببرقية مماثلة أوضح فيها أسباب وظروف انعقاد المؤتمر السوري الذي عقد اجتماعاته علانية وبدون أدنى احتجاج من السلطتين الانكليزية والفرنسية، وعلى ذلك فإنه لا يعد خلافاً لآراء حكومتيهما، خاصة وأن المؤتمر قد وضع أمامه بالوسيلة التي اتخذها «تسكين الشعب والمحافظة على البلاد من الأفكار المريبة التي بدأت بالانتشار في الشرق، وأعلن، بأوضح أسلوب، اتصاله واخلاصه لدول الحلفاء وعلى الأخص للحكومتين (الانكليزية والفرنسية). فالشعب، وأنا في أوله، قد أظهر لبلادكم تعلقه المخلص يوم كان للريب مجال وحارب في صفوفكم... ولكن يجب أن لا يذهب عن البال أنه، اثر الوعود التي قطعت لنا، أخذت على عاتقي ادخال الشعب العربي في الحرب العالمية، وتعرضت لمسؤولية عظيمة تجاه الشعب، فهذا الشعب يطلب مني الآن انجاز الوعود التي وعدته

بها، مما يضطرني أن أرجوكم ايجاد حالة تمكنني من انجاز الوعد»[١٢]. وتمنى أخيراً الاعتراف باستقلال سوريا ووحدتها مما يسمح له عندئذ بالذهاب إلى أوروبا لتقديم الشكر لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى.

وفي ١٦ آذار (مارس) ١٩٢٠، حرص الملك فيصل على إطلاع الحكومة الفرنسية على وجهة النظر العربية فأبرق إلى الجنرال غورو برقية كي يرسلها بدوره إلى وزارة الخارجية الفرنسية وأعلمه فيها ببرقية وزير الخارجية البريطانية إليه، ومما جاء في برقية فيصل: ليس في قرار المؤتمر السوري ما يناقض وعود الحكومتين البريطانية والفرنسية «وليس من شأن هذا القرار أن يعرقل، بوجه من الوجوه، مهمة مؤتمر الصلح في حل المسألة التركية... ان قرار المؤتمر السوري المتفق تمام الاتفاق مع رغائب الحلفاء قد تناول على الأخص صيانة السلم وتأييد الصلات الودية مع الحلفاء عموماً وفرنسا وانكلترا خصوصاً». وأضاف، في برقيته، «أن الشعب السوري والمؤتمر السوري والحكومة السورية يقبلون بارتياح مشورة حلفائهم الشرفاء، ولهم الجسارة أن يأملوا بالحصول على مساعداتهم الشريفة لترقية البلاد مادياً وأدبياً في ما لا يمس استقلال البلاد التام ووحدتها الجغرافية والوطنية...»[١٣]. وطلب فيصل من غورو ابلاغ الحكومة الفرنسية نص قرار المؤتمر السوري العام متمنياً المعاونة من «الحليفتين الشريفتين» لتسير سوريا في سبيل التقدم والحضارة.

والواقع أن الحكومة العربية، برئاسة رئيسها رضا الركابي، حرصت بدورها على إفهام الحكومة البريطانية حقيقة الموقف الجديد وحقيقة قرار المؤتمر السوري العام مع التأكيد على استمرار العلاقات الودية بين الحكومة الفيصلية والحكومة البريطانية. ففي ١٨ آذار (مارس) ١٩٢٠، أرسل رضا الركابي رسالتين إلى وزير الخارجية البريطانية اللورد كيرزون ــ بواسطة الكولونيل البريطاني منير تزاغن (Meiner Tzhagen) الموجود في القاهرة. وقد أكد فيها على مطالب الملك فيصل بالمحافظة على استقلال البلاد السورية ووحدة أراضيها والافادة من مساعدة انكلترا شريطة عدم المساس بالاستقلال. ومما ذكره الركابي أنه «في الملاحظة التي أرسلتها قبل هذه عرضت على سعادتك البرنامج السياسي لحكومتنا ورغبتنا في المحافظة على مصالح كل أصدقائنا وعلى الأخص مصالح شعبكم. وبالنتيجة يمكنني، منذ الآن، أن أؤكد لسعادتك بأنه تفادياً لأي سوء تفاهم في هذا الموضوع، ومن أجل تسهيل مهمة مؤتمر السلام، فإن الحكومة السورية مستعدة للدخول فوراً بالمحادثة مع حكومتكم على الأسس التالية:

١ ــ المحافظة على الاستقلال الداخلي والخارجي لسوريا وعلى وحدة أراضيها.

٢ ــ المحافظة على مصالح انكلترا.

٣ ــ الافادة من مساعدة انكلترا ضمن الحدود التي يسمح بها استقلالنا.

وأضاف الركابي قوله: «ان حكومتي أكيدة أنه بسبب المبادىء الانسانية التي تؤمن بها أمتكم العظمى، وبفضل ارادتنا الطيبة وحرصنا على المحافظة على السلام في الشرق، ليس صعباً عليها المحافظة على الاتحاد والصداقة القائمة بيننا، والوصول أخيراً إلى ابرام اتفاقية يمكن أن ترضي الجهتين»[١٤].

وفي رسالته الثانية إلى اللورد كيرزون، أكد رضا الركابي أن الملك فيصل أكد

لمجلس الوزراء في الحكومة العربية أنه مقتنع بصداقة انكلترا لسوريا، ولاسيما بعد جولاته السابقة في أوروبا واجتماعه بالمسؤولين الانكليز والفرنسيين، كما أشار أيضاً إلى «أن الانكليز هم على أحسن استعداد ليس فقط من أجل الاعتراف ومساندة حرية هذا البلد... بل أيضاً لتقديم مساعداتهم ضمن الحدود التي يسمح لهم بها هذا الاستقلال. وأننا لسعيدون بسماع هذه الانطباعات من جلالته لأن من شأن ذلك ترسيخ ثقتنا دائماً بأمتكم العظمى... ولديّ كل القناعة بأن العلاقات التي تربطنا هي جيدة إلى درجة أنها لا تستطيع إلا المساهمة في تقدم وتطور بلدينا»(١٥).

ويلاحظ، من خلال هذه الوثائق والمراسلات، أن بريطانيا وفرنسا لم تكونا تتوقعان قيام المؤتمر السوري العام بإصدار مقرراته في الوحدة والاستقلال، وبالمقابل فإن الملك فيصل ورئيس وزرائه رضا الركابي أكدا على وحدة البلاد السورية وسيادتها واستقلالها؛ وذلك في الوقت الذي أكدت فيه الحكومة العربية أيضاً الابقاء على علاقة مميزة مع الحكومة البريطانية دون أن يؤدي ذلك إلى الاخلال بالوضع الاستقلالي لسوريا. مع العلم أن تلك العلاقة، في هذه الفترة، كانت تتناقض مع حقيقة الاستقلال. غير أن انكلترا لم تكن بدورها قادرة على السير قدماً لتحقيق تطلعات الملك فيصل وحكومته، لا سيما وأن الحاجة إلى استمرار التحالف الفرنسي ـ البريطاني لم تسقط بعد. ولهذا فإن بريطانيا كانت حريصة أيضاً على التطلعات الفرنسية التقليدية في المنطقة مقابل حرص فرنسا على التطلعات البريطانية، بالرغم من تناقض تطلعاتهما وصراعاتهما حول المنطقة.

والأمر الملاحظ أن قرارات المؤتمر السوري العام ظلت الشغل الشاغل للسياستين البريطانية والفرنسية، نظراً لأن هذه القرارات مسّت هاتين السياستين سواء في فلسطين والعراق أم في سوريا ولبنان وبعض الأنحاء السورية الأخرى. ولهذا، فقد كانت وجهة نظر الجنرال البريطاني اللنبي (Allenby) تقول بضرورة العمل للاعتراف بتلك القرارات وبسيادة الملك فيصل على الأمة السورية مع الابقاء على الادارتين البريطانية والفرنسية في المنطقة السورية. وقد عبر عن وجهة نظره هذه في برقية أرسلها، في أواسط آذار (مارس) ١٩٢٠، من القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية، وقد أشار فيها أيضاً إلى أن تتويج فيصل ملكاً سيجعله ملتزماً بصورة لا رجوع عنها بسياسة تقوم على سوريا المستقلة وغير المجزأة «فإذا ثابرت الدول على موقفها باعلان أن ما قام به فيصل والمؤتمر السوري لا قيمة له ولاغياً، فاحساسي الأكيد أن الحرب ستندلع، وإذا ما بدأت العمليات الحربية، فسيعتبر العرب الفرنسيين والانكليز، كليهما، أعداءهم وسيجرنا الفرنسيون إلى حرب ضد مصالحنا، فضلاً عن أننا لسنا مستعدين لها الاستعداد اللازم». ثم نصح اللنبي وزارة خارجيته بأن تعترف الدول بسيادة فيصل على أمة عربية أو كونفدرالية تشمل سوريا وفلسطين وما بين النهرين (العراق) على أن تكون إدارة سوريا مؤمنة للفرنسيين وإدارة فلسطين وما بين النهرين للبريطانيين. وقال: «مثل هذا التدبير في اعتقادي سيكون مقبولاً من فيصل، ويبقى العرب أصدقاءنا، إذ لا أرى كيف يمكن أن نكون من الخاسرين إذا اعتمدناه»(١٦).

وفي ١٩ آذار (مارس) ١٩٢٠، رد وزير الخارجية البريطانية اللورد كيرزون على برقية الجنرال اللنبي مشيراً إلى أن ثمة سوء فهم للموقف، «إذ أن آخر ما نفكر به هو الحرب مع فيصل. في الوقت الراهن يجري سلخ فلسطين وما بين النهرين عن

الامبراطورية التركية بموجب معاهدة السلام التي هي قيد الصياغة والتي سنحمل تركيا على توقيعها قسراً، وأن الانتداب الذي يضع إدارة هذه الأقطار في أيدي بريطانيا باشراف عصبة الأمم هو قيد الاعداد. وسيكون لسوريا المصير نفسه على أن يكون الفرنسيون هم المنتدبون فهل تقترحون أن هذا الذي طبق على كل أرض واقعة تحت الانتداب يستغنى عنه هنا، وأن نعتبر سوريا وفلسطين وما بين النهرين من نصيب فيصل سلفاً ودون مفعول المعاهدة وأن نقبل بانتدابه؟ وكيف يمكن تطبيق هذا الاجراء على فلسطين وكيف يتلاءم الاعتراف بفيصل ملكاً مع المزاعم الصهيونية؟».(١٧)

ويمكن أن نتلمس، من خلال مراسلات اللنبي ــ كيرزون، أن هناك بعض الخلافات في وجهات النظر البريطانية حيال مستقبل فلسطين وبقية البلاد السورية وحول مستقبل الملك فيصل نفسه، ففي الوقت الذي رأى فيه اللنبي ضرورة الاعتراف بفيصل ملكاً على الأمة العربية السورية، رأى اللورد كيرزون ــ رغم استبعاده الحرب مع فيصل ــ أن ذلك الاعتراف لا سيما على فلسطين لن يكون متلائماً مع المزاعم الصهيونية في امتلاك فلسطين وجعلها دولة يهودية.

أما في ما يختص بوجهة النظر الفرنسية، فإن الجنرال غورو كان منسجماً مع آراء الجنرال اللنبي لا سيما حول احتمال قيام الحرب ضد الملك فيصل؛ ثم ان غورو أظهر، في برقيته إلى وزارة الخارجية الفرنسية (Quai d'orsay)، في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٢٠، مدى تشدد فيصل حيال استقلال فلسطين والعراق وكافة البلاد السورية مع ضمان وحدتها ورفض إقامة دولة يهودية في فلسطين. ومما ذكره، في برقيته، أن الأمير فيصل لن يسافر إلى فرنسا قبل الحصول على الضمانات التالية:

١ ــ استقلال العرب في العراق وفي سوريا، وهذه الأخيرة تضم فلسطين.

٢ ــ التخلي عن المشروعات الصهيونية.

٣ ــ الوعد بدرس دقيق لمسألة الوحدة السورية.

ومن الواضح، كما أشار غورو، «أن الأمير فيصل ينتظر أيضاً انسحابنا المقبل من المنطقة الغربية تبعاً لمقررات مؤتمر دمشق. وقد أعلن الأمير أن الشعب العربي سيحارب، ولن يسمح باقامة دولة يهودية في فلسطين، غير أنه يخشى أن يؤخذ كرهينة في أوروبا، إذا ما أعلن عمل عدائي خلال غيابه». وأخيراً رأى غورو أن الأمير ــ لم يقل الملك ــ وشعبه «يميلان للدخول في حرب قد تكون حتمية وكارثة أكيدة لهما يجب العمل على تلافيها، وبالتالي فإن الأمير غير قادر على الدفاع عن دعوى المؤتمر»(١٨).

والأمر الملاحظ، من هذه البرقية، أنها تشير بشكل أو بآخر إلى اتجاهات سلبية إزاء فيصل ومقررات المؤتمر السوري، بل أكثر من ذلك فإن الطائفة الاسرائيلية في لبنان وجدت بدورها أن من مصلحتها ومصلحة الحركة الصهيونية عدم خضوع فلسطين وبقية البلدان السورية للحكم الفيصلي، ولهذا أرسلت من طرابلس الشام برقية إلى مؤتمر السلام، في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٢٠، احتجت فيها على مقررات المؤتمر السوري العام واعلان فيصل ملكاً على سوريا؛ «ذلك لأننا غير راضين عن هذا المؤتمر. وهذا الاعلان الذي تحدث باسم جميع الشعوب السورية والذي يريد اذابة جزء منها... نرفض أيضاً كل ما صدر عن المؤتمر باسمنا ونطالب لسوريا بحكومة تحت الحماية الفرنسية»(١٩).

وفي ما يختص بردود الفعل الفلسطينية، حول ما يثار عن مستقبل فلسطين السياسي، أرسل الكابتن رويلند (Rowland)، المسؤول السياسي البريطاني في مصر، تقريراً إلى وزير الخارجية اللورد كيرزون، في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٢٠، تضمن معلومات عن المؤتمر الذي عقد في فلسطين والذي رفض الهجرة اليهودية إلى فلسطين أو فصل فلسطين عن سوريا، مشيراً أيضاً إلى أن المؤتمر الذي سبق أن عقد في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٢٠ ناقش القضية السورية ــ الفلسطينية وقد صدرت عنه أربعة قرارات أساسية موقعة من قبل رئيس المؤتمر عبد القادر المظفر؛ وهذه المقررات هي:

أولاً ــ سوف ندعم ما صرحت به الأمة رسمياً بأن فلسطين غير قابلة للانفصال عن سوريا...

ثانياً ــ أن سكان سوريا الشمالية، بالاضافة إلى المواطنين الذين يقطنون على السواحل، يعتبرون الهجرة الصهيونية خطراً بالنسبة إليهم، لأنها تهدد وجودهم السياسي والاقتصادي في المستقبل... لم يزل الشعب متحداً مع بعضه البعض لمقاومة الصهيونية فعلاً إذا ثابر الحلفاء على فرض قوتهم وسياستهم المعروفة.

ثالثاً ــ أن سكان سوريا الشمالية وسكان الساحل يشاركون المؤتمر الفلسطيني في رفض أية حكومة وطنية أو أي اجتماع سياسي يمكن أن يعقد في فلسطين قبل أن تعترف السلطات المحلية بمطالب الفلسطينيين التي قدمت للجنة الأميركية، وفحواها أن منطقتهم يجب أن لا تنفصل عن سوريا وأنه يجب منع الهجرة الصهيونية...

رابعاً ــ ... حيث أن المستعمرين الصهاينة يفصلون كلمة «فلسطين» عن سوريا في جميع إعلامهم؛ وذلك كي يضللوا الرأي العام وإذا تحققت تلك المثاليات ــ معاذ الله ــ فإنهم سيشكلون خطراً شديداً على السلام العام في جميع المناطق العربية. وهكذا فإن سكان سوريا الشمالية والساحل يودون أن يوضحوا للجميع بأن حركتهم الوطنية موجهة ضد جميع هؤلاء الذين يرغبون في الوقوف في طريق وحدة البلد ولن يسمحوا أبداً لأية منطقة أن تنفصل عن الأخرى[٢٠].

وحول موقف اليهود والملك فيصل من مستقبل فلسطين، أشار الجنرال غورو، في تقرير إلى وزارة خارجيته في ٥ نيسان (أبريل) ١٩٢٠، إلى اتفاق فيصل ــ وايزمن وأوضح بعض المعلومات الجديدة بهذا الخصوص وبخصوص موقف فيصل من تطلعات الحركة الصهيونية. فذكر غورو، في تقريره، أن فيصل ــ بخلاف نواياه السابقة المعلنة ــ لم يلمح خاصة إلى الصهيونية في طلبه الذي وجهه لفرنسا وانكلترا بهدف الحصول من قبلهما على إعلان استقلال السوريين؛ وذلك قبل توجهه إلى أوروبا «بحيث أن لدي تأكيداً بأن الأمير فيصل يعتبر أن هذه الأماني سيحصل عليها ازاء الحركة اليهودية بسبب العهد الذي قطعه للدكتور وايزمن خلال مروره في لندن»، غير أن غورو أضاف أن اتفاق فيصل ــ وايزمن «لن يكون صحيحاً ولن ينفذ إلا في حال تحقيق استقلال البلاد العربية. وبالتالي فإن الصهيونيين يوافقون على الحاق فلسطين بسوريا وعلى أن تكون أيضاً خاضعة لحكومتها مقابل أن تعترف هذه الحكومة بالحقوق الاسرائيلية سواء للمقيمين منهم في البلد أو للمهاجرين»[٢١].

أما وجهة النظر الفرنسية الصادرة من السفارة الفرنسية في لندن، حول فلسطين

والقضية السورية، فقد ظهرت من خلال تقرير إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ٧ نيسان (أبريل) ١٩٢٠؛ ومما جاء فيه أن رئيس الوزراء الفرنسي ميلران (Millerand) أعلم الجنرال غورو أن اقتراحات اللورد كيرزون، وزير الخارجية البريطانية، والمتعلقة بالوضع في سوريا وفلسطين، كانت تأخذ بعين الاعتبار التعليمات المعطاة من الجنرال اللنبي، «وقد رجاه أن يعلمه بشعوره وتفسيره لهذه الاقتراحات... بانتظار الجواب ونتيجة للمعلومات المعطاة من قبل المفوضية العليا في بيروت، فإن الأمير فيصل لا يضع أية شروط لسفره إلى فرنسا سوى الاعتراف باستقلال البلاد العربية... وأضافت السفارة الفرنسية في تقريرها أنه ليس هناك مجال الآن للاعتراف بفيصل ملكاً على سوريا، غير أن باستطاعة الجنرال غورو أن ينقل لفيصل موقف الحكومة الفرنسية بصيغة الاعلان التالي: «ان الحكومة الفرنسية استناداً إلى تصريحاتها السابقة من جهة، ومن جهة اخرى استناداً إلى الأسس العامة لحرية الشعوب والتعاون الودي المعلن من قبل مؤتمر السلام، فإنها تعلن اعترافها بالحق الثابت للشعوب الناطقة باللغة العربية على الأراضي السورية ولجميع الأديان، على أن تجتمع فيما بينها تحت شعار 'أمة مستقلة'، وأن يعتبر هذا الشعب أن التاريخ يوجب عليه قبول الانتداب الذي سيؤمن عليه من قبل عصبة الأمم... ثم سوف يضمن استقلالها ضد أي اعتداء على الحدود التي يحددها مؤتمر السلام ضمن اطار ثلاث نقاط تؤخذ بعين الاعتبار: قومي، لغوي، جغرافي، ويؤخذ في الاعتبار بعض الاستقلالية الضرورية».

أما في ما يختص بفلسطين بصورة بحتة، فقد جاء في التقرير أنه ليس في نية السيد ميلران العودة إلى التنظيم المتفق عليه، ورأى ضرورة تدويل فلسطين. ومما ذكرته السفارة الفرنسية، بهذا الصدد، أن ميلران أراد اعطاء ملاحظة في ما يخص فلسطين «هذا البلد الذي يجب أن يكون مبدئياً خاضعاً لنظام دولي. وأن فرنسا يجب أن لا تبتعد عن التنظيم والتدخل في هذا الاطار، وأن الحكومة البريطانية يجب أن لا تتفق مع الأمير فيصل قبل أن تكون قد أجرت حواراً سابقاً مع الحكومة الفرنسية بشأن المحافظة على المصالح التي تمتلكها في فلسطين»[٢٢].

والجدير بالملاحظة أن بريطانيا التي كانت تدعي صداقتها للعرب وللملك فيصل لم تحاول، عملياً، التجاوب مع الأماني العربية، وإنما سارت وفق أطماعها في المنطقة ووفق المصالح الفرنسية أيضاً، ووفق ما أشارت إليه وجهة النظر الفرنسية القائلة: «إن الحكومة البريطانية يجب أن لا تتفق مع الأمير فيصل قبل أن تكون قد أجرت حواراً سابقاً مع الحكومة الفرنسية...». ومن أجل ذلك، كان الرد العملي على قرارات المؤتمر السوري العام وعلى المطالب العربية بأن أصدر قادة دول الحلفاء، في ٥ أيار (مايو) ١٩٢٠، في مؤتمر «سان ريمو» بايطاليا، جملة من القرارات في مقدمتها تقسيم المشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا إقراراً منهم وتمسكاً ببنود اتفاقية سايكس ــ بيكو (Sykes-Picot). والأمر الملفت للنظر هو اشتراك الزعيم الصهيوني هربرت صموئيل (H.Sammuel) في المؤتمر وتقديمه مذكرة تضمنت مقترحاته بشأن وضع حل أو تسوية لمنطقة الشرق الأوسط[٢٣]. غير أن الأمر الملفت للنظر أكثر أن بريطانيا أصدرت في الوقت نفسه قراراً قضى بتعيينه أول مندوب سام بريطاني على فلسطين.

والحقيقة أن قرارات مؤتمر «سان ريمو» كانت ضربة صاعقة للشعوب العربية

السورية ومؤلة في الوقت نفسه للملك فيصل، لأنه تبين عملياً أن مصالح الدول الكبرى هي أكبر من أماني الشعوب السورية التي ظنت لفترة أنها ستبقى متحدة فيما بينها كما كان عليه الحال زمن الدولة العثمانية، ولكن تحت ظل تاج عربي. وكانت ردود الفعل الفلسطينية أكثر بروزاً لمعرفة الفلسطينيين حقيقة ما سيترتب على تنفيذ مقررات «سان ريمو» لا سيما على صعيد المطامع الصهيونية في الأراضي المقدسة، ولهذا قامت فئات الشعب الفلسطيني بمختلف مناحيه ومذاهبه محتجة على تلك المقررات، فاجتمعت الجمعية الاسلامية ــ المسيحية في القدس وقررت رعاية المؤتمر الفلسطيني الذي يعقد في ١٤ أيار (مايو) ١٩٢٠، وبالمناسبة أصدرت الجمعية احتجاجاً على مقررات مؤتمر الصلح في «سان ريمو» «لما فيه من الاجحاف بحقوقنا المقدسة ونعلن أننا لا نتخلى عن مطالبنا المنحصرة باستقلال سوريا المتحدة من طوروس إلى رفح ورفض الهجرة الصهيونية بصورة قطعية وعدم فصل فلسطين عن سوريا... لأن فصل فلسطين عن سوريا يضر بمصالح البلاد الاقتصادية والعمرانية وبمصالح الوطنيين القومية والوطنية... ولأن الهجرة اليهودية ستزيد النفور وتسبب المجاعات وتؤهل البلاد إلى حالة الثورة، والشغب الدائم...»[٢٤] وكانت الجمعية الإسلامية ــ المسيحية قد وجهت هذا الاحتجاج إلى مؤتمر الصلح للنظر في مطالبها.

إضافة إلى ذلك، قدمت بعض القوى السياسية الفلسطينية(*) مذكرة إلى رئاسة المؤتمر السوري العام، في ١٥ أيار (مايو) ١٩٢٠، أشارت فيها إلى أن قرار مؤتمر سان ريمو هو الظلم كله «وأننا نعلم العلم اليقين بأن هذا القرار هو ليس بالقرار الذي كان يجب على مؤتمر الصلح أن يتخذه في شأننا بعد أن عملنا مع الحلفاء من الحسنى ما عملنا وساعدناهم حتى بالقيام على الدولة التركية التي تربطنا واياها روابط متينة، ففصمنا تلك الروابط وثرنا عليها طمعاً بالاستقلال الذي نرى اليوم أن الحلفاء الذين وعدونا به حين احتاجونا يريدون أن يحرمونا منه حين آن زمانه». وجاء في المذكرة أن الفلسطينيين قرروا عقد مؤتمر عام، غير أن السلطات البريطانية منعت انعقاده، ولهذا فإن الممثلين الفلسطينيين طلبوا من رئاسة المؤتمر السوري العام تشكيل وفد فلسطيني للذهاب إلى أوروبا «وأننا نرجو من هذا الوفد أن يهتم في رفض المهاجرة اليهودية رفضاً باتاً مع رد وعد بلفور القائل بانشاء وطن قومي لبني اسرائيل في فلسطين وطن العرب»[٢٥].

ومما زاد في استياء الشعب الفلسطيني بخاصة، والعربي بعامة، هو القرار الصادر عن الحكومة البريطانية والذي قضى بتعيين الصهيوني هربرت صموئيل أول مندوب سام بريطاني على فلسطين. وكان الجنرال اللنبي قد أرسل برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية، في ٦ أيار (مايو) ١٩٢٠، اثر تعيين صموئيل، أشار فيها إلى أن هذا القرار سيكون له ردود فعل عنيفة من قبل المسلمين والمسيحيين ضد اليهود في فلسطين. ومما ذكره أنه «بصدد الأثر على أبناء البلد اعتقد بأن تعيين الحاكم الأول يهودياً سيكون بالغ الخطورة. فقد سبق وأصبح السكان المحمديون في حالة هياج كبير انطلاقاً من الأنباء القائلة بأن تصريح المستر بلفور سيشتمل على معاهدة السلام. انهم سيعتبرون تعيين

(*) وقع على هذه المذكرة كل من: محمد اسحق درويش، رشيد الحاج ابراهيم، فخر الدين النشاشيبي، حافظ طوقان عبد القادر يوسف عبد الهادي وحيدر عبد الهادي.

يهودي أول حاكم ــ حتى ولو كان يهودياً بريطانياً ــ بمثابة تسليم البلاد دفعة واحدة إلى ادارة صهيونية دائمة». وتوقع اللنبي حصول حركة عامة ضد الصهاينة وقال: «وان علينا التأهب لمواجهة انتهاكات ضد اليهود وحصول اغتيالات وغارات على القرى اليهودية وغارات على أرضنا من الشرق إذا لم تكن الحركة أوسع». أما في ما يختص بموقف السكان المسيحيين فإنهم بدورهم سيستاؤون استياء عميقاً من انتقال الحكم إلى سلطة يهودية[٢٦] وسيلقون بكامل ثقلهم ضد الادارة «وأنهم ذوو تأثير كاف يجعل أي حكم من أي نوع كان صعباً».

وبالفعل، ففي أول حزيران (يونيو) ١٩٢٠، أرسل الجنرال «بولز» ــ المسؤول الاداري الرئيسي البريطاني في فلسطين ــ تقريراً إلى وزارة الخارجية البريطانية أشار فيه إلى ردود الفعل العربية الصهيونية على السواء من قرار تعيين صموئيل. ومما ذكره أن الرعب والجزع والقنوط تعبر عن مشاعر السكان المسلمين والمسيحيين «والمسيحيون ــ إذا كان ذلك ممكناً ــ هم أشد مرارة من المسلمين، وأن الكثيرين من الوجهاء يعربون عن عدم تصديقهم تعيين صموئيل قائلين: «انهم لا يصدقون أن تصل الحكومة البريطانية إلى هذا الحد في خداعهم بعد كل ما تعهدت به. وانه ليستحيل اقناع أي من الفئتين في وضعهم النفسي الراهن، بقبول المستر هربرت صموئيل كرجل دولة بريطاني معتقده الديني: اليهودية» ذلك لأن الفلسطينيين يعتبرونه أولاً وقبل كل شيء يهودياً وصهيونياً وأنه يمثل حكومة يهودية لا بريطانية، ولذلك فإنه سيكون صهيونياً متحيزاً. أما ردود الفعل اليهودية في فلسطين على قرار تعيين صموئيل فقد كانت ايجابية، وقد شاع بين اليهود شعور بالرضى للشرف الذي أسبغ على أحد أبناء ديانتهم، مع تخوف من اليهود المتدينين بأنهم قد لا يستطيعون ممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية على غرار ما كان عليه الوضع في ظل اداري مسيحي انكليزي. وأضاف «بولز» في تقريره أن يهودياً بارزاً من غربي أوروبا لخص موقف الفلسطينيين إزاء المستر صموئيل بقوله: «في الأشهر الستة الأولى سيحتاج إلى حرس بريطاني لحمايته من المسلمين والمسيحيين، ولكن بعد ستة أشهر سيتطلب مضاعفة الحرس البريطاني لشخصه لحمايته من الصهاينة»[٢٧].

والواقع، فإن الأفكار التي طرحها كل من اللنبي وبولز كانت حقيقية إلى حد كبير سواء على الصعيد السياسي أم على الصعيد الأمني أو العسكري، فقد بدأت القوى الفلسطينية تناهض السياسة البريطانية ــ الصهيونية بمختلف الأساليب، وبدأت فلسطين تشهد تحركاً سياسياً واسعاً. فقد عقد المؤتمر الفلسطيني اجتماعاً لبحث التطورات المستجدة أرسل على أثره، في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠، برقية إلى عصبة الأمم تضمنت رفض قيام الوطن اليهودي في فلسطين والشكوى من الحلفاء الذين نكثوا بوعودهم والتنديد بوعد بلفور الذي اعتبره المؤتمر الفلسطيني «اعتداء على حقوقنا الطبيعية»، كما أنه خرق لحرمة الحقوق الدولية التي زعم الحلفاء خوض الحرب لأجلها «والتي لا تجوز أن تسلب رعية الدولة المغلوبة حق توطنها من وطنها» كما أن ذلك الوعد يعتبر انتهاكاً لحرمة الشرائع المدنية، وهو «عبث بالعهود التي قطعها الحلفاء بينهم بتحرير الشعوب الخارجة من تركيا، وهزؤ بوصايا ولسون ودماء شهداء الحرب التي سفكت وفاء بتلك العهود سيما العرب الذين منحوا الحلفاء دماءهم وسيوفهم... اننا

لا نكون مسؤولين عن نتائج هذا التصريح وما سيكون له من الآثار في الشرق التي من أولها جلب البلشفية إليه كما ظهر في فلسطين من الأعمال والنشرات اليهودية البلشفية»[٢٨].

وفي ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠، أرسل المؤتمر الفلسطيني[٢٩] المنعقد في حيفا مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني تضمنت المطالبة بالحرية والاستقلال وتشكيل حكومة فلسطينية وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي. وأوضحت المذكرة أن المؤتمر الفلسطيني غير راض عن شكل الادارة الحالية، لأنها مخالفة لرغائب الشعب لأسباب أهمها: اتخاذ الادارة البريطانية صلاحية سن القوانين بدون مجلس تشريعي منتخب واعترافها بالجمعية الصهيونية كهيئة رسمية، وشروعها بتنفيذ المآرب الصهيونية بادخالها المهاجرين الصهيونيين واستعمالها العبرانية لغة رسمية وسكوتها على وجود راية صهيونية، بالاضافة إلى وجود زعماء صهيونيين في أعلى مراكز الادارة[٣٠].

ومن الأهمية بمكان القول أن ما اتخذ من قرارات وتوصيات في مؤتمرات السلام في باريس وسان ريمو، وما اتخذ من قرارات مضادة في دمشق والقدس وحيفا تعتبر نقطة تحول هامة في تاريخ المنطقة العربية، وهي تعتبر البدايات الحقيقية في القرن العشرين للصراع العربي من جهة والصهيوني ــ الدولي من جهة ثانية. وكانت قرارات مؤتمرات السلام وما اتخذ من مواقف أوروبية، من خلال الوثائق والمراسلات التي بين أيدينا، هي بمثابة الجذور الأولى للحركات المناهضة للقوى العربية المطالبة بالحرية والاستقلال ووحدة البلدان السورية.

---

(١) «من مذكرة الأمير فيصل إلى مؤتمر الصلح في أول كانون الثاني (يناير) ١٩١٩»، كما اوردها زين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط**، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧١، ص ٣٠٣ ــ ٣٠٦؛ عبد العزيز نوار، **وثائق اساسية من تاريخ لبنان الحديث، ١٥١٧ ــ ١٩٢٠**. بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٤، ص ٥٢٣ ــ ٥٢٧.

(٢) «من تقرير لجنة كينج ــ كراين، آب (اغسطس) ١٩١٩»، كما اوردها حسن الحكيم، **مذكراتي، صفحات من تاريخ سوريا الحديث، ١٩٢٠ ــ ١٩٥٨**، بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥، القسم الأول، ص ٢١٢.

انظر أيضاً: *The Middle East And North Africa,* London: Europe Publications Limited, 1977, pp. 54-55.

(٣) انظر: J.C. Hurewitz, *Diplomacy In The Near And Middle East; A Documentary Record 1914-1956,* Newyork, London: Princeton, D. Van Nostrand Company Inc., 1956, Vol. II, pp. 216-222.

(٤) S. Fisher, *The Middle East: A History,* *p. 427.*

(٥) J.C. Hurewitz, *op. cit,* Vol. II, p. 450

(٦) *Newyork Times,* 3 March 1919.

(٧) قرار المؤتمر السوري العام في آذار (مارس) ١٩٢٠، كما اورده ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، بيروت: دار الكشاف، الطبعة الثانية، ١٩٤٨، ص ٢٦١ ــ ٢٦٥.

(٨) بيان وزارة هاشم الاتاسي، في ٣ ايار (مايو) ١٩٢٠، **المصدر نفسه**، ص ٢٤٣.

(٩) *Allenby To F.O.,* No. E 2491, 27 March 1920, IN F.O. 371/5034/44. (وثائق وزارة الخارجية البريطانية) (Foreign Office) الموجودة في مكتب الوثائق العامة (Public Record Office) في لندن وهي من محفوظات الكاتب.

(١٠) «رسالة الملك فيصل إلى الرئيس الأميركي ويلسون، آذار (مارس) ١٩٢٠»، صحيفة

العاصمة، (الصحيفة الرسمية للحكومة العربية في دمشق)، العدد ١١٤، المجلد الثاني، ٥ نيسان (ابريل) ١٩٢٠.

(١١) *Faisal To Curzon,* No. E 2629, 8 March 1920, IN F.O. 371/5034/44.

(١٢) برقية الملك فيصل إلى اللورد كيرزون، في آذار (مارس) ١٩٢٠، **العاصمة**، **مصدر سبق ذكره**.

(١٣) «برقية الملك فيصل إلى الجنرال غورو في ١٦ آذار (مارس) ١٩٢٠»، **المصدر نفسه**.

(١٤) *R. Rikaby To Col. Meinertzhagen (Cairo) To (Lord Curzon), (London) No. E 2917, 18 March 1920, IN F.O. 371/5034/44.*

(١٥) **المصدر نفسه**.

(١٦) *Allenby to F.O.,* March 1920, in F.O., 371/5023/44;

انظر أيضاً دورين انغرامز، **أوراق فلسطين ١٩١٧ ــ ١٩٢٢**، بيروت: ترجمة ونشر دار النهار، ١٩٧٢.

(١٧) *Curzon To Allenby,* 19 March 1920, In F.O. 371/5023/44;

انظر: انغرامز، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٠.

(١٨) (وزارة الخارجية الفرنسية) *General Gouraud. A Quai D'orsay No. E 2864, 25 Mars 1920, F.O. 371/5034/44.*

(١٩) *Communaute Israelite Du Sandjok Tripoli A Congress De la paix,* Paris: No. E 2594, 26 Mars 1920, F.O. 371/5034/44.

(٢٠) *Captain Rowland To Lord Curzon,* No. 2915, 27 March 1920, IN F.O. 371/5034/44.

(٢١) *General Gouraud, A Quai D'orsay,* No. E 4078, 5 Avril 1920, F.O. 371/5035/44.

(٢٢) Ambassade de France A Londres A F.O., No., E 2831, 7 Avril 1920, F.O. 371/5034/44.

(٢٣) L. Stein, *The Balfour Declaration,* London: Vallentine, Mitchell And Co., 1961, p. 659.

(٢٤) «مذكرة احتجاج الجمعية الاسلامية ــ المسيحية (القدس) إلى مؤتمر الصلح، (باريس)، في ايار (مايو) ١٩٢٠»، **وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين**، ملف ب ١١. وثيقة رقم ٤١ (مجموعة وثائق مركز الابحاث غير المنشورة).

(٢٥) «مذكرة وجهاء فلسطين (القدس) إلى المؤتمر السوري العام (دمشق) في ١٥ ايار (مايو) ١٩٢٠»، **المصدر نفسه**، وثيقة رقم ١٥.

(٢٦) *Allenby To F.O.,* May 1920, IN F.O. 371/5203/44.

دورين انغرامز، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٣ و ١٠٤.

(٢٧) *Bols, To F.O.,* June 1920, IN F.O. 371/5114/44.

دورين انغرامز، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٤ و ١٠٥.

(٢٨) «برقية المؤتمر الفلسطيني الثالث (حيفا) إلى عصبة الأمم المتحدة (جنيف) في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠»، **وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين**، ملف ب ١١. وثيقة رقم ٢٠.

(٢٩) «للمزيد من التفصيلات حول محاضر المؤتمر الفلسطيني الثالث ووقائعه يمكن العودة إلى»: **اوراق اكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ــ ١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٣٩ ــ ٥٨.

(٣٠) «مذكرة المؤتمر الفلسطيني (حيفا) إلى المندوب السامي البريطاني ومنه إلى الحكومة البريطانية، (لندن) في ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠»، **وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين**، ملف ب ١١، وثيقة رقم ٢١.

الاستشراق السوفياتي والصهيونية المعاصرة

سهيل عامر

رب سؤال يتبادر للذهن وهو: لماذا اكتسبت المعركة الايديولوجية ضد الصهيونية في السنوات الأخيرة هذه الدرجة من الحدة؟

إن الجواب على هذا السؤال نجده في التأكيد على الحقائق التالية:

الحقيقة الأولى: دخول قضية الشعب الفلسطيني الضمير السياسي العالمي، وبالذات التقدمي منه. واتساع الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب العربي الفلسطيني؛ هذا الاعتراف جاء تكريسا للنضال المتفاني والمتعدد الجوانب للثورة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها على الصعيدين العربي والدولي.

الحقيقة الثانية: اتساع إدانة اسرائيل والصهيونية العالمية في المؤتمرات والمنابر الدولية. وقمة هذه الادانة جاءت في القرار التاريخي الذي اتخذته هيئة الأمم المتحدة في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥، الذي أدان الصهيونية واعتبرها شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري. وقد كان للوفدين الفلسطيني والسوفياتي الدور الحاسم في صياغة هذا القرار.

الحقيقة الثالثة: الدور الخطير الذي تلعبه الصهيونية في تأجيج الصراع العربي ــ الاسرائيلي. وما يتركه هذا الصراع من انعكاسات على مجرى الصراع العالمي بين قوى التقدم والرجعية. ذلك لأن خطر الصهيونية ليس محصورا في اطار دولة اسرائيل. بل يتعداها ليساهم بدور فعال في الاستراتيجية العالمية للامبريالية المناهضة للحركة الثورية العالمية.

الحقيقة الرابعة: ازدياد دعم نضال الشعب الفلسطيني من قبل دول المنظومة الاشتراكية ماديا ومعنويا، ضد اسرائيل. وتأكيد هذه الدول على عدالة هذا النضال ومساندتها للحقوق الوطنية لهذا الشعب، بما فيها حقه في اقامة دولته الوطنية المستقلة.

الحقيقة الخامسة: إفلاس الدعاية الاسرائيلية ودعاية المنظمات الصهيونية في الخارج، في تصوير اسرائيل دولة صغيرة تنشد الأمن والسلام، وسط محيط من الكراهية والتخلف، وباعتبارها (وهذا هو الشيء الهام بالنسبة لتعاملها مع اليهود) مركزا

لـ «اليهودية العالمية»؛ الأمر الذي يقتضي جمع يهود «الشتات» بعد سلخهم عن مجتمعاتهم التي اندمجوا بها. ومن ثم تجميعهم ضمن حدود دولة اسرائيل القابلة للتوسع واقامة المستوطنات. فالى جانب شعار الصهيونية التقليدي الذي تقلص دوره: «يهود الشتات يحتاجون الى اسرائيل»، طرحت المؤتمرات الصهيونية الأخيرة، ابتداء من المؤتمر السادس والعشرين، الشعار الجديد: «دولة اسرائيل تحتاج إلى يهود الشتات». فمن الملاحظ ان المنظمات الصهيونية تركز على الشعار الجديد بنشاط وقلق. ذلك لأنها تدرك تمام الادراك، ان خزان الهجرة اليهودية الى اسرائيل بدأ يشح، فيما أخذت الهجرة المعاكسة بالازدياد؛ وأفضل شاهد على ذلك ما قاله وزير خارجية اسرائيل السابق يغئال آلون؛ حيث يؤكد أن المشكلة تنبع من «ان الهجوم على الصهيونية يتزامن وانكفاء ثقة اسرائيل بنفسها حتى الحد الأدنى، فالهجرة الى البلاد تتضاءل والهجرة منها تزداد»[1].

والحقيقة السادسة: ان حل القضية القومية الذي نهضت به ثورة اكتوبر الاشتراكية السوفياتية، بما فيه من ايجاد حل لقضية السكان اليهود والقضاء على جذور «معاداة السامية» وفتح المجال واسعا امام اليهود السوفيات للاندماج الطوعي في المجتمع الاشتراكي. هذا الحل يحمل في طياته أشمل مساهمة لإجهاض الايديولوجية الصهيونية، وتحطيم كثير من أحلامها ومشاريعها التوسعية، لا عن طريق معالجاته العملية والعلمية لمسألة القوميات فحسب، بل بحرمان المخططات الصهيونية الكولونيالية من الاحتياط البشري الذي تتصوره في اليهود السوفيات.

أمام هذه الحقائق، تعمل الدوائر الصهيونية، بصعوبة، من أجل ألا تؤثر هذه المعطيات على يهود العالم، وبالذات على يهود الاتحاد السوفياتي. وان أفلحت الدعاية الصهيونية في تضليل فئات واسعة من اليهود السوفيات ونجحت في حضهم على الهجرة الى اسرائيل، بيد انها ما زالت تصطدم بصعوبات جدية، من السكان اليهود السوفيات أنفسهم. ومن الحملة التثقيفية الشاملة التي يخوضها العلماء والساسة والمستشرقون لفضح الجوهر العنصري الرجعي للصهيونية فكرا وممارسة. ومن الأهمية بمكان التوقف عند هذه الحملة لقراءة ما ينتجه العقل السياسي السوفياتي حول هذه المسألة وتحليله.

لن نتوغل في استعراض المستجدات التي طرأت على الموقف السوفياتي من الصهيونية، قبل حرب ١٩٦٧، وتحليلها وانما سنكتفي بتبيان أهم وجهات النظر العلمية الاستشراقية حول الصهيونية في السنوات العشر الماضية. فالنشاط العلمي السوفياتي في الخمسينات والستينات شهد فترة من الخمول بصدد نقده وتعريته للفكرة الصهيونية. بيد أنه بعد قطع العلاقات الديبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل، عقب عدوان ١٩٦٧، ضد البلدان العربية، بدأت تظهر في المجلات والصحف ودور النشر السوفياتية العديد من الدراسات والأبحاث النظرية حول المهام الراهنة لحركة التحرر العربية وحول مضمون الصهيونية وطبيعة الدولة الاسرائيلية. فبدأت الدراسات في البداية تحلل الأيديولوجية الصهيونية مركزة في ذلك على دورها ضد الاشتراكية. ومضت لتحلل خصائص التكون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة العبرية، ومن ثم أضحت تولي أهمية خاصة لدور الصهيونية في منطقة الشرق الأوسط. بيد انها لم تتناول بشكل واضح اسرائيل ككيان سياسي. فاكتفت محللة دور الفئات الحاكمة الاسرائيلية المناهض

لطموحات الكادحين اليهود والعرب. ان أول دراسة علمية من نوعها أحدثت ضجة علمية وسياسية وسط الدوائر العلمية السوفياتية والأجنبية كانت دراسة العالم الراحل يوري ايفانوف: «احذروا الصهيونية»؛ فهذه الدراسة تعتبر الأولى من نوعها من حيث النظرة الشمولية في تناول الموضوع. فلقد اعتمدت المنهج العلمي المدعم بكمية كبيرة من الوثائق والأرقام والوقائع تميز فيها الكاتب في تحليله لمشكلة تضاربت حولها الآراء. فمنهم من اعطاها أكثر من حجمها ومنهم من قلل من خطرها. فالكاتب عرّف الصهيونية بأنها «ايديولوجية البرجوازية اليهودية الكبرى، التي اندمجت مع الأوساط الاحتكارية والدول الامبريالية الأخرى. أما مضمونها، فهو الشوفينية النزاعة للحرب والعداء للشيوعية»(٢). وهذه الرؤية سادت لحين، بين الاختصاصيين السوفيات، الى ان توسع فضاء مضمونها ليركز في أبحاث علماء آخرين على عدائها لحركة التحرر الوطني العربية والفلسطينية. بيد ان العالم ايفانوف يضخم، في معرض حديثه، من حجم المنظمة الصهيونية العالمية ليشير الى ان «الدوائر الحاكمة الاسرائيلية هي شريك صغير في الكونسرسيوم الصهيوني العالمي؛ فالكونسرسيوم الصهيوني الممثل بالمنظمة الصهيونية العالمية وفروعه الفعلية كالمؤتمر اليهودي العالمي والكثير من التنظيمات الأخرى التي تلعب دورا يؤثر أكثر بكثير من المنظمات الأخرى التي تحمل على واجهتها أسماء سياسية ويمثلون في الوقت نفسه كفرع من أهم الاتحادات الاحتكارية الرأسمالية ويشكلون بمثابة 'حكومة' تهتم 'بشؤون يهود العالم' ومركزا للاستخبارات العالمية»(٣).

غير ان الجديد في دراسته القيمة هو نقده العلمي لعدد من «الخرافات» التي ترتكز عليها الايديولوجية الصهيونية حول «الأمة اليهودية العالمية» و«أبدية معاداة السامية» وغيرها. وفي دراسته تلك، ارتكز على عدد كبير من المراجع الأوروبية والاسرائيلية... ولم نر، في مراجعه، أية اشارة الى مراجع تقدمية عربية وفلسطينية. فدراسة السياسي والبحاثة ايفانوف قرعت ناقوس الخطر وتبينت زيف المشروع الصهيوني وعدوانيته. ويلاحظ المتتبع لهذا الموضوع ان الاهتمام به بدأ يزداد منذ بداية السبعينات فلم يكد يخلو شهر إلا وتنشر دراسة رصينة. كما إن وسائل الاعلام بدأت تبرز هذه المشكلة وتبين مخاطرها.

وفي عام ١٩٧١، ظهرت سلسلة من الكتب سلطت الاضواء على المهام الأساسية للصهيونية، ومنها، على سبيل المثال، كتاب «أهداف وطرق الصهيونية العدوانية» الذي يركز مؤلفوه على علاقة الصهيونية بالدوائر الامبريالية الغربية وعلى ترابط الأهداف بينهما وتشابكها. ويولي الكتاب أهمية خاصة للدور الذي تقوم به وسائل الاعلام الصهيونية في تعبئة الرأي العام الغربي لتأييد دولة اسرائيل، كما إنه يبين كيف لعبت الاستخبارات الصهيونية الدور الأكبر في حض يهود العالم لدفع التبرعات الى اسرائيل قبيل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وأثناءها. وفي العام ذاته، صدر كتاب آخر حمل عنوان «معاداة السوفيات ومعاداة الشيوعية وظيفة الصهاينة». يتناول فيه مؤلفوه، وبرؤية تحليلية تاريخية، موقف الصهيونية من الاشتراكية. فيؤكدون على أن الصهيونية والاشتراكية قطبان متناقضان ولا يمكن أن يتعايشا معا لأن كل منهما ينفي الآخر. ويبدو ان هذا الكتاب موجه بالدرجة الأولى للقارىء الاشتراكي ولتوضيح رؤيته حول هذه المسألة

ولتبيان مخاطر الدعاية الصهيونية على يهود البلدان الاشتراكية. فيركز على الدور المناهض للاشتراكية الذي لعبته الصهيونية في أحداث المجر عام ١٩٥٦ وأحداث تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨. ويؤكد على ان الصهيونية الدولية تطمح للمساهمة بتقويض المجتمع الاشتراكي من الداخل عبر اللعب بالمشاعر القومية والدينية وعبر الترويج لنمط الحياة الغربية.

أما الدراسات التي كتبتها العالمة السوفياتية المشهورة غالينانيكيتينا، حول علاقة اسرائيل بالصهيونية، وحول تحليل التركيبة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الاسرائيلي، فجاءت غنية الى درجة ان بحثها الذي حمل عنوان: «دولة اسرائيل، خصائص التطور الاقتصادي والاجتماعي» أصبح يعدّ أحد أهم المراجع التي يرتكز عليها الباحثون والساسة السوفيات. وقد ترجم الى ١٤ لغة أجنبية وكتب عنه أكثر من ١٥٠ تعليقا في لغات متعددة. ان كتاب «دولة اسرائيل...» ارتدى هذه الأهمية لكونه يعد أول دراسة علمية من نوعها في الاتحاد السوفياتي تشرّح المجتمع الاسرائيلي بشكل شمولي وعميق من الداخل. ففيه استعراض واف لخصائص التركيبة الاقتصادية الطفيلية الاسرائيلية، وتقييم علمي لدور «التعاونيات الزراعية» ولدور الهستدروت الاسرائيلي. فتبين الكاتبة أن ما يدعيه «الاشتراكيون الصهاينة» لا علاقة له بالاشتراكية. فالنظام الاسرائيلي، كما تراه، هو نظام برجوازي حِرَفي لا يمكنه الصمود عى رجليه لولا الحقن التي تأتيه دائما من وراء المحيطات. وفي الكتاب تحليل مسهب للحروب العدوانية الثلاث التي قامت بها اسرائيل ضد الدول العربية (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧). غير ان الكاتبة تؤكد على ما توصل اليه ايفانوف من ان «الصهيونية واسرائيل يكونان ما يشبه «امبراطورية صهيونية»، ليست لها احداثيات جغرافية ولكن حدودها السياسية مرسومة بصورة جد واقعية. وان قادتها مختارون من البرجوازية اليهودية الكبيرة الاحتكارية في الغرب»(٤).

وفي معرض تقييمها للتحالف العضوي الذي يتم بين كبار الرأسماليين اليهود في العالم، تشير الى الممول الرئيسي لما أسمته بـ«الامبراطورية الصهيونية» فلقد تم استحداث مؤتمر جديد أطلق عليه تسمية «مؤتمر المليونيرية» في أورشليم يمثل أصحاب المليارات الصهاينة، هدفه تقديم العون المالي لهذه «الامبراطورية» وفيها تتحول اسرائيل إلى «حصن تنظيمي وسياسي للنشاطات الموجهة ضد الاشتراكية وضد الحركة العمالية في الغرب وضد قوى التحرر الوطني»(٥). وحول حيثيات العلاقة القانونية والتنظيمية بين اسرائيل والصهيونية، تشير د. نيكيتينا، في دراسة أخرى لها، إلى التغيرات التنظيمية التي طرأت على تلك العلاقة بعد عام ١٩٥٢ فتقول: «حدد القانون الذي أقر في الكنيست في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ الأسس القانونية ومبادىء الشراكة ما بين زعماء اسرائيل والصهيونية العالمية. ومنها ان اسرائيل تعد نفسها ثمرة لجهود كل الشعب اليهودي. كما حدد القانون وظائف المنظمة الصهيونية المدعوة لتركيز جهودها في تشجيع الهجرة إلى اسرائيل والقيام بعملية امتصاص القادمين الجدد وتوطينهم، ويجب عليها في اطار نشاطها في اسرائيل ان تساعد على تطوير البلاد وأن تنشط عمل المؤسسات والرابطات اليهودية الموجودة في اسرائيل، والعاملة في المجالات المذكورة على الصعيد الدولي...» وتعقب د. نيكيتينا على هذا القانون بقولها: انه «لا يتفق ولا بأي شكل من الأشكال مع

منطق الحقوق الدولية؛ اذ انه يعطي لاسرائيل حق 'تمثيل اليهود' القاطنين في البلدان الأخرى، مما يضع أمامها مهمة دولة من نوع خاص وينص على نظام يتجاوز حدود صلاحية الدولة»[٦].

وفي أواخر عام ١٩٧١، نشرت دار «الحرس الفتي» كتابا تحت عنوان «الفاشية تحت النجمة الزرقاء» يشير فيه مؤلفه د. يفجيني يفسييف، ولأول مرة الى أن الصهيونية شكل من أشكال الفاشية الجديدة. فيشير الى «ان الوقائع تؤكد بشكل غير قابل للشك أن الفاشية والصهيونية توأمان لا ينفصمان، فالأرضية التي يرتكز عليها النازيون والصهاينة واحدة، وهي كراهية الشعوب الأخرى والممارسة الفاشية ضد كل من يقاوم أطماعهم المعادية للانسانية»[٧]. ويمضي الباحث في دراسته محللاً ومفندا الأسس الايديولوجية للمشروع الصهيوني ويشير في معرض تقييمه لما يسمى بظاهرة معاداة السامية الى القول «بأنه برز، لدى المنظرين الصهاينة، اصطلاح جديد (Neoantisémitisme) (العداء المحدث للسامية) ليلصقونه جزافاً وكذبا بكل من يتكلم الحقيقة عن الصهيونية، أو ينقد اسرائيل حتى ولو من باب المناقشة النظرية»[٨].

بيد ان أهم فصول الكتاب هي المتعلقة بتقييمه للرأسمال اليهودي في العالم. فيطلق ولأول مرة في الأدبيات السوفياتية تسمية «الرأسمال الصهيوني»[٩] على الرساميل التي تملكها البرجوازية ذات الأصل اليهودي في كل من نيويورك ولندن وباريس وجوهانسبورغ. بيد انه في هذا الفصل يضخم، بشكل يبتعد فيه المؤلف عن حقيقة الأمر، من حجم البرجوازية اليهودية فيصفها وكأنها تتحكم بالسوق الرأسمالية الدولية[١٠].

وفي عام ١٩٧٢، أصدرت دار نشر «بوليثزدات» كتابا للصحافي السوفياتي الذي يكتب التعليقات السياسية الدولية في جريدة «البرافدا» فلاديمير بوتسكوف يحمل عنوان «الصهيونية في خدمة معاداة الشيوعية» يستعرض فيه مؤلفه الجذور التاريخية العدائية بين الاشتراكية والصهيونية. ويربط بين نشاط الأخيرة وبين اشتداد الحرب الايديولوجية والنفسية من قبل الغرب الرأسمالي، ويشير الى «أن الصهيونية الدولية التي تحافظ على علاقة وثيقة مع المخابرات المركزية الأميركية وغيرها من المخابرات الامبريالية لا تدخر جهداً ولا تتوانى عن إنفاق الملايين من الدولارات من أجل القيام بكل أنواع التجسس والتخريب ضد الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية. وهي تحاول أن تضلل اليهود بدعايتها وتدفعهم لأن يشكلوا ما يشبه «الطابور الخامس» في بلادهم لارتكاب الجرائم ضدها»[١١].

ويمضي الباحث محللا أدوات الدعاية الصهيونية ضد البلدان الاشتراكية وأساليبها، ويبين مخاطرها، بيد أنه يخلص الى استنتاج مفاده «ان الصهيونية تمسك بورقة فاسدة، وما هجومها السافر الا مؤشر من مؤشرات افلاس فكرها ومؤامراتها. اذ تقابل الهجمات النفسية التي تشنها الصهيونية بغضب مشروع من قبل مواطنيها اليهود وغير اليهود. فالشعب السوفياتي يزداد حقده على أعمالها الاستفزازية وعلى السياسة الاجرامية للأوساط الحاكمة الاسرائيلية التي تمارسها في الشرق الأوسط»[١٢].

ويلاحظ المرء المتتبع للدراسات السوفياتية ــ الاستشراقية، حول موضوع الصهيونية، ان اهتمام الباحثين، يتمحور حول نشاطها بشكل خاص ضد المنظومة

الاشتراكية، فلقد صدر حول هذا الموضوع المئات من الدراسات والكتب والمقالات. وكلها يؤكد على ان الوظائفية السياسية الأساسية للصهيونية موجهة ضد البلدان الاشتراكية. ويرجع هذا باعتقادنا الى تأكيد هؤلاء العلماء على الصفة العالمية لنشاط الحركة الصهيونية، وعلى نفوذها المتعاظم في بنيان الأمبريالية الدولية. وفي هذا السياق، يحاولون تقييم نشاطها في كل من الولايات المتحدة الاميركية واوروبا الغربية، فلقد صدرت دراسات متعددة حول علاقتها بالدولية الاشتراكية. وحول خصائص نشاطها في كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة الأميركية. وسنتوقف، هنا، عند أهم أفكار الاختصاصي المعروف سيرغييف الذي يحلل حيثيات العلاقة التاريخية بين الصهيونية والقوى السياسية في الولايات المتحدة. كما إنه قيم ويقيم نشاطها في التنظيمات النقابية والعلمية وغيرها. فيشير الى «ان الصهيونية الأميركية تستند في نشاطها، بالدرجة الأولى، على البرجوازية الاحتكارية اليهودية في الولايات المتحدة. إذ أن وجود تجمع بشري في العالم من الرأسماليين اليهود في الولايات المتحدة، يضع تحت تصرف الصهيونية أموالا ضخمة تؤهلها لأن تتمتع بنفوذ كبير على الصهيونيين الأميركيين. وهذا عامل هام جدا يحدد خصوصية الصهيونية الأميركية...»(١٣).

ويمضي د. سيرغييف محللا خصائص نشاط الصهيونية الأميركية مؤكدا «أن خاصيتها الرئيسية هي موالاتها لمصالح الامبريالية في الولايات المتحدة، مع انه على الساحة السياسية الأميركية تقوم الصهيونية بوظيفة مزدوجة: إذ هي تعبر في الولايات المتحدة عن مصالح إحدى الكتل البرجوازية التي تلعب دورا غير قليل الأهمية في الدوائر المحددة لسياسة واشنطن، وهي جزء من الصهيونية العالمية، المترابطة بشكل وثيق مع كتلها الأخرى...»(١٤).

وفي تقييمه العلمي لنشاطها في الولايات المتحدة، يقترب د. سيرغييف من الحقيقة. ويدخل عميقا في تحليله لجوهرها، مما يميزه عن غيره من المستشرقين الذين ينظرون الى نشاط الصهيونية ككتلة سياسية موحدة توجهها قيادة مركزية لها برنامج سياسي يطبق في كل مكان مما يقيد كل فرع من فروع المنظمة الصهيونية بالبرنامج المركزي العام.

ويمضي د. سيرغييف محللا علاقة الصهيونية بأهم القوى السياسية والنقابية في الولايات المتحدة مولياً اهتماما خاصا لعلاقتها الوثيقة مع اليهودية الأميركية الممثلة بثلاثة اتجاهات اساسية هي: الأرثوذكسية والاصلاحية والمحافظة. ويخلص الى استنتاج حول هذه النقطة مفاده أن «الصهاينة أنشأوا في الولايات المتحدة أوسع شبكة من المنظمات التي تقف في كل المسائل الأساسية جبهة واحدة. وتقوم في الوقت نفسه بوظائف محددة، بعضها غايته تضليل شرائح معينة من الجالية اليهودية الأميركية، والبعض الآخر يتمحور حول ضم جهود كل الجالية للدفاع عن هذا المطلب أو ذاك من مطالب الحركة الصهيونية، والبعض الثالث يوظف في موضوع العلاقات مع مختلف القوى على الساحة السياسية الأميركية، والبعض الرابع ينظم ضغط اللوبي الصهيوني على مؤسسات الدولة في الولايات المتحدة، والبعض الخامس مهمته تقديم المساعدة المادية لاسرائيل»(١٥). وهكذا، فان هذا التنظيم الجيد يجعل الجالية اليهودية في حيز التبعية للمنظمة الصهيونية ويسمح، في الوقت نفسه، بتأطير القوى السياسية الأميركية المتحكمة بالقرار السياسي

والاقتصادي لدعم مخططات الصهيونية.

والتركيز على الصفة العالمية لنشاط الصهيونية ومتابعة تحليل نشاطاتها في كل أماكن تواجدها لم يُنس المستشرقين السوفيات الاهتمام بدراسة مخاطرها في الشرق الأوسط. فتطور العلاقات العربية ــ السوفياتية، وبالذات الفلسطينية ــ السوفياتية، ودخول المنطقة الشرق ــ أوسطية في عدة حروب، ودور البترول العربي، واحتلال القضية الفلسطينية مكانة مميزة في الضمير السياسي الدولي؛ كل هذا أدى الى ازدياد اهتمام الباحثين بنشاط الصهيونية في المنطقة.

وتم اصدار العديد من الأبحاث والكتب التي تناول كتابها فيها موضوع المخططات الصهيونية والأمبريالية باسهاب ظاهر وتوقفوا مستعرضين مخاطر الحروب المشتعلة على مصير السلام الشرق أوسطي والعالمي. ولعل أهم الدراسات هي «الصهيونية بين النظرية والتطبيق» (موسكو ١٩٧٣)، و«جذور الأزمة الخطيرة» (موسكو ١٩٧٣)، و«الصهيونية العالمية تاريخها وسياستها» (موسكو ١٩٧٧) و«الصهيونية العالمية ايديولوجيتها وممارستها» (١٩٧٨) و«العقدة الفلسطينية» (موسكو ١٩٧٩). جاء كل مؤلف من هذه المؤلفات يجمع تجربة بحثية أكاديمية ومعلومات جديدة لعدد من الاختصاصيين والساسة؛ فلقد انطلقت هذه الأبحاث لتفند الجوهر العنصري للايديولوجية الصهيونية ولتبين مخاطرها التوسعية في منطقة الشرق الأوسط ولتكشف مخاطرها على مستقبل الحركة الثورية العالمية. كما انها أولت اهتماما خاصا لتعبئة الرأي العام السوفياتي ضدها، وساهمت بشكل ملحوظ في الحملة التثقيفية التي قامت بها وسائل الاعلام والقطاعات الايديولوجية والسياسية ضد الحملة المضادة التي يخوضها الغرب وربيبته الصهيونية ضد العالم الاشتراكي، وضد انصهار اليهود في المجتمعات الاشتراكية، وركزت بالتالي على دور الصهيونية في تأجيج الصراع العربي ــ الاسرائيلي. وشكلت دراسة الباحث لاديكين: «جذور الأزمة الخطيرة» قفزة نوعية سوفياتية هامة في النظر الى مسببات الصراع العربي ــ الاسرائيلي ونتائجه: فقد أعاد هذا العالم، في دراسته، لبعض الحقائق التاريخية قيمتها وديمومتها. فتناول باسهاب أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية بالنسبة للشرق وللعالم بأسره وركز، بالاعتماد على الوقائع والوثائق والارقام، على خطورة المخططات الامبريالية الساعية لنهب الثروات العربية. وبعد ذلك، يمضي ليحلل مسألة «الحقوق التاريخية» لليهود في فلسطين ويفند ادعاءات الصهاينة، نقطة نقطة، مستعملا في ذلك وثائق وأرقاما كثيرة معتمدا على نصوص التوراة نفسها؛ فبعد أن يفند معظم ادعاءاتهم يخلص الكاتب الى استنتاج مميز وملفت للنظر ملخصه: «لا يوجد عرق يهودي، ولا أمة يهودية؛ ولما كان لا يوجد سوى دين، فان الصهيونية هي خطل وغباء ثلاثي: خطأ تاريخي وأثري وسلالي»(١٦).

وفي كتابة المميز في طروحاته، يثير لاديكين وجهات نظر غير كلاسيكية. ففي معرض حديثه عن شرعية دولة اسرائيل يقول: «لا يوجد لدى اسرائيل أية حقوق طبيعية تاريخية قديمة. وحتى قرار ١٩٤٧ الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، يرفض رفضا تاما «شرعية» الصهيونية، كما يرفض وعد بلفور والانتداب البريطاني اللذين صارا على هامش التاريخ، هما وكل مصادر الحقوق الاستعمارية الأخرى... وقد حصلت اسرائيل على الحق في

الوجود من هيئة الأمم المتحدة. ويمكن القول ان هذا حق ممنوح وهو ليس حقا مطلقا غير محدود بل هو قرار مشروط...»[١٧].

وبعد أن يفضح الكاتب خطة اسرائيل التوسعية في حرب ١٩٤٨، ويظهر عدم تقيدها بقرار هيئة الأمم المتحدة واحترامها له، وهو القرار الذي قضى باقامة دولتين: يهودية وعربية فلسطينية، يخلص المؤلف الى استنتاج مفاده «...لكن آباء اسرائيل ضربوا عرض الحائط بقرارات وإرادة هيئة الأمم المتحدة فلم يقيموا دولة ديمقراطية محبة للسلام، كما نص على ذلك قرار ١٩٤٧، بل أقاموا دولة توسعية مصابة بأورام سرطان الصهيونية وأطلقوا عليها تسمية «اسرائيل» تيمنا بالتسمية التوراتية[١٨]. ويتابع الكاتب محللا السياسة التوسعية الاسرائيلية ومفندا السياسة العرقية الداخلية ليقول: إن «الدولة التي لايجد فيها الانسان مكانا لأنه من دين آخر والتي يتعرض فيها الشعب المختار لايديولوجية النازية اللاإنسانية هي دولة مجرمة»[١٩].

وفي معرض اقتراحاته لحل المشكلة اليهودية في اسرائيل، يطرح، ولأول مرة في الأدبيات السوفياتية، مسألة نزع لايديولوجية الصهيونية عن اسرائيل. فهي، وان كانت لأول مرحلة تبدو وكأنها تحمل طابعا طوباويا، الا انها اثارت نقاشات حادة بين العلماء.

والجدير بالذكر، ان هناك العديد من الاجتهادات النظرية التي يطرحها المستشرقون حول الصهيونية والصراع العربي ــ الاسرائيلي، قد لاتتطابق احيانا مع وجهة النظر الرسمية. فقد يترك المجال بين وقت وآخر، للباحثين لنشر ارائهم المتنوعة ويؤخذ منها الجديد الذي يتوافق والاستراتيجية السياسية الشرق ــ أوسطية السوفياتية.

هذه القراءة السياسية التحليلية أبعد من أن تكون شاملة، وهدفنا منها التأكيد على الاستنتاجات التالية التي تلخص أهم أفكار المستشرقين السوفيات حول الصهيونية والصراع العربي التحرري ضدها:

أولا: تؤكد الدراسات الاستشراقية على ان المهمة السياسية الداخلية الأولى للصهيونية هي تدعيم دولة اسرائيل وتوسيع رقعتها وتدعيم اقتصادها وقدراتها العسكرية العدوانية. ولتنفيذ هذه المهام، يتم بذل الجهود الديبلوماسية والسياسية، وتجمع المليارات من الدولارات لدعم اسرائيل وجعلها الطرف الأقوى في المنطقة عسكريا. ومن جانب آخر، تبذل الصهيونية كل ما هو ممكن للحيلولة دون اندماج اليهود وعزلهم في مختلف البلدان ضمن طائفة صهيونية بعيدة عن الشعوب المحيطة بها وايهامهم بأنهم ينتمون الى «أمة يهودية عالمية». ومن هنا، يتم بعث الديانة اليهودية واللغة العبرية والآداب الصهيونية من أجل غرس النزعة الشوفينية المتفوقة في وعي الشباب والأطفال وغرس شعور عدم الثقة بحكوماتهم وشعوبهم لأنهم يرون بأن النزعة المعادية للسامية متأصلة في أعماق الغير، لذا ليس من خيار لليهود إلا الصهيونية ودولة اسرائيل.

ثانيا: تتفاوت الرؤية العلمية السوفياتية في النظر الى الصهيونية. فمنهم من يراها أداة طيّعة بيد الامبريالية الدولية ومنهم من يعطيها حجما أكبر من هذا بكثير، فيؤكد أنها تسيطر على المفاصل الاقتصادية الرئيسية في عالم الرأسمال، وهذا يخولهم، كما يعتقد أنصار هذا الرأي، للعب دور الشريك القوي في رسم الاستراتيجية الكونية للامبريالية.

ثالثا: أضحت الصهيونية برأي المستشرقين السوفيات تشكل خطرا جديا على المنظومة الاشتراكية، ويرونها أنها تساهم في محاولة تقويض المجتمعات الاشتراكية من الداخل.

رابعا: عدم انحصار خطر الصهيونية في اطار دولة اسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط، وامتداده ليشمل عملية الصراع الدولية بين قوى التحرر والاشتراكية من جانب، وقوى الامبريالية والرجعية من جانب آخر، لتشكل عاملا جديدا في نظر المستشرقين السوفيات لمزيد من التحالف والتعاون مع حركة التحرر العربية ضد العدو المشترك.

خامسا: ان رؤية الاستشراق السوفياتي الى الصهيونية، وان بدت متباينة احيانا حول هذه المسألة او تلك، بيد انها في نهاية المطاف لا تذهب بعيدا عن وجهة النظر الرسمية فيؤخذ منها الجديد والضروري ويوظف في خدمة الاستراتيجية السياسية الخارجية للاتحاد السوفياتي.

سادسا: على الرغم من ان العديد من الدراسات الاستشراقية السوفياتية ينقصها الاعتماد على المراجع العربية والعبرية، وعلى الرغم من انها موجهة قبل كل شيء الى القارىء السوفياتي، الا انها ترتدي اهمية خاصة، تقتضي الضرورة الاطلاع عليها وتناولها بالبحث والنقد والتقييم لما تحتوي عليه من اراء جديدة ووثائق ومعلومات ووقائع غنية جدا، ولما تنطوي عليه من رصانة اكاديمية. وهي قد تساعدنا في حال ترجمة الجيد منها الى العربية لمزيد من التعمق والشمولية في فهم طبيعة الامتدادات الدولية لعدونا الصهيوني. كما انها تساعدنا ايضا على فهم العقل السوفياتي عن كثب للتحاور معه ولتعميق نقاط الالتقاء ولمناقشة قضايا مختلف عليها تتطلب توسيع النقاش الديمقراطي حولها، مما يخلق في النتيجة مناخا أفضل لنقاش علمي مشترك ومفيد للطرفين.

سابعا: من الملفت للنظر ان الذي يغلب على معظم المراجع التي يرتكز عليها باحثونا وكتابنا والموجودة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الأبحاث الفلسطيني، وغيرها من المؤسسات البحثية، والاعلامية العربية، هو الاتجاه الانكلو ـ ساكسوني المتأثر بنزعة «المركزية الأوروبية» في الاستشراق الغربي. مما يعطي لهذه المراجع طابعا وحيد الجانب، مشوها في معظمه، ولا يبتعد احيانا عن تبني المقولات و«الستريوتيبات» التي يروج لها الطرف المناهض لأمتنا حضاريا وسياسيا. بيد اننا نرى أن هناك نقطة تمايز كبيرة بين الاستشراق الغربي والاستشراق الماركسي، والسوفياتي منه بخاصة. فنظرة الثاني قريبة من رؤيتنا لذاتنا ولمستقبلنا. ومن هنا تكمن أهمية التعاون معها والانفتاح العلمي الأوسع والأشمل لما في ذلك من مصلحة للطرفين، ولما فيه من خدمة للسلام والتقدم الاجتماعي في العالم.

---

(١) راجع: **فلسطين الثورة**، (بيروت)، العدد ١٦، آذار (مارس) ١٩٧٦.

(٢) راجع: يوري ايفانوف، **احذروا الصهيونية**، موسكو، ١٩٧٠، ص ٤ (بالروسية).

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٦.

(٤) غالينا نيكيتينا، **دولة اسرائيل، خصائص التطور الاقتصادي والاجتماعي**، موسكو، ١٩٦٨، ص ٢٩٧.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٩.

(٦) راجع د. غالينا نيكيتينا، **الصهيونية العالمية**

تاريخها وسياستها، موسكو، ١٩٧٧، ص ٧٢ و٧٣ و٧٥.
(٧) يتسييف ي.س.، **الفاشية تحت النجمة الزرقاء**، موسكو، ١٩٧١، ص ٢٠ و٣٣.
(٨) **المصدر نفسه**، ص ٢١.
(٩) **المصدر نفسه**، ص ١٥١.
(١٠) **المصدر نفسه**، ص ١٥٤.
(١١) فلاديمير بوتسكوف، **الصهيونية في خدمة معاداة الشيوعية**، موسكو، ١٩٧٤، ص ٢٢٢، و٢٢٣.
(١٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٨.
(١٣) راجع سيرغييف. س.، الصهيونية العالمية تاريخها وسياستها، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٣.
(١٤) **المصدر نفسه**، ص ١١٤.
(١٥) **المصدر نفسه**، ص ١٢٩، و ١٣٠.
(١٦) لاديكين. ف.، **جذور الأزمة الخطيرة**، موسكو، ١٩٧٣، ص ٤٢.
(١٧) **المصدر نفسه**، ص ٩٧ و٩٨.
(١٨) **المصدر نفسه**، ص ١٠٢.
(١٩) **المصدر نفسه**، ص ١٩١ و١٩٢.

صدر حديثاً عن مركز الأبحاث

الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين
١٩١٩ ــ ١٩٤٨
الوطني والطبقي في الثورة التحررية المناهضة للامبريالية والصهيونية
تأليف
د. ماهر الشريف
٢١٦ صفحة ١٥ ل.ل.

ترسل طلباتكم من هذه الكتب إلى قسم التوزيع في مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ص.ب. ١٦٩١، بيروت ــ لبنان. ويكون التسديد إما بواسطة شيك، وإما بواسطة حوالة بريدية أو مصرفية.

حول ندوة «قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة»

مـــداخلـــة
الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

زينب الغنيمي

نشرت مجلة شؤون فلسطينية، في العددين ١١٨ و١١٩، ندوة حـول «قضايـا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة» المحتلين، وأحد الأسئلة التي طرحت على المشـاركين في الحـوار، سؤال حـول العمل النقـابي والجماهيـري. وخلال الاجـابات والمداخلات، تم الحديث عن نشاط النقابات العمالية والعمل الطلابي؛ أما دور المرأة الفلسطينية ونضالها، فلم يحظ سوى ببضعة أسطر من قبل بعض المتحدثين.

ونظرا للدور البارز الذي تلعبه المرأة الفلسطينية في الأرض المحتلة، كجزء أساسي وهام من نضالات شعبنا الفلسطيني، نرى من الأهمية إبراز هذا النضال، سواء كان على الصعيد السياسي في مقاومة الاحتلال والتصدي لسياساته الفاشية والعنصرية، والتصدي لمشاريع التسوية الاستسلامية وأبرزها مؤامرة الحكم الذاتي، أم على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي في مواجهة الواقع المرير الذي تفرضه سلطات الاحتلال بهدف تضييق الخناق على جماهير شعبنا.

وفي هذه المداخلة، سنتناول أشكال نضال المرأة وأساليبه، وطبيعة الأطر التي تنشط من خلالها، وضرورة تطوير دورها ونضالها كمهمة وطنية ملحة.

تقديم لا بد منه

عرفت المرأة الفلسطينية العمل النقابي منذ أن وعت خطورة وعد بلفور، فأخذت تهتم بقضيتها الوطنية في مواجهة الهجرة الصهيونية الى فلسطين وضد أساليب الانتداب البريطاني، فتحول عملها من عمل فردي الى عمل تجمعي على أثر هبة البراق، في العام ١٩٢٩، وانعقاد أول مؤتمر نسائي في فلسطين؛ اذ انبثقت عنه اللجنة التنفيذية لجمعية السيدات العربيات في القدس، كذلك تشكل الاتحاد النسائي العربي في القدس عـام ١٩٢٩، والاتحاد النسائي العربي في نابلس.

وأخذ دور المرأة يتصاعد ويتبلور في الاتحادات والجمعيات النسائية التي كان منها: جمعية رعاية الطفولة والأمومة في نابلس سنة ١٩٢٨؛ الاتحاد النسائي العربي في رام الله

سنة ١٩٣٩؛ الجمعية الخيرية الأرمنية للسيدات في القدس سنة ١٩٣٢؛ جمعية النهضة النسائية في رام الله سنة ١٩٢٥؛ جمعية السيدات لرعاية الطفل في بيت جالا سنة ١٩٤٤؛ والاتحاد النسائي في بيت لحم سنة ١٩٤٧.

ولا شك أن هذه الجمعيات المتعددة كانت تهتم، بمجموعها، بقضايا المرأة والطفل بشكل عام، اجتماعيا واقتصادياً؛ وذلك بفتح فصول محو الأمية وتعليم الحياكة والتطريز ومساعدة المحتاجين والاهتمام بالمرضى، ومساعدة النساء الحوامل وارشادهن في تربية الأبناء، اضافة الى الاهتمام بالقضية الوطنية التي لعبت الدور الحاسم في بلورة العديد من الاتحادات النسائية، بشكل خاص، وتشكيلها.

وجاء دور المرأة الأكثر تقدما بعد صدور قرار التقسيم في العام ١٩٤٧، حيث شاركت بالكلمة والسلاح والمظاهرات والاعتصامات، فتطور عملها في الجمعيات والاتحادات القائمة وتأسس المزيد من الجمعيات.

وفي عام ١٩٤٨، كان لقيام دولة الكيان الصهيوني أثره البالغ في تحطيم بنية المجتمع الفلسطيني وتخريب تركيبته الاجتماعية، وبالتالي تعطيل نموه وتطوره، فاضافة الى الأجزاء التي بقيت تحت الاحتلال تعاني من القمع والاضطهاد، تعرض القسم الأكبر من الشعب للهجرة من وطنه وللتشرد إلى البلدان العربية المجاورة في تجمعات متفرقة، وفقد الشعب كيانه السياسي وتعرضت هويته القومية لمخاطر الزوال.

واثر ذلك، شاركت المرأة في الضفة الغربية في استيعاب عدد من أبناء الشهداء وبناتهم، فأسست جميعة دار الطفل العربي في القدس عام ١٩٤٨، كذلك جمعية دار الفتاة اللاجئة عام ١٩٤٩، وذلك للاهتمام بالنساء والفتيات اللاجئات ورعايتهن وتقديم الخدمات لهن.

وبعد الالحاق الأردني للضفة الغربية، نظمت المرأة الفلسطينية عملها في إطار الجمعيات الخيرية، ولم يكن بمقدورها تنظيم أشكال سياسية للعمل، نظرا للحظر المفروض على العمل السياسي من قبل النظام الأردني وحتى صعوبة ابراز الهوية الفلسطينية، فلجأت المرأة الى تشكيل الجمعيات والاتحادات العربية فتشكلت الاتحادات النسائية العربية في بيت ساحور سنة ١٩٥٦؛ البيرة سنة ١٩٥٦؛ طولكرم سنة ١٩٥٥، جمعية سيدات حلحول سنة ١٩٦٤؛ سيدات الخليل سنة ١٩٥٦؛ تنظيم وحماية الأسرة في الخليل سنة ١٩٦٩؛ تنظيم ورعاية الأسرة في نابلس سنة ١٩٦٥؛ عنبتا الخيرية النسائية سنة ١٩٦٥؛ المرابطات في قلقيلية سنة ١٩٦٩؛ سيدات بيرزيت سنة ١٩٧٠؛ سيدات العروب سنة ١٩٧٢؛ نهضة بنت الريف في دورا الخليل سنة ١٩٦١؛ انعاش الأسرة في البيرة سنة ١٩٦٥.

وقد أخذ نضال المرأة وتنظيمها يأخذان شكلا أكثر تطورا خلال فترة الستينات، فكانت الاتحادات النسائية العربية، في جميع المدن، تعود لمركز واحد في القدس، الاتحاد النسائي العربي برئاسة السيدة زليخا الشهابي. اما الجمعيات النسائية الخيرية، فكانت في اطار اتحاد الجمعيات الخيرية في كل محافظة من المحافظات: القدس، الخليل، نابلس، طولكرم.

وكانت هذه الاتحادات والجمعيات، تسعى لرفع مستوى المرأة اجتماعيا، وتطوير

وعيها الثقافي عبر انشاء النوادي الثقافية، وفتح فصول محو الأمية وتعليم الكبار واحتضان أبناء وبنات الشهيدات ورعايتهم، ورعاية ابناء المحتاجين وتوفير فرص التعليم لهم، وفتح دور الحضانة والروضات، والمستوصفات واعداد المرأة وتأهيلها مهنياً من خلال تنظيم دورات الطباعة واعمال السكرتاريا واحياء التراث الشعبي الفلسطيني، وتدريبها على اعمال التمريض. وقام العديد من هذه الجمعيات بفتح مراكز لرعاية الأمومة والطفولة. هذا، اضافة الى الجمعيات المختلطة والنوادي الثقافية، كجمعيات الهلال الأحمر ودور اليتيم التي تشارك فيها النساء بفاعلية.

إلا أن هذه الجمعيات والاتحادات، رغم دورها النشط، فقد ظلت بمجموعها، محكومة الى لوائح الجمعيات الخيرية، في اطار ما يفرضه النظام الأردني وتتقيد به هذه الجمعيات؛ الأمر الذي لم يكن يسمح بتأطير النساء بشكل منظم، ولم يساعد بالتالي على خزوج المرأة من دائرة التبعية للمفاهيم الاجتماعية المتخلفة، كما أنه سمح لفئة معينة من نساء الطبقة البورجوازية لريادة هذا العمل المنظم دون أن تسمح بأن تكون لها قاعدتها الشعبية من النساء الفقيرات.

وهذه الظروف السياسية انعكست على العمل السياسي للأحزاب التي كانت قائمة كحركة القوميين العرب والحزب الشيوعي الأردني وحزب البعث العربي الاشتراكي، فنظرا لحظر هذه الأحزاب، لجأت الى تنظيم عمل المرأة في اطار هذه الاتحادات والجمعيات الخيرية واستغلال الاشكال القائمة لادخال الأطراف المنظمة فيها.

أما في قطاع غزة، حتى العام ١٩٦٥، فلم يكن هناك اشكال منظمة للنشاط النسائي سوى المنظمات النسائية للأحزاب السياسية، حركة القوميين العرب والحزب الشيوعي؛ وذلك لخضوع القطاع لظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة في ظل الادارة المصرية ابان صعود البورجوازية المصرية.

تشكيل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

بعد تشكيل أول مجلس وطني فلسطيني عام ١٩٦٤، وبدء تبلور الشخصية الفلسطينية، تأسس في العام ١٩٦٥ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية؛ حيث أعلن ليكون تنظيما شعبيا نسائيا ديمقراطيا وقاعدة من قواعد م.ت.ف. وله فروع في كل أماكن تواجد الشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها، وكان مقره القدس، وتشكل أيضا الاتحاد النسائي في قطاع غزة الذي بدأ يلعب دورا اجتماعيا وسياسيا داخل القطاع بتنظيم النساء في صفوفه وتأطيرهن. إلا أن هذا الاتحاد لم يستطع، منذ تأسيسه وحتى الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية، أن يعيد تشكيل وبناء الحركة النسائية الفلسطينية وفق اهدافه ولوائحه المعلنة، نظرا للوضع السياسي القائم في الضفة الغربية.

تطور نضال المرأة الفلسطينية بعد العام ١٩٦٧

بعد الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة، في العام ١٩٦٧، خاض الشعب الفلسطيني بقوة وصلابة، نضالات عدة ضد الاضطهاد القومي وأساليب العدو الصهيوني المتمثلة في سياسة التجويع والقهر والالحاق الاقتصادي والتهويد والتغيير

الديمغرافي والجغرافي المتمثلة في بناء المستوطنات والأساليب الوحشية كالقتل والتعذيب والاعتقال ومحاصرة القرى والمدن لاجبار الشعب على النزوح من أرضه.

وقد شاركت المرأة الفلسطينية بهذا النضال بشكل فعال كجزء أساسي من هذا الشعب، إلى جانب نضالاتها المستمرة ضد الاضطهاد الاجتماعي الذي عانت منه كثيرا والذي تمثل بخضوعها وتبعيتها لسلطة الرجل والمفاهيم الاجتماعية المتخلفة، وقد كان للمرأة دور ايجابي في عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي والنضال السياسي.

فالطبيعة الخيرية لنشاط معظم الهيئات النسائية، شهدت تطورا فعليا بعد الاحتلال مباشرة. والظروف السياسية والاقتصادية المستجدة فرضت اشكالا من التسييس على نضالاتها؛ مما جعلها عاملا من عوامل الصمود في الأرض المحتلة.

(أ) انبثقت عن معظم الاتحادات والجمعيات لجان لرعاية المعتقلين وأسرهم وأسر الشهداء المتضررين بسبب الاحتلال؛ حيث قامت هذه اللجان، بدورها، بتقديم الدعم المادي لعائلات المعتقلين. كذلك ساهمت برعاية ابنائهم بتولي الاشراف على اكمال تعليمهم.

(ب) كانت الجمعيات والاتحادات في الضفة الغربية وغزة سباقة في رعاية النساء وتأمين العمل لهن، بفتح المزيد من مراكز التأهيل المهني والمراكز الانتاجية بمشروعات كبيرة، كتعبئة الأدوية، وتغليف المواد الغذائية وتعبئتها والخياطة الصناعية؛ وذلك كي تحول دون الحاق النساء العاملات داخل مصانع العدو وشركاته.

(ج) اهتمت الاتحادات والجمعيات بالتعليم للوقوف في وجه محاولات سلطات الاحتلال المنظمة لتجهيل ابناء شعبنا وحرمانهم من التعليم وتفادي تهويد البرامج؛ وذلك بفتح المدارس الخاصة لمرحلة الرياض والمرحلة الابتدائية، كذلك اعطاء منح دراسية للتعليم الجامعي في الداخل وقروض التعليم في الخارج واعطاء اولوية للطالبات.

(د) الاهتمام بمحو الامية وتعليم الكبار في الضفة والقطاع بالاشتراك والمساهمة الفعالة لمكافحة الأمية الأبجدية والثقافية والسياسية؛ وذلك بالتعاون مع ممثلين من جامعة بيرزيت وممثلين عن المحافظات حيث انشىء ١٢٢ مركزا لمحو الأمية في الضفة والقطاع.

(هـ) تقوم بعض الجمعيات بتقديم قروض للاسكان من أجل بقاء المواطنين فوق أرضهم ودفع تعويضات للذين تهدم سلطات الاحتلال منازلهم لمقاومة عمليات التهجير.

(و) تقديم الآلات الزراعية الحديثة للمزارعين ودفع القروض لهم للمحافظة على الانتاج الزراعي في الضفة والقطاع، للحؤول دون اقتلاع المزارعين من أرضهم والحاقهم بمزارع العدو للعمل فيها.

ولا نستطيع، أمام هذا التطور الفعلي لدور الاتحادات والجمعيات النسائية، إلا أن نرى الخلفية السياسية التي حكمت هذا التطور. فبالرغم من أن هذا العمل المنظم يشكل في طابعه العام، نضالا اجتماعيا، الا أنه ساهم ويساهم بشكل فعّال في دعم صمود جماهير شعبنا داخل الأرض المحتلة ومقاومة مخططات سلطات الاحتلال وأساليبه القمعية والاقتلاعية. أما الدور السياسي المباشر الذي لعبته المرأة الفلسطينية، داخل الأرض المحتلة وخارجها، سواء بأشكال منظمة أم غير منظمة، في مقاومة الاحتلال الصهيوني، فأبرز مظاهره:

□ تنظيم العديد من المسيرات النسائية والاعتصامات والاضرابات في مناسبات عدة

كمسيرات أمهات المعتقلين وزوجاتهم وعائلاتهم لتحسين ظروف المعتقلين وضد أساليب التعذيب الفاشي الذي يعانون منه.

□ اعتصامات نسائية ضد حريق المسجد الأقصى وضد الحاق القدس.

□ مسيرات نسائية ضد بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي وضد عمليات التهجير وهدم المنازل.

□ مشاركة النساء الفلسطينيات الفعالة في الانتفاضات الشعبية التي شهدتها الأرض المحتلة ضد مؤامرات التسوية ومشروع الحكم الذاتي، باشتراك واسع للطالبات والشابات والأكبر سناً.

□ وجود مناضلات مقاتلات في اطار تنظيمات المقاومة الفلسطينية.

ويدل على هذا استشهاد العديد من الرموز النسائية مثل، شادية أبو غزالة، ومنتهى حوراني، لينا النابلسي، تغريد البطمة، دلال المغربي، وغيرهن الكثيرات، كذلك وجود المئات من النساء في معتقلات العدو الصهيوني في سجون غزة، والرملة والقدس ونابلس ورام الله بتهمة الاشتراك في العملين: العسكري والسياسي، ومنهن من تلقين احكاما تتراوح بين السجن مدى الحياة والسجن لخمس سنوات باعداد كبيرة اضافة الى اللواتي يتلقين أحكاماً دون الخمس سنوات واللواتي يقضين أشهراً رهن التحقيق، وكلهن ينتمين الى فصائل المقاومة في اطار المنظمات النسائية التابعة لهذه الفصائل.

كما أخذت تتبلور، ومنذ عام تقريبا، أشكال منظمة جديدة لتأطير الحركة النسائية الفلسطينية ممثلة في لجان العمل النسائي بهدف تمتين بنيان الحركة النسائية ومد نشاطاتها وفق اهداف أكثر تقدما، ووفق لوائح منظمة جديدة تختلف، في جوهرها، عن لوائح الاتحادات الخيرية وتصب اهتمامها على ردم الثغرة في بنيان الحركة النسائية بالاهتمام بالجماهير الفقيرة وحركة النساء العاملات. وقد حققت هذه اللجان خطوة هامة على طريق تقدمها بانتشارها في المدن والقرى.

دور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

نظرا للظروف السياسية القائمة في الأرض المحتلة، والمتمثلة بوجود الاحتلال الصهيوني، فان الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، كباقي المنظمات الشعبية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، لا يستطيع العمل بشكل علني. لذا، فان هذه الثغرة هي إحدى اهم الثغرات في قدرة الاتحاد على تأطير ومركزة تنظيم الحركة النسائية الفلسطينية في الداخل. لذا فان العلاقة بين الاتحاد وجماهير النساء، في الضفة والقطاع، تتميز بالضعف العام، وتتم من خلال العلاقة بالاتحادات والجمعيات ولجان العمل النسائي التي يعدها الاتحاد هيئات مؤازرة للاتحاد.

ويدعم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية نشاط هذه الاتحادات والجمعيات بأشكال عدة منها السري ومنها العلني. وأبرزها:

الحصول على الدعم المادي لهذه الجمعيات والاتحادات من اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة التي تشكلت وفقا لمقررات مؤتمر القمة في بغداد. كذلك الحصول على الدعم من صندوق القدس الذي انبثق عن المؤتمرات الاسلامية والذي يتلقى دعما من

كافة الدول العربية والاسلامية. والحصول أيضا، على الدعم المادي من المجلس التنفيذي للاتحاد العام للجمعيات الخيرية الذي تأسس سنة ١٩٥٩، ويضم جمعيات في الداخل والخارج.

إلا أن هذه العلاقة بين الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وبين الاتحادات والجمعيات، لم تتطور، من حيث مضمونها الفعلي، لتؤثر على هذه الاتحادات النسائية وتعيد صياغتها حسب مواثيق الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ولوائحه، ويبرز بالتالي ضعف تأثير الاتحاد على جماهير النساء التي تشكل القاعدة لتلك الاتحادات والجمعيات وبالتالي اعاقة الوصول الى كافة الجماهير النسائية ومحاولة تنظيمها وفق أسس اكثر ثورية.

من خلال ما تقدم، نلمس تطورا ملحوظا في دور المرأة الفلسطينية ونضالها الاجتماعي والسياسي في الأرض المحتلة بعد العام ١٩٦٧ ويعود ذلك الى:

□ طبيعة الاحتلال الصهيوني العنصري الفاشي ونضال كافة فئات الشعب الفلسطيني ضد الاضطهاد القومي وسياسات سلطات الاحتلال القمعية؛ مما دفع الكثير من النساء الفلسطينيات للتعبير عن موقفهن من خلال المشاركة في الانتفاضات الشعبية والعمل السياسي المنظم، وأدى ذلك الى بروز دور المرأة من خلال تعرض الكثيرات للاعتقال والاستشهاد؛ مما ساعدها على الحصول على بعض حقوقها وتطوير نشاطها وكسر العديد من المفاهيم الاجتماعية المتخلفة التي أعاقت حريتها وأضعفت عطاءها في الفترة السابقة للاحتلال.

□ طبيعة الوضع الاقتصادي داخل الأرض المحتلة من جراء سياسة الالحاق والدمج الصهيونية التي أثرت سلبا على مستوى المعيشة، والحقت الخراب بالصناعة والزراعة وكافة المشاريع الاقتصادية الوطنية، وانعكاس هذا كله على وضع المرأة وبخاصة ربات الأسر اللواتي أصبحن معيلات بعد اعتقال او استشهاد الأب او الزوج او الابن الأكبر. فأدى بالنساء الى المشاركة في العمل خارج اطار العمل التقليدي تحت وطأة الأوضاع الاقتصادية المتدنية، فخرجت المرأة للعمل في المصانع والمزارع والمؤسسات المختلفة، فكسرت بذلك التقليد الاجتماعي السائد الذي حدد دورها في السابق كربة بيت ومزاولة بعض الأعمال المرتبطة بالعمل المنزلي فقط كالخياطة والتطريز... الخ.

□ تطور مستوى التعليم لدى المرأة والذي حكمته في البداية، الحاجة الاقتصادية لفتح آفاق العمل امامها، مما ساهم في تطوير وعيها واضطلاعها بدورها كجزء هام وفاعل في المجتمع.

هذه عوامل رئيسية، إضافة الى غيرها من العوامل التي دفعت بالمرأة الى الأمام، للمشاركة في بناء المجتمع الفلسطيني في الداخل وحمايته، إلا أن هذا التطور الهام في دورها ونضالها الاجتماعي والسياسي لم يساهم في تطوير الأشكال التنظيمية للحركة النسائية الفلسطينية ولم يردم الثغرة في بنائها المتكامل، بحيث تستند الى أوسع قاعدة جماهيرية شعبية نسائية تتمايز بنضالها، مما يضعف هذا الدور ويضعف القدرة على اجتذاب قطاعات نسائية واسعة الى حركتها النضالية. ولا شك أن عوائق عدة تقف أمام تنظيم الحركة النسائية بشكل أفضل، وتطوير اداتها التنظيمية المركزية، أهمها:

□ اتساع إطار الجمعيات والاتحادات النسائية ذات الطابع الخيري بشكل عام، وعدم التطور في هذه الجمعيات؛ إذ أنها لاتزال تعمل وفق لوائح وأهداف ما قبل ١٩٦٧، وضعف إشراكها في مجالات الأنشطة المختلفة وبشكل خاص في العمل النقابي على تنوعه، إذ يلاحظ التقصير الشديد في اشراك المرأة في النقابات العمالية، على سبيل المثال، رغم أن الكثير من النساء طرقن ميدان العمل في مصانع العدو ومؤسساته، فلم يجر الالتفات الى هذا القطاع الكادح من النساء من أجل تأطيره وتنظيمه في اطارات العمل النقابي، رغم كونها حاجة ملحة وماسة. كذلك ضعف اشراكها في باقي النقابات وان كان الأمر يختلف نسبيا في قطاع الطلاب.

ومن الملاحظ ان هذا لاينطبق على وضع المرأة في الداخل بل وفي الخارج أيضا، مما يضعف دورها بعدم فتح مجالات واسعة أمام تأطيرها وتنظيمها وتطوير وعيها لقضيتها الاجتماعية. كذلك ضعف اشراكها في اللجان الوطنية الأخرى المشكّلة في الأرض المحتلة لقيادة العمل كلجان الدفاع عن الأرض والهيئات الوطنية الأخرى.

□ ضعف دور التنظيمات الفلسطينية في تشكيل المنظمات النسائية وتنظيمها، في الداخل والاعتماد على العمل النخبوي في القطاع النسائي.

ولا شك أنه يقع على عاتق الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عبء أساسي، بالتعاون مع كافة المنظمات الشعبية الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية والهيئات الوطنية العاملة داخل الأرض المحتلة وخارجها، في النضال الجاد من أجل النهوض وتطوير دور المرأة الفلسطينة في الأرض المحتلة ونضالها، لبلورة الحركة النسائية بشكل ثوري كي تضطلع بمهامها الوطنية، آخذين بالاعتبار ضرورة العمل على:

□ تنظيم النضال النسائي في الأرض المحتلة ومركزته بخلق أشكال توحيدية بين الجمعيات والاتحادات القائمة.

□ النضال من أجل اعادة خلق الاتحادات والجمعيات على صورة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وفق لوائحه ودستوره وأهدافه.

□ توسيع القاعدة الشعبية للاطارات التنظيمية القائمة بالعمل على اجتذاب القطاع الواسع من الجماهير النسائية الفقيرة والكادحة إلى حركتها النضالية.

□ تطوير برامج ونضالات الأشكال القائمة كي تحقق مصلحة كافة جماهير النساء في الأرض المحتلة.

□ النضال من أجل تطوير النضال السياسي للشعب الفلسطيني وتنظيم العمل الجبهوي بين كافة التنظيمات الوطنية والديمقراطية الفلسطينية.

الشاعر حسن البحيري
ملامح حياة ومعالم رؤية وطنية

د. حسني محمود حسين

ما إن تلج بيت البحيري في حي المزرعة في دمشق، حتى تطالعك صور المدن الفلسطينية الأنيقة من على جانبي الممر الموصل من البوابة الخارجية... ثم تتعدد بك المنافذ والمداخل والغرف، وانت تجوس خلال الدار لتطل فيها ومنها كلها على «الأشياء الفلسطينية المحضة...» الخرائط والصور واللوحات والكتب والأزياء، وبعض المصنوعات اليدوية والنباتات المجلوبة... حتى النقود والطوابع الفلسطينية منذ ايام الانتداب البريطاني المشؤوم.

ويحلو لك حسن البحيري، في «متحفه»؛ وهو، مثله مثل عجوز فلسطينية حريصة، يدس يده هنا وهناك... ويخرجها في كل مرة ليريك بعض أشيائه الفلسطينية العزيزة، يعرضها عليك، وهو يحدثك عنها في كثير من الاعتزاز والزهو الباسل الحزين. ويعجب المرء حقا بهذه القدرة الانسانية المدهشة، وبهذا الجهد الفردي الذي سخره صاحبه لخلق فلسطين مكثفة في بيت واحد... احاله إلى ما يحلو لي أن أسميه «متحف فلسطيني للبحيري» في قلب دمشق... ولكنه حبها المقدس الذي سيطر على صاحبه إلى ما يقرب من حد العبادة، هو الذي اقدره، بجهده الفردي، على التضحية لتحقيق مشروعه العزيز الفريد الذي يقوم على نيته في التوصية ببيته الواسع ليكون، بكل ما فيه، وما أكثر ما فيه متعلقا بفلسطين، مركزا ثقافيا فلسطينيا في قلب بلاد الشام. ان هذه الفكرة الوطنية النبيلة التي يلزم الرجل بها نفسه قد أدت به إلى أن يبذل جهدا خارقا في إعداد بيته ليكون هذا المركز المبتغى بعد وفاة صاحبه، مد الله في عمره. ولكن ما يؤرق البحيري، وهو ينسحب عن شرفة العقد السادس ليخطو على عتبة العقد السابع، الأمور والملابسات القانونية التي تتصل بمثل هذا العمل في مثل ظروف صاحبه... رجلا وحيدا عزبا...

ان من يعرف حسن البحيري لايستغرب منه هذه الفكرة او هذا المشروع؛ فهو من مواليد مدينة حيفا... ومن يقرأ شعره* فيها ويقف على حبه مدينته من خلال وطنه

* صدر للشاعر ديوان «حيفا في سواد العيون»، طبع في مطابع «اوفست العلم»، بدمشق عام ١٩٧٣. كما =

فلسطين، وحبه فلسطين من خلال مدينته حيفا، يدرك كيف يمكن أن يكون البحيري محارة حيفاوية فلسطينية قذفت بها أمواج (الخروج الكبير) عام ١٩٤٨ الى بر الشام... وحتى تظل المحارة في مناخها المناسب خلقت من حولها هذا الوجود الفلسطيني الصغير تتدثر به وتتمثل من خلاله بحر حيفا وشاطئها وكرملها؛ مما ينعش فيه نبض الحياة، ويبعث في نفسه آمالها. ولذلك فان حسن يغمض عينيه لآخر مرة في كل ليلة، ويفتحهما لأول مرة كل صباح على مشهد من مشاهد حيفا المتعددة في بيته. علقه فوق سريره الصغير المتواضع، يعود من خلاله إلى «جوسق الالهام» ٥٢ أ شارع الوادي، بيته الصغير المتواضع القائم على ربوة بين كتف الكرمل وخاصرته.

ان جهل حسن البحيري تاريخ ولادته، واعتماده في تقديره، بالسنة، على ملاحظات امه او خالته، عنوان ذو دلالة عميقة على حياة الطفل التي «تمرمر» فيها، وطعمها علقما... ويعرض حسن بعض أشرطتها؛ وهو يكشف لمحدثه؛ بصراحة، عن بعض جروحه النفسية، وهو يريه كذلك بعض آثار الجروح التي ورثها عن جسم ذلك الصبي اليتيم، وقد تحكم به لسنوات رجل فظ غليظ القلب، كان مولودا في ساعة رفعت فيها الرحمة والشفقة من على الأرض، فلم يشوبا قلبه بأية شائبة.

ان أبرز ما في حسن البحيري هو هذا الاخلاص الطفل الذي يلمسه جليسه ويراه يدب حانيا في عينيه الصغيرتين، وهما تسافران في اعماق نفسه الى ما هو أبعد من نصف قرن بسنوات، لتعودا بصور طفولته المعذبة. وعندما يرحل حسن هذه السنوات الطوال في اعماق نفسه، يعود اليك بآثار الجروح التي يحملها في ظاهر جسده النحيل؛ في احدى قدميه، وعلى احد ساقيه، وفي بطنه وفي رأسه من آثار الضرب والتعذيب وفي أعماق نفسه الكبيرة مذ كان طفلا (يتعربش) شجرة الجميز الضخمة، ويلتصق بأحد جذوعها، كالخفاش الصغير. منتظرا في الهاجرة ان تتحرك به بعيدا عن عذاب زوج امه القاسي.. لتنقذ الصبي من المشي حافيا فوق الرمال الحارة على الطريق الطويلة الموصلة الى ذلك الجب المهجور بين الحواكير في قرية «سلمة» بالقرب من يافا، وقد قاده اليه ذلك الرجل الفظ كي يرميه فيه بين أنياب «الغولة التي تربض في قاعه!»، وهو لا يتجاوز الثالثة او الرابعة من عمره، ولتنقذه من عذاب الألم المر الذي عاناه الطفل من «الغرغرينا» التي كادت تؤدي الى بتر بعض اصابع إحدى قدميه لولا سلسلة من العمليات أجريت له في احد مستشفيات يافا لتحفظ له قدمه سليمة، وان كانت لا تزال تحتفظ بآثار تلك العمليات، ولتنقذه من كثير من العذاب الذي يحدثك عنه حسن البحيري، الشيخ الطفل. وكلما كان الرجل عظيما، كلما كان فيه من الطفولة أكثر، وبمقدار ما يكون فيه من الطفولة يكون الرجل عظيما ولا تستطيع ان تتصور حسن البحيري وانت تستمع اليه إلا انه طفل كبير... انه يجسد عظمة الرجل، وعظمة الانسان في الرجل، بصبره وجلده، بدأبه وقوة احتماله، بمواهبه وبانجازه، وبسر الحياة والتحدي فيه. ومن هنا، فاننا نفهم لماذا كان لا بد من أن يتولد في حسن البحيري، وفي وقت مبكر، الشعور بالوحدة والهجران والغربة،

= انه اعان صديقه هارون هاشم رشيد في تأليف ونشر كتاب «مدينة وشاعر ــ حيفا والبحيري»، مطبعة دار الحياة، دمشق، ١٩٧٥.

«وقد كان الطفل روحا مرهفا، ناعما أصلا، حنونا، كسر قلبه وصدع روحه، وصدم حياته زوج أمه...»[١].

يقول لك حسن البحيري: «لقد نشأت يا صاحبي كالعوسجة البرية»[٢]، وفي ذهنه صور من حياة اليتم والتشرد وملاجىء الأيتام، والأعمال المتواضعة التي فرضتها عليه حياته القاسية. وربما كان عمله كأجير فران، في فترة من فترات طفولته، من أضمن الأعمال توفيرا لخبز يومه. وكان أول عمل رسمي له، وقد بلغ سن الشباب، عامل تنظيفات في محطة سكة حديد فلسطين بحيفا. لقد كان حسن في معظم أيام طفولته يخلط بين تخطف الرغيف بعرق جبينه، وبين تخطف الحروف الأولى من بعض الكتاتيب والمدارس الصغيرة بحيفا، ولكم ظل يتدرب على جمع هذه الحروف او تفكيكها على اللافتات في مدينة حيفا، وعلى قصاصات الجرائد وعلب التبغ الفارغة التي كان شغوفا بالتقاطها كي يتدرب بها وعليها على تفكيك أبجديته الأولى وتوصيلها. هذه الوسيلة التي أقدرته بالنتيجة، على معرفة معالم اللغتين الانكليزية* والعبرية إلى جانب اتقانه اللغة العربية.

يقول بعض الخبيرين بمناطق فلسطين الساحلية انك تستطيع ان تحفر في بعض هذه المناطق بيديك، وعلى مدى اشبار قليلة، لتنفجر أمام ناظريك عيون الماء، ولا غرابة إذا ما غرزت قدمك أو حافر دابتك ان تنفجر من بعدها عين ماء قراح... إن الماء في هذه الأرض غزير وغير بعيد الغور... وهكذا كانت مواهب حسن البحيري... غزيرة وقريبة الغور... مثل الكثير من ينابيع الساحل في فلسطين فلم تكن تحتاج إلى جهد كبير او متعمد او منظم كي تنفجر. ولكم لفتت مواهب الصبي المشرد أنظار مدرسيه في مدرسته الأولى[٣] وأنظار الممرضات الأجنبيات في مستشفى يافا، فكن يتنازعن بسببه، أيهن تصطحبه الى بلدها... الفرنسيات او الانكليزيات تمهيدا لتنصيره[٤].

وسواء وضعت أم حسن حملها مع وضع الحرب العالمية الأولى أوزارها عام ١٩١٨، أم عقب ذلك بسنوات، أي عام ١٩٢١، فان في ما نقرؤه له من قصائد قوية مؤرخة في عام ١٩٣٦[٥]، عام الثورة الشعبية في فلسطين، الدليل الواضح على نضج مواهب الفتى وتفجرها المبكر. كأني به كان في باطنه يضج بينابيع الموسيقى واللحن والنغم، كالعصفور يغرد بفطرته، فتفيض حنجرته بالألحان والأنغام! فهل لو لم يتفتح البحيري على نعمة الحرف هذا التفتح البسيط كان من الممكن ان يصبح شاعراً؟ ربما كان ذلك مرجحاً، ولكن هذا التفتح البسيط فتح أمامه عوالم اللغة وآفاق الأدب والشعر فتخلق فيه «الشاعر الفصيح» منذ راح يصيح، وراحت مواهبه تتبلور وتزهر.

وحسن يحفظ جل شعره، حتى أقدم هذا الشعر، وليس كل الشعراء يشبهونه في ذلك، كما أنه يحفظ الكثير من شعر الأقدمين. وذلك إن دل على شيء، فانما يدل على حافظة قوية يتمتع بها. وكانت هذه الحافظة، تدعمها مواهبه الفنية وأذنه الموسيقية المرهفة، وحساسيته الحادة، عدَّته في إخصاب نفسه واغناء ثقافته التراثية، مما أصّل لغته وأثرى معجمه. واذا لاحظنا الفترة الزمنية المبكرة التي نُقدّر ان مواهبه بدأت تتفتح

---

* ترجم كتاب «اوسكار وايلد»، وهو قصص مترجمة عن الانكليزية نشر دار اليقظة العربية بدمشق، طبع مطبعة دمشق عام ١٩٥٣.

فيها وتتبلور، منذ منتصف الثلاثينات وأوائل الأربعينات؛ وهي فترة ازدهار الاتجاه الرومانتيكي في الشعر العربي الحديث، هذه الفترة التي عقدت فيها أزهار الاتجاهات التجديدية لدى كل من عبد الرحمن شكري والعقاد والمازني في مصر، ولدى شعراء المهاجر الأميركية الشاميين، ثم أثمرت هذه الأزهار بعد ذلك شعر من سموا «جماعة أبولو» رمزا على اتجاه غالبية شعراء هذه الجماعة إلى الاتجاه الرومانتيكي في الشعر العربي الحديث... إذا لاحظنا ذلك، فاننا لابد من ان ندرك كيف أن شاعرا موهوبا مثل حسن البحيري، يتثقف على نفسه في تفتح وحرية في أجواء فلسطين الثقافية آنذاك، وقد كانت قوية الاحتكاك بالأجواء الثقافية العربية بعامة، كان لابد له من أن يتسربل بالرومانتيكية التي غمرت نفسه وقلبه. ولذلك لم يكن غريبا أن يلقبه احمد رامي «شاعر الحب والجمال»[٦]، كما لم يكن غريبا أن يهدي ديوانه الأول الى احمد رامي وأن يلقبه بدوره أمير شعراء الوجدان، وشاعر شباب النيل «الذي حرك أوتار القلوب بشعره، وحمل الأرواح الى عالم الأماني والأحلام»[٧].

ومع أننا نحس، في هذه الفترة، أن البحيري شاعر رومانتيكي من أخمص قدميه الى مافوق أذنيه بأشبار، إلا أنه يمكن للدارس المدقق أن يلحظ أن هذه الرومانتيكية لم تكن من ذلك النوع المتميع الرخو أو «المطرطش» العاطفة، على حد قول المرحوم محمد مندور؛ ولكنها كانت رومانتيكية فيها قدر كبير من التماسك والصلابة، وقد هبت عليها بعض رياح الهموم والأوجاع الفلسطينية آنذاك، فألقحت في تربتها، منذ وقت مبكر، بعض بذور وطنية بدأت تنتعش في مناخ الثورة الشعبية عام ١٩٣٦ التي تتصل جذورها بحركة الشيخ عز الدين القسام التي كانت مدينة البحيري بالذات، حيفا، وجامع الاستقلال فيها على الخصوص، ميدانا ومنبرا انطلقت عنه وانتشرت فيها دعوته الوطنية المخلصة إلى الجهاد، التي لانشك في أن الفتى حسن تشرب من أنفاسها، ولفحه شيء من وهجها القصير الأمد. وجاء الاضراب الكبير الذي شمل فلسطين طوال ستة أشهر، وثورة ١٩٣٦ في ظروفها الخاصة ليجعلا الشاعر الصغير المتلهف على الثقافة يستمرىء مذاقاتهما من خلال شعر ابراهيم طوقان وعبد الكريم الكرمي، وعبد الرحيم محمود ومطلق عبد الخالق ووديع البستاني* واسكندر الخوري البيتجالي وغيرهم من الشعراء الطليعيين في فلسطين يومئذ. ومن هنا، فاننا نقرأ له، في هذه الفترة، قصائد: نشيد بلادي، لهب الشباب، معاقلنا، قومي[٨]، وقد نشرها في ديوانه الثالث «ابتسام الضحى». ويبدو فيها بوضوح، خاضعا لعدة عوامل ومؤثرات أولها، عامل السن؛ حيث لم يكن قد تجاوز الثامنة عشرة من عمره، على أبعد الاحتمالات. ولذلك، فاننا نحس، في هذه القصائد الوطنية، بروح الشباب العارم المتدفق من ناحية كما نحس، في إحداها على الخصوص، من ناحية أخرى، بسمات من بدائية العمل الفني. ويتضح ذلك في قصيدة «معاقلنا» التي ربما كانت من أوائل منظوماته، وذلك لما فيها من حدة عاطفة مع قصر نفس، ووضوح ومباشرة مع نثرية

---

* شاعر لبناني المولد والنشأة، فلسطيني الاقامة والتوطن، قدم الى فلسطين موظفا ضمن بعض ادارات الاحتلال البريطاني منذ عام ١٩١٧. وقد واكب تطورالقضية الفلسطينية عن كثب. وله ديوان «الفلسطينيات»، وفيه تصوير دقيق لتطورات هذه القضية.

حادة. وثاني هذه العوامل والمؤثرات هو روح الفترة الزمنية وظروفها الثورية التي كانت تعم البلاد في أعقاب حركة الشيخ عزالدين القسام في الجهاد، وما تلاها من إضراب وثورة؛ حيث غذت هذه الروح أحاسيس الشباب بزاد من عنفوان الثورة زاد، في إحساسه بتضخمها، حساسيته وأحواله المعيشية والنفسية. وذلك ما جعله يرى في ثورة شعبه كأنها حركة الأقدار التي تخضع الزمان لمشيئتهم. يقول في قصيدة قومي:

ولو كـان قـومي هجـدا لأفقتهم ولكن لهم طرف على المجد ساهر
النـاس والأيـام تخضـع خشعـا إذا منهم أومى الى الدهـر آمـر

وينبت في تربة هذا العامل الثاني، عامل ثالث، وأعني به أثر الاهتمام بفكـرة الأناشيد الوطنية التي كان لها صداها بين الشعراء العرب في هذه الفترة؛ حيث كانت تقوم المنافسات في نظمها، وترصد الجوائز والمكافآت لأحسن الأناشيد. ولذلك ليس غريبا أن يتأثر البحيري، الشاعر الشاب بأحمد شوقي ومصطفى صادق الرافعي وبسواهما في مصر، وبابراهيم طوقان في وطنه الأصغر، فلسطين، وهو صاحب أكثر هذه الأناشيد، سيرورة وانتشارا في الوطن العربي[٩].

ويمكننا أن نلمس أثر عامل رابع في هذه القصائد. وهو أثر التراث في الفخر والحرب، حيث نحس في هذه القصائد كلها بروح عمرو بن كلثوم تنتفض وتدب فيما بين السطور. كأن البحيري قد نفض يده لتوه من قراءة معلقته فظل روحها، وقوله فيها:

إذا بـلغ الفـطام لنـا صـبـي تخـر له الجبـابـر سـاجـديـنـا

يقدحان روح شاعرنا، ويشعلان في نفسه حرائق المجد، ويؤججان نيران الحمية، حتى ليحس البحيري أنه يريد أن يبز عمروا وهو يضع رضيع قومه هو في مقابل فطيم قوم عمرو في القوة والجبروت فيقول في «نشيد بلادي»:

ويوم تعم الحرب والخطب يعتري يكاد لها طفـل الرضاعـة ينبري!

ويبسط لنا روح المعلقة، في قوله، في قومه:

فشيخهم في النـائبـات مـجـرب وطفلهم شبـل نمـاه الغضـافـر
وشبـانهم يوم الردى حمم الوغى تلقّى العـدا والصدر بـالنار ثـائر
إذا ما دعا الداعي ليـوم كريهـة بأن حامت الجلّ فأين الكـواسر؟

وكذلك، وهو يقول:

إذا دعت الأوطان يـومـا لبغيـة بـأرواحنا الظمـأى أجبنا نـداءها
نـذود عن المجـد التليـد بصـارم شموس الضحى منه استعارت ضياءها
ومنا الذي قد روع الدهر بأسـه وعلم أحـداث الزمـان مضـاءهـا
تسـالمنـا الأيـام خشيـة بـأسنـا فتلقي لنـا أيـدي الليـالي ولاءهـا
ويدني لنا الدهر المنى وهو صاغر وأنفسنـا منهـا تنـال اشتهـاءهـا

وبمقدار ما يعكس هذا الشعر من فكرة الوطنية؛ فانه، بعواطفه المتأججة، يحمل الكثير من لقاح الروح الرومانتيكية وغبارها.

وربما كان من مظاهر الروح الرومانتيكية، عند البحيري، هذه الرغبة لديه في تسجيل بعض الظروف والملابسات التي كان ينظم فيها كثيرا من قصائده، كالزمان، دقيقا أحيانا بالساعة، ثم بالتاريخ الهجري، ما يوافقه من التاريخ الميلادي في بعض الأحيان، وكالمكان

مع إشارة أحيانا إلى بعض الملابسات المحيطة بموقف النظم[١٠]. وربما كان كذلك من مظاهر هذه الروح لديه هذا الذوق المتفنن الذي يصر على إخراج دواوينه به، منذ أول ديوان (سنة ١٩٤٣) حتى ديوان «لفلسطين أغني» الذي يعده للنشر. فحسن، وهو الرجل الدمث، الرقيق الحاشية، اللين الجانب، له دائما من الأصدقاء الخطاطون والرسامون الذين يختار من بينهم من يخطون دواوينه المخطوطة والمعدة للطباعة*، ومن يحلونها بشيء من رسومهم، وهو لا يرضى إلا أن يقدم ما يطبعه من دواوينه على ترتيب خاص يرضى به ذوقه الرفيع، ولا يستطيع أن يقبل أي خطأ يستشعره في ديوان له او كتاب يتعلق به. وفي ديوانه «حيفا في سواد العيون»، يُذكر أنه أعدم ملزمة مطبوعة في خمسة آلاف نسخة لمجرد خطأ لغوي لم يرض أن يظهر في الديوان. وقد رد على لائمه في ذلك: «تعلم أنني لا ولد لي ولا زوج، وان هذا الديوان بمثابة ولدي، واسطره بمثابة جوارح ولدي، فكيف تريدني أن أترك في ولدي ما أكره»[١١]. وهكذا هو دائماً فيه شيء، بل كثير من وسوسة الرومانتيكيين، حتى بعض تصرفاته العادية.

ويمثل ديوانه الأول «الأصائل والأسحار» روحا رومانتيكية سابحة في عالم الحب وأجواء العاطفة الانسانية الأنيقة تتلبس شعره تلبسا، فهو شاعر الوجدان المبدع الذي تفيض نفسه بمشاعره الذاتية، وتنبىء روحه، صدقا ورهافة واخلاصا، مما يجعل معظم قصائده فيه تصلح للتغني والترنم بما وفر لها من رقة وخفة ومن تنوع في موسيقاها[١٢]. ونحن نحس، في شعر الحب لديه، روحا مستأنسة حزينة تفيض أسى ولوعة بسبب ما عاناه من إخفاق في كلا حبيه؛ فحبيبته الأولى كانت فتاة يهودية ربأ بنفسه ان يبني بها بسبب ما كان يوسم به الفلسطيني من خيانة وطنية في مثل هذه الحال. والثانية كانت ابنة أسرة تعد من أحلاس الوجهاء، رفض والدها ان يقبل بالشاعر بعلا لابنته، بسبب فقره وتدني طبقته الاجتماعية. ومن مظاهر الحزن والصدق في هذا الديوان مجموعة القصائد القليلة التي يرثي بها بعض اخوانه، حيث نراه يصر على ان يضع قصائده في الرثاء تحت عنوان «دموع»[١٣].

أما ديوانه الثاني «افراح الربيع»، فاننا نحس، منذ صفحاته الأولى، كيف ان الطبيعة الفلسطينية الوادعة الجميلة تشكل فيه، كما شكل الحب والجمال في ديوانه الأول، الموضوع الآخر من موضوعات الشعراء الرومانتيكيين. واذا كان اهدى ديوانه الأول الى (أمير شعراء الوجدان) احمد رامي، شاعر الحب، فانه، وبكل بساطة، يهدي هذا الديوان «الى الطيور التي اتخذت لها اوكارا من احضان السرو في وصيد المسجد الأقصى، اولى القبلتين، واطهر بقعة في بلادي الحبيبة، (سوريا الجنوبية)».

«فهي تزف موكب الفجر عند انبلاج الصباح، فتمزج نشيدها الساحر بالدعاء المحرك سكون الليل بروعته وجلاله من تلك المآذن السامقة نحو السماء، بعزة الايمان، عندما يبتسم ثغر الصباح فيلقى السحر باحلامه الى يقظة النور، على صوت: الله اكبر... الله اكبر... الصلاة خير من النوم، وهي تطفر فرحة مرحة...»[١٤].

---

* نشر ديوانه الأخير: حيفا في سواد العيون، مصورا بالأوفست عن مخطوطة صديقه الخطاط السوري المرحوم بدوي الديراني: انظر الديوان ص ٤٠ وانظر تعريفا بهذا الخطاط في الديوان ص ١٥٤ وما بعدها.

ومغزى هذا الاهداء بالذات يكشف لنا بوضوح عن تلك البذور الوطنية التي اشرت الى زرعها في روح الشاعر الرومانتيكية. وهو لا يكتفي بذلك فحسب، وانما نراه يتبع هذا الاهداء بصورة للمسجد الأقصى المبارك بما فيه من رمز ودلالة على فلسطين ورسوخ العروبة والاسلام فيها، ومجابهة الاطماع الصهيونية والمخططات الاستعمارية. ويزيد موقفه جلاء في ما يعلنه من هدف هذا الديوان في طبيعة بلاده، بقوله: «انني اكشف الاستار عن بهائك وجلالك، واصف ما فيك من فتنة وروعة، لأشعل في قلوب شبابك الغض نار حبك، وافتح عيون أبنائك الصيد على نور جمالك»[١٥]، فهو لا يصف هذه الطبيعة لمجرد الوصف، وانما نراه يسخر كل طاقاته لاستغلال كل المؤثرات في تنبيه المشاعر وتفتيح النفوس على جمال الوطن، لتعميق الشعور بالانتماء اليه والتعلق به. ومن هنا كان رأينا في ما أشرت إليه من صلابة وتماسك ووطنية في روحه الرومانتيكية، ومن الغنائية المتأججة التي نظم بها عقود هذا الديوان، ديوان الجمال والسحر والفتون، كما وصفه في كلمة الافتتاح[١٦]، وفي كل دواوينه الأخرى. ففيه التقى الشاعر مع الطبيعة الفلسطينية الجميلة «في زوارق الاحلام، ومواكب الأماني، وعلى أجنحة الخيال... تحت ظلال القمر، وبين أحضان الزهر، وفي شباب الربيع، وربيع الشباب».

«عند مسارب الجداول اللاهية، وعلى أغاني الطيور الشادية، وفي أفياء الغصون الحانية»[١٧]. فأحال هذه الطبيعة الجميلة إلى أغنيات رقيقة هانئة، حيث ظل هو فيها كفراشة وادعة «مزوّقة» تطير بين الأزهار والورود والربيع، او كنحلة لطيفة تدندن في تحويم دائم تستدر رحيق الزهور. وخلق في هذا الديوان اجواء شاعرية غناء بما بثه فيها من أنغام وألحان ترقص الوجود، فينقلنا توا، بموسيقاه الهادئة المزركشة، الى أجواء اندلسية مفعمة بالرضا والحب وغضارة العيش.

إن المرء لا يكاد يصدق أن هذه الأجواء هي من خلق ذلك الصبي الذي كان منكودا في مطالع صباه. ولكن هل تستطيع العاصفة يا ترى، مهما اشتدت وقست، ان تخرج الفراشة عن طبيعتها الفراشية الرقيقة الناعمة الوادعة؟! هذا هو شاعرنا، نفحة موسيقية الهية، تجسدت في ذلك الصبي المشرد، حسن البحيري. فهل كانت اقداره التعسة قادرة على تغيير طبعه وطمس مواهبه، وتحطيم هذه القيثارة الربانية؟!

اذا صدق قول احد الشعراء الانكليز امام مقبرة احدى القرى «لكم اخفيت ايتها المقبرة كثيرا من المواهب والعبقريات دون ان تتفتح»، فان في إزهار مواهب حسن البحيري تحت سطوة النوائب التي اجتاحته مذ كان طفلا غريرا، دليلا على ألق العبقرية، ونموذجا على القدرة الانسانية الهائلة على التحدي وتحقيق الانتصار بالحس المرهف والابداع الفني الاصيل؛ هذه القدرة التي تظل تعلن عن نفسها بمحض وجودها الموار في النفس، خلقا الهيا، وابداعا ربانيا... او ليس حسن البحيري هو نفسه الذي يقول في «افراح الربيع»:

لئن يوما حدا بكمو حنين ... لسكان القبور الدارسات
وأوقفكم على قبري اعتبار ... او استعبار عين الذكريات
فناجوني بناي أو كمانٍ ... لتسعد في حفائرها رفاتي[١٨]

واذا كان الشاعر قد أشار الى أنّ بعض قصائده لحنها وغناها بعضهم، فان جل

قصائد هذا الديوان يصلح للتلحين والغناء... وهذا الديوان بالذات جدير بمن يحمل مفاتيح الالحان ويلج بها كنوز النغم الوادع الحزين فيه كي ينشرها في الآفاق، وينصب منها لوحات نغمية تجسد الروح الفلسطينية المنتشية على شواطىء بحيرة الجليل* (طبريا)، او فوق قمم الكرمل في حيفا**... في ضوء القمر، في الفجر، او عند المغيب انتشاء الفراشات او النحل في يوم ربيعي مشمس.

إنك تقرأ في هذا الديوان فتحس بنفس الشاعر تتشرب جمال الطبيعة، ثم تسكب ذوبهما معا حبا طفوليا خالصا يرعاه البحيري بعاطفة امومة صادقة، ويشعله في النفوس بحماسة ابوة حانية، وهو، في ذلك، كأنه يحاول التعويض في كلا العاطفتين اللتين حرمهما، عاطفة الأبوة، بسبب يتمه المبكر، وعاطفة الأمومة، بسبب قهر الأم وسلبها ارادتها بعد ان تزوجت من ذلك الزوج الفظ القاسي.

انه صادق في الحب وفي الود، مخلص لهذه العوالم التي الهمته ما أبدع في ديوانه عن الطبيعة التي تجسد مفهوم الوطن لديه، ومعنى الانتماء لهذا الوطن، خصوصا وهو يرى وطنه الجميل يتعرض لصنوف المؤامرات والأطماع. «فالطبيعة عنده ليست ترفا يتمتع به لساعته ويومه، وانما هي طبيعة العاطفة المتفانية في الحب الأبدي الأزلي.. للأهل، والوطن، والعشيرة. والشاعر، اذ يكشف الأستار عن مفاتن وطنه، وروائع بلاده، انما يرد بذلك على العدو الغاصب الذي يتسلل الى بيته مدعيا انه صحراء قاحلة بلا ناس، ولا أشجار، ولا ثقافة، ولا مقدسات»[١٩]. ومن هنا كان وصفه الطبيعة ابرازا لروح الوطن، وإشعالاً لنار حبه في قلوب الشباب الغض، وتفتيحا لعيون ابنائه على نور جماله.

وبالاضافة إلى هذه الوسيلة، أي وصف الطبيعة لاثارة الروح الوطنية، فقد استغل الشاعر كل فرصة اخرى يتاح له فيها نصب هذا الهدف امام الجماهير، فراح يستغل المناسبات والاعياد الدينية في هذا السبيل.

---

* انظر القصيدة الأولى من الديوان ص ١٣ «زورق الأحلام». ويقدمها بهذه الكلمات: «يوم الجمعة ١٤ رجب سنة ١٣٦٢ ليلة تمام البدر، ركبنا عند الأصيل زورقا من زوارق الأحلام، هام بنا في مياه بحيرة الجليل».

يا زورق الأحلام ... في يمّه يجري
مادت به الأنسام ... فواحة العطر
ومسكر الأنغام ... من مزهر سحري
رمل كالسنى السكران ... على لمى النهر
او رقصة الأغصان ... لنغية الطير

وهو ينظمها في خمس مقطوعات انيقة، يتفنن خلالها في تنظيم القافية تنظيما بديعاً، ويبث فيها انغامه الوادعة مما يورث النفس كثيرا من اسباب الحزن المريح.

** انظر قصيدة «نشوة» ص ٢٩. ويقدمها بهذه الكلمات: «وادي (رشميا، من جبل الكرمل)، في ضوء القمر. السبت ٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٢، ١٢ ــ ٦ ــ ١٩٤٣».

بواد من ضياء البد ... ر فياض التعاريج
نصبت من الأماني الغر ... للذكرى معاريجي
وفي كوكب ليل صيـ ... ـغ من ذوب الدماليج
مدارجه من الخزّ ... وارياش الحباريج
وفي روض من الأحلا ... م مشبوك العساليج
نعمت بغفوة الذكرى ... عن النوب المداليج!!

واذا كنا لاحظنا بذور الروح الوطنية في ارضه الرومانتيكية الصلبة، فاننا نلاحظ الى جانبها ايضا روحا دينية قوية يحاول الشاعر أن يستغلها في اثارة حماسة الجماهير وتنبيههم على اخطار الصهيونية التي تهدد الوطن... ومن هنا نقرأ له قصائد عديدة في مناسبات دينية، تعكس دون شك الاهتمام العام في ذلك الوقت بمثل هذه المواسم والأعياد والمناسبات مع ربطها باوضاع الوطن والبلاد. فالشاعر، كما نراه، لم يكن رومانتيكيا هاربا من الحياة ومظالمها وقسوتها، بل على العكس، نراه شاعر الوعي والمصادمة والمقاومة، يستغل كل قدراته وطاقاته في توجيه الجماهير واثارة وعيهم ووطنيتهم وحماستهم. فهو شاعر الكلمة الفنية الفاعلة منذ نعومة أظفاره الرومانتيكية، فكما قرأنا له بعض القصائد الوطنية القومية المتأججة منذ عام ١٩٣٦، فاننا نقرأ له بعض الأناشيد الوطنية في اواخر ديوانه **الأول**، «**الأصائل** والأسحار»[٢٠]، كأنه راح، بوعي، ومنذ وقت مبكر، يفولذ هذه **الأظافر**، حتى لنراه، في ديوانه الثالث، «ابتسام الضحى»، يحيلها سيوفا ومدى حادة يلوح بها في وجوه الطامعين في وطنه.

وقد حاول ان يؤلف بين أسماء دواوينه الثلاثة الأولى التي صدرت حتى عام ١٩٤٦، في هذه العبارة ضمن كلمة الافتتاح «... في سكون **السحر**.. **وابتسام الضحى**.. وروعة الأصيل .. نظمت عقود ــ افراح الربيع»، كأنه كان «يحط عينه»، ويرنو بها الى عنوان ديوانه القادم «ابتسام الضحى» الذي صدر بعد سابقه بسنتين.

وهذا الديوان «ابتسام الضحى»، هو ديوان الوطنية الصريحة المستعلنة، وفيه نلتقي مع البحيري بصوته الفلسطيني الموجوع معبرا عن هموم فلسطين وتطلعات شعبها وآماله. وهو؛ اذا كان في هذا الديوان لا يتخلى عن نبرته الفلسطينية، فانه، كرجل وطني، يعكس روح الوطنية الفلسطينية بوجهها العربي في قسماته القومية والاسلامية، مؤطرا بروح شرقية صميمة واعية يرد من خلالها في قصيدة «الشرق»[٢١] على شاعر الاستعمار «رديارد كيلنغ» الذي قال قولته المشهورة: «الشرق شرق .. **والغرب غرب**.. ولن يلتقيا»[٢٢]. هذه المقولة التي لاقت ردودا عنيفة من كثيرين من مفكري الشرق وادبائه. ويرد البحيري عليه ردا واعيا يستعرض فيه جوانب من حضارة الشرق وامجاده الماضية، ونور هداياته على مر الأزمان، ويبين فضل الشرق على الغرب في نور ضيائه، ويقارن بين العدل الذي نشره العرب المسلمون بين الأمم، وبين ظلم الغربيين وغدرهم الشعوب، يقول:

عم الملا لما ملكنا عدلُنا ... ولقسطنا ظلم الحوادث لانا
وملكتموا فاذا بشائن غدركم ... قد علم الغدر الزمان فلانا[٢٣]

ثم ينتقل الى قضية وطنه التي تؤرقه وتتسلط عليه في كل تفكير، فيقول:

وطني سلمت لنا ودمت مكرما ... وبقيت موئل مجدنا وعلانا
أترى لشرذمة (اليهود) مساكنا ... قرت عيونهمو بها انسانا؟
لا! لن ترى لعدائنا ولو انهم ... بذلوا لك الأرواح... والأبدانا!![٢٤]

وتتجلى روح العروبة في هذا الديوان في كثير من قصائده، ولكننا نود ان نشير هنا الى مقطوعتين فقط، لقصرهما من ناحية، ولاثباتهما الدلالة المقصودة من ناحية اخرى؛ ففي مقطوعة بعنوان «دم العروبة»[٢٥]، يقول:

لئن فرقتنا أكف الخطوب ... ديارا تقاسمها المقتسم

فـان لنـا في طوايـا القـلوب لشـمـلا تـأصـل في كـل دم!!

وفي المقطوعة الثانية «عيد العروبة»[٢٦]، يقول:

عيـد العروبـة يـوم تستقـل بـه من نـير مستعمر! أو غُـل منتدب
ويـوم تخفق في اجـواء عـزتهـا عـلى أعالي الأعـالي رايـة العـرب

ولا يمكن بطبيعة الحال ان يكون هناك أدنى تناقض بين هذا الوعي العروبي لدى الشاعر، وبين قصيدته «سوريا الكبرى»[٢٧] التي يعبر فيها عن الاحساس بوحدة بلاد الشام الحديثة التقسيم آنئذ، خصوصا وقد كانت فكرة سوريا الكبرى لا تزال تسيطر على اذهان الكثيرين من المناضلين العرب في هـذه البلاد، دون ان يكـونوا، كمـا لم يكن البحيري، من الحزب القومي السوري الاجتماعي. ثم يتحدث عن نضالات هذه البلاد التي كانت تنوء تحت اعباء الحكم الاستعماري. ودليلنا على روح العروبة المتأصلة عنده، وعلى عدم النظرة الاقليمية لديه، حتـى على مستوى سوريا الكبرى، اخذه برأي بعض المؤرخين الذين يرون في الفراعنة أصولا عربية خرجت في هجرات مبكرة من الجزيرة العربية[٢٨]، ثم دعوته فاروق (الملك السابق) في قصيدة «الفاروقية» وكانت له مكانته في ذلك الوقت بين الحكام العرب وفي محيط الجهل العربي، إلى «ان يحقق للعروبة مبتغاها، واعتباره خير بان لأمجاد العرب»[٢٩].

وتبين هذه الروح القومية في قوله من قصيدة «جهاد لبنان»:

لايعرف العربي في الأحـداث بالـ مصري... والسوري... واللبنـاني
فـالشرق تجمعـه العروبـة عـروة أدنت اقاصي «مصر» من «بغدان»[٣٠]

والى جانب هذه الروح القومية العـربية في شعـره، نقرأ له، في هـذا الديوان، قصيـدتين طويلتـين نسبيا، الأولى «مهـرجان الرسـول»[٣١]، والثـانيـة «عـلى هـامش الهجرة»[٣٢]. وكانت الأولى في ذكرى المولد النبوي الشريف لسنة ١٣٦٣هـ، وقد ألقاها الشاعر في قاعة (كوكب الشرق) بحيفا، وفيها يحيـي مولد الرسول العربي العظيم، ويرى فيه العبرة والعظة على القوة والجهاد والحق؛ حيث يقول مخاطبا، بوعي، يوم ميلاد النبـي:

ما كنت ذكرى مـأكل او مشـرب او ملبس تغـري بـروق سـرابـه
مـا كنت الا عبـرة لأولي النهى كـر الزمـان بهـا عـلى احقـابـه
انقيـم هـذا المهـرجـان لسـيـد دان الورى لسيـوفـه وحـرابـه
ونكون نحن اذل من وتد الحمى او عيـره المعـقـول في أجنـابـه

ثم يأخذ عـلى أهل البـلاد تفرقهم وانقسـامهم، ويعيب على اصحـاب الأحزاب صراعاتهم وتطاحنهم، وكلهم ضعفاء مغفلون، يحاول ان يصب عليهم الماء البارد:

فيم المفـارح؟ والعـدى في دارنـا يـقـظت طوارفهـا لأمـر نـابـه
اتـلهيـا؟ والعـرب في أغـلالهـا وتسليـا؟ والشـرق في أوصـابـه
وتنعمـا؟ والشعب موؤود الخـطى عن حقـه، والذل بعض شـرابـه
ذهبت بـه شـذرا يـدا اعـدائـه ومضت بـه مـذرا يـدا أحـزابـه
ما نحن أهلك يا بلاد اذا الونى ألوى بـنـا عـن حـقـه وطلابـه
أيـذود عن فمنا الدخيـل رغيفنـا ويبيـحـه في أرضنـا لكـلابـه؟!

وهكذا نرى شاعرنا يعيد، في هذه الدعوة، سيرة صحبه من جيل الشعراء السابق عليه (ابراهيم طوقان، وعبد الرحيم محمود وسواهما)، إذ نقرأ في شعره هذه الغصص التي يتجرعها مع شعبه بسبب ما يراه من اخطار تحدق بالوطن، ويحس وقع دبيبها يقترب من اوقات الحسم والبلاد منقسمة على نفسها. ومع ان مثل هذه الأحاسيس تظل تطارد الشاعر، الا أنه من الملفت للنظر انه، بنفسه الحاسة المرهفة، وبشعوره بالمسؤولية والاخلاص في مثل تلك الأجواء تراه يستغل مناسبات الأعياد المفرحة في ذاتها، ليخاطب الشعب ويعلن عليه حرمانه المأساوي من تلك الأفراح، بسبب اوضاع البلاد التي تؤرقه، ولا تغيب عن باله، فهو يقول في مقطوعة عيدي:*

يهنئني بالعيد من ظن ان لي ... سوى برء اوطاني الجريحة عيدا
ارى الشرق مطوي الفؤاد على الأسى ... فلا عيد الا ان اراه سعيدا(٣٣)

وتحت عنوان «عيد البلاد»، بمناسبة عيد الفطر لسنة ١٣٦٣ هـ، يقول:

ليس هذا اليوم يا قومي بعيد ... من رأى في صبحه وجه عداد؟
انما عيد لياليننا السعيد ... يوم تدنو من امانيها البلاد
لا تظنوا العيد براق الثياب ... من ثمين الخز... او غالي الحرير
انما العيد اذا نادى الشباب ... وطن اثقله العادي المغير
ان يلبي الموت كالأسد الغضاب ... يوم يدعونا الى الموت النفير
ايكون الجسم في ثوب جديد ... وأماني الروح في ثوب الحداد؟!(٣٤)

وعلى الرغم من ان مثل هذه المناسبات تحكم الشاعر وتفرض على شعره ما تحسه من علو في نبرته، وخطابية في صوته، على عادة شعر المناسبات والمحافل، فاننا نرى حسن البحيري متيقظا على الواقع، كما هو متيقظ على الماضي الذي يرى انه لا يرفع الإصر عن البلاد اذا ما اكتفى الناس بالركون الى امجاد الأجداد التي يجب ان تكون فقط دافعة الى العمل، وحافزة للهمم:

ما فخرنا يوم التفاخر قولنا ... كان الأوائل في الزمان الخالي
بل فخرنا ما شيدته لنا يد ... مشهودة الاحسان والأجمال(٣٥)

ومع اكبارنا لروح حسن البحيري الوطنية التي نراه يتحول اليها في هذا الديوان، الا اننا لابد ان نلاحظ ان شاعرنا، بهذا التحول، وهو يذوب في القضايا الوطنية العامة، بدأ يفقد الكثير من رومانتيكيته الحالمة. والأهم من ذلك أنه بدأ يفقد كثيرا من سمات التفنن التي كنا نلاحظها في شعره في ديوانيه السابقين، وبخاصة في «افراح الربيع»، من غنائية رقيقة، ومن حرية التنويع في الايقاعات والانغام، مما كان يشي بامكانات فنية وافرة ترهص بشاعر ربما كان قادرا على الوقوف على اعتاب التجديد في الشعر، او ولوج أبوابه الى جانب شعراء التجديد الرواد، من امثال المرحوم بدر شاكر السياب ونازك الملائكة وعبد الوهاب البياتي. وأنا أميل الى الظن ان هذا الانشغال النفسي العميق بالمسائل الوطنية وما يتصل بها من محفليات، والاخلاص في هذا الانشغال الى حد الفدائية(٣٦)،

---

* يقول الشاعر عن المقطوعة هذه: كتبت هذا الجزء من المقدمة، دونما ترتيب سابق، في صباح عيد الفطر ١ شوال ١٣٩٨ هـ الموافق ١٩٧٨/٩/٣. ولكم أراه يصور نظرتي للواقع وأمور الوطن منذ سنوات طوال.

جعله يتجه الى الشعر الخطابي ويستغرق فيه، وهو لا يزال في اوائل الطريق، فاخشوشنت اوتار حنجرة العندليب وارتفعت درجة صوته وعلت نبرته. وزاده دفعا في هذا الاتجاه ما فرضته طبيعة عمله في اذاعة دمشق بعد النكبة، من الاشراف على برامج لغوية فرضت عليه قراءات خاصة ظلت تشده الى القديم، وتخضعه للتقاليد، وتدفع به عن مشاهد التجديد حتى غابت عنه هذه المشاهد الى حد نكرانه اياها. ولا يعني ذلك أن حسن البحيري فقد طاقاته الفنية، وهي طاقات خصبة بدت واعدة وعلى كثير من النضج مع بدايات تفتحه الشعري، ولكننا نقول انه في ظروفه التي مر بها، فقد فرضت هذه الظروف ألا تتفتح ازاهير شجرة الفن لديه في تطور وبالتدريج، مع انداء كل فجر من أيام الشعر العربي الحديث. وربما كان ما في نفسيته الخاصة، من اكباره لبعض شعراء الجيل الماضي، وربما صداقاته مع بعضهم، بالاضافة الى ثقافته التراثية، مع ما تلا عام النكبة من ظروف قاسية، حوائل بينه وبين متابعة القراءات الحديثة، الأمر الذي فرض عليه الرضا بأحصنته القديمة محافظا على عافيتها وقوتها بحق، فظل عازفاً عن محاولة ركوب اي حصان من احصنة التجديد، او تغيي هذه الغاية، ومن هنا، فان أكثر ما نشاهده من افراس في حقول شعره في الزمن اللاحق، هي أفراس الشعر الكلاسي الحديث التي تنفث انفاس شعر الاسلاف وتنطق بروحهم، حيث يتجلى ذلك في معجمه الشعري، وفي صياغاته المتينة النسج وفي تراكيبه البيانية الناصعة، وفي معظم اخيلته وتشبيهاته واستعاراته حتى ليصل به الأمر حد نظم «الوجوبيات» (وجوب ما لا يجب)* على غرار «اللزوميات» (لزوم ما لا يلزم) للمعري، أبي العلاء.

ويمتلك حسن البحيري ثروة كبيرة من الشعر، كان بعضه منظوما منذ سنة ١٩٤٤، وكان يعده او يعد بعضه ليكون ديوان «ظلال الجمال»** الذي لم يكتب له بعدُ ان ينشر، وتراكمت على مادة هذا الديوان مادة شعرية ضخمة، طوال الفترة اللاحقة للنكبة، ويبدو ان الشاعر كان ينشط كثيرا في النظم في بعض الأحيان، ولكنه، لظروف عديدة، ظل ملاصقاً خطأه في عدم نشر اي شيء من هذا الشعر؛ قانعا بما يشبه ان يكون انطواء على الذات داخل عزلة ضربها حول نفسه، إلا ما كان، في الغالب من نشاطه في مجال عمله الاذاعي في دمشق، حتى كانت سنة ١٩٧٣، فقد تمطى شاعر حيفا، واطل، بعد غيبة طويلة بسحنته الفلسطينية من خلال ديوانه «حيفا في سواد العيون» ومما يذكر، بخصوص هذا الديوان، انه طبع على نفقة صاحبه الذي يحتفظ في بيته بالاف النسخ منه بسبب عدم توزيعه؛ وهو، لعزة نفسه، يتحرج من عرضه على من يمكنهم توزيعه وتسويقه.

ويبدو أن الشاعر، في هذه المرحلة من حياته، وفي محاولة للتكفير عن خطئه في مراكمة ثروته الشعرية دون نشر، يحاول ان يخرج على الناس وأن يثري «متحفه الفلسطيني» في بيته، فتراه، وله الحق، متلهفا في السنوات الأخيرة على نشر نتاجه، والتعريف به؛ فبعد ديوانه «حيفا في سواد العيون» يطبع على نفقته، بالرغم من امكاناته

---

* ديوان مخطوط لدى الشاعر سنعمل على دراسته في بحث آخر.

** أنظر الصفحة الأخيرة من ديوانه الثالث «ابتسام الضحى»، حيث أشار إلى أن هذا الديوان: «ظلال الجمال» كان تحت الطبع آنذاك.

المتواضعة، كتاب «مدينة وشاعر، حيفا والبحيري» بالاضافة إلى ما قدمه لمؤلفه من عون في تحضير مواد الكتاب. ثم ها هو ذا يعد جزءا جديدا من ثروته التي يختزنها في ديوان بعنوان «لفلسطين أغني». ويظل لديه من المجموعات الشعرية المنظمة عدة مجموعات نتمنى ألا يطول حجزها عن النور.

جمع الشاعر، في ديوانيه الأخيرين: «حيفا في سواد العيون» و«لفلسطين أغني»، قصائد تتفاوت في قدمها، فيمتد تاريخ نظم قصائد الديوان الأول ما بين سنتي ١٩٤٢ و١٩٥٥، وقصائد الديوان الثاني ما بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٧٦، وكل قصائده سابقة على ١٩٦٠ فيما عدا أربع قصائد «يا أمتي لن تقهري، ورايات الفدا»، نظمهما في اليومين التاليين لحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، و «حيفا»، نظمها سنة ١٩٧٣، و «منائر الهدى» في سنة ١٩٧٦. ولا يعني هذا أنه لم ينظم في هذه الفترة الطويلة سوى هذه القصائد، فحسن البحيري غزير الانتاج، ولكنه اختار هذه القصائد دون سواها ليثبتها في هذا الديوان الأخير.

ومهما يكن، فان دارس هذين الديوانين، يطل من خلالهما على حسن البحيري في الأربعينات والخمسينات. فيما عدا القصائد الأربع التي أشرت إليها. ولا شك أن هذا أمر مؤسف حقا، الا تتاح لنا فرصة قراءة الشاعر إلا بعد أكثر من ثلاثين سنة من نظم قصائده. ومن هنا، فقد ارتأيت أن أجمع الديوانين معا، وأن أرتب قصائدهما حسب تأريخها الذي أشار هو إليه في محاولة للتعرف على الشاعر من خلال تطوره الفكري والفني. وقبل ذلك، أود أن أشير إلى ملاحظة لافتة للنظر، فهو، في ديوانه «حيفا في سواد العيون»، حكم نفسه لمسألة شكلية خارجية تماما، فلم يضم في الديوان، كما يقول «غير ما خطه الخطاط المرحوم (بدوي الديراني) من قصائدي»[٣٧]. وذلك فرض عليه أن يثبت في الديوان قصيدة «أفراح المولد»[٣٨]، مع أنها كانت قد نشرت في ديوانه الثاني «أفراح الربيع»، لالشيء إلا لأن القصيدة كتبت بخط ذلك الخطاط. وربما كان اقتصار الديوان على ما خطه بدوي الديراني هو السبب الذي جعل الشاعر لا يدخل فيه قصيدته «حيفا» المنظومة في شهر ربيع الأول ١٣٩٣ هـ، نيسان (ابريل) ١٩٧٣ م، الشهر الذي طبع فيه الديوان، مع أن القصيدة أدخل في موضوع الديوان... وكان من المستحسن أن تثبت فيه. ومثل ذلك أيضا، المقطوعة القصيرة التي تحمل عنوان «غابة»[٣٩] في وصف إحدى غابات جبل الكرمل في حيفا، وهي منظومة سنة ١٩٤٥. وكذلك يمكن أن يقال في مقطوعته «السهم والألم» في تشوقه ولوعته إلى مدينته «حيفا». ولكم كان جميلا لو أن هذا الديوان ضم كل ما نظمه الشاعر في «حيفا»، خصوصا إذا كان لديه قصائد أخرى فيها. ولربما كان ادعى الى التأثير لو أن الديوان اقتصر على قصائده في مدينته اذا كان لديه فيها مجموعة من القصائد تشكل ديوانا بحجم معقول.

ومهما يكن، فانه من المفيد ان الشاعر يؤرخ لمعظم قصائد الديوانين، ولذلك، فانه يساعد الدارس على تصنيف هذه القصائد حسب التسلسل الزمني الذي قد يعين على اظهار مدى تطور الشاعر عبر هذه السنوات الطوال. وما دمنا نقرأ للشاعر عددا لا يستهان به من قصائد الديوانين منظومة قبل حلول نكبة ١٩٤٨، فإنه من المتوقع ان نراه في هذه القصائد على حاله التي رأيناه عليها في دواوينه الثلاثة التي ظهرت في الفترة نفسها حتى سنة ١٩٤٦، وان جاءت قراءتنا له من خلالها متأخرة أكثر من ثلث قرن.

ولذلك، فان الشاعر في هذه القصائد بالذات هُوَ هُوَ، حسن البحيري الشاعر الرومانتيكي الوطني، صاحب «الأصائل والأسحار» و«أفراح الربيع» و«ابتسام الضحى». اوليس كل هذا الشعر نتاج فترة واحدة؟ مع ملاحظة انه بدأت تطغى فيه الروح الوطنية على الروح الرومانتيكية بحكم التطور الذي لحق قضية الوطن، وبدأ الناس يحسونها سيفا مصلتا على رقبة حياتهم.

اننا نقرأ له أقدم قصائد «حيفا في سواد العيون» مؤرخة في عام ١٩٤٤، وهي بعنوان «نشوة الخيام»، مع عدم اعتبار قصيدته «أفراح المولد»، المؤرخة في عام ١٩٤٢، لأنها منقولة من ديوانه «أفراح الربيع»، فنقف فيها على روح الخيام التي تلتقي فيها عذابات روح المتصوف الصب الحزين الذي (يُفَرفِكُ) سنوات عمره في نشدان «النشوة ومختلف اللذات» دون أن ينال، على عادة الرومانتيكيين، الا الصدى منها وبراق السراب[٤٠]. واذا كان البحيري يكتب عن مدينته «حيفا» في هذه الفترة بروح الرومانتيكي الهائم المدنف بحبها، الا أننا نستطيع أن نستكنه في هذه الروح صلابة الوطني الغيور الذي تشغله حال بلاده وتتسلط عليه قضيتها، فيطلب من مواطنيه البقاء ساهرين عليها. ولذلك نراه يفتح عيونهم على جمالها وبهائها. وكانت «حيفا» من أبرز المدن الفلسطينية جمالا ونضالا، فتراه يعرض بعض صور جمالها ومصابيحها تحت ضوء القمر[٤١]، ثم هو يلتفت إلى بعض غابات الكرمل حيفا، فينصب منها لوحة فنية باهرة، تتنفس من خلال روحه الرومانتيكي عبق الشذا والنسيم، وتفتر عن ابتسام الزهر في أرجائها الفيح[٤٢]. ونراه يهتم أيضا بمدينة «يافا» عروس البحر المتوسط، وأشهر المدن الفلسطينية بشجرة البرتقال، فيعرض علينا من بيارات البرتقال في شهر النيروز والأزهار قصيدة «زهرة البرتقال»[٤٣] من خلال روح الرومانتيكي الشفافة، وروح الوطني الحنون:

أتسأل عن زهرة البرتقال
عن السر في سحر إزهارها
عن الفجر يوقف ركب الصباح
ليقبس فتنة أنوارها
عن العطر تسكب منه النجوم
سلاف الدنان لسمارها
وعن قطرات الندى والليالي
تصوغ حلاها لأقمارها
عقودا تمنت لآلىء الجنان
لو انتظمت بين أحجارها
أتسأل عن زهرة نورت
فهام الفتون بنوارها:
سمائي سقتها مذاب الضياء
وأرضي غذتها بأعطارها

وتتجلى روح الوطني الغيور «الشابية» فيه أثناء هذه الفترة، وهو يصب نقمته على بعض زعماء فلسطين انئذ، ذلك الزعيم الذي أسماه «الصنم المعبود»[٤٤]، فتحسه، من

خلال صوته، يتحرق ألما ومرارة على جهل الشعب وانخداعه بالزعامة التي تتلهى به:

أيها الشعب، يا أخا الجهل، هلا ... همت بالحق ذي السنى الوضاح؟
أنت في زورق الزعامة مجذا ... ف تلهث به يد الملاح
أنت في قبضة الامامة مسبا ... ح للاهي أنامل أو راح
فانفض النير عن كواهل ذل ... وارم بالقيد وجه باغ وقاح
وامض بعد الخمول في سبيل العيـ ... ـش عزيز الجناب، طلق الجناح
قبلما تصرح الليالي فما تنـ ... ـصاح الا عن مدية السفاح
تلك مني نصيحة فاذكرها، ... وادخرها لخطبك الرزاح

ومثل هذا اللوم العنيف نراه يصبه على مسامع شعبه في قصيدة «أمة تحتضر»[٤٥]، وفيها يهيب بالشعب أن يخلع عنه رداء الجهل، ويثب إلى العلم وثبة قوية تعيد من أمجاده ما غبر، وأن يهب للجهاد بعزم يروع مضاء القدر. وهو يؤمن بدور الشاعر وبكلمته الفاعلة تدوي في سمع الزمان:

وكيف بصبر على ليل جهل ... دجى بالملمات لما اعتكر!
فلا بد للشعب من صيحة ... يدوي صداها بسمع العصر

وتعلو صيحته وهو يرى مع شعبه تآمر الدول على وطنه المقدس الجميل، يوم اتخذت الأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، فيتجسد أمام ناظريه الهول المحيق بالبلاد الذي طالما نبه اليه، إذ طفح الكيل وطمى السيل. ويأتينا صوته من حيفا مخاطبا أمم الشرق في «صوت من فلسطين»[٤٦]:

فانفضي كلة النيام وهبي ... من سبات الكرى وليل الهجود
وأثيري، فالشر صَرّح عريا ... كل شيخ... وكل طفل وليد

ونحس لديه بنفس «نيتشه» يتردد، وهو يتوخى العظمة والقوة في الانسان لمصارعة الزمان:

امض يا شرق للجنون وحيا ... ما أرى اليوم ذا الحجا بالرشيد
ان يكُ الحلم بالاباء حميدا ... فهو عند الهوان غير حميد
أنت في حاجة الى كل حس ... يقدح بالزند في صفا الجلمود
هل رأيت النهى تنيل منالا ... بالأماني الكذاب او بالوعود؟
فادرعها قوى تدك الرواسي ... لا تخف صولة الزمان العتيد
يا ديار الاسلام، يا مشرق النور ... ومهد الهدى، وغاب الأسود
حلم «صهيون» ان تكوني رحابا ... مفسحات للكه المفقود...
فاحمليها معاولا ذات عزم ... قُدَّ من طفرة القضاء العنيد
واحفريها مهاويا مظلمات ... ما لداجي اغوارها من حدود
وادفني الحلم... والذي حلم الحلم ... وراء الرجام... تحت اللحود

ويحس، من خلال الهبة الجماهيرية التي اعقبت إعلان هذ القرار، كأن ثورة ولدت على أرض وطنه. ولكنه، مثله مثل غيره، لم يكن قادرا على أن يحيط بكل ما يخطط ويجري في السر والعلن، وعلى كل المستويات في العالم، لنكبة وطنه. ومن خلال هذا الاحساس يخاطب صخرة الأقصى، ويقول للصهيونية:

اليـوم قـد ولدت بـأرضي ثـورة ما أبصرت عين الزمان شبيهها[٤٧]

ان الشاعر مخلص في رؤيته وفي دعوته، وان كان في هذه الرؤية شيء من القصور فرضته ظروف الفترة والسياسات الدولية التي تآمرت في مأساة فلسطين وعلى شعبها بتخطيط أبشع مؤامرات الاستعمار الاستيطاني وتنفيذها، مسخرة لها قوى عاتية لا ترحم. ومع ذلك فقد كانت دوافع الأمل لدى الشاعر، كما هي لدى الشعب، أكبر وأقوى من عوامل اليأس، الأمر الذي جعل الشاعر يثق بالنصر «ضمنا له يومنا والغدا»، وان كان لم يضمن من أسبابه الا أمجاد «أمة مؤثلة في العلا محتدا». ولا شك في أنه كان مدفوعا الى هذا الاحساس بفكرة دخول الجيوش العربية الى فلسطين ليلة نظم القصيدة[٤٨] في بلدة «عنبتا»، على الطريق العام بين نابلس وطولكرم، ليلة ١٤ ــ ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، «والكل» ينتظر «مجيء الجيوش العربية من البلاد العربية... كما وعدنا».

ومهما يكن، فان فترة الخداع كانت قصيرة، اذ لم يمض وقت طويل حتى بدأت النكبة تهبط على الناس بثقلها الرصاصي، فبدأت تتساقط المدن والقرى الفلسطينية، ويضطر الشاعر الى مغادرة مدينته الحبيبة حيفا بعد ظهر يوم الخميس في ٢٢ نيسان (ابريل) ١٩٤٨، دون أن يكون قد مر في توهم خياله انه يغادرها الى غير رجعة ــ حتى اليوم ــ. ويفتقد بعدها الاستقرار، ولا نعود نرى اسم حيفا، كمكان ينظم فيه بعض قصائده، وانما نُحسّ انه ضائع في متاهة بلا حدود... فينظم بعض قصائده في أماكن موزعة بين نابلس، وعنبتا وطولكرم، بل وعلى قارعة الطريق العام بين هذه المدن، أحيانا، وقد بدأ يطعم مذاق التشرد وعذاباته. وبروح من طعم هذه العذابات وتجرعها راح يلقي بعض الأضواء على أسباب النكبة وعواملها. وتقوده طرق التشرد إلى دمشق، وقد تكون قصيدة «على جناح الخيال»[٤٩] المؤرخة في شتاء عام ١٩٤٩، أول قصيدة ينظمها في منفاه في دمشق. وفيها نحس أثر اللوعة والحزن المقيمين في نفس الشاعر، اذ هو يجد نفسه بين عشية وضحاها طريدا من وطنه، وقد تحققت أحلام الصهيونية التي دأب على التنبيه على مخاطرها، ولم يعد بقادر على رؤية أرض الوطن، وليس له الا أن يخاطبه على جناح الخيال وبمساءلة الأطياف عبر ليال دهمها دهر نكوب، وان ظل:

طامعـاً أن يـرى الديـار بـطرف كـاد في دمـعـه يـذوب نحـيبـا

ويسائل ذلك الطيف:

أيهـا الطيف يا ابن جـرح دفين لم تـزده الأيـام إلا نـشـوبـا
هات حدث عن خير أرض حديثـا يجعـل الدمـع سـائـلا ومجيبـا
كـيف وافـيـت أربـعـي وديـاري والليـالي بـهـا تـمـر خـطوبـا؟
والزمـان العسـير يـولي بنـيهـا بـالقضاء المـرير وجهـا قـطوبـا

فليس أمام الشاعر هنا إلا أن يعود بخياله الى شريط حياته فوق تلك الأرض الزكية، قد قضى فيها فجر الشباب الأول، ثم اضطر الى مغادرتها مكرها تاركا فيها فؤاده «يكمل العمر حسرة ووجيبا».

انه في هذه القصيدة الموجعة في تأثيرها يصور مرحلة انتقال عاطفي عميق الدلالة على النكبة والخروج الكبير اللذين فرضا على شعب فلسطين عام ١٩٤٨، نحس فيها بالشاعر مهيض الجناح وهو يدعو وطنه بصوت أسيف الى أن يتصبر ويتجلد، والحسرة

تتنزى من جلده؛ والحزن يفيض من نفسه دون أن تضعف هذه النفس او تهون، على الرغم من انه يركن في نهاية قصيدته الى القضاء لعله يجزي كل من خان الوطن او اساء اليه، وكنا نتمنى لو أنه اختتم القصيدة بدعوة الى الثورة والانتقام. ولكن الظروف التي واكبت تلك السنين السود التي تلت النكبة مباشرة كانت غلابة وقاسية، فقد توزع الشعب على أراضي المنافي، وفقد فيها شخصيته، وتبعثرت آماله، ولم يعد فيها للشاعر، وهو يحس بالخواء الوطني والقومي حوله، غير أنه يركن الى القضاء والقدر، منتظرا ما تأتي به الأيام، وهو واثق بعدل السماء واعتدال دورة الزمان يوما:

يـا «فلسطين»... كفكفيهـا دموعـا ... أرسلتهـا الأحـزان غيثـا صبيبـا
مـا جداء الدمـوع والجـرح دام ... عـز في البـرء مـرهمـا وطبيبـا
فـأنيمي الأسى بصـبـر جمـيـل ... واحمليه في القلب جرحـا خضيبا
وارقـبـي دورة الزمـان بـحـكـم ... سـار بـين الأنـام سيـرا عجيبـا
فلعـل القضـاء يجـزي مسيئـا ... بـالذي قـدمت يـداه قـريبـا...!

ولكن المأساة وأحزانها ظلت وتظل أكبر من كل تأس وتجمل فردي او جماعي، ومن ذا الذي كان يقدر استقصاء احزان المحزونين المشردين وتجسيد احزانهم؟ ومن ذا الذي كان يعرف مدى هذه الأحزان غير الله؟ ان حسن البحيري يضع يده أمامنا على مكمن الوجع في قلبه وهو يرى الأيام تتوالى... ومسافة الزمان تطول عن حيفا... والذكريات تتعتق في نفسه وتجرّحها. وهل نستطيع أن نلومه على بكائه؟ وماذا كان في مقدوره أن يفعل؟ وما هي امكانات الفعل في مطالع الخمسينات، حتى على مستوى الأمة؟! واذا رأيت الرجل يبكي، فاعلم انه بمقدار صدقه في دموعه تكون بلواه أعظم. ودموع البحيري هنا ليست دموع شاعر وحسب، وانما هي فجيعة الرجل الانسان فيما يمكن ان نصفه «جوهر حياته». لقد تمكن ان يغرس شعاف «الكرمل» وشعابه زهر صباه بجهده وكده، وأن يرويه من سلسلة، يقول:

فنما على جُهد الضنى... وعنائـه ... وزكا على جرح عسير المحمل[٥٠]
حتى استـوى... وهدهـد خاطري ... مَجْنى... وأكمام الرجاء بسمن لي
قـطفتـه كف غـير كفي عـنـوة ... وجنـاه من أرضي غريب المنجـل!

انها روح فلاح يحس بسلب أرضه وزرعه والاستيلاء عليهما بالقوة! اوَ لا يحق للشاعر هنا أن يعلن ضعف الانسان فيه، وعجزه في مثل هذا الموقف؟ وهو عجز مستمد من عجز شعبه وأمته انذاك أمام كل قوى القهر، وان كان عجز الأمة غير مشروع. اننا نستشعر حقيقة الصدق في هذه الانبثاقة العاطفة التي نحسها نبعا سلسبيلا ينبجس من عرق صخرة من صخور جبل الكرمل:

مـا أشـرقت عينـاك إلا خـانني ... بصبابتي... صبري... وحسن تجملي
وتحسست كفـاي من ألم الجوى ... سهمـا مغـارس نصله في مقتـلي
وتسـارعت من مهجتي في وجنتي ... حمر المدامع جدولا في جدول[٥١]

وهذه القصيدة نموذج على القصيدة التقليدية التي تحقق بالشكل التقليدي غاية الشاعر في تجسيد التجربة الشعرية والمعاناة الصادقة، حيث نحس ان صاحبها يسخر،

بعفوية واخلاص، طاقاته الشعرية للتعبير عن هموم نفسه المحزونة؛ مما وفر لها كل سمات القصيدة الناجحة من معجم لفظي وصياغة، ومن خيال وتصوير وموسيقى تقوم العاطفة الانسانية الصادقة بمثابة ماء الحياة في اشباع هذه المقومات ولحم نسيجها وينجلي هذا الموقف مجسدا حيفا، مدينة الشاعر، بكل ما يحمله لها من ذكريات وحب، من خلال عيني حبيبته كلما أشرقتا عليه، فهو يطل فيهما على حيفا، إذ تشرق عليه من سوادهما:

فلقد رأيت بلحظ عينك إذ رنت ... والتيه يكحلها بميل تدلل
«حيفا» وشاطئها الحبيب، وسفحها ... وذرى تعالت للسماك الأعزل
ومنى تقضت في فسيح رحابها ... وهوى تولى في الشباب الأول
عين رأيت بسحرها وفتونها ... أحلام عهد بالصفاء مظلل
ولمحت بين سوادها وبياضها ... ظل الصنوبر في أعالي «الكرمل»
فاذا رنوت الى لحاظك تائها ... من سرها في جنح ليل أليل
متعثر اللحظات، مشدوه الأسى ... أهفو لحظ مدبر او مقبل
وأنا أرود بلهفتي وصبابتي ... ألق البسنى من وجهك المتهلل
فتلفتي، لا تعطفي جيد الحيا ... عني، ففي عينيك غاية مأملي...!

وتقدم هذه القصيدة نمطا حيا على نجاح المزج بين الحبيبة والوطن[٥٢]، من خلال موقف انساني خالد.. هذا النمط الذي استغرق فيه ونماه كثيرون من شعراء فلسطين فيما بعد، ولا سيما الشاعر العظيم محمود درويش الذي وحد، حقا، وعلى مدى أرحب، بين المرأة، أما او اختا او حبيبة، وبين فلسطين... انفاسا ونسيج حياة.

والبحيري سابق أيضا في الاحساس بمثل هذا التوحد بين الوطن وبين مظاهر الطبيعة الجميلة، وربما أشبهه في ذلك من جيل شعراء فلسطين الذين سبقوه عبد الكريم الكرمي (ابوسلمى) في لمحات من بعض قصائده. ونموذج على ذلك من شعر البحيري مقطوعة «أنفاس الوطن»[٥٣] التي نظمها في طريق دمشق ــ الربوة ــ دمر صيف عام ١٩٥١، على لسان «ذات حنين» تسأل:

أختُ، ما سر الشذا في زنبق
حير الأدمع في خد الزمن
فأجابتها بلحن شارد
رن، فاهتز له عطف الفنن
يا ابنة الأيك، ويا أخت الشجى
أرج الزنبق أنفاس الوطن

ولا غرو أن يتمثل عارفو البحيري مدينة حيفا في سحنته وفي ملامحه، كما يتمثلون البحيري مَعْلما من معالم المدينة، وفيهما معا وداعة لاتتناهى، وجدة لاتخبو على الزمان... كأنهما تبادلا شرائح بعض السمات فيهما... أكسبها شيئا من سمات الانسان، واكسبته شيئا من سمات الطبيعة. وحيفا بالنسبة اليه هي الأم والأب والغذاء والهواء. وهي كذلك السهد والحلم بجفنه كلما جن الليل، والسهم والألم بجنبه كلما انبلج الصباح:

ما جن ليل على مُغْف ولا يقظ

إلا و«حيفا» بجفني السهد والحُلم
ولا تجلى صباح في مفارحه
إلا و«حيفا» بجنبي السهم والألم[٥٤]

وتحس أنه لا يُنبس بهذا الاسم الحبيب الى نفسه إلا وتستوفز في ذلك الانسان المرهف الحس أصدق العواطف الانسانية وأنبلها. إن مرور الأيام والسنين يعمق حيفا وذكرياتها في نفسه، ويزيدها قربا فهي تنطوي في نفسه انطواء حسن الطفل والصبي والشاب في اهاب حسن الرجل الكهل... كأنه مع تقدم العمر به يقترب من حيفا... انها تحل فيه خلال حياته، فهل ستحل روحه فيها بعد وفاته؟؟

بعد ثلاث وعشرين سنة من قصيدة «حيفا في سواد العيون» نظم قصيدة أخرى بعنوان «حيفا»، تحس فيها بهذا الحلول والقرب:

حيفا وأنت مزاج الروح في رمقي
وعمق جرح الهوى في موجعي الخفق
والضحك، تمسحه الأيام عن شفتي
والليل تطرحه الآلام في طرقي
... عيناي أنت وأنت العمر أجمعه
وأنت عرس السنى في مأملي الخلق
وأنت طلعة فجري نورت سبلي
وأنت غيبة شمسي ألهبت غسقي
يشدني لك شوق لو غمست له
يراع شعري في صوب الحيا الغدق
ورحت بالحب والذكرى أصوره
دمعا على الخد... او حرفا على الورق
لجف حبري... ولم أبلغ قرارة ما
ضمت جوانح صدري من لظى حرقي...![٥٥]

ولا يمكن أن نكتفي بالوقوف على تأثره القرآني في هذه الأبيات الأخيرة، فهي ليست مجرد تأثر بالآية الكريمة ﴿قل لوكان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا﴾[٥٦].

وانما نحس فيها أيضا ملامح روح شعبية تقوم على تجسيد هذا الوجد الانساني الغامر، بالاضافة الى حقيقة الاحساس الانساني بدفق المشاعر من بحر لا يمكن نضحه.

وبسبب سطوة حيفا وتسلط الوطن على البحيري[٥٧]، فانه يرى في كل ما حوله، وكل ما حوله يذكر بوطنه، حتى تلك الموجة العذراء على ضفاف بردى بذكرياتها العزيزة على نفسه، تذكره بالوطن... وربما ببحر حيفا وأمواجه[٥٨]. وبالاضافة الى ذلك، فاننا نستطيع ان نتلمس درجة هذه السطوة وعمق هذا التسلط عليه من خلال كلمات الاهداء الذي وضعه لهذا الديوان، ففلسطين حبيبته، هي النور الذي تبصر به عيناه، والهواء الذي تتنفسه رئتاه، والدم الذي يجري في عروقه، والخفق الذي يتوالى بنبض قلبه، والنخاع الذي يسقي عظامه.

ونقرأ في هذا الديوان قصيدتي[٥٩] «يا أمتي لن تقهري» و«رايات الفدا»، وقد نظمهما في اليومين الأول والثاني من حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وفيهما يخضع لظروف ذينك اليومين في تلك الحرب، والآمال الواسعة التي كانت تراود الجماهير، فيعلو صوته وتشتد نبرته في انتفاضة عاطفية قصيرة. وليس للقصيدتين قيمة فنية حقيقية. ولكننا نحس بنفسه يطول ويحاول ان يتعمق نفسه أكثر في قصيدته «منائر الهدى»[٦٠]، حيث يزور قرية مؤته في جنوب الأردن، وينظم قصيدته هذه يوم ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٧٦، وفيها يعرض أمجاد الفتوح الاسلامية، ويعلن عبرة الجهاد ومثاله اللذين يستقيهما من هذه المعركة المبكرة في تاريخ فتوح بلاد الشام، ويرى فيها تجذيراً للوجود العربي والاسلامي في هذه البلاد التي ستبقى أبد الدهر.

ما قبرنا هنا ولكن عمرنا ... رحم الأرض كي نظل المنائر
ونظل الجذور ثابتة الأصـ ... ـل تنمي لكل بادٍ وحاضر

وهكذا نراه يربط تاريخ هذه البلاد بمستقبلها، في وعي وأمل يسندهما التاريخ وحتمية العدل الانساني في نهاية الأمر. ويظل هو في كل الأحوال الرجل الوطني الغيور، والرومانتيكي المثالي الذي يرى الأشياء بروح الصدق والاخلاص والنقاء... وان كان ظل خاضعا في شعره لأثر التراث عليه، وقد تعمقه بقدر ليس بالقليل.

---

(١) هارون هاشم رشيد، **مدينة وشاعر، حيفا والبحيري**، دمشق: مطبعة دار الحياة، الطبعة الاولى ١٩٧٥، ص ٦١.

(٢) عن مقابلة مع الشاعر في شهر اذار (مارس)، في بيته بدمشق.

(٣) انظر هارون رشيد، **مصدر سبق ذكره**.

(٤) عن مقابلة مع الشاعر في شهر حزيران (يونيو) ١٩٧٨، في بيته بدمشق.

(٥) انظر: حسن البحيري، **ابتسام الضحى** (الديوان الثالث للشاعر)، القاهرة: شركة فن الطباعة، ١٩٤٦.

(٦) انظر: ديوان البحيري، افراح الربيع، القاهرة: شركة فن الطباعة، ١٩٤٤، ص ٣.

(٧) انظر البحيري، **المصدر نفسه**؛ الأصائل والأسحار، (الديوان الاول)، القاهرة: شركة فن الطباعة، ١٩٤٣، ص ٧.

(٨) ابتسام الضحى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨، ٤٨، ٧٨، ١٠٢ (على التوالي).

(٩) ابراهيم طوقان، **الديوان**، نشيد وطني.

(١٠) انظر: تقديم الشاعر لكثير من قصائده في جميع دواوينه.

(١١) انظر: هارون هاشم رشيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩٤، نقلاً عن مصطفى عكرمة، «البحيري شاعر العرب ومدنف الوطنية»، **الشبيبة الفلسطينية**، (دمشق)، السنة الثانية، العدد ١٢، نيسان (ابريل) ١٩٧٤.

(١٢) انظر: البحيري، الاصائل والأسحار، **مصدر سبق ذكره**، (على التوالي) القصائد: ليل وفجر، لا تظنيني،الليالي، سورة، غريم، له الله، الأحلام على الشاطىء، ويا طير. ص ١، ٢٤، ٢٧، ٢٩، ٣١، ٣٣، ١١٤، ١١٩.

(١٣) انظر: البحيري، **الديوان**، ص ٥٥ **وحيفا في سواد العيون**، ص ١١٧ وما بعدها.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ٨.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص ١٠.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ١١.

(١٧) **المصدر نفسه**، ١١.

(١٨) **المصدر نفسه**، قسم الحان شاردة، ص ١٦.

(١٩) هارون هاشم رشيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٠.

(٢٠) انظر: الأصائل والأسحار، **مصدر سبق ذكره**، اناشيد: هبوا، اللواء، نحو المجد (على التوالي)، ص ١٢٣، ١٢٥، ١٢٧.

(٢١) البحيري، **الديوان**، ص ٣١ــ٤٦.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٣٣.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ٤٣.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٤٤ــ٤٦.
(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ٦٢.
(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ١١٦.
(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ٦٣ــ٦٦.
(٢٨) **المصدر نفسه**، قصيدة الشرق، ص ٤٠.
(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ٢١٥.
(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ٩٩.
(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٥١.
(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ١٠٣.
(٣٣) **المصدر نفسه**، مقطوعة «عيدي»، ص ٣٠.
(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ١١٧ــ١٢٦.
(٣٥) **المصدر نفسه**، قصيدة «على هامش الهجرة» السنة ١٣٦٣هـ، ص ١١٤.
(٣٦) انظر قصة نسف الشاعر لأكبر وكر من اوكار الصهيونية، المعروف بالمطحنة، في حيفا سنة ١٩٤٨. هارون هاشم رشيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٤ــ٢٨٨.
(٣٧) انظر الديوان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦.
(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ١٥٠ــ١٥٢.
(٣٩) البحيري، **لفلسطين أغني** (الديوان المخطوط)، ص ٣٩.
(٤٠) الديوان، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٣.
(٤١) انظر: **المصدر نفسه**، قصيدة «حيفا تحت ضوء القمر»، ص ١٠٣.
(٤٢) **لفلسطين اغني**، ص ٣٩.
(٤٣) **المصدر نفسه**، ص ٥.
(٤٤) حيفا في سواد العيون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩.
(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ٩٠.
(٤٦) **المصدر نفسه**، ص ٨٠.
(٤٧) **لفلسطين أغني**، مقطوعة «مولد ثورة»، ص ١١٩.
(٤٨) حيفا في سواد العيون، **مصدر سبق ذكره**، قصيدة «لنا النصر»، ص ٦٩.
(٤٩) **المصدر نفسه**، ص ٤١.
(٥٠) **المصدر نفسه**، قصيدة «حيفا في سواد العيون» سنة ١٩٥٠، ص ١١٠ و١١١.
(٥١) **المصدر نفسه**.
(٥٢) انظر أيضاً قصيدة «هجران» في **المصدر نفسه**، ص ٨٥ (المخطوط).
(٥٣) **المصدر نفسه**، ص ١١٢، و١١٦.
(٥٤) **لفلسطين أغني**، مقطوعة «السهم والالم»، ص ١٢٥.
(٥٥) **المصدر نفسه**، ص ٦٥.
(٥٦) سورة الكهف، الآية ١٠٩.
(٥٧) **لفلسطين أغني**، «السهم والالم»، و«وطني»، ص ١٢٥ و١٢١.
(٥٨) انظر **المصدر نفسه**، «الموجة العذراء»، ص ٧٥ و٦٩.
(٥٩) **المصدر نفسه**، ص ٩ و١٥.
(٦٠) **المصدر نفسه**، ص ٤١.

متابعات

- ردود
- تقارير
- رسائل
- مؤتمرات
- كتب
- شهريات
- وثائق

الملف الفلسطيني للحزب الاشتراكي الفرنسي وزيارة ميتران إلى اسرائيل

خلال جولته الانتخابية، وعد المرشح فرنسوا ميتران بأنه سيزور اسرائيل كرئيس لجمهورية فرنسا. وغداة استلامه مهام المنصب، أكد في رسالته إلى مناحيم بيغن، رئيس وزراء اسرائيل، أنه سيقوم بتنفيذ الوعد. وفي الثالث من آذار (مارس) الماضي، وفى بتعهده كأول رئيس دولة أوروبية يزور إسرائيل رسمياً.

وقد تمت الزيارة في احتفال مهيب، فرنسياً واسرائيلياً، فهللت لها الصحافة ووسائل الاعلام الفرنسية، واكتست صفحاتها الأولى بتحليلات «حضارية» و«سياسية» و«ثقافية». وعلى الصعيد الرسمي، كان وزراء الخارجية والثقافة (كلودشيسون، جاك دولور وجاك لانغ) وخلفهم عشرات الديبلوماسيين، يهرعون خلف الرئيس الفرنسي عند نزوله من الطائرة. ومن الجانب الاسرائيلي، كانت «دولة» اسرائيل بكاملها، على أرض المطار، تستقبل صديقاً للصهيونية والشعب اليهودي، كما وصفته السلطة والمعارضة (بيغن وبيريس)، وعلى أبواب القدس، وقف كبار حاخامات اسرائيل يتبادلون معه النبيذ والخبز والملح.

أما برنامج الزيارة، فقد كان حافلاً ومكثفاً ويشمل مايلي: اجتماعات مع رئيس الدولة، اجتماعات مع رئيس الوزراء، خطاب في الكنيست، اجتماعات مع زعماء المعارضة، مأدب شهية، مؤتمر صحافي مشترك مع بيغن ثم تصريح صحافي قبل مغادرته المطار. وبالطبع، اجتمع الوزراء المرافقون كل مع نظيره، وأضاف وزير العلاقات الخارجية كلود شيسون إلى ذلك «لقاء» عقده مع وفد يمثل رؤساء بلديات الضفة الغربية الذين تقدموا له بكتاب أسود عن وضع الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الصهيوني.

وقد تناول الجانب الفرنسي، في زيارته وخطاباته وتصريحاته، كافة الجوانب والنقاط التي تتعلق بسياسة فرنسا إزاء مشكلة الشرق الأوسط، ابتداء بالمشاعر تجاه الصهيونية ومروراً بالمواقف من: الصراع العربي ــ الاسرائيلي والأراضي المحتلة، حقوق الشعب الفلسطيني والعلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، كامب ديفيد والقوة متعددة الجنسية، المبادرات الأوروبية، مشروع فهد، وانتهاء بالموقف من القرار الاسرائيلي بضم الجولان. أي، بكلام آخر، وضع النقاط على الحروف وتحديد سياسة فرنسية اشتراكية، واضحة الأهداف والمعالم، أعادت «تركيب» السياسة الفرنسية، بعدما «جنح» الديغوليون، إلى موقف «متوازن» بين المعتدي والمعتدى عليه.

ومع ذلك، يعتبر المراقبون أن هذه الزيارة توَّجت أو رسَّمت تطورات جوهرية في السياسة الاشتراكية الفرنسية ابتدأت تباشيرها في البرنامج الاشتراكي ــ الشيوعي عام ١٩٧٢، وتقدمت بقفزات بعد تسلم الاشتراكيين السلطة عام ١٩٨١، وصولاً إلى المواقف المعلنة خلال

الزيارة. ويشيرون، في ذلك، إلى جملة مواقف الحزب الاشتراكي قبل عام ١٩٨١، وإلى مدى التطور اللاحق «بتحسين» المواقف الاشتراكية لصالح الجانب العربي والفلسطيني. ويعزون هذا «الاضافي» في الموقف إلى الأوضاع الاقتصادية السياسية، العالمية بشكل عام والفرنسية بشكل خاص، التي واجهت ميتران عشية استلامه السلطة، وفرضت عليه «إضافة» مواقف جديدة لسياسته حول مشكلة الشرق الأوسط، وهو في موقع السلطة. فعند استلامه السلطة، كان الاقتصاد الفرنسي يواجه أزمة مستعصية(*)، فقد بلغ العجز خلال عام ١٩٨٠ حوالى ٦٠ مليار دولار (أي ما يوازي ٥ مرات عجز عام ١٩٧٩)، وشملت البطالة حوالى مليون ونصف مليون عامل، وانخفضت قيمة الفرنك الفرنسي بفعل السياسة المالية الجديدة لإدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان.

ومع وجود الاشتراكيين في سدة الحكم، اشتدت خطورة الأزمة نظراً لتوجس عدة أطراف (البورجوازية الفرنسية الكبيرة، الولايات المتحدة الأميركية، الأنظمة العربية الغنية)، من النتائج الاقتصادية التي ستترتب على قيام سلطة اشتراكية تحمل برنامجاً للتأميمات ولزيادة الضرائب على ذوي الدخول المرتفعة، الأمر الذي انعكس ركوداً اقتصادياً في الداخل أملاه قرار البورجوازية الكبيرة في الامتناع عن اعادة اطلاق عملية الانتاج بانتظار جلاء السياسة الاقتصادية الجديدة، وميلاً لدى أنظمة النفط الخليجية لإعادة النظر في علاقاتها الاقتصادية بفرنسا الاشتراكية، تمثل في تجميد المفاوضات حول عدد من المشاريع المشتركة، أو تأجيل البت بشأنها، فضلاً عن التلويح بامكانية سحب الارصدة المودعة في المصارف الفرنسية.

من هنا، كان لزاماً على السلطة الفرنسية الجديدة أن تتوجه لرعاية مصالح فرنسا الاقتصادية في المنطقة العربية، باعتبار أن أي اهتزاز لها يعرض الاقتصاد الفرنسي لأزمة خانقة، وبالتالي «لإضافة» مواقف سياسية حيال الصراع العربي ــ الاسرائيلي.

وتتمثل ضخامة حجم التبادل الفرنسي ــ العربي بما يلي:

(أ) النفط: تؤمن ست دول عربية حوالى ٧٠٪ من حاجة فرنسا الاجمالية إلى النفط، والسعودية هي الممول النفطي الأول لفرنسا، يليها العراق.

(ب) الودائع العربية: يبلغ حجم الودائع العربية في الاقتصاد الفرنسي حوالى ٣٠ مليار دولار، من أصل ١٣٠ مليار دولار تشكل الاحتياطي العام للعملات، وتأخذ شكل استثمارات في العمارات، أو أسهم وسندات.

(ج) التسويق العسكري: تعتبر فرنسا مورّد السلاح الرئيسي إلى منطقة الشرق الأوسط. فنصف مبيعاتها عام ١٩٨٠، البالغة ٣٥ مليار فرنك، قد اشترته الدول العربية. كما صدّرت إلى هذه الدول سلاحاً بقيمة ٢٥ مليار فرنك من مجمل صادراتها من السلاح البالغة ٣٢ ملياراً في العام ١٩٨١، وباعت الدول العربية في الشهرين الأولين من العام الحالي (١٩٨٢) سلاحاً بقيمة ٢١ مليار فرنك من مجموع صادراتها من السلاح التي بلغت في الفترة نفسها ٢٢ ملياراً. كما ترتبط بمجموعة من العقود يبلغ مردودها بلايين الدولارات.

(د) استثمارات فرنسية في المنطقة العربية: تتنوع الاستثمارات الفرنسية في المنطقة العربية، من اشتراك الرأسمال الفرنسي في تمويل الخطة السادسة للتنمية في تونس، إلى التصدير الواسع للجزائر، إلى عشرات المشاريع الخاصة، وفي طليعتها اتفاق شركة ايروسبسيال (يملكها الجنرال جاك ميتران شقيق الرئيس الفرنسي) مع السعودية لإطلاق أقمار صناعية للاتصالات.

إضافة إلى هذه الارتباطات الاقتصادية، كان لا بد للسياسة الاشتراكية في موقع السلطة أن تأخذ بعين الاعتبار على الصعيد الفرنسي الداخلي، القوى السياسية الفرنسية الفاعلة، والتي تعتبر صديقة للقضية العربية، داخل الحزب الاشتراكي الفرنسي وخارجه:

ــ السيريس (Ceres) (مركز الدراسة والبحث والثقافة الاشتراكية) والذي يضم حوالى ٢٠٪ من

(*) اعتمدنا على الأرقام التي أوردتها «نشرة برنامج الدراسات الاستراتيجية» التي يصدرها فريق الدراسات الاستراتيجية في معهد الانماء العربي.

القواعد الحزبية؛ وهي ذات مواقف مؤيدة للقضية الفلسطينية.

ـ تيار ميشال روكار، الزعيم السابق للحزب الاشتراكي الموحد، والذي عاد إلى الحزب الاشتراكي في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٤.

ـ الحزب الشيوعي الفرنسي الذي يدعو إلى الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

ـ التنظيمات السياسية التي تقع على يسار الحزب الشيوعي، وبعض التنظيمات المسيحية التقدمية (مجموعة جورج مونتارون) فضلاً عن الديغوليين اليساريين (من أمثال ميشال جوبير).

ـ التنظيمات النقابية: الاتحاد العام للعمال (C.G.T.)، والاتحاد الفرنسي الديمقراطي للعمال (C.F.G.T.).

وإلى جانب هذه العوامل الاقتصادية والسياسية الضاغطة، يضيف المراقبون عدداً من العوامل الثانوية، بينها الصدمة الفرنسية من اقدام اسرائيل على تدمير المفاعل النووي العراقي الذي بنته فرنسا وأشرفت عليه؛ مما «أفسد هذا الرأسمال من الثقة بيننا» على حد تعبير ميتران (**الواشنطن بوست**، ١٩٨١/٦/٢٣). وبينها الفتور الأصلي بين الحزب الاشتراكي وتكتل الليكود، نظراً لصلة الحزب التاريخية بقادة حزب العمل الاسرائيلي.

هذه المشاكل فرضت، كما ذكرنا سابقاً، «إضافات» على مواقف الحزب الاشتراكي الفرنسي في ما يخص موقفه من الجانب العربي في الصراع، وسنحاول، في ما يلي، استعراض مواقف هذا الحزب من مجمل جوانب الصراع العربي ـ الاسرائيلي وأوضاعه، متبعين في ذلك عرض جملة مواقفه من كل مسألة على حدة؛ مما يسمح بتتبع الجوانب التي تناولتها «الاضافات» في مواقف الحزب، ويسمح أيضاً بتحديد ثوابت منهج الحزب في تعاطيه مع مشكلة الشرق الأوسط.

١ ـ الموقف من الحركة الصهيونية ودولة اسرائيل

منذ قيامه بزعامة اليهودي ليون بلوم، دافع الحزب الاشتراكي الفرنسي عن قيام الوطن القومي لليهود في فلسطين. ومنذ أوائل العشرينات، تركزت سياسة بلوم على توثيق العلاقات مع الحركة الصهيونية ودفع هذه الحركة إلى الأمام، كما ساهم بشكل نشيط في تحرير المجلة الصهيونية «فلسطين». وعندما تسلم رئاسة الحكومة الفرنسية، أثناء حكم الجبهة الشعبية في فرنسا، أقام علاقات ممتازة بين حكومته وزعيم المنظمة الصهيونية العالمية حاييم وايزمان، وقد وصف علاقته تلك بقوله: «لم أرفض أبداً أي طلب لوايزمان، وعندما عرفته كنت أجهل الصهيونية تماماً، فجعلني أعرفها وكسبني إلى جانبه». وفي عام ١٩٣٩، ناشد بلوم الحكومة البريطانية بالسماح لليهود بتكثيف الهجرة إلى فلسطين، وقال مخاطباً اياها: «كيف لا نسمح لمن تبقى من يهود لوبلان وغيتو فرصوفيا وليتامى ضحايا غاز أوشفنير أن يذهبوا إلى الأرض التي يريدونها وطناً جديداً».

وبعد ليون بلوم، تابع الحزب الاشتراكي الفرنسي نهجه المؤيد تأييداً مطلقاً للحركة الصهيونية ودولة اسرائيل، واشتركت فرنسا بقيادة حكومة غي موليه، زعيم الحزب الاشتراكي، في العدوان الثلاثي على مصر، كما وقفت بيانات الحزب وتصريحات قادته دائماً إلى جانب الاسرائيليين تتبنى منطقهم وتتفهّم مواقفهم في الصراع الشرق أوسطي وتؤيدها.

ومع بروز ميتران في الحزب الاشتراكي، تابع نهج أسلافه وأعلن، في كل المناسبات، عن تأييده لإسرائيل ومشاعره تجاه «الشعب اليهودي». وفي ١٩٧٣/٣/١٤، أعلن، خلال زيارته لإسرائيل، موجهاً حديثه إلى قادة الصهاينة: «كونوا واثقين من أننا سنكون مخلصين لإسرائيل عندما نصل إلى الحكم؛ مخلصين لكم كفرنسيين وكإشتراكيين... ان فرنسا والفرنسيين يعتبرون أنفسهم قريبين جداً من اسرائيل... ان موقفنا واضح كل الوضوح، فنحن مع الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ونأمل بأن تصل إلى شاطىء الأمان، كما أننا لسنا مع كل تخل عن الأراضي المحتلة...».

وكان ميتران يقوم، دورياً، بزيارة إلى اسرائيل، وكان يكرر في كل زيارة، بشكل وبآخر، مضمون هذا التصريح. وخلال حملته الانتخابية عام

١٩٨٠، قدم تعهداً بأنه سيقوم بزيارة اسرائيل كرئيس جمهورية فرنسا إذا ما فاز في انتخابات الرئاسة. وبعد استلامه مهام الرئاسة، كانت رسالته الأولى موجهة، بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٦، وتعلن عن تأكيد رغبته في القيام بزيارة اسرائيل.

وفي ١٩٨١/٦/٢٥، أصدر الرئيس الفرنسي ميتران أمراً بالغاء قرار حكومي سابق يمكن الشركات الفرنسية من مراعاة المقاطعة العربية لإسرائيل. وفي ١٩٨١/٦/٢٢، أعلن ميتران في حديث أدلى به إلى صحيفة الواشنطن بوست: «إني أشعر بتعاطف عميق مع تراث اسرائيل التاريخي ومع ثقافتها، وأنا أعرف ضخامة تضحياتها، ومعجب بطاقات شعبها...».

وفي ١٩٨٢/٢/٢٧، قال في مؤتمر صحافي، عقده بالاشتراك مع رئيس وزراء ايطاليا جيوفاني سبادوليني: «انه من الأهمية بمكان أن يقوم رئيس فرنسا، للمرة الأولى، بزيارة إلى هذه الدولة [اسرائيل]، ان للاسرائيليين الحق في البقاء في دولة أقاموها مع كل الضمانات التي ينبغي الحصول عليها من المجتمع الدولي».

وبتاريخ ١٩٨٢/٣/١، أعلن ميشال فوزيل، المتحدث الرسمي باسم قصر الاليزيه، في مؤتمر صحافي عقده لمناسبة زيارة ميتران إلى اسرائيل: «الزيارة، بحد ذاتها، خطاب سياسي مهم... سيحمل ميتران إلى الشعب الاسرائيلي صداقة الشعب الفرنسي».

وفي التاريخ نفسه، وصف رئيس المعارضة الاسرائيلية شيمعون بيريس الرئيس الفرنسي بأنه «يعد صديقاً حقيقياً للشعب اليهودي وصديقاً شريفاً لاسرائيل... انه أقرب رجل بمشاعره وسياسته للدولة اليهودية... وربما يعد حالياً أهم رجل سياسة في أوروبا...».

وفي ١٩٨٢/٣/٣، يوم الزيارة، لاحظ المراقبون أن عدد الصحافيين الذين يرافقون ميتران كانوا ضعفي عدد الصحافيين الذين رافقوه إلى السعودية (الممول النفطي الأول لفرنسا والمشتري الأول للأسلحة من فرنسا...)

وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٣، أيضاً قال فرنسوا ميتران، في كلمته التي تبادلها مع اسحق نافون: «كونوا متأكدين من أن الذي حضر اليوم صديق لكم، وأن فرنسا كلها تؤكد صداقتها...». كما أعرب عن أمله في أن تؤدي زيارته «إلى توسيع آفاق التعاون بين الأمتين، والتوصل إلى حلول عادلة للمشاكل التي تشغلها...».

وفي اليوم التالي، أشار في خطابه الذي ألقاه في الكنيست إلى «الشرف» الذي يشعر به في تحية ممثلي «هذا الشعب النبيل الأبي في أصالته وحريته...». وتحدث عن الصعوبات التي شهدتها العلاقات الفرنسية الاسرائيلية في السنوات الأخيرة (ابان حكم الديغوليين) وقال: «لقد أصبح من الضروري الحديث عن الحاضر، وذلك ما أفعله الآن...». وأضاف بأنه «خلال الثلث الأخير من هذا القرن أقيمت روابط شخصية متعددة الجوانب بين فرنسا واسرائيل، كما أقيمت روابط عضوية تامة». وأكد من جديد «أن الحق الكامل في الحياة هو حقكم، وهو أيضاً حق الشعوب التي تحيط بكم...»، وأن فرنسا «لن تدخر جهداً من أجل أن يتم الاعتراف على المستوى العالمي بحق اسرائيل في الوجود، دون لبس، وبالتالي بحقها في الاحتفاظ بضمانات وجودها...»

٢ ــ الموقف من القضية الفلسطينية

(أ) الموقف من حقوق الشعب الفلسطيني والدولة الفلسطينية: ذكرنا سابقاً أن الحزب الاشتراكي الفرنسي كان يتبنى، قبل عام ١٩٧٢، المنطق الاسرائيلي في التعامل مع الشعب الفلسطيني كمجموعة لاجئين. ولكن مجموعة من الأسباب أدت، في نهاية الستينات وأول السبعينات، إلى تغير في مواقف هذا الحزب تمثل في موافقته على برنامج ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٧٢ المشترك مع الحزب الشيوعي الفرنسي. ومن أهم هذه الأسباب:

ــ تصاعد النضال الفلسطيني المسلح الذي بدأ عام ١٩٦٥، وتنامى بسرعة هائلة بعد حرب عام ١٩٦٧، ومعركة الكرامة ١٩٦٨، والتأييد العالمي الذي بدأ يحظى به.

ــ العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل لأراضٍ جديدة وتمسكها بها رافضة القرارات الدولية وضاربة الرأي العام العالمي بعرض الحائط.

ــ موقف ديغول الحازم، بعد عدوان ١٩٦٧، والقاضي بحظر الأسلحة على اسرائيل، وما أثاره

هذا القرار من نقاشات طويلة في الشارع الفرنسي ساهمت في بلورة حقيقة الصراع في الشرق الأوسط.

ـ تنامي الطاقات العربية الاقتصادية والسياسية والاعلامية.

ـ ازدياد التفهم داخل صفوف الحزب الاشتراكي للمشكلة الفلسطينية، وخصوصاً داخل الخط اليساري، حتى أن هناك بعض كبار المسؤولين أمثال شغنمانت وديديه مانشان اللذين كانا عضوين في السكرتارية الوطنية للحزب،(وهي أعلى سلطة بعد سلطة فرنسوا ميتران)، أعلنوا عن تأييدهم للقضية الفلسطينية. وقد أسس الجناح اليساري مركزاً للدراسة والبحث والثقافة الاشتراكية (C.E.R.E.S.) بالتعاون مع العديد من أعضاء الحزب وأصدر مجلة تقدمية بعنوان: «الاشارة» تعبر عن مواقفهم الفكرية والسياسية من قضايا مختلفة، دافعوا على صفحاتها باستمرار عن القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في نضاله، وبلغ هذا الجناح من القوة بحيث أنه استطاع السيطرة على فيدرالية الحزب في باريس، وأعلن عن تعارضه أكثر من مرة مع مواقف السكرتارية الوطنية للحزب.

ـ ضرورة التحالف مع الحزب الشيوعي الفرنسي من أجل خوض الانتخابات بيسار موحد. ومن المعروف أن الحزب الشيوعي يؤيد دائماً حقوق الشعب الفلسطيني.

كل هذه الأسباب مجتمعة فرضت على قيادة الحزب الاشتراكي الموافقة على برنامج تنص احدى فقراته بوضوح، وإن بصيغة مطاطة أيضاً، على الاعتراف بالواقع الوطني الفلسطيني. وبهذه الموافقة انتقل الحزب الاشتراكي الفرنسي، وللمرة الأولى في تاريخه، من اعتبار القضية الفلسطينية مسلمة اسرائيلية وقضية لاجئين يتبنى لحلها الموقف الاسرائيلي الرسمي إلى قضية واقع وطني فلسطيني.

ان هذا التغير الذي يبدو طفيفاً للوهلة الأولى، كان في الحقيقة «الاضافة» الأولى التي كسرت الجمود الذي طبع مواقف الحزب منذ تكون الحركة الصهيونية، وسمحت بامكان تراكم عوامل تفهم أدت إلى مواقف متجددة وأكثر ايجابية في تعاملها مع القضية الفلسطينية والثورة الفلسطينية.

بتاريخ ١٩٧٤/٢/١، وخلال زيارته للقاهرة، قابل المرشح فرنسوا ميتران السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وصرح، اثر المقابلة، بأن عرفات قبل بالبدء في محادثات للوصول إلى دولة فلسطينية.

وفي ١٩٧٤/٥/١٣، نشرت جريدة السفير اللبنانية مقابلة مع ميتران حدد فيها موقفه كما يأتي: «فيما يتعلق بالصراع الراهن وبالوضع في الشرق الأدنى فإن مواقفي معروفة، وقد أكدت عليها مجدداً في مؤتمراتي الصحافية: « يجب التوفيق بين حق اسرائيل في الوجود والواقع القومي الفلسطيني، ولن يحل الصراع بغير التفاوض ضمن ظروف المنطقة الخاصة بها، أي عن طريق المحادثات الثنائية... ان على فرنسا أن تتصرف بطريقة تحافظ فيها على الصداقة مع الطرفين المتخاصمين في صراع لا علاقة لها به، شريطة أن تبقى مخلصة لالتزامها تجاه اسرائيل ومخلصة كذلك للروابط العميقة التي هي، في الوقت نفسه، روابط أخلاقية قائمة عبر التاريخ بينها وبين مجموع الشعوب العربية، ولذلك فإني سوف أحاول تحسين العلاقات مع الشعوب العربية كلها على أن لا يهدر ذلك حق الشعب الاسرائيلي في الوجود...».

وبعد بيان الهيئة الإدارية في ١٩٧٤/١٠/١٣، (الذي أشرنا إليه سابقاً، وذكرنا أنه يؤيد تأييداً مطلقاً الموقف الاسرائيلي)، بأربعة أيام فقط، أي بتاريخ ١٩٧٤/١٠/١٧، جاء موقف فيدرالية الحزب في باريس معبراً عن اتجاه يسار الحزب وينتقد اسرائيل: «ويعود استمرار الحرب إلى رفض اسرائيل الاعتراف بالواقع القومي الفلسطيني الذي هو عنصر أساسي بأية تسوية شاملة في الشرق الأوسط...».

وفي أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٤، عاد ميشال روكار زعيم الحزب الاشتراكي الموحد السابق إلى حظيرة الحزب الاشتراكي الفرنسي، فأدت عودته، وهو المعروف بمواقفه المؤيدة للقضية الفلسطينية، إلى دعم كبير للجناح اليساري ذي المواقف المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني.

هذه القوة المتنامية اضطرت ميتران إلى الاعتدال في مواقفه، ولو نسبياً. وفي مقابلة صحافية نشرتها له مجلة لي نوفيل أوبسرفاتور

الفرنسية، بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١، (بعد أقل من شهر على عودة روكار) قال: «إعترف الحزب الاشتراكي بالواقع القومي الفلسطيني، وإذا لم يقل على أية أرض سيعيش هذا الشعب فإنه كان يفكر بأرض يمكن الحصول عليها ويقرها القانون الدولي، وهي بعض الأراضي التي احتلتها اسرائيل في حرب الأيام الستة، وتعتقد اسرائيل أنه يتوجب على الفلسطينيين أن يحلوا مشاكلهم مع الأردن وفي الأردن. وهذا، كما نرى، ليس معقولاً. ويجب أن يعيش الاسرائيليون والفلسطينيون في دولتين متجاورتين يتبادلان الاحترام، وإلا فإن اقتتالهم سيؤدي إلى الفناء والموت، ان اسرائيل تخطىء عندما ترفض أن يكون للفلسطينيين وطن...».

لقد كانت هذه المرة الأولى التي يحدد فيها زعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي موقفاً متميزاً عن الموقف الاسرائيلي بشكل واضح ومحدد، ويعلن فيه عن «الأرض» التي يمكن أن تقام عليها دولة فلسطينية.

وحتى تاريخ الزيارة ١٩٨٢/٣/٣، لم تخرج مواقف الحزب الاشتراكي عن اطار هذا التصريح في ما يخص حقوق الشعب الفلسطيني والدولة الفلسطينية.

وفي ١٩٨٢/٣/٤، وفي خطابه أمام الكنيست الاسرائيلي، دعا ميتران إلى إقامة دولة فلسطينية «في الوقت المناسب» وتحدث عن حقوق الفلسطينيين، في الضفة الغربية وقطاع غزة، الكاملة «في الحياة»، ودعا إلى إجراء حوار «يفترض أن يكون بمقدور كل طرف أن يذهب إلى أبعد مدى في حقه الذي قد يعني بالنسبة الفلسطينيين، شأنهم شأن غيرهم، امكانية إقامة دولة.. على الفلسطينيين أن يقرروا بأنفسهم مصيرهم بشرط واحد وهو أن يلتزموا باحترام القانون الدولي وأن يحل الحوار محل العنف...».

وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده مع بيغن في اليوم نفسه، قال الرئيس الفرنسي: ان جولتين من المباحثات مع بيغن لم تجعلاه يقتنع بوجهة النظر الاسرائيلية القائلة بأن دولة فلسطينية على حدود اسرائيل ستجلب الخراب للدولة العبرية. وأشار إلى أن «الحوار يفترض أن يصل كل فريق إلى كامل حقوقه. وهذا الحق بالنسبة للفلسطينيين، كما بالنسبة إلى سواهم، قد يعني في اللحظة الحاضرة إقامة دولة...».

وفي الوقت نفسه، كان كلود شيسون وزير العلاقات الخارجية يستقبل وفداً يمثل جميع رؤساء البلديات في الضفة الغربية وغزة ويتلقى منه مذكرة سميت بالكتاب الأسود وتضمنت إصرار الفلسطينيين على كون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وإدانة الشعب الفلسطيني لزيارة ميتران لاسرائيل، ومطالبة فرنسا بعدم المشاركة في اتفاقيات كامب ديفيد والضغط على اسرائيل لوقف أعمالها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني.

(ب) الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية: بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٢، شاركت منظمة التحرير الفلسطينية، بناءً على دعوة من الحزب الاشتراكي الفرنسي، في مهرجان سينمائي أقيم في مدينة كان الفرنسية، وكان لفلسطين يوم كامل عرض فيه فيلم «الزيتون» عن القضية الفلسطينية وتبعه حوار بين الشهيد عزالدين القلق، ممثل منظمة التحرير في باريس، آنذاك، وبين السيد كلود ايستير، مدير الاعلام والصحافة في الحزب الاشتراكي، أمام خمسمائة شخص حضروا الندوة.

وفي أوائل كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٧٥، شاركت منظمة التحرير الفلسطينية في الاحتفال العالمي، الذي أقامه الحزب الاشتراكي الفرنسي تحت شعار العداء للامبريالية، وكان لها جناح خاص؛ حيث استقبل الوفد الفلسطيني استقبالاً رسمياً من قبل المسؤولين الحزبيين القيمين على الاحتفال. وتعرض الوفد لمضايقات شديدة من أعضاء الحزب الموالي للصهيونية أدت إلى خلافات حادة بين هؤلاء والجناح المؤيد للقضية الفلسطينية؛ وذلك إثر الحوار الذي دار بين الحضور والمسؤول الفلسطيني. وكانت النتيجة أن غادر الجناح الاشتراكي المؤيد لاسرائيل الاحتفال. وقد أخذت هذه القضية أبعاداً على كافة المستويات الحزبية أوضحها هنري روس، مسؤول الاحتفال، ومسؤول الحزب الاشتراكي في منطقة الألب، لمراسل صحيفة القبس الكويتية في حديث نشر، بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٥، نورد مقطعاً طويلاً منه لأنه يلخص حقيقة الوضع داخل الحزب الاشتراكي حول الموقف من القضية

الفلسطينية:

«أنتم لا تعرفون أنه من أجل دعوة وفد عن منظمة التحرير الفلسطينية حدثت مناقشات حادة على أعلى المستويات، لأن البعض رفض دعوة منظمة التحرير لهذا الاحتفال، والبعض طالب بدعوة اسرائيل إذا دعي ممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية. وبالطبع، رفضنا هذه الأفكار وحققنا ما أردناه بدعوة الوفد الفلسطيني ليشاركنا هذا الاحتفال، ولقد شاهدتم ما أراده البعض من تخريب الاحتفال ولو بالقوة، ومن منع منظمة التحرير من الكلام، ووقفنا لهم بحزم مع العلم بأنهم رفاق لنا في الحزب، ويدعون أنهم اشتراكيون، وعند الحديث عن القضية الفلسطينية يرجعون إلى خلفيتهم العنصرية ويبدأون بمهاجمتنا لأننا نختلف معهم في التحليل. وأصبح عندنا الآن قناعة بأن المعركة الأولى لنا ويجب أن تكون من داخل الحزب ضد هؤلاء البورجوازيين الرجعيين الذين لا يفهمون معنى النضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني، ولقد سمعت داخل حزبنا من يقول: إن هناك اشتراكية موجودة في اسرائيل، أين هي الاشتراكية القائمة على العنصرية وعلى احتلال وطن الغير... لقد عرفنا الآن ما تمثله اسرائيل كقاعدة أمبريالية في الشرق الأوسط، والآن أصبحت أغلبية المناضلين في الحزب يناضلون مع جماعة (C.E.R.E.S.) لتغيير السياسة الرسمية للحزب. أنا أعرف أنكم تستغربون وجهة نظرنا هذه لأنه من المعروف عن حزبنا لديكم أنه مؤيد لاسرائيل ولكم الحق في هذا الحكم، ولكن ذلك هو موقف الحزب، وأما موقف أكثرية المناضلين في الحزب فهو ضد هذه السياسة المؤيدة لاسرائيل والتي يتزعمها بعض المسؤولين ونحن نقف ضدهم على طول الخط. والآن، أصبح عندنا قناعة بأن النضال الفلسطيني يخدم نضالنا الذي نقوم به، لأن نضالهم ضد الامبريالية ونحن أيضاً نناضل ضد الامبريالية وحلفائها في المنطقة وواجب علينا مساعدتكم...».

وعن رأيه في الدولة الديمقراطية، وهل يوافق الحزب الاشتراكي عليها قال بحماس: «بعد التحليل الصحيح للمشكلة تبينت لنا عدالة النضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني والشعوب العربية ضد الصهيونية والامبريالية، وأصبح التقارب مع الفلسطينيين مطلباً قاعدياً في الحزب. ورويداً رويداً، لم يعد حزبنا الآن كما كان في السابق تجاه مشكلة الشرق الأوسط: نؤيد موقف منظمة التحرير في الخط الذي ترسمه من أجل تحقيق مطالب الشعب الفلسطيني. وهناك الآن خطان في الحزب تجاه القضية الفلسطينية: الأول يؤيد والثاني يعارض...».

هذان الخطان اللذان تكلم عنهما روس استمرا داخل الحزب: من جهة، ميتران وقيادة الحزب مع غالبيته تميل إلى اسرائيل ومجبرة في الوقت نفسه على تقديم تنازلات لمصلحة القضية الفلسطينية تحت ضغط الجناح اليساري في الحزب وضغوط الأوضاع المستجدة سياسياً واقتصادياً، إن في مقتضيات السياسة الداخلية الفرنسية أو على صعيد علاقات الحزب مع الخارج. ومن جهة أخرى، الخط المؤيد لحقوق الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وبعد استلامه السلطة، وجه الرئيس فرنسوا ميتران، بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٦، رسالة إلى السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أكد له فيها «تعلق فرنسا بحق الشعوب في تقرير المصير».

وبتاريخ ١٩٨١/٦/٤، أدلى ميتران بتصريح إلى صحيفة نيويورك تايمز قال فيه: «أنا صديق لاسرائيل، لكن الوطن الفلسطيني طبيعي...».

وفي ١٩٨١/٦/١٨، أدلى كلود شيسون، وزير العلاقات الخارجية الفرنسي، بتصريح في نادي الصحافة الديبلوماسية جاء فيه أنه «لا تفكير في استقبال أي ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية إذا كان يمثل شعباً لا يملك دولة...». وذكر أن المجموعة الأوروبية الاقتصادية تعتبر «منظمة التحرير الفلسطينية ذات صفة تمثيلية للشعب الفلسطيني ولكنها لم تقل أبداً أن هذه المنظمة تمثل الشعب الفلسطيني...». وبصدد مدينة القدس، أوضح قائلاً: أن «مواقف فرنسا والسوق الأوروبية المشتركة وكذلك مبادىء القانون الدولي لا تسمح بإجراء تعديلات في لوائح مدينة مثل القدس وضعت بقرارات من جانب واحد...».

وبتاريخ ١٩٨١/٩/١، وبعد لقاء شيسون بياسر عرفات في بيروت، عقد الأول مؤتمراً صحافياً في دمشق حدد فيه سياسة بلاده على الشكل الآتي:

أولاً: انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧.

ثانياً: الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، خصوصاً حقه في العودة إلى فلسطين... كذلك حقه في إقامة دولة مستقلة ذات كيان وسيادة.

ثالثاً: الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للفلسطينيين... وهذا لا يعني أنها الممثل الوحيد.

وفي ١٩٨١/٩/٩، قال ميتران في حديث لمجلة تايم: «ان اللقاء بين عرفات وشيسون لم يغير من موقف فرنسا في شيء بالنسبة إلى أزمة الشرق الأوسط... وافقت ولا أزال أوافق على كامب ديفيد رغم أنها تقترب من نهايتها...».

وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٣، دعا كلود شيسون، في تصريح له لصحيفة تريبيون جويف الفرنسية، الفلسطينيين إلى اقامة «هياكل حكومية تؤكد شرعية التمثيل الفلسطيني...».

وفي ١٩٨٢/١/٣، وفي نهاية زيارته لمصر قال كلود شيسون في مؤتمر صحافي: ان «فرنسا وأوروبا تريدان سلاماً شاملاً في الشرق الأوسط يعطي الفلسطينيين دولة ويضمن حق اسرائيل في الوجود». ورداً على سؤال عما إذا كانت فرنسا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية قال: «ماذا يعني الاعتراف بمنظمة التحرير، وهذا السؤال وجه إلّي كثيراً، فمنظمة التحرير ليست دولة وفرنسا تعترف بالدول فقط، ولكننا قلنا أن منظمة التحرير تمثل المحاربين الفلسطينيين وبالتالي يجب أن تشارك في عملية السلام...».

وبتاريخ ١٩٨٢/١/٢٢، أعلن شيسون في مقابلة مع مجلة ميدل ايست أنه «لا يمكن التوصل إلى سلام في الشرق الأوسط من دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني. وهذا السلام لا يمكن أن يتحقق إلا بالحصول على ضمانات من الاتحاد السوفياتي...».

وفي ١٩٨٢/٢/١٩، أعرب شيسون في حديثه لوكالة الامارات العربية، وللمرة الأولى منذ وصول الحزب الاشتراكي الفرنسي إلى السلطة، أن بلاده «تؤيد قيام دولة فلسطينية في الأراضي العربية المحتلة التي يجب الجلاء عنها وفقاً للقرار ٢٤٢ الذي نلتزم به والذي يظل مع القرار ٣٣٨ وسيلة أساسية للتسوية...».

وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٥، وقبل زيارته لاسرائيل بأسبوع، قال الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران، في حديث مع مجلة لارش، أن لا علم له بأن في مواجهة اسرائيل «محاوراً آخر غير منظمة التحرير الفلسطينية...». وأضاف أن المفاوضات بشأن مستقبل الشعب الفلسطيني لا يمكن أن تبدأ مالم تتخل منظمة التحرير الفلسطينية عن البند الأول من ميثاقها الوطني الذي يدعو إلى تدمير دولة اسرائيل.

وفي ١٩٨٢/٣/٤، أشار ميتران، في خطابه أمام الكنيست، إلى أنه «كيف يتسنى لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تتحدث باسم المقاتلين أن تجلس إلى مائدة المفاوضات مادامت ترفض مبدأ حق اسرائيل في الوجود وضمانات أمنها...».

وفي مؤتمره الصحافي قال: «إذا ماجاء ياسر عرفات إلى فرنسا فلن أستقبله لأنه ليس لمنظمة التحرير وضع ديبلوماسي في فرنسا، ولأننا لا نعترف بأن منظمة التحرير يمكنها التحدث باسم الفلسطينيين في الضفة وغزة...». وكرر القول بأن على منظمة التحرير أن تعترف باسرائيل قبل أن يتم اشراكها في أية مفاوضات.

٣ ــ الموقف من الأراضي العربية المحتلة

بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٣ مباشرة، صرح فرنسوا ميتران قائلاً: «لو أن الجيوش العربية بدأت هجومها يوم السبت منطلقة من غزة والجولان والأردن لوصلت إلى قلب تل ــ أبيب، فكيف نعرف ونميز الحدود الآمنة من تلك التي ليست آمنة...».

وبتاريخ ١٩٧٤/٥/٢، أثناء حملة انتخابات رئاسة الجمهورية الفرنسية، نشرت صحيفة الوطن الكويتية مقابلة مع المرشح ميتران أعلن فيها بوضوح أنه يؤيد النص الانكليزي لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وأنه لا يؤيد انسحاباً اسرائيلياً من كافة الأراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧، وإنما من بعض هذه الأراضي.

وفي ١٩٧٤/١٠/١٣، أصدرت الهيئة الإدارية للحزب الاشتراكي بياناً تضمن تأييداً كاملاً للموقف الاسرائيلي في صراع الشرق الأوسط. وجاء هذا البيان بعد قليل من اعلان جماعة

(C.E.R.E.S.) في جريدة الحزب بأنه «نأمل بعد وقف اطلاق النار أن تعيد اسرائيل مباشرة كل الأراضي التي احتلتها، وتوافق على إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة مطلقة، وإذا كان الرأي العام قد تضامن مع اليهود بسبب ضحاياهم خلال الحرب العالمية الثانية، فإن مئات الألوف من الفلسطينيين يعيشون في ظروف يائسة تشكل وصمة عار في جبين الإنسانية. ان رفض اسرائيل المستمر التخلي عن الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ جعل المجابهة مع العرب أمراً محتماً...».

وبقيت مواقف الحزب الرسمية وتصريحات ميتران ضمن إطار بيان الهيئة الإدارية. وبعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد في أيلول (سبتمبر)، عام ١٩٧٨، أعلن ميتران عن تأييد حزبه للاتفاقية ووجه لوماً شديداً لحكومة جيسكار ديستان لعدم تأييدها الكامل لها. وفي آذار (مارس) عام ١٩٧٩، أعلن عن ترحيبه بمعاهدة السلام المعقودة بين مصر واسرائيل ودعمه لها، وقد أضاف البرنامج الانتخابي، خلال عام ١٩٨٠، فقرة إلى هذا التأييد تقول بأن «اتفاقية كامب ديفيد جيدة والحزب الاشتراكي هو الوحيد بين الأحزاب الكبرى الذي أيدها، لكن اتفاقاً جيداً بين مصر واسرائيل لا يكفي وحده لفرض السلام في الشرق الأوسط، لكنه يحمل بذاته عناصر تساعد على تجاوز الجمود الحالي».

وبعد تسلمه السلطة مباشرة، وجه ميتران، في الأول من حزيران (يونيو)، ١٩٨١، مبعوثين فرنسيين يحملون رسائل إلى زعماء الدول العربية يوضح فيها أن سياسة بلاده ستكون «متوازنة». وكان العاهل السعودي هو أول زعيم دولة يستقبله ميتران في قصر الاليزيه.

وبتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠، صرح في قمة اللوكسمبورغ الثانية للدول الأوروبية الأعضاء بأنه يؤيد سياسة «الخطوة خطوة فيما يخص مشكلة الشرق الأوسط». وفي اليوم التالي، نشرت صحيفة لوموند الفرنسية مقابلة معه قال فيها أنه «الرجل السياسي الفرنسي الوحيد المسؤول عن حزب كبير يؤيد كامب ديفيد وأن موقفه لم يتغير...». وأعرب عن اعتقاده بأن «عملية كامب ديفيد قد تتوسع إذا تعاملت اسرائيل على نحو أكثر إيجابية مع المشكلة الفلسطينية...».

وفي مقابلة نشرتها صحيفة النهار البيروتية، بتاريخ ١٩٨١/٧/٥، قال كلود شيسون بأن «فرنسا لن تبيع أسلحة لاسرائيل...».

وفي ١٩٨١/٧/٨، أشار بيان الحكومة الاشتراكية الأولى برئاسة بيار موروا إلى أن «أي حل عن طريق المفاوضات في الشرق الأوسط ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار مصالح كل دول المنطقة والحق الفعلي للفلسطينيين في وطن...».

وفي ١٩٨١/٧/١٢، دعا الرئيس ميتران إلى ضرورة «إيجاد حلول عملية وثنائية في الشرق الأوسط نظراً إلى صعوبة التوصل إلى تسوية شاملة...».

وبتاريخ ١٩٨١/٨/١٠، وإثر اعلان الأمير فهد ولي العهد السعودي عن مشروعه، لحل مشكلة الشرق الأوسط، أعلن كلود شيسون وزير العلاقات الخارجية الفرنسي أنه يعتبر المشروع «مهماً للغاية». وفي ٢٦ من الشهر نفسه، أعلن ميتران، بعدما التقى كلاً من الملك حسين ملك الأردن، وأمير قطر، أن «الاقتراحات السعودية تطور إيجابي».

وفي ١٩٨١/٨/٢٩، أدلى شيسون في مطار عمان بتصريح قال فيه: «ان الحكومة الفرنسية تعتقد أن اتفاقات كامب ديفيد فشلت في الاجابة على سؤال يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط وهو مستقبل الفلسطينيين وحقهم في إنشاء دولتهم المستقلة...»، وأضاف «ان الهدف الوحيد لفرنسا هو التسوية الشاملة، وأن المشكلة الأكثر صعوبة هي مستقبل الشعب الفلسطيني. ان اتفاقات كامب ديفيد لم تعالج هذه المشكلة وهي بعيدة كل البعد عن التسوية الشاملة، لكننا نعتقد بأن هذه الاتفاقات أدت إلى تحقيق بعض التقدم في هذا الاتجاه ولا نتفق في ذلك مع بعض أصدقائنا العرب...».

وفي ١٩٨١/٩/١٩، نشرت صحيفة لوماتان الفرنسية حديثاً لكلود شيسون قال فيه: «ان مستقبل الشرق الأوسط يرسمه جسر بين مشروع فهد واتفاقيات كامب ديفيد للتسوية...».

وبتاريخ ١٩٨١/٩/٢٤، عقد ميتران مؤتمراً صحافياً حدد فيه سياسة فرنسا حيال مشكلة الشرق الأوسط بالآتي:

«ان القاعدة التي اتبعها، حيال هذا الجانب أو

ذاك، هي التحدث بلغة واحدة مع الجميع، والتقدم بمقترحات واحدة... المطلوب أن تكون لفرنسا سياسة مفيدة في هذه المنطقة من العالم، وهذه السياسة ليس لها سوى صوت واحد؛ وهي، بالنسبة إلى اسرائيل: ان القانون الدولي الذي اعترف بوجود اسرائيل لا يمكن أن يحرمها من الوسائل التي تضمن هذا الوجود ومنها الحدود الآمنة المعترف بها... وفرنسا من جهتها سترفض كل ما يهدد وجود اسرائيل في اطار هذه الحقيقة التي اعترف بها القانون الدولي، أما بالنسبة إلى النزاع، فإنه في ذهن البعض يتناول وجود اسرائيل. اننا من جهتنا لن نستطيع أن نتعامل مع أي طرف يدافع عن هذا المبدأ، ان النزاع يدور في الحقيقة، كما يراه كثيرون، حول الأراضي التي تقع تحت إدارة اسرائيل منذ حرب الأيام الستة. وباختصار هل يأمل الشعب الفلسطيني في أن يضم وطنه المقبل الأراضي المعترف بها لاسرائيل، هذا غير وارد، أما هل تكون للشعب الفلسطيني أرض تصير له وطناً ويقيم عليها هيكلية الدولة التي يختارها؟ لقد أجبت نعم، لقد قلت ذلك في تل ــ أبيب والقدس، كذلك دافعت عن حق اسرائيل في الوجود في الجزائر والقاهرة... أما القاعدة الثانية التي تحكم سياستي، فهي أني رفضت أن أختار بين طريق وآخر، أي طريق الحل الشامل أو طريق الاتفاقات الثنائية. اني آخذ بهذا وذاك، إذا أمكن تحقيق السلام عن طريق الاتفاقيات الثنائية فإني معها وهذا ما دفعني إلى تأييد كامب ديفيد... ولكن إذا لم تسمح هذه الاتفاقات بحل مجمل المشكلة فهذا لا يعني أنه يجب ادانتها... أما بالنسبة إلى الطريق (الاتفاق) الشامل، فقد قلت في قمة اللوكسمبورغ لزملائي في الأسرة الأوروبية: إذا كان هدفكم كما هو هدفنا، التوصل إلى اتفاق شامل، فإن هذا أمر مفروغ منه وهو دعوة الجميع إلى الطاولة بمن فيهم الفلسطينيون، لكن الاصرار على ذلك كمنهج يعني الرفض سلفاً لكل الطرق الأخرى التي يمكن أن تكون مفيدة... لقد وافقت على اتفاقي كمب ديفيد أما إذا ظهر أن الاتفاقين وصلا إلى حدودهما وأن توسيع مجالاتهما الديبلوماسية يصطدم بعقبة، فعلينا أن نبحث عن وسائل أخرى. وفي هذا الاطار، فإن فرنسا ستقوم بكل الخطوات وتلتقي المسؤولين الرئيسيين لمحاولة إحراز تقدم في القضية... وفي هذا المجال، رحبت باقتراحات الأمير فهد التي اعتبرها واحدة من العناصر الأكثر ايجابية في السنوات الأخيرة وإني اتحفظ في مناقشة النقاط الثماني التي تضمنتها، وكل من هذه النقاط ستكون موضع بحث أثناء الزيارة التي سأقوم بها للعربية السعودية في غضون ٤٨ ساعة. كذلك اعتبر هذه المبادرة أكثر المبادرات أهمية في السنوات الأخيرة على رغم مالدي من تحفظات على هذه النقطة أو تلك...».

وفي ١٩٨١/٩/٢٨، قام ميتران بزيارة المملكة العربية السعودية؛ حيث صرح في مؤتمر صحافي بأن محادثات الطائف سمحت له بأن يرى «بصورة أكثر وضوحاً ما هي حقوق الشعب الفلسطيني»؛ كما أعلن أن مشروع فهد «يشكل نقطة الانطلاق لمفاوضات قد تؤدي إلى إقرار السلام في الشرق الأوسط».

وفي ١٩٨١/١٠/٢٥، صرح ميتران أن «فرنسا ترغب في المساهمة في القوة متعددة الجنسية التي ستوضع في سيناء بعد الانسحاب الاسرائيلي في نيسان [أبريل] المقبل...».

وبتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٦، أعلن كلود شيسون، في مؤتمر صحافي، أنه يؤيد المساهمة الأوروبية في سيناء ويعتقد أن «ارسال قوات إلى سيناء هو الجسر المنطقي بين اتفاقي كامب ديفيد، اللذين وصلا إلى نهايتهما، ومشاريع السلام في الشرق الأوسط ومنها المشروع السعودي الذي تؤيده فرنسا...».

وبتاريخ ١٩٨١/١١/٢٦، استعمل الرئيس الفرنسي حق النقض (الفيتو) ليمنع أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية المجتمعين في مؤتمر لندن، من اصدار تصريح جديد عن الشرق الأوسط أرادوا أن يتابعوا فيه بيان البندقية الصادر في ١٩٨٠/٦/١٣.

وأثناء زيارته لاسرائيل، وخلال المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقده مع وزير الخارجية الاسرائيلي بتاريخ ١٩٨١/١٢/٧، أعلن كلود شيسون أنه «لن تكون هناك مبادرة أوروبية في الشرق الأوسط». وفي حديث أدلى به لإذاعة اسرائيل قال: «أن لا شيء يمنع بيع اسرائيل أسلحة فرنسية»، كما انتقد اعلان البندقية ووصفه بأنه «خاطىء وسخيف».

وفي اليوم التالي، طلبت حكومة ألمانيا الغربية إيضاحاً من الحكومة الفرنسية حول تصريحات الوزير، كما تقدمت كل من مصر والأردن ودولة الامارات بطلب إيضاحات. وفي العاشر من الشهر نفسه قال ميتران في حديث تلفزيوني: «لا نعلب لعبة مزدوجة في الشرق الأوسط...». وكان شيسون قد أعلن، قبل ذلك بيوم واحد، عن أسفه لإساءة تفسير تصريحاته حول إعلان البندقية.

وبعد إعلان اسرائيل عن ضم الجولان، صدر عن وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية، بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٤، بيان أعربت فيه عن «مفاجأتها ودهشتها الشديدة» للقرار الاسرائيلي، وأوضحت أن وزير العلاقات الخارجية الفرنسي كلود شيسون لم يبلّغ بهذه الخطوة أثناء زيارته الأخيرة للقدس.

وفي ١٩٨١/١٢/١٥، صدر بيان وزراء خارجية الدول الأوروبية العشر (من بينهم فرنسا) وجاء فيه: «ان الوزراء يعربون عن أسفهم الشديد لقرار الحكومة والكنيست الاسرائيليين بتطبيق القانون الاسرائيلي في مرتفعات الجولان السورية... ان تطبيق القانون والتشريع والإدارة الاسرائيلية في الجولان يشكل ضماً ويتنافى مع القانون الدولي، ولذلك فهو من وجهة نظرنا غير مشروع».

وبتاريخ ١٩٨١/١٢/١٦، صدر عن مجلس الوزراء الفرنسي الذي عقد برئاسة ميتران «أن مجلس الوزراء الفرنسي أبلغ قرار الحكومة الاسرائيلية مد التشريع والإدارة الاسرائيليين إلى الأراضي السورية المحتلة في الجولان، أن الحكومة الفرنسية تندد بهذه المبادرة وتعتبرها مناقضة للقانون الدولي وللأمم المتحدة...». ولكن من الناحية الأخرى، امتنعت فرنسا عن التصويت في مجلس الأمن حول مطالبة الدول العربية بفرض عقوبات على اسرائيل كما صوتت معارضة المشروع العربي في الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

وفي ١٩٨٢/١/٢٠، قال جاك هانتزيغر المسؤول عن العلاقات الخارجية في الحزب الاشتراكي الفرنسي: «ان من أهداف زيارة ميتران لإسرائيل محاولة إيجاد جو من الثقة المتبادلة بين العرب واسرائيل...». و«الحزب الاشتراكي لا يزال يؤيد كاملاً المرحلة الأولى من اتفاقي كامب ديفيد والمتعلقة بالانسحاب الاسرائيلي من سيناء». وشدد على أن المرحلة الثانية من كامب ديفيد المتعلقة بالحكم الذاتي «يجب أن يبدأ العمل بها سريعاً وأن يكون هدفها واضحاً، وهو إقامة الوطن الفلسطيني والدولة الفلسطينية، وفي هذا الإطار جاءت زيارة رئيسي بلديتي الخليل وحلحول المبعدين ولقاؤهما المسؤولين في الحكومة والحزب...».

وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٣، صرح مصدر اسرائيلي مأذون، اثر محادثات شيسون وشامير، أن شيسون أكد لشامير مجدداً معارضة فرنسا لأية مبادرة اوروبية في الشرق الأوسط. وفي خطابه الذي ألقاه في الكنيست، دعا ميتران إلى حوار يفترض الاعتراف المسبق والمتبادل والتخلي عن الحرب.

وفي مؤتمره الصحافي، أشار إلى أنه «لا يشاطر الرأي القائل بأن الحكم الذاتي يقدم حلاً للمشكلة الفلسطينية، والتاريخ سيخبرنا فيما بعد...».

وفي حديثه الصحافي، قبل مغادرته مطار تل ــ أبيب، في ١٩٨٢/٣/٥، قال في حديثه عن مشروع الأمير فهد: «اعتقدت دائماً أنه يد ممدودة من الأفضل قبولها»؛ لكنه أضاف: «ان المشروع معقد ومن الصعب على اسرائيل قبوله...». كما أكد رفض فرنسا الاعتراف بضم اسرائيل الجولان، وذكر بأنه «شعر في كل مكان من اسرائيل أن ثمة تصميماً على الانسحاب من سيناء».

ملاحظات

يمكننا تلخيص مواقف الحزب الاشتراكي، منذ عام ١٩٧٢ وحتى نهاية زيارة ميتران لإسرائيل، كما يأتي:

ــ ثبات في تأييد كامل ومطلق لحق اسرائيل في الوجود. وعلاقات صداقة ومشاعر وطيدة مع الحركة الصهيونية والشعب اليهودي.

ــ التهرب، بعد استلام السلطة، من تحديد موقف واضح من الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧. وهذا التهرب يعني استمرار موقف اعتماد التفسير الاسرائيلي لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وحكاية الحدود الآمنة.

ـ رفض الاعتراف الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية والاقتصار على اعتراف واقعي بأنها تحمل «صفة تمثيلية»، من دون أن تكون ممثلة شرعية أو وحيدة للشعب الفلسطيني.

ـ الدعوة إلى قيام مفاوضات مباشرة ثنائية بين كل من الأطراف العربية واسرائيل، وبين الفلسطينيين والاسرائيليين من دون تحديد الطرف المفاوض، على أن يسبق ذلك اعتراف فلسطيني بالكيان الاسرائيلي، وتخل عن ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية.

ـ تعطيل المبادرات الأوروبية.

ـ عدم اتخاذ موقف عملي من اسرائيل والاكتفاء بالمعارضة الشكلية كما حصل بالنسبة لقرار ضم الجولان.

ـ الاحتفاظ بالمصالح الفرنسية في المنطقة العربية وتطويرها عن طريق «إضافة» اعلانات سياسية لا تلزم بموقف محدد.

ـ تحت شعار أن فرنسا «ليست حكماً ولا وسيطاً» وأن أطراف المشكلة هم أصحاب الحل، تحاول فرنسا الاشتراكية وضع نفسها خارج «اللوم». وخلف ستار سياسة «متوازنة» يعيد الاشتراكيون عقد أواصر العلاقات بين فرنسا واسرائيل؛ مما يؤدي إلى كسر الجمود الأوروبي تجاه اسرائيل والمساهمة في إعادة علاقاتها مع أفريقيا، بعد العزلة الطويلة.

ـ ابان حكم الديغوليين استطاعت فرنسا ان تبني علاقات جيدة مع الأسواق العربية مقابل موقفها الحازم من اسرائيل لصالح العرب، وعندما وصل الاشتراكيون إلى السلطة أصبحت علاقات فرنسا العربية ممتازة اقتصادياً وإنما مقابل سياسة فك العزلة عن اسرائيل.

سويدان ناصر الدين

جامعة بير زيت
النضال العلمي والنقابي في مواجهة الاحتلال

لعبت الحركة الطلابية في الوطن المحتل، دوراً أساسياً في مواجهة سياسة الحكم العسكري الارهابية. فقد ساهمت في إفشال انتخابات البلديات سنة ١٩٧٠، وفي إفشال مخطط الحكم الذاتي، الذي طرحه شمعون بيريس، وزير الدفاع، في عام ١٩٧٣. كما شاركت الحركة الطلابية، في الأعوام ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥، في الانتفاضة الجماهيرية، ضد سياسة اسرائيل الاستيطانية، وضد سياسة الرئيس المصري السابق، أنور السادات. كذلك كان للحركة الطلابية، دورها في انتفاضة عام ١٩٧٦، وفي إنجاح المجالس البلدية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي الاحتجاج على مصادرة أراضي الجليل العربية.

واتخذ النضال الطلابي شكلاً مميزاً، في انتفاضات عام ١٩٨١ ــ ١٩٨٢، في ظل تعاظم حركة المقاومة الطلابية للاحتلال، واكتسابها أبعاداً جماهيرية هامة؛ وفي ظل التأييد الكبير الذي حَظيت به من جانب أوساط اليهود التقدميين.

وجامعة بيرزيت، كغيرها من الجامعات العربية في الوطن المحتل، كانت ولا تزال موقعاً من مواقع النضال ضد الاحتلال، ومركزاً لتصارع الثقافتين: العربية والصهيونية.

تاريخ جامعة بيرزيت

يعود تاريخ الجامعة البعيد إلى عام ١٩٢٤، حيث تأسست كمدرسة صغيرة وخاصة، عرفت باسم: «مدرسة البنات الأهلية». وتطورت في العام ١٩٣٠ إلى مدرسة ثانوية عرفت باسم: «مدرسة بيرزيت العليا». واستمرت المدرسة في التطور، حتى عرفت باسم «كلية بيرزيت» في العام ١٩٤٢؛ وأضيف إليها، في العام ١٩٥٣، الصف الجامعي الأول بفرعيه: العلمي والأدبي، وتبعه الصف الجامعي الثاني، في العام ١٩٦١. وفي العام نفسه، بوشر، تدريجياً، بإلغاء الصفوف الابتدائية والإعدادية والثانوية، حتى اقتصر التعليم فيها، في عام ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧، على الصفين الجامعيين: الأول والثاني، أي ما يعرف بالمرحلة الجامعية المتوسطة (مكتب التخطيط الأكاديمي، **خطة التطور والتنمية**، جامعة بيرزيت: تشرين الثاني ــ نوفمبر ١٩٧٧).

وإثر حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أصبح من الضروري إنشاء جامعة عربية في الضفة الغربية، فقامت كلية بيرزيت بمبادرة كبيرة، وغيّرت كيانها من مؤسسة خاصة إلى مؤسسة عامة، يشرف عليها مجلس أمناء أسس عام ١٩٧٢، وضم مواطنين من ذوي الخبرات الأكاديمية والتربوية (**الثورة**، ــ بغداد، ١٩٧٨/٥/٢٣). وبعد دراسة مطولة، أقر مجلس الأمناء خطة التطوير، لأربع سنوات جامعية، في العام ١٩٧٢. وتطورت على أثرها الكلية إلى «جامعة بيرزيت» عام ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦، بعد أن أضيف إليها الصف

الثالث الجامعي، عام ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥، ثم الصف الرابع الجامعي عام ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦. وانضمت الجامعة في ذلك العام إلى اتحاد الجامعات العربية، وفي العام التالي أصبحت عضواً في اتحاد الجامعات العالمي.

أخذت الجامعة بالتطور والتوسع، سواء على صعيد الهيئة التدريسية وازدياد قدرتها الاستيعابية، أم على صعيد الكليات والأقسام؛ حيث بلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية، في العام ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨، ٧٩ عضواً. أما في العام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠، فأصبح عددهم ١٣٢ عضواً. أما عدد الطلاب فكان، في العام ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨، ٩٠٠ طالب وطالبة، ثم أصبح ١٣٩٢ طالباً، في العام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠.

وتضم الجامعة، إلى جانب كُليّتي الآداب والعلوم: كليّة الإدارة والاقتصاد، التي تأسست عام ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩، وكلية الهندسة، وتأسست عام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠. وتحتوي الجامعة على قسم للدراسات العليا في التربية، ودراسات الشرق الأوسط، والخدمة الاجتماعية، واللغة الانكليزية (خطة التطور والتنمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧).

وإلى جانب التخطيط الأكاديمي، اعتمدت الجامعة برامج خاصة تهدف إلى خدمة المجتمع؛ ومنها: برنامج العمل التعاوني، الذي ابتدأ عام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤، وهو يسعى لزيادة وعي الطلبة لمشاكل مجتمعهم وتدريبهم على العمل الجماعي والمجاني في المؤسسات والجمعيات الخيرية وشق الطرق في القرى ومساعدة الفلاحين في زراعة أراضيهم.. وأصبح إنجاز عدد من ساعات العمل التعاوني شرطاً للتخرج.

وأقامت الجامعة، في العام ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦، «مكتب الوثائق والأبحاث» لتجميع الوثائق والمعلومات التي تتعلق بالنواحي المختلفة من حياة فلسطين وشعبها تحت الاحتلال. ويقوم المكتب أيضاً بنشر فهرس دوري للصحف الصادرة في فلسطين، باللغتين: العربية والانكليزية.

كما تبنت الجامعة «برنامج مكافحة الأمية» في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي ابتدأ في عام ١٩٧٦ ــ ١٩٧٧، وأنشأت، لهذا الغرض، قسماً يقوم بتخريج دفعات متعددة من الطلبة الكبار، ويعمل أيضاً على تطوير الكتب الدراسية لتعليم الكبار في المنطقة. كذلك تقيم الجامعة دورات تدريبية لمدرسي الرياضيات الحديثة في المدارس الثانوية في الضفة الغربية (**المصدر نفسه**، ص ٣).

الانتهاكات الاسرائيلية تجاه الجامعة

إزاء التطور التدريجي، الذي تحرزه جامعة بيرزيت على كافة المستويات، بدأت سلطات الاحتلال تمارس تجاهها سياسة قمعية مدروسة، الهدف منها، منع استمرارية الجامعة، خاصة وأن سلطات الاحتلال تعتبرها «بؤرة للانشقاق» السياسي وممركزاً من مراكز الثورة الفلسطينية. ففي عام ١٩٧٣، قامت سلطات الاحتلال بإغلاق الجامعة، بسبب قيام الطلبة بمظاهرة ضد إجراءات الحكم العسكري، في إبعاده ثماني شخصيات وطنية من الضفة الغربية. واستمر إغلاق الجامعة، حينئذٍ، مدة ثلاثة أسابيع (**الأخبار**، ــ عمان، ١٦/٩/١٩٧٨).

وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٤، تم إبعاد رئيس الجامعة د. حنا ناصر إلى عمان دون تحديد الأسباب. ودعا شمعون بيريس، حين كان وزيراً للدفاع ومسؤولاً مباشراً عن الضفة عام ١٩٧٦، إلى إغلاق الجامعة، واتهمها بأنها مصدر للقلق والتوتر. وفي ذلك العام أيضاً، منعت سلطات الحكم العسكري الجامعة من قبول الطلبة من عرب الجليل والمثلث، ونسب شمعون بيريس سبب هذا القرار إلى «التحريض المتطرف المعادي لإسرائيل والذي تشجعه جامعة بيرزيت» (**البعث**، ــ دمشق، ٢٢/٨/١٩٧٧).

وتم إغلاق الجامعة في ذلك العام إثر الاحتجاجات التي قامت، عند زيارة الرئيس السادات لإسرائيل (**الأنباء** ــ القدس، ٢٨/٦/١٩٧٩). كما رفضت سلطات الحكم العسكري في عام ١٩٧٧، تجديد إقامة ثمانية أساتذة عرب وأجانب للعمل في الجامعة، من بينهم الأستاذان نافذ نزال وحافظ عبوشي (الأخبار، **مصدر سبق ذكره**). كذلك شنت سلطات الاحتلال، في عام ١٩٧٨، حملة اعتقالات واسعة في صفوف الطلبة، كما منعت الأستاذ ادوارد صابر، وهو من المواطنين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، من الدخول إلى الضفة الغربية، لأداء عمله في الجامعة (**وفا**، ٧/١٢/١٩٧٨). ومنذ عام

١٩٧٩، بدأت حدة الصراع، بين سلطات الاحتلال وجامعة بيرزيت، تتزايد؛ حيث تم إغلاق الجامعة مرتين، امتدت فترة الاغلاق الأولى من ٢٥ آذار (مارس) إلى أول نيسان (أبريل) ١٩٧٩، عشية توقيع اتفاقية الصلح بين مصر واسرائيل؛ أما في المرة الثانية فقد صدر القرار بإغلاق الجامعة، منذ الثالث من أيار (مايو) وحتى إشعار آخر، بعد أن تظاهر الطلاب احتجاجاً على سياسة الاستيطان. ومن جملة القرارات التي اتخذتها سلطات الحكم العسكري بحق الجامعة، إصدارها أمراً يقضي بمنع دخول الطلبة إلى حرم الجامعة، وبإجراء تفتيش عسكري لحرم الجامعة، من قبل ضباط في قيادة المنطقة، وقد حدث ذلك، لأول مرة، في شهر أيار (مايو) ١٩٧٩ (**وفا**، ١٠/٥/١٩٧٩). واعتبر وايزمن، وزير الدفاع آنذاك، «أن جامعة بيرزيت أخذت تشكل خلال السنوات الأخيرة، وسطاً حافلاً بالنشاط السياسي المعادي في الضفة الغربية» وأنها ستبقى، بسبب ذلك، مقفلة حتى إشعار آخر».

ونشطت سلطات الاحتلال في وضع القوانين والقيود للسيطرة على النشاطات الجامعية. وقدم مستشار الشؤون العربية لدى منسق النشاطات في المناطق المحتلة، العقيد تسادوق كرئيم، وثيقة بهذا الخصوص. وقد اعتبرت الوثيقة أن جامعة بيرزيت هي المؤسسة الريادية في تنشيط أعمال العنف. واتهمت الوثيقة الجامعات بأنها «بدلاً من الاهتمام بشؤون التعليم الأكاديمي، قامت باداء نشاطات سياسية محظورة ضد هذه السلطات، وجرت من جراء هذه النشاطات، أعمال خرق للنظام وأعمال عنف». واعتبرت الوثيقة، الأمر ٨٥٤، الصادر بتاريخ ٦/٧/١٩٨٠، والقاضي بربط الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الأراضي المحتلة بالحكم العسكري مباشرة، بأنه «ترتيب آخر من أجل منع تسلل طلاب ومحاضرين إلى الجامعات العربية، هؤلاء الذين تبعث بهم منظمات [إرهابية] معادية لإسرائيل، بهدف التخريب في جهاز التعليم، والتحريض والعنف، والتسبب [بالفوضى]» (يهودا ليطاني، **هآرتس**، ١٩/١٠/١٩٨١).

تطبيق الأمر «٨٥٤»

إمعاناً في فرض سياسة التدخل في شؤون المؤسسات التعليمية، بمقتضى الأمر «٨٥٤»، أغلقت سلطات الاحتلال، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، جامعة بيرزيت، لمدة أسبوع، بسبب مساهمة الطلاب في النشاطات الثقافية، في أسبوع فلسطين، وإقامتهم معرضاً ثقافياً للأشغال اليدوية، بهذه المناسبة. واعتبر الحكم العسكري، أن إدارة الجامعة قد عملت خلافاً لأوامره؛ بحيث أنها سمحت بإقامة أسبوع فلسطين، على الرغم من مطالبة الحكم العسكري بإلغائه. كما اتهم الحكم العسكري إدارة الجامعة، بأنها «تسمح لعناصر خارجة عن الجامعة، بإقامة نشاطات داخلها». وذلك بالرغم من التزام نائب رئيس الجامعة، د. غابي برامكي، بعدم تكرار أعمال الشغب في حرم الجامعة (**هآرتس**، ١٦/١١/١٩٨٠).

الجامعة ومواجهة «الادارة المدنية»

ومنذ الشروع في تطبيق «الادارة المدنية» في الضفة الغربية، تصاعدت بوادر عدم الاستقرار في أوساط طلاب جامعة بيرزيت. حيث نظمت المظاهرات، في أوائل شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، تنديداً بالاحتلال وبالادارة المدنية. وقامت سلطات الاحتلال، عشية ذكرى وعد بلفور، بمنع الطلاب من دخول جامعتهم، للحيلولة دون عقد اجتماع احتجاجي (**الطليعة**، ١٩/١١/١٩٨١). وبتاريخ ٤/١١/١٩٨١، ازدادت عمليات العقاب الجماعي ضد الطلبة، حيث اقتحمت قوات الاحتلال مبنى الجامعة، واعتقلت عشرات الطلبة. وأصدر الجنرال داني ماط، منسق الادارة العسكرية في الأراضي المحتلة، أمراً يقضي بإغلاق الجامعة لأجل غير مسمى، وذلك «تطبيقاً لأحد التدابير الأكثر حزماً». وقد صدر قرار الاغلاق هذا، بعد أن تشاور وزير الدفاع أريئيل شارون مع رئيس الوزراء مناحيم بيغن (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٧٩، ٤ و٥/١١/١٩٨١، ص ٦). وبعد الإعلان عن قرار إغلاق الجامعة، تم استدعاء د. غابي برامكي، وتم تحذيره من مغبة تكرار أعمال خرق النظام، التي نشطت بمبادرة من طلاب الجامعة (**المصدر نفسه**، العدد ٢٤٨٢، ٩ و١٠/١١/١٩٨١، ص ٣). وبعد تقديم طلب الالتماس الذي وجهته الجامعة إلى محكمة العدل العليا، أصدرت المحكمة أمراً إلى حاكم رام الله

العسكري، يقضي بتحديد فترة زمنية معينة لإغلاق الجامعة، وأمهلته مدة ثمانية أيام للرد على ذلك. ومن جهة أخرى، رفضت المحكمة، السماح للطلبة بالسكن في مساكنهم الجامعية، كما رفضت استمرار عمل الباحثين والعاملين في مركز الأبحاث (**الطليعة**، ٥/١١/١٩٨١).

وبتاريخ ١٢/١١/١٩٨١، أبلغ الحاكم العسكري، المحكمة العليا، أنه قرر إغلاق الجامعة لمدة شهرين (**القدس**، ١٣/١١/١٩٨١).

واستؤنفت، في السادس من أيلول (سبتمبر) ١٩٨١، محاكمة ثلاثة عشر طالباً من الجامعة أمام المحكمة العسكرية، واعتقلت سلطات الاحتلال، بتاريخ ٩/١١/١٩٨١، الدكتور سري نسيبة، رئيس قسم الفلسفة في الجامعة، بتهمة حمل منشورات احتجاجية (**يديعوت أحرونوت**، ١١/١١/١٩٨١).

وأقدمت سلطات الحكم العسكري، على اعتقال رئيس لجنة طلاب بيرزيت، كما منعت أعضاء اللجنة من مغادرة البلاد، بتهمة الإخلال بالأمن والنظام (**و.إ.إ.**، العدد ٢٤٨٨، ١٦ و١٧/١١/١٩٨١، ص ٥).

ردود الفعل

على الصعيد الرسمي، أوضح رئيس الوزراء الاسرائيلي، مناحيم بيغن، سياسة السلطات الاسرائيلية تجاه جامعة بيرزيت وشروط إعادة فتحها من جديد، مدعياً بأن الجامعة ستفتح، إذا ما التزم رئيسها بالمحافظة على الهدوء ومنع «القاء الحجارة والقنابل اليدوية والزجاجات الحارقة على أي يهودي أو عربي،... أما إذا انصرف الطلاب إلى أعمال الشغب فسوف تبقى مغلقة، فالطلاب قدموا للدراسة، وليس لممارسة القتل» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٤٩٥، ٢٥ و٢٦/١١/١٩٨١، ص ٥).

وذكر المتحدثون، أن اغلاق جامعة بيرزيت جرى لاعتبارات سياسية وليس لاعتبارات أمنية، وأنه جزء من سياسة جديدة، هدفها وضع حد للمعاملة الليبراليّة إزاء الضفة الغربية. ومن جهة ثانية، فقد ذكر قائد منطقة رام الله «أن إغلاق الجامعة لفترات قصيرة لم يعط نتائجه، لذا قرر الحاكم العسكري العام، أن لا خيار أمامه، سوى إغلاق الجامعة لفترة طويلة» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٥٠٤، ٦ و٧/١٢/١٩٨١، ص ١٠).

وبتاريخ ١٠/١١/١٩٨١، ندد عضو الكنيست توفيق طوبي (حداش)، بالممارسات الاسرائيلية في الضفة الغربية، وبإغلاق الجامعات؛ وعلق على سياسة الإدارة المدنية ورئيسها ميلسون قائلاً: «أية سياسة مدنية تتحدثون عنها؟.. فالجيش الاسرائيلي ما زال يهاجم المؤسسات التعليمية بالقنابل والأسلحة، ويبطش بطلبة الجامعات ويعتقلهم، والبروفيسور الأكاديمي مناحيم ميلسون يوسع السجون ويغلق الجامعات» (**الشعب**، ١١/١١/١٩٨١).

على صعيد آخر، وفي معرض تعليقه على سياسة التعليم في الإدارة المدنية، ذكر داني روبنشاتين، محرر شؤون المناطق المحتلة في صحيفة دافار، أن «البروفيسور مناحيم ميلسون ومدنيين اسرائيليين آخرين سينشغلون بالتعليم العربي فقط؛ أما التعليم اليهودي فسيبقى مرتبطاً بوزارة المعارف الاسرائيلية. وبما أن العرب قادرون على إدارة أمور التعليم بأنفسهم، فإن وجود الإدارة المدنية الإسرائيلية ضروري في المواضيع التالية: نقل معلمين وطلاب من مكان لآخر، إغلاق مدارس بعد مظاهرات، تعيين مدراء وإقالتهم لأسباب أمنية، مراقبة الكتب وحظر تناول بعضها، كالتي تتضمن تحريضاً سياسياً ضد اسرائيل، منح، أو منع، تأشيرات للمحاضرين من جامعات أجنبية للتدريس في الجامعات العربية...» (**شؤون فلسطينية**، العدد ١٢١، كانون الأول ــ ديسمبر ١٩٨١، ص ٢٠١).

واستمر طلاب جامعة بيرزيت في الاحتجاج على الممارسات الاسرائيلية ضدهم، وعقدوا مؤتمراً في الحرم الجديد للجامعة، شارك فيه نائب رئيس الجامعة د. برامكي، وعدد من الموظفين والعاملين. وأكدّ رئيس مجلس الطلبة، مفيد عبد ربه، في كلمة ألقاها «أن مؤامرة الحكم الذاتي التي استهدفت أن تخفي الوجه الحقيقي للاحتلال، بثياب أو شخصيات مدنية، ما هي إلا حلقة جديدة من التآمر، تستهدف وجود الشعب الفلسطيني واستمرار الاحتلال» (**الفجر**، ٤/١١/١٩٨١).

وشهدت معظم المؤسسات التعليمية والجامعية في الأراضي المحتلة، سلسلة من الإضرابات عقب قرار الإغلاق، وندّد بيان نقابة الأساتذة والموظفين

في الجامعات العربية الثلاث: النجاح وبيرزيت وبيت لحم، بإقدام «سلطات الاحتلال على إغلاق جامعة بيرزيت، بعد اقتحام وحدات من الجيش لها، وحرمان طلبتها من حقهم الطبيعي في التحصيل العلمي، والتعبير عن آرائهم بحرية، وبشكل خاص تجاه قضية شعبهم المصيرية، ووصف البيان هذه الإجراءات بأنها «خطوة جديدة في مسلسل الاجرام ضد شعبنا، إلى جانب ما سبقها من خطوات كمصادرات للأراضي، وإقامة المستوطنات، وخطوات التهجير والاعتقال، وأعمال الاضطهاد والانتقام الجماعي» (**الطليعة**، ١٢/١١/١٩٨١). وشهد مقر الصليب الأحمر الدولي في مدينة القدس، اعتصاماً شعبياً، نظمه ذوو المعتقلين وطلاب الجامعة (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٨٢، ٩ و١٠/١١/١٩٨١، ص ٥).

وعلى صعيد تحرك رؤساء البلديات في الأراضي المحتلة بهذا الخصوص، فقد ناشد رئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة، السكرتير العام للأمم المتحدة، د.كورت فالدهايم، بالتدخل لإعادة فتح جامعة بيرزيت (**المصدر نفسه**، العدد ٢٤٨١، ٦ و٩/١١/١٩٨١، ص ٢٣). وأرسل رئيس بلدية غزة، رشاد الشوا، وأعضاء المجلس البلدي، برقية استنكار إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، وإلى كل من وزير الدفاع والحاكم العسكري العام للقطاع، محتجين فيها على الممارسات القمعية، وعلى الاجراءات العسكرية، التي اتخذت ضد جامعة بيرزيت (**القدس**، ٩/١١/١٩٨١).

وعلى صعيد آخر، نددت هيئات يهودية تقدمية، بقرار إغلاق الجامعة، وتم بتاريخ ٤/١١/١٩٨١، تشكيل لجنة للتضامن مع جامعة بيرزيت، تألفّت، في معظمها، من أكاديميين يهود وعرب، أعضاء في مبام وشلي وراكح وماتسبن، ومن آخرين غير حزبيين (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٠٧، ٩ و١٠/١٢/١٩٨١، ص ٧). وقد نظمت هذه اللجنة عدة مظاهرات ومؤتمرات تضامنية مع الجامعة، فقام عشرات من أعضاء اللجنة بتاريخ ٧/١١/١٩٨١، بالتظاهر في مبنى الجامعة، للإعراب عن تضامنهم مع طلبة بيرزيت وأساتذتها ومواطنيها. وأعلن أعضاء اللجنة، عند وصولهم إلى الجامعة، «أن إغلاق الجامعة هو جزء من الحكم الديكتاتوري السائد في المناطق المحتلة، ويشكل نتيجة مباشرة للاحتلال، وسلب الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني» (**عل همشمار**، ٨/١١/١٩٨١). كما أصدرت اللجنة نفسها بياناً طالبت فيه بالحرية الأكاديمية والسياسية، وبتقرير المصير للشعب الفلسطيني، وفتح جامعة بيرزيت، وإسقاط الاحتلال. (**الفجر**، ٨/١١/١٩٨١). واستمرت التظاهرات التي نظمتها لجنة التضامن، بتاريخ ١٤ و٢٢ و٢٨ تشرين الأول (اكتوبر)، حيث تظاهر أكثر من ٢٠٠ شخص من اللجنة، من بينهم محاضرون في الجامعات الاسرائيلية، والصحفيان أوري أفنيري وعاموس كينان. وقام جنود حرس الحدود الاسرائيلية، بتفريق المتظاهرين بالقوة، واعتقال عدد منهم. وعقد المتظاهرون، في ٢٩/١١/١٩٨١، اجتماعاً في تل ــ أبيب، طالبوا خلاله بإعادة فتح جامعة بيرزيت، وبإطلاق سراح ستة من رفاقهم ظلوا رهن الاعتقال (**عل همشمار**، ٣٠/١١/١٩٨١).

هذا وصرحت سلطات الاحتلال، بأن الحكم العسكري سيعمل، في المستقبل، للحيلولة دون تكرار تظاهرات من هذا النوع، خاصة وأن قوات الأمن تنظر، بخطورة، إلى هذه التظاهرة، التي نظمت لتحريض الشعب العربي. من جهة أخرى، كرر أحد أعضاء اللجنة، أيال يميت، موقف لجنة التضامن من أعمال الارهاب والقمع، إذ قال: «لن يردعنا الغاز ولا الهراوات، وهذه الأشياء لن توقفنا، أو تحول دون قيامنا بأي عمل في المناطق المحتلة». واعتبر أن المشكلة تكمن في كيفية تجنيد أكبر عدد ممكن من الأشخاص، داخل اسرائيل، لممارسة الضغوط على الحكومة وعلى الحكم العسكري، من أجل المطالبة بإعادة فتح جامعة بيرزيت، وتوقيف أعمال الاضطهاد في المناطق المحتلة (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٩٨، ٢٩ و٣٠/١١/١٩٨١، ص ١١).

أما جامعة تل ــ أبيب فقد شهدت في ٦/١٢/١٩٨١، اجتماعاً ضم نحو ٦٠٠ طالب جامعي ومحاضر من أعضاء مجموعة «كامبوس» اليسارية، للاحتجاج ضد أمر إغلاق جامعة بيرزيت. كما عقد أعضاء لجنة التضامن، مؤتمراً صحافياً، بتاريخ ٩/١٢/١٩٨١، في هذه الجامعة، أعلنوا فيه رفضهم لدخول أريئيل شارون جامعة تل ــ أبيب، حيث كان من المقرر أن يظهر في ذلك

الوقت، في معهد الدراسات الاستراتيجية في الجامعة (**دافار**، ١٠/١٢/١٩٨١). وعلقت الدكتورة تامي رينهارت، المحاضرة بكلية الآداب في جامعة تل ــ أبيب، على زيارة شارون للجامعة، بقولها: ان «الشخص الذي يغلق جامعة يجب ألا يسمح له بالتحدث في جامعة أخرى». وفي سياق اعتراضها على إغلاق جامعة بيرزيت، اعتبرت د. رينهارت «أن المجتمع الذي يغلق الجامعات ويخشى المثقفين، سيستعمل السلاح ضد نفسه في نهاية الأمر». وأضافت: ان شارون مسؤول شخصياً عن إغلاق الجامعة، فهو الذي أصدر أمر الإغلاق، وبإمكانه أن يلغيه. (**ر. إ. إ.**، العدد ٢٥٠٧، ٩ و١٠/١٢/١٩٨١، ص ٧). وفي ١٤/١٢/١٩٨١، تظاهر أكثر من ألف شخص، من جامعة تل ــ أبيب، ضد أمر «الإغلاق» وضد سياسة شارون القمعية في الضفة الغربية (**عل همشمار**، ١٥/١٢/١٩٨١).

من جهة أخرى، شاركت هيئات صحافية، في التنديد بسياسة شارون؛ فقد عقد، في بيت أغرون بالقدس، يوم ١٧/١١/١٩٨١، مؤتمر تضامني مع الشعب الفلسطيني، ضد الإجراءات الاسرائيلية الإرهابية وضد إغلاق جامعة بيرزيت، حضره مراسلون من صحيفة الفجر، وعضو الكنيست السابق، أوري أفنيري (**الشعب**، ١٨/١١/١٩٨١).

أما بالنسبة لمنظمة الطلاب في القدس «كاستل» اليمينية، فقد طلبت من وزير المعارف والثقافة، ومن وزير الدفاع، منع انتقال طلاب من جامعة بيرزيت إلى الجامعة العبرية. وقد ادعى رئيس آلمنظمة، يسرائيل كاتس، أن هنالك عدداً من محاضري الجامعة العبرية، يريدون تجاوز إغلاق جامعة بيرزيت، بإعطاء محاضرات لطلابها في الجامعة العبرية. كما اعتبر «كاتس» أن دخول طلاب عرب الضفة الغربية، إلى الجامعة العبرية سيسبب تجديد التصادم الدموي بين الطلاب العرب واليهود (**ر. إ. إ.**، العدد ٢٤٩٠، ١٨ و١٩/١١/١٩٨١، ص ٦).

من جهة ثانية، تعرّض بعض رجال مجموعة «كاستل» للاجتماع الذي عقد في جامعة تل ــ أبيب، واعتبر «يسرائيل كاتس»، أن حضور طلاب عرب، من جامعة بيرزيت، وتّر الأجواء، وتسبب في التصادم داخل الجامعة (**المصدر نفسه**، العدد ٢٤٩٤، ٢٤ و٢٥/١١/١٩٨١، ص ١٠).

إعادة فتح الجامعة

بعد إعادة فتح جامعة بيرزيت، بتاريخ ٤/١/١٩٨٢، حاول رئيس «الإدارة المدنية» البروفيسور مناحيم ميلسون، فرض شروط جديدة على الدراسة في الجامعة بحجة انتظام الدراسة فيها؛ فطلب من رؤساء الجامعة قطع كافة الاتصالات والعلاقات مع رئيس الجامعة المبعد، د. حنا ناصر. وأوضح ميلسون لرؤساء الجامعة، أسس الإجراءات الجديدة التي ستطبق على الجامعة، والمستمدة من قوانين الحكم العسكري (**ر. إ. إ.**، العدد ٢٥٢٤، ٣ و٤/١/١٩٨٢، ص ١٩). وأفادت مصادر أكاديمية إسرائيلية، أن قوات الاحتلال تخطط، لفرض قوانين وتعليمات عسكرية جديدة على جامعة بيرزيت، بهدف تقييد الحرية الأكاديمية فيها. ووصفت هذه القوانين والتعليمات، بأنها ضربة جديدة للحريات الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية في المناطق المحتلة (**الطليعة**، ٧/١/١٩٨٢).

من جهة ثانية، اعتبر البروفيسور عمانوئيل فرجون، من الجامعة العبرية «أن فتح الجامعة بصورة عادية ومنظمة، تحت شروط جديدة وصعبة، لا يبشرنا إلا بأحداث جديدة وصعبة، مما يستدعي نضالاً متجدداً من جانب لجنة التضامن مع بيرزيت، ومن جانب طلابها» (**ر. إ. إ.** العدد ٢٥٢٤، ٣ و٤/١/١٩٨٢، ص ٢٠). وأكد رئيس الجامعة بالوكالة د. برامكي، أن الجامعة رفضت هذه الشروط التعجيزية، وأنها «ستبقى مؤسسة أكاديمية وطنية، وستظل مشعلاً لتخريج أفواج الطلبة لخدمة بلدنا». وعرض د. برامكي سلسلة الاجراءات القمعية، التي اتخذتها السلطات العسكرية، بحق طلاب وأساتذة الجامعة عند إعادة فتحها؛ حيث أصدرت أوامر الإقامة الجبرية على أعضاء لجنة طلاب الجامعة لمدة ٦ أشهر، ومنعتهم من الوصول إلى الجامعة، بحجة نشاطهم في التحريض على الاضراب (**ر. إ. إ.**، العدد ٢٥٢٩، ١٠ و١١/١/١٩٨٢، ص ١٠). وكانت المحكمة العسكرية في مدينة رام الله قد أصدرت في ٤/١/١٩٨٢، حكماً بغرامة مقدارها ٧٠٠٠ شيكل على الطالب الفلسطيني، خالد برهم،

بسبب مبيته في مدينة الناصرة، أواخر آب (أغسطس) الماضي، واشتراكه في مخيم العمل التطوعي السادس الذي أقيم هناك «دون إذن مسبق من السلطات» (**فلسطين الثورة** — بيروت، ١٩٨٢/١/٦). كما سلمت د. كرميلا حبيب أرمانيوس، الأستاذة بدائرة الرياضيات الجامعية، أمر إبعادها عن الضفة الغربية وقطاع غزة، الصادر بتاريخ ١٩٨١/١٢/٧ (**الفجر**، ١٩٨٢/١/٣٠). كما فُرضت الإقامة الجبرية على كل من د. ادوارد الصادق، ود. رياض مفلح (**نضال الشعب**، العدد ٢٧١، ١٩٨٢/٢/٦، ص ٧).

طرد مسؤولي «الإدارة المدنية»

واستمراراً في رفض «الإدارة المدنية» وممثليها، طرد طلاب الجامعة موظفَيْن اسرائيليَّين من قسم التربية في «الإدارة المدنية»، هما سيمون غباي، مساعد البروفسور ميلسون، ومساعده، كانا قد حضرا للقاء مسؤولي الجامعة بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٥. وقال الناطق باسم الادارة المدنية: ان الطلاب قاموا باحراق قبعة أحد المسؤولين وسط «ما يشبه الجو الاحتفالي». وإثر هذا الحادث، استدعى ميلسون د. برامكي، وأطلعه على خطورة الأحداث التي جرت في الجامعة (ر.إ.إ، العدد ٢٥٦٠، ١٥ و١٩٨٢/٢/١٦، ص ١٤). كما قرر الجنرال أوري أور، قائد المنطقة الوسطى، إغلاق جامعة بيرزيت لمدة شهرين، بحجة عدم قدرة الإدارة على القيام بمسؤولياتها تجاه الجامعة واتحادها. وعلى غرار هذا، تمت جملة من الاعتقالات بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٦، حيث اعتقل الحكم العسكري خمسين شاباً من رام الله وبيرزيت. وجرى اعتقال محاضرين من الرعايا الأجانب، أحدهما بريطاني، بتهمة العثور «بحوزته على منشورات «تحريضية» أصدرتها منظمة التحرير الفلسطينية؛ كما عثر بحوزته أيضاً على رسائل وصلت بطرق غير قانونية». أما الشخصية الثانية، فهي محاضرة أميركية اعتقلت بتهمة «المشاركة في أعمال التحريض» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٥٦١، ١٦ و١٩٨٢/٢/١٧، ص ١٦).

انتفاضة ١٩٨٢

كان د. برامكي، قد حاول منع إغلاق الجامعة، عندما أعلن أن الإدارة قررت الإضراب لمدة ثلاثة أيام لتهدئة الأوضاع. واعتبر د. برامكي «أن ما حدث ليس سبباً كافياً لإغلاق الجامعة، وأنه من الصعب أن يصبح إغلاق الجامعة عملية سهلة كشرب الماء» (**المصدر نفسه**، ص ٥).

ومع رفض سلطات الاحتلال لطلب د. برامكي، عادت جامعة بيرزيت لتتصدر أحداث الضفة الغربية، كبؤرة للمقاومة ضد الاحتلال، وكشعلة لانطلاق الانتفاضة التي عمت كافة مدن الوطن المحتل وقراه. كما عمت التظاهرات والاضرابات كافة المؤسسات التعليمية والقطاعات الأخرى، في بيرزيت؛ رام الله؛ بيت حانينا؛ البيرة، قلنديا؛ نابلس؛ بيت جالا؛ وضواحي بيت لحم. وواجهت قوات الاحتلال كل هذه التظاهرات بإطلاق النار، وبالقنابل المسيلة للدموع، وبحملات اعتقال واسعة بين المتظاهرين.

على الصعيد الرسمي الاسرائيلي، قدّم أعضاء الكنيست: شولاميت ألوني، ومحمد وتد وحمد خلايلة ويوسي ساريد، مشروع قانون، بصدد إغلاق جامعة بيرزيت، لوضعه على جدول أعمال الكنيست. ويرى هؤلاء أن قرار إقفال الجامعة اتخذ قبل أن تتضح، بشكل أكيد، ادعاءات السلك التعليمي فيها، بشأن استفزاز رجال الحكم العسكري للطلاب، الذي أدى إلى إحداث الغليان الحالي (ر.إ.إ.، عدد ٢٥٦٢، ١٧ و١٩٨٢/٢/١٨، ص ٦).

والفعاليات الوطنية، من جانبها، نددت في بيان أصدرته إثر اللقاء الشعبي الذي عقدته في مدينة نابلس، بإغلاق جامعة بيرزيت مرة أخرى. وعدّت ذلك «ممارسة تعسفية قمّتها تطبيق الأمر العسكري رقم ٨٥٤ والذي يحوّل واجبات الجامعات ومسؤولياتها الوطنية والأكاديمية لخدمة الاحتلال وسياسته التعسفية والتوسعية». وقد طالب البيان بإعادة فتح الجامعة وتمكينها من تأدية رسالتها الاجتماعية والوطنية والتعليمية (**وفا**، ١٩٨٢/٢/٢٥). ودعت لجنة التوجيه الوطني السلطات المحلية والغرف التجارية إلى الاضراب احتجاجاً على قرار إغلاق جامعة بيرزيت. وفي ١٩٨٢/٢/١٨، لبى الدعوة إلى الاضراب معظم بلديات الضفة الغربية، ومنها الخليل ورام الله والبيرة ونابلس وجنين (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٦٣، ١٨ و١٩٨٢/٢/١٩، ص ٣).

واعتبر مجلس التعليم العالي في الضفة الغربية المحتلة، في مناشدته الهيئات والمؤسسات الدولية ولجان حقوق الإنسان، أن إغلاق الجامعة يعني استمرار سياسة التجهيل الصهيونية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وحرمان أكثر من ألفين وخمسمائة طالب فلسطيني من استكمال دراستهم (**وفا**، ١٩٨٢/٢/٢١) وأعلنت جامعة بيت لحم الإضراب المفتوح، بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٨، تضامناً مع جامعة بيرزيت، واحتجاجاً على الزيارة الاستفزازية، التي يزمع القيام بها للجامعة، سيمون جبلي، ضابط شؤون الجامعات في «الإدارة المدنية» (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٢/٢/١٩). وبتاريخ ٨٢/٣/٥، نظمت الهيئة التدريسية في جامعة بيت لحم مهرجاناً تضامنياً مع الطلاب والهيئة التدريسية في جامعة بيرزيت، واشتركت في المهرجان وفودٌ تمثل القوى التقدمية اليهودية، للتعبير عن تضامنها مع نضال جامعة بيرزيت. وأكد الأب توماس، أحد إداريي جامعة بيت لحم، «أن هذا اللقاء هو واحد من أبرز اللقاءات المميزة في إطار النضال ضد الاحتلال الصهيوني وسياسته».

وتفادياً لأية تطورات ممكنة، أقدمت أجهزة القمع الصهيونية على مداهمة الحرم الجامعي، واعتقلت أحد عشر شخصاً من القوى التقدمية، للحيلولة دون تطوير هذا اللقاء (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٦).

من جهة أخرى، استمرت حمى التحريض الصهيونية ضد جامعة بيرزيت، في مواجهة حملة التأييد المتزايدة التي تحظى بها الجامعة في الأوساط التقدمية اليهودية. فقد نشرت صحيفة معاريف الاسرائيلية، مقالاً حرضت فيه ضد جامعة بيرزيت، ودعت إلى فرض رقابة أمنية صارمة على حسابات الجامعة المالية، خاصة باب الواردات المالية للجامعة، وأشارت الصحيفة الإسرائيلية إلى نية «الإدارة المدنية» في الضفة الغربية المحتلة، التدقيق فيما إذا كانت جامعة بيرزيت تتلقى أموالاً من منظمة التحرير الفلسطينية. وأكدت الصحيفة أن رفض جامعة بيرزيت استقبال المسؤول الاسرائيلي ينبع من رفضها الأساسي للتعاون مع الحكم العسكري، وخوفها من أن يؤدي ذلك إلى الكشف عن أشياء لا ترغب الجامعة في كشفها» (**معاريف**، ١٩٨٢/٢/٢١).

ردود الفعل العربية والدولية

شدد الدكتور حنّا ناصر، الرئيس السابق للجامعة وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حالياً، في مؤتمره الصحافي، الذي عقده بتاريخ ١٩٨٢/٣/١ في عمان، شدّد على أن جامعة بيرزيت، كغيرها من المؤسسات التعليمية في الأراضي المحتلة، مؤسسة أكاديمية تعي دورها التربوي كما تعي دورها الوطني؛ وبالتالي، فإن الجامعة معنية بأداء واجباتها الأكاديمية، بكل أمانة وإخلاص، فلا يمكنها أن تقف موقف المتفرج أمام الممارسات اللاإنسانية التي يتعرض لها طلبتنا وأبناء شعبنا داخل الأرض المحتلة. وشرح الدكتور ناصر، أبعاد قرار إغلاق الجامعة، الذي حاولت سلطات الاحتلال ربطه بادعاءات دينية روجتها من أجل عرقلة الجهود العالمية التي تبذل لفتح الجامعة. نفى د. ناصر، أن يكون الطلبة قد أحرقوا القبعة الدينية لضابط التربية. وأضاف أنه من الضروري أن يدرك العالم أن الشعب العربي عامة، والفلسطيني خاصة، يفرّق بوضوح بين الصهيونية، كنظام فاشي، وبين اليهودية، كديانة سماوية؛ وان صراعنا مع الاحتلال هو صراع سياسي ووطني وليس له أية مدلولات دينية (**وفا**، ١٩٨٢/٣/٢).

وتقدم ممثل منظمة التحرير الفلسطينية لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف داوود بركات، برسالة إلى رئيس المؤتمر الثامن والثلاثين للجنة حقوق الإنسان، موضحاً فيها «أن السلطات الاسرائيلية أغلقت الجامعة، في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، لمدة شهرين، وبعد فتح أبوابها، بستة أسابيع، عادت فأمرت، في الخامس عشر من شباط (فبراير) من العام نفسه، بإغلاقها لمدة شهرين آخرين. الأمر الذي يعني إغلاق الجامعة لمدة أربعة أشهر خلال هذا العام الدراسي... واعتبر بركات أن هذا العمل يشكل انتهاكاً فظيعاً لحقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، كما أنه يشكل انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، التي تطالب باحترام حقوق الشعب الفلسطيني في التعليم، وبحرية المعاهد التعليمية والثقافية. (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٢/٢/٢٠). وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٢، ندد اتحاد الجامعات

العربية بقرار سلطات الاحتلال الاسرائيلية، إغلاق جامعة بيرزيت، للمرة السادسة منذ احتلال الضفة الغربية، وللمرة الثانية في العام الدراسي الحالي. وأكد الاتحاد أن هذا القرار يكشف النقاب عن الاجراءات الفاشية التي تلجأ إليها سلطات الاحتلال في الأراضي المحتلة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٥).

أما على الصعيد العالمي، فقد أعلن اتحاد الطلاب العالمي تضامنه مع الطلاب والهيئة التدريسية في جامعة بيرزيت في نضالهم من أجل فتح الجامعة، ورفع الإقامات الجبرية المفروضة على هيئتها التعليمية، وأكد الاتحاد أنه سيقوم بعدة إجراءات، وعلى أكثر من صعيد، للإعراب عن تضامنه مع الجامعة (**وفا**، ١٩٨٢/٣/٣).

من جهة أخرى، استنكرت لجان التضامن الأوروبية الغربية مع الشعب الفلسطيني، في اجتماع عقدته في هولندا يومي ٢٠ و١٩٨٢/٢/٢١، قرار إغلاق جامعة بيرزيت، مؤكدة دعمها للمؤسسات الوطنية الفلسطينية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والتربوية في الأراضي المحتلة (**المصدر نفسه**، ٨٢/٢/٢٧).

وفي جنيف، نظمت جمعية الصداقة السويسرية ــ الفلسطينية احتجاجاً عاماً للتضامن مع جامعة بيرزيت. وعرضت د. ريتا جياكمان، أستاذة البيولوجيا والكيمياء العضوية في جامعة بيرزيت، الممارسات الوحشية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وكذلك العقوبات الجماعية التي يتعرض لها طلبة المدارس والجامعات هناك. وربطت جياكمان بين قرار إغلاق الجامعة وبين الأوضاع العامة في المنطقة، خاصة وأن معظم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية قد شُلّت، الأمر الذي أدى إلى أضرار كبيرة بالنسبة للسكان (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٤).

وتبقى الإشارة هنا إلى أن أحداث جامعة بيرزيت في العام ١٩٨٢، كانت بمثابة الشعلة، لاستمرار انتفاضة المناطق المحتلة، ضد سياسة الاحتلال، والإدارة المدنية.

سمر مكاوي

عبد القادر الحسيني
في ذكراه الرابعة والثلاثين

في السابع من نيسان (أبريل) عام ١٩٤٨، استشهد القائد الفلسطيني، عبد القادر الحسيني، وهو يخوض معركة تحرير القسطل واستعادتها من أيدي القوات الصهيونية. وفيما يلي لمحة سريعة عن حياته في ذكرى استشهاده.

* * *

ولد عبد القادر الحسيني في القدس سنة ١٩٠٨، وعاش في كنف عائلة وطنية؛ فوالده، موسى كاظم الحسيني، ترأس اللجنة التنفيذية حتى وفاته سنة ١٩٣٤. وذلك بعد اشتراكه في التظاهرة الوطنية في يافا، في السابع والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٣٣؛ حيث أصيب بجروح مختلفة على أيدي الشرطة الانكليزية. ويقول عزة دروزه: إن اصاباته، في تلك التظاهرة، كانت لها علاقة بوفاته (**مقابلة مع دروزه**، دمشق، ٢٦/٣/١٩٧٩).

تابع عبد القادر دراسته الثانوية في القدس، ثم التحق بالجامعة الأميركية في القاهرة؛ حيث نال منها الإجازة في الصحافة والعلوم السياسية، وعاد بعدها إلى فلسطين ليتولّى سكرتيرية التحرير في جريدة الجامعة الإسلامية. ثم ترك هذه الوظيفة، وعمل في دائرة شؤون الأراضي. وكان يهدف من عمله في هذه الدائرة إلى الإتصال بأوسع القطاعات من ابناء القرى والعشائر. وقضى عبد القادر عامين موظفاً في هذه الدائرة، تمكّن خلالهما من إحباط العديد من المشاريع الصهيونية الرامية للإستيلاء على الأراضي، فشنت الصحافة الصهيونية عليه حملات شديدة، وطالبت الوكالة اليهودية بفصله من عمله. ومع بزوغ فجر الكفاح المسلح الفلسطيني سنة ١٩٣٥، ترك عبد القادر وظيفته في دائرة تسوية الأراضي، وبدأ عمله السري لتشكيل منظمات فلسطينية مسلحة، كان قوامها في أساسه من شبان القرى. وفي نيسان (أبريل) سنة ١٩٣٦، أُعلن الاضراب العام في فلسطين، احتجاجاً على السياسة الانكلو ــ صهيونية، وتولى عبد القادر إدارة مكتب الحزب العربي الفلسطيني في القدس آنذاك، وساهم بقسط كبير في إنجاح الإضراب الطويل الذي استمر زهاء ستة أشهر بكاملها. (عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣، ص ٣٢٠). إلاّ أن هذا الشكل من الكفاح خبا وتلاشى في الأسبوع الأخير من أيار (مايو) سنة ١٩٣٦، ليحل الكفاح المسلح بديلاً عنه. عند ذلك، خرج عبد القادر سراً من القدس، بصحبة فريق من أبنائها ومعهم أسلحتهم، إلى الجبال. وهناك، إنضم إليه أفراد المنظمات السرية التي كان قد شكلها بمعرفة اللجنة التنفيذية، وتم تشكيل الأجنحة العسكرية. وأعلنت الثورة في التاسع والعشرين من أيار (مايو) سنة ١٩٣٦، وأُطلق على قواتها اسم «الجهاد المقدس». وكان أبرز قادتها الشهداء: حسن سلامة؛ عبد الرحيم

الحاج محمد؛ يوسف أبودرة وعبد القادر الحسيني. وبهذا، شكلت حركة عبد القادر الحسيني الشرارة التي امتد لهيبها إلى سائر أنحاء فلسطين، فانضم، إلى مجموعاته في الجبل، آلاف القرويين الوطنيين. وكان سيشارك بنفسه في قيادة المعارك العسكرية، وقد برز دوره في المعارك التالية: باب الواد، عين كارم، حلحول، بيت سوريك، عرتوف، بني نعيم وبيت جالا.

ومع احتدام المعارك، وتصاعد حدة الكفاح المسلح الفلسطيني ضد الصهيونية والانتداب البريطاني، انضم إلى صفوف الثورة الفلسطينية متطوعون عرب، كان من أبرزهم الشهيد سعيد العاص الذي استشهد في معركة الخضر في أواخر شهر أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٣٦. وقد دارت هذه المعركة على طريق الخليل ــ القدس، بين قوات الثورة الفلسطينية وقوات الانتداب البريطاني، وجرح فيها عبد القادر الحسيني جروحاً بليغة، مكنت القوات الانتدابية من أسره، ونقله مكبلاً بالأغلال إلى المستشفى الحكومي بالقدس؛ واستمرت الثورة بعد ذلك، حتى الثاني عشر من تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٣٦؛ حيث تم إيقاف نشاطها العسكري، تلبية لنداء من الحكام العرب (أكرم زعيتر، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٤٥٨).

وتمكن عبد القادر، رغم الحراسة البريطانية المشددة عليه، من الفرار إلى دمشق؛ حيث تم علاجه هناك، وعاد إلى فلسطين بعد استئناف الثورة المسلحة في الخامس عشر من تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٣٧؛ وذلك اثر صدور التوصية البريطانية بتقسيم فلسطين، وفقاً لتقرير اللجنة الملكية البريطانية. وقد استمرت هذه الثورة حتى أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٣٩.

ومع بداية الحرب العالمية الثانية، نقل عبد القادر مركز عملياته إلى جنوب منطقة الخليل. فحاولت السلطات الانتدابية البريطانية القضاء عليه، وقام الجيش البريطاني بحشد قوات عسكرية ضخمة، مُعزَّزة بالدبابات والطائرات، وطوق قرية بني نعيم، ووقعت معركة كبرى سقط فيها الكثير من الشهداء، وأصيب عبد القادر مرة أخرى بجروح بليغة، نقل على أثرها سراً إلى دمشق؛ حيث بقي تحت العلاج قرابة الشهرين. وحين تعافى انتقل إلى بغداد. وهناك التحق بدورة خاصة للضباط في المدرسة العسكرية، تخرج منها بتفوق. وبعد ذلك سافر إلى ألمانيا، وتلقى دورة تدريبية بمدرسة المتفجرات.

وفي أيار (مايو) سنة ١٩٤١، وقعت الحرب العراقية ــ البريطانية، فشكل الفلسطينيون قوة عسكرية كان عبد القادر أحد قادتها وأخذت هذه القوة مواقعها في جبهة صدر أبي غريب، ولم تنسحب منها إلا بعد انتهاء القتال العراقي ــ البريطاني؛ حيث ألقت القوات البريطانية في العراق القبض على عبد القادر، ومثل أمام المحكمة العسكرية البريطانية، بتهمة التعرض لزحف الجيش البريطاني. وأمضى عبد القادر في السجن، وفي الإقامة الجبرية، زهاء ثلاثة أعوام خرج بعدها من العراق إلى مصر سنة ١٩٤٥؛ حيث التقى الحاج أمين الحسيني. وعندما قرر الحاج أمين، سنة ١٩٤٦، إعادة تشكيل قوات الجهاد المقدس، أناط قيادتها إلى عبد القادر، فبدأ هذا من فوره بالقيام بالإعداد الجاد لخوض غمار الثورة من جديد. وعندما أصدرت الأمم المتحدة قرارها، في ١٩٤٧/١١/٢٩، بتقسيم فلسطين، هبَّ الشعب الفلسطيني في مدنه وقراه بأعنف تظاهرات شهدتها فلسطين حتى ذلك الحين. ووقعت صدامات دموية بين العرب من جهة، والصهيونية والقوات البريطانية من جهة أخرى. وفي تلك الأحداث، خرجت المنظمات الصهيونية بأسلحتها ومعداتها العسكرية، وقامت بشن هجمات على القرى الفلسطينية التي كانت جماهيرها عزلاء من السلاح (خيرية قاسمية، «عبد القادر الحسيني في ذكراه الخامسة والعشرين»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠، نيسان (أبريل) ١٩٧٣ ص ١١).

وتمكن عبد القادر مجدداً، وسط هذه الأجواء، من التسلل إلى فلسطين، وتولى قيادة «الجهاد المقدس» في القدس، مختاراً بلدة بيرزيت مقراً للقيادة العامة للجهاد المقدس. وتم إعلان الكفاح المسلح مجدداً، وشملت المعارك كافة القرى والمدن الفلسطينية. وكان أشهرها: معارك عرب البعيج، طبرية، لوبية، شعب، الكويكات، البروة، مجدل الكروم، صفورية، عكا، حيفا، عزون، الطيرة، طولكرم، نابلس، جنين، سيلة الظهر، حوارة، القدس، بيت لحم، الخليل، أريحا، شعفاط، باب

الواد، حلحول، الدهيشة، صوريف، بيت سوريك، يافا، اللد، الرملة، دير محيسن، العباسية، دير طريف، سلمة، وادي العرار، غزة، بير السبع، الفالوجة، خان يونس، المجدل، المسميّة، السواتر، بيت دراس والمنصورة.

وقابلت الحركة الصهيونية هذه المعارك بأعمال انتقامية، فأقدمت على تفجير ألغام وعبوات موقوتة في المناطق الآهلة بالسكان. عند ذلك دعا عبد القادر إلى مؤتمر صحافي في مقر قيادته، حضره مندوبو وكالات الأنباء، ومراسلو الصحف، وأعلن عبد القادر فيه أنه يتحدى القوات الصهيونية في ميادين القتال، وحذر من مغبة الاستمرار في العمليات الارهابية. لكن ذلك لم يردع القوات الصهيونية عن الإستمرار في عملياتها؛ مما اضطر عبد القادر للرد على هذه العمليات الإرهابية الصهيونية، بتشكيل فرقة خاصة أوكل إليها مهمات النسف والتدمير، ضد المراكز الصهيونية. وقامت هذه الفرقة فعلاً بسلسلة واسعة من أعمال النسف، فنسفت مبنى الصحف الصهيونية في القدس، وشارع بن ــ يهودا بمعظمه، وحي مونتفيوري، ومبنى الوكالة اليهودية. كما نسفت قواعد صهيونية في حيفا، ويافا. وقد أسهم ذلك في ردع الوكالة اليهودية عن التفكير بعمليات إرهابية جديدة.

وشهدت فلسطين، في تلك الفترة، حالة من النهوض الثوري العارم. وتمكن الثوار في شهر آذار (مارس) سنة ١٩٤٨، من السيطرة على طرق مواصلات رئيسية في فلسطين، ومحاصرة مدينة القدس الجديدة، واحتلال قسم من تل ــ أبيب، ومحاصرة عدة مستعمرات صهيونية. وقد وصف الكتاب السنوي لدولة اسرائيل، الصادر سنة ١٩٤٩، تلك الفترة بما يلي: «إن شهر آذار [مارس] سنة ١٩٤٨، كان أحلك شهر عرفه اليهود، ورأوا فيه خطراً عظيماً يهدد بتدمير كل ما بنوه خلال ثلاثين عاماً». بيد أن هذا الخطر سرعان ما عالجته الولايات المتحدة الأميركية، إذ طلبت في التاسع عشر من آذار (مارس) سنة ١٩٤٨، عبر مندوبها في الأمم المتحدة، العدول عن قرار تقسيم فلسطين، ووضعها تحت وصاية الأمم المتحدة، ريثما تجد هذه الهيئة الحل المناسب لها. وسرعان ما لاقى هذا الاقتراح تأييد دول أوروبا الغربية، وفاز في اقتراع الأمم المتحدة. ولم يكن خافياً أن الهدف من ورائه هو إعطاء فرصة جديدة للصهيونية، لإعادة ترتيب أوضاعها مجدداً داخل فلسطين. وبالفعل، تمكنت الحركة الصهيونية من استيراد الأسلحة عن طريق ميناء تل ــ أبيب، وعن طريق الجسر الجوي الذي أقامته تشيكوسلوفاكيا آنذاك لنقل المتطوعين وشحنات السلاح إلى المنظمات الصهيونية في فلسطين؛ مما أخلّ مجدداً بميزان القوى العسكري داخل فلسطين لمصلحة الحركة الصهيونية.

أدرك عبد القادر ذلك في حينه، فذهب إلى دمشق، مطالباً اللجنة العسكرية العربية بالسلاح (عارف العارف، **النكبة**، صيدا: المكتبة العصرية، الجزء الأول، ص ١٥٦)؛ إلّا أن طلبه رُفض. فقدم استقالته من قيادة قوات «الجهاد المقدس» إلى الحاج أمين الحسيني الذي رفض طلبه. وتدخل رياض الصلح وعبد الرحمن عزام في الأمر، وأقنعا عبد القادر بسحب استقالته مقابل إمداد قواته بالسلاح عن طريق اللجنة العسكرية العربية. لكن هذه اللجنة لم تمده بشيء مما طلب. وقد ترافق ذلك مع تمكن الصهاينة من احتلال القسطل فقرر عبد القادر العودة إلى فلسطين، وغادر دمشق في السادس من نيسان (أبريل) سنة ١٩٤٨، بعد أن أعرب عن رأيه في اللجنة العسكرية العربية؛ وهو أن التواطؤ العربي الرسمي مع الانتداب والصهيونية سيكون سبب نكبة فلسطين.

ووصل عبد القادر إلى فلسطين ظهر يوم السابع من نيسان (أبريل) في ظل موازين قوى مختلة لمصلحة الحركة الصهيونية. ومع ذلك، قرر خوض معركة تحرير القسطل؛ فدخلتها القوات الفلسطينية بعتادها، وإمكاناتها العسكرية البسيطة، وتمكنت من تحريرها في الثامن من نيسان (أبريل). لكن عبد القادر كان قد أصيب خلال المعركة بجروح بليغة في صدره، ما لبث بعدها أن استشهد.

سميح شبيب

الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين

(تونس ١٨ ــ ٢٥ كانون الثاني ــ يناير ١٩٨٢)

بحضور وفود تمثل سوريا والأردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عقد مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة، دورته الثامنة والعشرين، ما بين ١٨ و ٢٥/١/١٩٨٢، في مقر جامعة الدول العربية.

ويكتسب «مؤتمر المشرفين» أهميته من خلال اتصال أعماله بالمسائل المتعلقة بالقضية الفلسطينية بعامة، وبشؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة بخاصة. كما أن التوصيات التي يخرج بها المؤتمر، في أي من دوراته النصف سنوية، تعرض على مجلس جامعة الدول العربية، لتصبح قرارات تتولى الأمانة العامة «للجامعة» تعميمها ومتابعة تنفيذها ضمن الأصعدة التي وضعت لها. وكثيراً ما كان مؤتمر المشرفين هذا أول من نبه إلى أمور وأخطار لها تأثيرات شتى على القضية الفلسطينية، وبالتالي على القضية العربية، كان مجلس «الجامعة» يتبناها، فيما بعد، ويتخذها قرارات، تستأثر بالاهتمام الجدير بها عربياً ودولياً؛ لما تحمله من خطورة بالغة. ومن هذه الأمور التي نبه إليها المؤتمر، على سبيل المثال لا الحصر، نذكر: المشروع الصهيوني العدواني الخاص بشق قناة تصل البحرين: المتوسط والميت؛ ومناورات وكالة إغاثة اللاجئين الدولية التي تصب، في النهاية، في قناة المخططات الامبريالية، والصهيونية طبعاً، هذه المخططات الرامية إلى احلال المجتمع الدولي من مسؤولية اللاجئين الفلسطينيين، وهو نفسه ــ أي المجتمع الدولي ــ من كان مسؤولاً عن كارثتهم، وإلقائها على عاتق الدول العربية المضيفة، بشكل خاص، والدول العربية جميعها بشكل عام، وذلك كجزء من محاولات تصفية القضية الفلسطينية. ومن هذه الأمور أيضاً مسألتا شركة كهرباء القدس العربية وتسهيلات تنقلات الفلسطينيين.

كان جدول أعمال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر المشرفين غنياً ومتنوعاً، بحيث شملت مواضيعه البنود الرئيسية التالية:

ــ شؤون الفلسطينيين لدى وكالة الاغاثة الدولية.

ــ شؤون الفلسطينيين في الوطن المحتل.

ــ شؤون الفلسطينيين في الوطن العربي.

ــ الشؤون العامة.

ــ شؤون الفلسطينيين في الدورة الأخيرة، السادسة والثلاثين، للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد اشتمل كل من هذه البنود الرئيسية على عدة عناوين فرعية تتناول مختلف المسائل المتعلقة به. وقد تدارس المؤتمر كل بند بعناوينه الفرعية هذه، واتخذ بشأنها ما يلزم من توصيات، يبقى بعضها طي الكتمان، وما سيذكر منها، أو من المناقشات التي دارت حولها، هو ما يُسمح به للاعلان فقط.

فالبند الأول، المتعلق بوكالة الاغاثة، اشتمل على: عجز الوكالة المالي وخدماتها والعاملين المحليين فيها، وتنسيق مواقف الدول العربية المضيفة حيال سياسة الوكالة واجراءاتها، ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس الجامعة العربية المتعلقة بتمويلها، وملاحظات الدول المضيفة للاجئين على تقرير المفوّض العام للوكالة. وقد أكّد المؤتمر على مبدأ «اعتبار المجتمع الدولي، ممثلاً بوكالة الاغاثة، مسؤولاً عن إغاثة اللاجئين الفلسطينيين؛ وفي مقدمة أعضاء هذا المجتمع، الدول التي كانت مسؤولة عن كارثتهم، وعن استمرار هذه الكارثة»، وذلك رداً على محاولات وكالة الاغاثة الدولية، ومن هم وراءها، ومناوراتها من أجل «تعريب» تمويل الاغاثة وخدماتها، وبالتالي إحلال المجتمع الدولي من مسؤوليته تجاه اللاجئين الفلسطينيين. كما أكد المؤتمر، وضمن هذا البند، على مبادىء «وضع ميزانية وكالة الإغاثة على أسس ثابتة بدلاً من جعلها قائمة على أساس التبرعات الطوعية»، وجعلها «جزءاً من ميزانية الأمم المتحدة»، و«الحصول على ريع أملاك اللاجئين الفلسطينيين في وطنهم».

واشتمل البند الثاني، الخاص بشؤون الفلسطينيين في الوطن المحتل، على العناوين الفرعية التالية: ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين؛ الاستيطان الصهيوني؛ القمع والارهاب؛ الهجرة الصهيونية إلى فلسطين المحتلة ومنها؛ منظمة اليونيسيف والخدمات التي تقدمها في الوطن المحتل. وقد أشار المؤتمر إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها السادسة والثلاثين، المؤرخ في ١٩٨١/١٢/١٧، والذي يتضمن «الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يتخذ كل الخطوات المناسبة، بالتشاور مع لجنة التوفيق، لحماية وإدارة الممتلكات والأرصدة وحقوق الملكية العربية في اسرائيل، وأن ينشىء صندوقاً لتلقي الدخل الوارد منها بالنيابة عن أصحابها الشرعيين، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار». وطلب من الدول العربية المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية متابعة تنفيذ هذا القرار بواسطة مندوبيها في الأمم المتحدة، كما طلب من منظمة التحرير الفلسطينية العمل على الحصول على سجل بالملّاك العرب، وعلى ملف بالوثائق التي تحدد مواقع العقارات العربية ومساحاتها وسائر خصائصها. وشجب المؤتمر عمليات الاستيطان والقمع والارهاب التي تقوم بها سلطات الاحتلال الصهيوني ضد المواطنين العرب، وأكّد أن لا سبيل إلى وقف هذه الأخطار ودرئها «إلّا بوضع خطة عربية متكاملة، وباتخاذ موقف عربي يكفل وضع حد لاستمرار العدوان». كما حيّا المؤتمر، تحية حارة، صمود أهلنا في الوطن المحتل.

وتضمن البند الثالث، الخاص بشؤون الفلسطينيين في الوطن العربي، عنوانين فرعيين يتمحوران حول خدمات الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين، وإجراءات السفر والاقامة والعمل الخاصة بالفلسطينيين. وقد كان سبب بحث العنوان الأول، هو الرد على مزاعم وكالة الاغاثة الدولية وتبيان أن ما تقدمه الدول العربية المضيفة يكاد يزيد، في مجموعه، على الميزانية السنوية للوكالة. ولدى مناقشة العنوان الفرعي الثاني، اطلع المؤتمرون على الجهود الرامية إلى تسهيل هذه الاجراءات، واتخذوا بشأنها ما يلزم من توصيات.

وكان للمؤتمر وقفة مطولة عند البند الرابع، المتعلق بالشؤون العامة، أملتها شمولية هذا البند واتساع مواضيعه وتشعبها بحيث تداخلت عناوينه الفرعية فيما بينها أحياناً. وقد جاءت كالتالي: ضم «اسرائيل» لمرتفعات الجولان العربية السورية المحتلة؛ التهديد الاسرائيلي لجنوب لبنان؛ الموقفان الأميركي والفرنسي من القضية الفلسطينية؛ التسلل الصهيوني إلى أفريقيا؛ الاعداد لليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقد بحث المؤتمر هذه العناوين الفرعية باستفاضة وتأنٍ، واستعرض أبعادها، فأكّد أن عملية الضمّ الصهيونية لمرتفعات الجولان العربية السورية المحتلة تشكل «استمراراً لسياسة العدوان والتوسع التي قام عليها الكيان الصهيوني؛ تلك السياسة التي تستهدف الوطن العربي كله، بخيراته وثرواته، واتخذت من فلسطين المحتلة مرتكزاً لها ومنطلقاً». وأهاب المؤتمر «بالأمة العربية لحشد طاقاتها وتعبئة امكاناتها لصد هذا العدوان».

وحذر المؤتمر من المؤامرات التي تحاك ضد

لبنان بأسره، ودعا إلى انقاذه من محنته حفاظاً على سلامته وتمكيناً له من استئناف دوره الطليعي والحضاري. ووجه برقيتين بهذا الخصوص إلى الرئيس الياس سركيس وإلى الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية.

وأكّد المؤتمر أن الموقف الأميركي «كان ولا يزال موقفاً معادياً، ألحق بالفلسطينيين وبالقضية الفلسطينية أفدح الأخطار؛ فهو الذي أقام الكيان الصهيوني في فلسطين، وهو الذي ما انفكّ يمدُّ هذا الكيان بجميع أسباب القوة والبقاء، ويؤيده في كل مجال، ويشجعه على التمادي في عدوانه. وهو الموجّهُ للسياسة التي تنتهجها وكالة الأمم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين؛ هذه السياسة التي تقوم على أساس تصفية قضيتهم. كما أنه يعمل جاهداً في سبيل تصفية القضية لصالح الحركة الصهيونية، وعلى حساب الأمة العربية، مستهتراً بها، معرِّضاً مصالحها وثرواتها ومصيرها للدمار، منتهكاً حقوق الانسان. يضاف إلى ذلك مواقف النقض التي يتخذها في مجلس الأمن ضد أي قرار فيه احقاق للحق العربي وازهاق للباطل الصهيوني». ثم دعا المؤتمر الأمة العربية إلى أن تواجه هذا الموقف الأميركي الصهيوني «بجميع ما تملك من وسائل، دفاعاً عن نفسها، وهي مدعوة لاتخاذ مثل هذا الموقف بالسرعة الممكنة، وقبل فوات الأوان»، وإلى اتخاذ الخطوات والمواقف اللازمة بشأنه.

إن التطور الأخير في الموقف الفرنسي خطير جداً، وهو يتضمن إلغاءً لما كانت الحكومة الفرنسية السابقة قد اتخذته من اجراءات تتعلق بالمقاطعة العربية لاسرائيل، التي كانت تلتزم بها المؤسسات الفرنسية. كما اتخذ الاشتراكيون، أيضاً، إجراءات لإعادة تصدير السلاح إلى الكيان الصهيوني، وكان هذا السلاح قد أوقف تصديره بعد عدوان سنة ١٩٦٧، وأخذوا يمارسون الضغط على بعض الدول الأفريقية التي كانت قد قطعت علاقاتها «باسرائيل»، وبدأوا بممارسة دور مشبوه بين دول السوق الأوروبية المشتركة لصالح الكيان الصهيوني، والقيام بسلسلة من الزيارات له، ومنها الاعلان عن زيارة الرئيس الفرنسي نفسه، في آذار (مارس) المقبل، وإطلاق سلسلة من التصريحات لتأييده ودعمه. وقد رأى المؤتمر أنه لابد من التحرك السريع لمواجهة هذا الموقف واتخاذ ما يلزم بهذا الشأن.

واستأثر التسلل الاسرائيلي، مجدداً، إلى أفريقيا بالاهتمام أيضاً، فدرسه المؤتمر، وبيّن مختلف مظاهره، وأشار إلى أن بعض الدول الأفريقية قد اتخذ «من استسلام نظام السادات في مصر، وتوقيعه معاهدة كامب ديفيد، مبرراً للتفكير في اعادة النظر بعلاقاتها المقطوعة مع الكيان الصهيوني، متجاهلة الموقف الحقيقي للشعب المصري الذي لا يمثله نظام السادات، ومتجاهلة ما أدى إليه الاستسلام من نتائج، وغير عابئة بما تتطلبه الروابط الوثيقة والمصالح المشتركة بينها وبين الدول العربية التي ما زالت في حرب مع الكيان الصهيوني». وقد رأى المؤتمر ضرورة التحرك العاجل، فلسطينياً وعربياً واسلامياً، لمواجهة هذا التسلل الخطير وفق خطة متكاملة.

ومن أجل الاعداد لليوم العالمي للتضامن مع الشعب العربي الفلسطيني، جرى تبيان فوائد اقامة الندوات العالمية، وأثرها في كشف حقيقة الكيان الصهيوني وأطماعه وممارساته. كما لاحظ المؤتمر ضرورة الاستمرار في عقد هذه الندوات مع التهيئة الجيدة لها، وجعل اليوم العالمي للتضامن مع الشعب العربي الفلسطيني احدى مناسباتها الرئيسية، واعداد كتاب تستمد عناصره من البحوث والدراسات والتوصيات التي خرجت بها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة، والتي شكلتها هيئة الأمم المتحدة.

وفي مجال تثمينه للقرارات التي خرجت بها الدورة الأخيرة (السادسة والثلاثون) للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، أوصى المؤتمر بضرورة متابعة هذه القرارات لأهميتها ولما تتضمنه من روح إيجابية على صعيدي القضية الفلسطينية وشؤون الفلسطينيين؛ وهي تتعلق باللاجئين وبالنازحين الفلسطينيين، وبوكالة الاغاثة الدولية وأوضاعها المالية ومقر رئاستها، وبالممارسات الصهيونية التي تمس بحقوق الانسان لسكان المناطق المحتلة؛ وبفلسطين والشرق الأوسط؛ وبشق قناة تربط البحر المتوسط بالبحر الميت؛ ومرتفعات الجولان العربية

السورية المحتلة..

وهكذا، فقد كان جدول أعمال هذه الدورة للمؤتمر، وكما أسلفنا، غنياً ومتنوعاً، ويتسم بأهمية خاصة، يكتسبها من حساسية الموضوعات التي طرحت ودقتها البالغة الأهمية. ولا شك في أن التوصيات التي اتخذت كانت في مستوى هذه الموضوعات، من حيث الدقة والمسؤولية. وكما العادة، فإن هذه التوصيات ستصبح قرارات بعد أن يقرها مجلس جامعة الدول العربية في أول اجتماع قادم له. وعند ذلك سوف تتطلب المتابعة على شتى الصعد لوضع ما يلزم منها موضع التنفيذ، وهذه ستكون من مهام الأجهزة المختصة في منظمة التحرير الفلسطينية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والدول العربية المضيفة بشكل خاص.

محمود فلاحة

الدورة العادية السادسة
للمؤتمر العام للأونيسكو العربية

عقد المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم دورته السادسة في قصر المؤتمرات بتونس، في الفترة الممتدة من ٢١ إلى ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١؛ وذلك بحضور جميع وفود الدول العربية المشتركة في المنظمة.

وقد مثل فلسطين وفد برئاسة الأخ طلال ناجي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دائرة التربية والتعليم العالي، وعضوية كل من الأخوة: أحمد المرعشلي رئيس مجلس إدارة هيئة الموسوعة الفلسطينية، وعبد الله الحوراني مدير دائرة الأعلام والثقافة، والدكتور فخر الدين القلا، عضو المجلس التنفيذي لدى المنظمة عن فلسطين، والدكتور كمال ناجي وكيل كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية بجامعة دمشق، والدكتور شوقي شعث أمين المتحف الوطني بحلب، والدكتور جمعة أحمد عطية ممثل دائرة التربية والتعليم العالي في شمال أفريقيا، وهارون هاشم رشيد مندوب فلسطين الدائم لدى المنظمة، وخالد البطل من دائرة التربية والتعليم العالي بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتامر الموز من منظمة التحرير الفلسطينية.

افتتح المؤتمر برعاية محمد مزالي، الوزير الأول بالحكومة التونسية، مساء يوم الاثنين الواقع في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١، بآيات من الذكر الحكيم، ثم ألقى الدكتور النذير دفع الله، وزير التربية والتوجيه بجمهورية السودان الديمقراطية، ورئيس الدورة العادية الخامسة للمؤتمر العام كلمة تناولت بعض جوانب عمل المنظمة وبشكل خاص ما يتعلق باستكمال استراتيجيات عمل المنظمة، وتدريب الأطر المتوسطة في المجالات الفنية التطبيقية والاهتمام بدراسة البيئة بشكل عام.

ثم تحدث الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، فأشاد بالدور الذي تقوم به المنظمة، وشدّد على أهمية التربية والثقافة في مواجهة الصهيونية، وتسفية أحلامها، وبيَّن كيف أن اسرائيل المعتمدة على قوتها العسكرية، والتي تزعم أن شعبها هو شعب الله المختار، والمتفوق على كل الشعوب، والمنادية بالتوسع من الفرات إلى النيل، لا تختلف دعواها عن دعوى النظام النازي، مرحلة اثر مرحلة.

ثم توالت الكلمات من كل من: الدكتور حمد ابراهيم السلوم رئيس المجلس التنفيذي، والدكتور محيي الدين صابر المدير العام للمنظمة والدكتور عبد الرزاق قدورة المدير العام المساعد لمنظمة اليونسكو والدكتور محمد أحمد الرشيد مدير عام مكتب التربية العربي لدول الخليج.

وقد توجت الكلمات بكلمة جامعة لمحمد مزالي الوزير الأول في الحكومة التونسية، أشاد فيها بالمسؤولين عن تسيير أعمال المنظمة والمشرفين على أجهزتها كما أشاد بتوصيات مؤتمرات المنظمة ووزراء الثقافة العرب لانتهاج سياسة

شاملة متكاملة غايتها النهوض بالقطاع الثقافي في الوطن العربي واعتباره بعداً من أبعاد مسيرة التنمية.

وإثر جلسة الافتتاح، باشر المؤتمر العام جلسة العمل الأولى بكلمة للدكتور النذير دفع الله الذي دعا الأستاذ نجيب السيد أحمد، وزير التربية في الجمهورية العربية السورية، لرئاسة المؤتمر في دورته العادية السادسة.

وقد نوه السيد أحمد، في كلمته، بعد توليه رئاسة المؤتمر، بأهمية الإنسان العربي، وتربيته التربية القومية السليمة كشرط ضروري لمواجهة التحديات الرئيسية في عصرنا وفي مقدمتها التحدي العلمي والتكنولوجي، وصراعنا مع الصهيونية والامبريالية العالمية.

وبعد ذلك، أقر جدول الأعمال، ووزع على أربع لجان: الأولى للتربية، والثانية للثقافة، والثالثة للعلوم، والرابعة للشؤون المالية والإدارية.

وبعد تواصل أعمال اللجان في الجلسات الصباحية والمسائية، رفعت توصياتها في الموضوعات المحالة إليها إلى المؤتمر العام الذي اتخذ فيها القرارات المناسبة.

وقد تميزت اجتماعات هذه الدورة بشمولية موضوعاتها في القطاعات الثلاثة: التربية، والثقافة والعلوم، وبرزت فيها طموحات المنظمة للتوسع في أداء رسالتها، وجدية توجهها لتنفيذ برامجها. وقد كان المؤتمر متجاوباً تماماً مع متطلبات المنظمة تمشياً مع معطيات هذه المرحلة الهامة من مسيرة الأمة العربية.

فلسطين في المؤتمر

وقد شارك أعضاء الوفد الفلسطيني في جميع اللجان، بالرأي والنقاش والتوصية والقرار.

وكان لفلسطين نصيب من قرارات المؤتمر في المجالات الثلاثة:

ومن هذه القرارات، قرار بشأن مواجهة الغزو الصهيوني للثقافة العربية.

(١) قرار بشأن توصيات المؤتمر الاستثنائي لوزراء الثقافة العرب

«ان المؤتمر العام، **إذ يشير** إلى توصيات المؤتمر الاستثنائي لوزراء الثقافة العرب (دمشق، ٢٨ ــ ٣٠/٦/١٩٨٠). **ويشير** إلى قراري المجلس التنفيذي رقم: م ت/د ٢٦/ ق ١٠ و م ت/د ٢٧/ق ٧ ــ د، بشأن هذه التوصيات، وخاصة ما يتعلق بالنظام الأساسي لصندوق مواجهة الغزو الصهيوني للثقافة العربية. وإذ يحيط علماً بما جاء بالوثيقة رقم: ع/د ع ٦ (١٩٨٠) و ٣٠.

فإنه يقرر:

١/ إقرار ما توصل إليه وزراء الثقافة العرب، وفيما يتعلق بتوصيتهم عن الصندوق فيرصد مبلغ مليون دولار ضمن برامج إدارة الثقافة لمواجهة الغزو الثقافي الصهيوني للثقافة العربية، ويفوض المجلس التنفيذي في اعتماد البرنامج وخطة تنفيذها ويدعو المدير العام إلى التنسيق مع لجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر الاستثنائي لوزراء الثقافة العرب في وضع تلك البرامج وتنفيذها. ويدعو المجلس التنفيذي إلى وضع برامج في ميزانية الدورة القادمة لهذا الغرض، ويفوض المدير العام في العمل على الحصول على التمويل اللازم لبرامج ١٩٨٣ بالاتصال بالدول الأعضاء.

٢/ دعوة المدير العام لدراسة موضوع توحيد الصناديق المختلفة في المنظمة في صندوق واحد تحت إشراف المنظمة يصرف منه على الأغراض المختلفة التي تعنى بها تلك الصناديق، وتعرض الدراسة على المجلس التنفيذي لاتخاذ ما يراه مناسباً».

(٢) قرار بشأن تسجيل مدينة القدس الشريف في قائمة التراث العالمي باليونسكو

«إن المؤتمر العام، **إذ يحيط** علماً بالاجراءات التي اتبعت لتسجيل مدينة القدس الشريف في قائمة التراث العالمي، والاجراءات المقترح اتباعها لإدراج مدينة القدس القديمة وأسوارها في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر.

وإذ يشير إلى قرار المجلس التنفيذي رقم: م ت/ د ٢٨/ ق ٢٣.

وإذ يحيط علماً بالوثيقة المعروضة رقم: م ع/ د ع ٦/و ٣٧.

ــ **يشكر** المدير العام ومعاونيه وأعضاء المجموعة العربية والإسلامية والدول الصديقة الأعضاء بلجنة التراث العالمي على جهودهم الطيبة لإدراج مدينة القدس القديمة وأسوارها في

قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر».

وفي مجال **المقترحات** المقدمة، قامت اللجان الفنية للمؤتمر بدراستها وإبداء الرأي الفني حولها. وقد بلغت جملة تكلفتها ٩٩٣,٠١٥ دولاراً أميركياً. أما ما يخص فلسطين، فقد **اعتمدت** اللجان المشاريع التالية:

المشروع	التكلفة	جهو التنفيذ
١ ــ مشاريع برامج التدريب وإعداد المواد التعليمية لحملة محو الأمية الفلسطينية خلال عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣	٣١٠,٠٠٠	ــ الجهاز العربي لمحو الأمية
ــ زائد خبير جهاز	٧٢,٠٠٠	ــ الجهاز العربي لمحو الأمية
٢ ــ نشاط منظمة التحرير الفلسطينية في حقل رياض الأطفال خارج الأراضي المحتلة	١٢٠,٠٠٠	إدارة التربية
٣ ــ دراسة الأحوال البيئية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بكل من سوريا ولبنان والأردن	٢٤,٠٠٠	إدارة العلوم

ومن التوصيات العامة، توصية بخصوص اللجنة الثانية بشأن إضافة مرتب خبير لمدة سنتين لمشروع «حماية الآثار الفلسطينية في إدارة الثقافة» «توصي اللجنة بدعم المشروع بمبلغ ثلاثة عشر ألف دولار، خصماً على بند المعونة الفنية».

هارون هاشم رشيد

تقنين الاحتلال

Avi Plascov, A Palestinian State Examining the Alternatives
(دولة فلسطينية؟ تفحّص البدائل)
London: Adelphi papers, 1981, ?p.

يمهّد المعهد الناشر لهذه الدراسة (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، لندن) ــ كما هو معتاد ــ بالاشارة إلى كونها تعبر، حصراً، عن رأي المؤلف. ومع ذلك، فنشرها يكتسب، في هذا الظرف بالذات، مغزى غير خفي. فالكاتب اسرائيلي، عمل أثناء اعداد الدراسة باحثاً في المعهد المذكور، وخرج باستنتاجات (أو أفكار مسبقة) لصالح قيام «دولة» فلسطينية. ولكن لماذا؟ وأية دولة؟ تكمن، هنا، في رأينا، ميزة البحث وأهمية الحجج التي يسوقها. فهي تصوغ، صراحة، ما يدور ضمناً في أذهان قطاع لا بأس به ضمن المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة ويوجه مواقفه السياسية.

لماذا لا بدّ من قيام «دولة» فلسطينية؟ من موقع مقارب لناحوم غولدمان ينطلق بلاسكوف من «أن الزمن ليس في صالح اسرائيل. وعليها أن تدرك أن من مصلحتها التخلص من هذا العبء [الفلسطينيين]»، (ص ٥٣). اعتبار براغماتي إذاً، يدفع الكاتب إلى تفحص بدائل التخلص من هذا العبء، بدلاً من الغوص في محاججات تاريخية ومنطقية حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

ولأن الاعتبارات براغماتية، فلا يدور أي حديث عما يريده الفلسطينيون، بل يدور حول ماذا «نريد» للفلسطينيين؟ هنا تثار البدائل في مظهر علمي أكاديمي يفاضل بين الحجج. لكننا سنلاحظ، طوال الدراسة، أن هذا المظهر يخفي باطناً معكوساً تماماً. فلدى الكاتب قناعة مسبقة تسوق النقاش سلفاً إلى خيار محدد. لذا يضطر، حينما تعوزه الحجة التاريخية، إلى رفض غير مسبب لبعض البدائل، أو إلى رفض ينطلق من «لا عملية» مقترح ما، كما هو الحال مع الدولة الثنائية القومية أو الدولة القائمة على أساس قرار التقسيم لعام ١٩٤٧. ان بلاسكوف يبحث عن حل نهائي لقضية الشرق الأوسط، لكنه يعلن مسبقاً أنه غير معني إلا بالحلول الممكنة، أي الحلول التي توافق عليها الأطراف المعنية، أو التي يحتمل أن توافق عليها. ولكن ضمن أي منظور تاريخي، يبني بلاسكوف توقعاته؟ فتاريخ الصراع القريب يبين أن اسرائيل رضخت لمواقف لم يتوقع أحد قبولها بها قبل عشر سنوات. كما أن محاججته للبدائل المطروحة غالباً ما تشير إلى ما ترفضه اسرائيل، لكنها نادراً ما تشير إلى ما ترفضه الأطراف الأخرى. زد على ذلك أن الكاتب يفترض، ببساطة، احتمالات تغير جذري في أوضاع الأردن أو مصر لكنه لا يفترض مثل ذلك قط في حالة اسرائيل.

ومع ذلك، من الأهمية بمكان عرض وجهات نظر بلاسكوف، لأنها كما يبدو ليست بعيدة عن أفكار حزب العمل وبرنامجه، هذا إن لم تكن مستوحاة منها. ويجيز لنا هذا الافتراض أن الكاتب نفسه يتعامل مع بعض النصوص،

ككتابات وليد الخالدي، بصفتها تمثل مطالب منظمة التحرير غير المعلنة! برغم كونها آراء فردية.

يمهد الكاتب للجسم الأساس في كتابه (القسم الثاني: حلول مقترحة للقضية الفلسطينية)، بقسم تاريخي مطول، أهم ما فيه محاولة تمييز موقف المؤلف عن مواقف التكتل الحاكم حالياً في اسرائيل من خلال التسليم بوجود «حركة وطنية فلسطينية»(ص ٧) يشعر القارىء أنها لم تتعزز إلا بسبب وجود احتلال أجنبي لفلسطين ساعد على اشعار الفلسطينيين بالهوية المشتركة فيما بينهم. وطوال المقدمة، يبرز طمس مقصود للفوارق بين شرق الأردن وفلسطين سيوصل في القسم الثاني إلى أهداف سياسية واضحة، توحي كما لو أن التناقض الأساس هو بين الفلسطينيين والنظام الأردني، أكثر منه تناقضاً ضد الاحتلال الاستيطاني. «ان وجود وممارسة منظمة التحرير الفلسطينية لا يتحدى حق الأردن في تمثيل فلسطيني شرق الأردن فحسب، بل يتحدى أساس وجود الأردن نفسه كدولة» (ص ١٧).

ولا يقتصر الأمر على الأردن فحسب، بل ان تفسير المؤلف لتطور القضية الفلسطينية يخضع كل انعطاف أو تحول في مسارها إلى المؤامرات من جانب هذه الحكومة العربية أو تلك.

ويمكن لكثير من هذه الاشارات أن تكون صحيحة وواقعية في ما يتعلق بدور النظام الهاشمي وحكومات مصر والعراق أوائل الخمسينات، لولا أن الكاتب يعزل هذا كله عن علاقة الصراع بالامبريالية البريطانية والاميركية خصوصاً، وعن علاقة الحركة الصهيونية بالامبريالية من زاوية أخرى. إذ لا ترد أية إشارة إلى دور الانكليز في تكريس سيادة الملك عبد الله «حامياً للقدس»، في الوقت الذي تظهر فيه حكومة عموم فلسطين أواخر الأربعينات على سبيل المثال مجرد لعبة بيد الحكومة المصرية ضد الملك عبد الله، ويظهر نشوء منظمة فتح مرتبطاً بموافقة ضمنية من الملك حسين لاحراج مصر (ص ٦). بالطبع يعود المؤلف، بعد سطور قليلة، ليناقض فكرته؛ إذ يشير إلى خشية السلطة الأردنية «من منظمة فلسطينية بحتة تنازعه السيادة على الضفة الغربية وفلسطينيي الضفة الشرقية». باختصار، لا ينتهي القسم الأول إلا وصورة الفلسطينيين المتعارضي المصالح مع الدول (لا الأنظمة) العربية قد ترسخت وكذلك صورة الفلسطينيين المهددين للبلدان العربية من الأردن إلى لبنان والخليج. لهذا، «وبرغم ضعفهم العسكري، فهم عامل يجب أخذه في الحساب، ويتم ارضاؤه جزئياً على الأقل» (ص ١).

أية بدائل؟ يستهل بلاسكوف قسمه الثاني بوضعنا ضمن حدود «الممكنات» ليتدرج بعد ذلك نزولاً. فكامب ديفيد «منحت الفلسطينيين دوراً لا سابق له» (ص ١١)، ولكنه لا يعفي نفسه من التوجه بشكل نقدي تجاه التكتل الحاكم، وحتى تجاه صقور حزب العمل. وعليه، فالبدائل الممكنة هي التي لا تثير هؤلاء الصقور: «إن عزم أولئك الفلسطينيين على استعادة ما كان يعرف بفلسطين، على مراحل، لا يؤدي إلى غير تقوية عزم أولئك الاسرائيليين الذين يصرون على الاحتفاظ بكل الأراضي» (ص ١٢).

لقد أثبتت سياسة اسرائيل في الأراضي المحتلة عقمها، وفشلت اسرائيل في كسب العرب المقيمين فيها منذ ١٩٤٨، ولا مناص من التفكير بأحد البدائل الثلاثة التالية:

(أ) خيار اسرائيلي يديم الاحتلال ويحافظ على «وحدة أراضي اسرائيل وضمان أمنها بعدم قيام أية سيادة عربية»، وأنصار هذا الخيار هم: حزب حيروت وغوش ايمونيم وصقور حزب العمل. ويتضمن هذا «الخيار» رفض الاعتراف بالفلسطينيين كشعب والاكتفاء بالتعامل مع قضية فلسطين كقضية لاجئين يقع حلها على مسؤولية الدول المجاورة.

(ب) خيار أردني يرتكز إلى مشروع المملكة المتحدة الشهير والحكم الذاتي للضفة الغربية، كما يرتكز إلى بعض التعديلات المستوحاة من مشروع آلون (١٩٧٢) أو من فكرة دايان حول التقاسم الوظيفي للأدوار بين اسرائيل والأردن بحيث تتحكم اسرائيل عسكرياً، فيما يشترك مواطنو الضفة والقطاع في الشؤون السياسية والادارية للأردن.

(ج) وهناك أخيراً خيار الدولة «المستقلة» وسنرى فيما بعد مضمون هذا الاستقلال.

يرفض الكاتب الخيار الاسرائيلي انطلاقاً من الاعتبارات المشار إليها أعلاه، فضلاً عن الاعتبار السكاني الذي يحتم على اسرائيل التحول في

المدى البعيد إلى دولة ثنائية القومية. ويناقش القيمة الدفاعية للمستوطنات، ويسأل: هل تساعد فعلاً في الدفاع عن اسرائيل، أم أنها عبء بحاجة إلى حماية؟ لهذه الاعتبارات، ولأن نفقات الحكومة على المستوطنات تقدر بحوالي ٨٪ من الميزانية الكلية لعام ١٩٨٠ «فالنقاش الاساسي لا يدور حول حق الشعب اليهودي في الابقاء على هذه المناطق، بل حول الجدوى والثمن الاقتصاديين لتحقيق هذه الحقوق في وجه وجود عربي واسع ومعاد» (ص ٥٤). ومع هذا، فإن المستعمرات لن تفقد مبرر وجودها الأمني إلا إذا تم توقيع اتفاقات أمن عسكري على غرار كامب ديفيد (ص ١٦). ابتزاز الدول العربية مقابل التلويح بالانسحاب؟ ذلك أن الكاتب يشير في الصفحة ذاتها إلى قدرة اسرائيل على الحفاظ على الأراضي المحتلة «في ظل آفاق الانقسام المستمر في العالم العربي واسرائيل القوية عسكرياً».

أما الخيار الأردني فلم يعد الزمن ملائماً لطرحه «لقد طالب الملك حسين — بعد حرب ١٩٧٣ ونشوء سوابق اتفاق فصل القوات مع مصر وسوريا — في اجتماعات سرية مع وزراء اسرائيليين باتفاق عسكري تتنازل اسرائيل بموجبه عن منطقة من غرب الأردن في مقابل موقف الأردن السلبي من حرب ١٩٧٣. وكان لهذا الاتفاق — لو تحقق — تأثيره في جعل الأردن يمتلك حق المفاوضة على الضفة الغربية بدل منظمة التحرير... لكن الحكومة الاسرائيلية رفضت الطابع العسكري للاتفاق وطالبت بمعاهدة تنهي حالة الحرب مقابل منح الأردن موطىء قدم محدود في أريحا فقط» (ص ٢٠).

دولة أم مستعمرة؟ يبقى خيار «الدولة»؛ وهي، كما يعرِّفها بلاسكوف، «انتقال على مراحل نحو دولة فلسطينية تتمتع بمعظم خصائص السيادة ولكن مع بعض المعاهدات المقيدة التي تتعلق بأمنها وتوجهاتها السياسية» (ص ٢٢)، ويجب حل مشكلة اللاجئين ضمن إطار العالم العربي أساساً (ص ٢٢). ويضيف إلى ذلك بعض «التفاصيل»: هذا الحل يجب اعتباره حلاً نهائياً، تخطط الحدود بموجبه على أساس خط هدنة ١٩٤٩، مع ضرورة إجراء تعديلات عليه! «ومهما حدث، فلمصلحة الدفاع عن أمنها الحيوي، لا بد من بقاء اسرائيل مسيطرة على النقاط الاستراتيجية في الضفة الغربية... ولا بد أن تبقى الحدود مفتوحة بين اسرائيل وفلسطين والأردن» (ص ٢٣). تلك هي «بعض» القيود على السيادة، أما السلطة الفلسطينية فستقرر هي السياسات التي تتبعها مع «حق اسرائيل والأردن بأن يعنيا بطابع النظام السياسي للدولة» (ص ٢٦).

بايجاز، توضع «الدولة» بين طرفي كماشة جغرافية — عسكرية — سياسية وتترك لها حرية الانسحاق ضمنها. وهناك بالطبع تفاصيل عسكرية — اقتصادية لإبقاء العلاقة مع اسرائيل ذات طابع نيوكولونيالي بحت.

فلأن وجود فلسطين سيهدد جدياً أمن الأردن واسرائيل (وليس العكس) «فسيفضّل الأردن واسرائيل دولة فلسطينية أكثر هشاشة، لأن هذا سيجعل الفلسطينيين أكثر مسؤولية في ممارساتهم. وأي تلاعب بالمعاهدة يعطي الحق لأي من الدولتين أو لكلتيهما بالتصرف بأية طريقة وبدون ابطاء، أو جدل أو توفيق» (ص ٢٧). ما هو تفسير التلاعب بالمعاهدة هنا؟ لا جواب بالطبع! ولماذا تكون الدولة الأكثر هشاشة أكثر مسؤولية لا أكثر تبعية؟ لا جواب كذلك!

مع الدولة الهشة، «الأكثر مسؤولية» يبرز سؤال عمن يدافع عنها؟ وهنا أيضاً يطرح بلاسكوف ثلاثة بدائل، يستبعد الاثنين الأولين فوراً ليتوصل إلى الاستنتاج الضروري التالي: تسوية مع جيش فلسطيني متكامل، دولة ذات مراقبة قوية مع قوة بوليس، ودولة بلا جيش خاص، ولكن شرطة قوية لحماية الأمن.

ولأن الدولة الأكثر هشاشة هي «أكثر حذراً»، يقفز الكاتب فوراً إلى البديل الثالث مذكّراً بأن «فلسطين يمكن أن تكون في موقع أقوى من دون جيش مما لو بقي لديها جيش»! (ص ٢٩). وبديهي أن هذا الاستنتاج متضمن أصلاً في فرضيات بلاسكوف. إذ هو لا يفكر في تعرض أمن فلسطين إلى خطر اسرائيلي، بل في أمن اسرائيل من خطر فلسطيني. وبالتالي، فإن الخطر الوحيد على فلسطين هو من المتمردين داخلها! ذلك هو الخط الأساسي لنقاش البحث كله. وهكذا تظهر التسوية أشبه بتحالف اسرائيلي — أردني — فلسطيني بوجه شعب. أكثر من ذلك، يبدو التحالف تتمة لما يضمره الكاتب من تغيير جوهري لصالح الامبريالية في المنطقة كلها. ذلك أنه يطرح

تصورات الوصول إلى التسوية بصيغة مماثلة لكامب ديفيد. حيث «لا تبدأ اجراءات قيام الدولة حتى توقع آخر دولة عربية على قرار الاعتراف وتطبيع العلاقات مع اسرائيل» (ص ٥٨). ويتكامل هذا المقترح مع الدور المرسوم لاسرائيل كامبريالية فرعية تمتلك قدرة عسكرية تتجاوز الدول المحيطة بها مجتمعة، وقدرة اقتصادية تمكنها من غزو الأسواق العربية. هنا تثار شروط الاستعمار الجديدة التقليدية (ص ٣٤): «استثمار اسرائيلي حكومي وخاص مكثف في الضفة الغربية وغزة... أسواق عربية مفتوحة أمام السلع الاسرائيلية، وتطوير السياحة».

بعد هذا كله، يتساءل الكاتب عن الضمانات التي يجب تقديمها لاسرائيل لتبديد مخاوفها! ويعترض على اعتبار الضمانات والمعاهدات الدولية كافية، مع أنه يطمئن الفلسطينيين قبل أسطر قليلة بالمعاهدات الدولية التي ستحمي حياد واستقلال فلسطين. لذا فلا بد أن تلتزم الولايات المتحدة بضمان تفوق عسكري اسرائيلي شامل وإلزامها بالتدخل إلى جانبها في أي نزاع عسكري (ص ٤٨ و ٤٩).

هل من تنازل تقدمه اسرائيل في مقابل هذا كله؟ نزع سلاح مناطق رمزية وشديدة الضيق لخلق جو الثقة مع العرب، بشرط نزع سلاح الشريط المحيط باسرائيل مع كل الدول العربية بعمق ٢٠ كيلومتراً. واسرائيل ليست في وضع يمكنها من القيام بتنازلات متبادلة على جانبي الحدود، إذ يعترف الكاتب بأن فلسطينيي ١٩٤٨ سيطالبون بدمجهم في الدولة الفلسطينية، لذا لا بد من تهويد الجليل الأعلى بعد قيام فلسطين. وهكذا وببساطة (ص ٤٥) يتم خلق دولة غالبيتها من اليهود إلى جانب دولة غالبيتها من العرب (إضافة إلى يهود المستوطنات)، حيث تعامل الأولى «عربها» كما تعامل الثانية «يهودها».

ختاماً، كان من السهل تماماً اغماض العين عن كراس كهذا واعتباره جزءاً من السيل المعادي، لولا أن ناشره هو معهد عرف بعدم تشجيعه للأبحاث «النظرية البحتة»، ولولا أن بعض تصوراته أخذت ترشح منذ الآن في صيغ متعددة المظاهر.

علي خالد

رؤية فالدهايم
لأزمة الشرق الأوسط

ايريك رولو، **الوظيفة الوحيدة في العالم (مقابلات مع كورت فالدهايم)**
موسكو: دار التقدم، ١٩٨٠، ١٩٠ صفحة (بالروسية)

صدرت في موسكو الترجمة الروسية لكتاب أريك رولو، الصحافي الفرنسي؛ وهو عبارة عن مجموعة مقابلات أجراها مع كورت فالدهايم، على مدى خمسة عشر شهراً. وتحدث فيها عن بعض الجوانب من حياته الشخصية وتجربته السياسية قبل وبعد أن أصبح أميناً عاماً للمنظمة الدولية، وتعرض بالتحليل لأهم القضايا الدولية الشائكة، من زاوية علاقته المباشرة بها كأمين عام للأمم المتحدة، ومن بينها ما اصطلح على تسميته بأزمة الشرق الأوسط. والكتاب يزاوج بين السيرة الذاتية للدكتور فالدهايم والتحليل المفصّل لخصائص ودقائق وظيفة ونشاطات السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة، وقام بترجمة وإعداد الطبعة الروسية للنشر، هيئة من المترجمين والمحررين المتخصصين في مجال العلاقات الدولية والقانون الدولي بإشراف البروفسور، دكتور العلوم الحقوقية ف.ك. سباكين. وتضمن الكتاب بالإضافة لمقدمة الطبعة الروسية، مقدمة الطبعة الفرنسية التي كتبها رولو. وألحقت بفصوله، في نهاية الكتاب، مجموعة من الملاحق ذات العلاقة بجوهر الكتاب وهي: «مقدمة ميثاق منظمة الأمم المتحدة»؛ «الإعلان الشامل لحقوق الإنسان»؛ «إعلان حول منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة» و«اعلان الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لقيام الأمم المتحدة».

ويضم الكتاب أحد عشر فصلاً، هي على التوالي: «الوظيفة الأكثر صعوبة في العالم»؛ «سنوات القلق»؛ «السنوات السوداء»؛ «من الخدمة الديبلوماسية إلى النشاط السياسي»؛ «مرآة العالم»؛ «الأعباء الثقيلة»؛ «جنوب أفريقيا يغلي»؛ «المأزق القبرصي»؛ «الشرق الأوسط: الحرب أم السلام»؛ «الطريق الطويل للبلدان النامية» و«التحدي».

وسنعرض هنا للفصل الخاص بالشرق الأوسط: «**الشرق الأوسط: الحرب أم السلام**»، والذي يقع في ١٦ صفحة.

ورغم أن السكرتير العام للأمم المتحدة يتحدث في هذا الفصل، كما في الفصول الأخرى، بتحفظ، أي بما يسمح له به موقعه الديبلوماسي الأول، على رأس المنظمة الدولية، إلا أنه يكشف جوانب هامة من التدخل الأميركي في شؤون المنطقة.

يبدأ فالدهايم هذا الفصل بحديثه عن انفجار الحرب في الشرق الأوسط، في الصباح الباكر للسادس من تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٣، فيقول: «علمت بالأمر من السيد هنري كيسنجر، الذي اتصل بي هاتفياً وطلب مني استخدام علاقاتي الطيبة مع قادة بلدان الشرق الأوسط، من أجل وضع حد للصدام المسلح على خطوط التماس، وقد خشي من تصاعده لأبعاد خطيرة. ويمكن التأكيد بكل وضوح أن الاستخبارات الأميركية والاسرائيلية لم تتوقعا الهجوم الذي

قامت به مصر وسوريا، رغم حيازتهما لمعلومات حول الاستعدادات العسكرية التي جرت على امتداد شهور سبقت الهجوم».

وحول الموقف الاسرائيلي يقول فالدهايم: «آنذاك، كانت غولده مئير تلومني، دائماً، على وجهة نظري التي أوردتها في مقدمة التقرير السنوي، حول نشاط الأمم المتحدة، فقد قلت بضرورة تكثيف الجهود الخاصة بتنفيذ القرار رقم ٢٤٢، الذي أقره مجلس الأمن في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ووصفت الوضع في الشرق الأوسط بأنه متفجر، إلا أن السيدة مئير عبرت عن عدم موافقتها على خلاصتي هذه. ووجدت من واجبي أن أجيبها بأن المنظمة الدولية مزودة جيداً بالمعلومات حول الوضع، فتحت تصرف المنظمة الدولية مراقبون دائمون على جانبي خط وقف إطلاق النار، ولذا فنحن نستطيع أن نقدر مدى حرمان البلدان العربية من طموحها في استعادة الأراضي التي خسرتها عام ١٩٦٧ بأسرع ما يمكن، ورغم أنني لم أكن أتوقع، بالطبع، في لحظة المحادثة مع غولده مئير أن الحرب ستندلع بعد شهر، إلا أنني كنت متأكداً أن القادة الاسرائيليين يرتكبون خطأً كبيراً، بتجاهلهم عقلية خصومهم، حيث لم يقدروا فعاليتهم العسكرية وقدرتهم القتالية».

ويشير فالدهايم إلى أنه، بعد حرب عام ١٩٦٧، أصبح القادة الإسرائيليون مقتنعين بأنه من السهل التغلب على العرب، في المستقبل. لكن صدمة حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ القاسية، جعلت القادة الاسرائيليين يغيرون بعضاً من تصوراتهم. ولعل الدكتور فالدهايم يشير بذلك إلى دور القوة والمقاومة العربيتين، كعامل أساسي لجعل الاسرائيليين يفكرون بطريقة عقلانية، ويتخلون عن منطق تجاهل العامل الذاتي العربي، كعامل حاسم.

ومن وجهة نظر د. فالديهايم، فإن حرب تشرين الأول (أكتوبر) تعتبر نقطة انعطاف ليس فقط في تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولكن في تاريخ منظمة الأمم المتحدة أيضاً. وحول الأبعاد الدولية لهذه الحرب، يؤكد السكرتير العام للمنظمة الدولية أنه، أثناء الحرب، برز خطر المواجهة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، مما أثار جدياً قلق المجتمع الدولي. فالاتحاد السوفياتي طلب من اسرائيل الالتزام، بدقة، بتنفيذ القرار رقم ٣٣٨. وفي اليوم التالي، وضع الرئيس نيكسون القوات الأميركية في حالة الاستعداد الحربي. كما ظهرت، في الصحافة، أخبار تفيد أن الاستخبارات الأميركية تملك معلومات حول استعدادات القوات السوفياتية للنزول في مصر. وسواء كانت هذه الأخبار مختلقة أم وجدت لها أرضية، فهي، على كل حال، خلقت، على الصعيد الدولي، مناخ التوتر. في ظل هذا الوضع ومن أجل تجنب تعقيدات جدية إضافية، وافقت كل من واشنطن وموسكو على إرسال قوات الأمم المتحدة للشرق الأوسط والتي ضمت، لأول مرة، وحدة عسكرية من أوروبا الشرقية (بولندا) كما اتفق على أنه من حق مجلس الأمن فقط سحب هذه القوات، وفي اللحظة التي يحددها هو. ويزعم د. فالدهايم أن المنظمة الدولية لعبت دوراً حاسماً في استقرار العلاقات بين مصر واسرائيل، وفي جمع ممثلي الأطراف المتنازعة، وتوقيع اتفاقيات فصل القوات.

وفي معرض تحليله لدور هنري كيسنجر آنذاك، يشير فالدهايم إلى أن كيسنجر لم يعر نشاطات المنظمة الدولية الأهمية اللائقة. فهو حين كان يعمل في جامعة هارفارد، وحتى تقلده لمنصب قيادي في الإدارة الأميركية، أعطى الأفضلية لحل النزاعات الدولية، في محاضراته ومقالاته لديبلوماسيته، وللمحادثات الثنائية. وكيسنجر كما يصفه د. فالدهايم فردي بالفطرة مرتبط أشد الارتباط بوالديه، ولم ينس يوماً دعوتهما لسماع خطبه، أمام الجمعية العامة. ووعياً منه لوضعه وسلطته، فهو يفضل حل المشكلات شخصياً مستخدماً لهذا الهدف تأثير بلده ووزنه على الصعيد الدولي. ومن وجهة النظر الخاصة لكورت فالدهايم، فهو يعتبر ديبلوماسية المحادثات الثنائية وديبلوماسية المحادثات المتعددة الأطراف أشكالاً تكمل بعضها، ويجب أن تستخدم، بشكل واسع، في حل المشاكل الدولية. ويعتقد بأنه، بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) مباشرة، كان يمكن استخدام هذين الشكلين للديبلوماسية ووضعهما معاً في حيز التطبيق، إلا أنه اتضح بسرعة فائقة أن أطراف مؤتمر جنيف لن يستطيعوا الوصول إلى اتفاق حول اتفاقية سلام في المرحلة الراهنة.

ويعترف كيسنجر بفشل ديبلوماسيته في الشرق

الأوسط، ويروي د. فالدهايم أن كيسنجر وصل، في معرض تقييمه للوضع في الشرق الأوسط، إلى استنتاج مفاده أن أسلوب ديبلوماسية المراحل قد استهلك نفسه وانتهى، ولا بد، من أجل الحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط، من عقد مؤتمر جنيف الذي حان وقته، برأي السيد كيسنجر.

وبعد أن يتحدث عن لقاءاته مع القادة الاسرائيليين، يبدأ في عرض جوهر لقاءاته بالزعماء العرب، ويذكر السكرتير العام للأمم المتحدة أن محدثيه من القادة العرب قد وصفوا له الآراء التي تعتقد بامكانية تراجع الفلسطينيين عن إقامة دولتهم الخاصة بأنها وهمية، إلا أنه أضاف أن بعضهم يعتقد، في كل الأحوال، أن الدولة الفلسطينية القادمة لا يمكن أن تعيش في ظروف الاكتفاء الذاتي، وسيكون اقتصادها بحاجة إلى إقامة علاقات وثيقة مع الأردن. كما يورد د. فالدهايم أن محدثيه من القادة العرب قد أفصحوا له عن أنه من العبث، بل والخطر، أن يستمر التمادي في رفض التحادث مع منظمة التحرير الفلسطينية المعترف بها، ليس فقط من العالم العربي، ولكن من قبل غالبية دول المجتمع الدولي، ممثلاً شرعياً وحيداً لشعب فلسطين. وفي معرض تقييمهم لدور الوساطة الأميركية لتسوية صراع الشرق الأوسط، يشير فالدهايم إلى أن قادة العربية السعودية أبلغوه أن هذا الدور سيضعف إذا استمرت الولايات المتحدة، كالسابق، في رفض إقامة الصلات مع منظمة التحرير الفلسطينية التي يقودها ياسر عرفات. وفي ما يتعلق بإشتراك المنظمة في مؤتمر جنيف، يقول فالدهايم ان حكومات جميع البلدان العربية تلح على ضرورة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، بهذا الشكل أو ذاك، في مؤتمر جنيف. ولكنه يشير، في الوقت ذاته إلى أن الآراء، بهذا الصدد، لم تكن مع ذلك موحدة، فلم يستثن بعضهم، رغبة منهم في تجنب اعتراض اسرائيل، صيغة توفيقية، تتلخص في ضم ممثلي السيد ياسر عرفات إلى وفد موحد يجري المحادثات باسم جميع العرب المشتركين في الصراع. «إلا أن جميع محادثيّ من القادة العرب»، كما يقول فالدهايم، رأوا في الوقت ذاته ضرورة تسلم منظمة التحرير الفلسطينية دعوة خاصة من البلدان العربية لأن هذا برأيهم يشكل تأكيداً للصفة التمثيلية للمنظمة، وحقها في إجراء المحادثات باسم الشعب الفلسطيني.

ثم ينتقل السكرتير العام للأمم المتحدة ليتحدث عن محادثاته مع قائد الثورة الفلسطينية الأخ أبو عمار. ويبدأ الحديث بقوله: «منذ آخر محادثة أجريتها مع السيد ياسر عرفات أستطيع أن أُقرر أن هناك تطوراً جذرياً في موقفه». ثم يتطرق بالحديث إلى آخر لقاءاته بقائد الثورة الفلسطينية فيقول: كان لقاؤنا الجديد قد تقرر قبل مغادرتي نيويورك، في شباط (فبراير) ١٩٧٧، إلا أن ممثلي القائد الفلسطيني لم يتمكنوا، لأسباب أمنية من تحديد اليوم والمكان الذي يمكن أن يتم فيه اللقاء. وحين لم أتلق خبراً من السيد عرفات فقد تحدثت، حول اللقاء، مع وزير الخارجية السوري السيد عبد الحليم خدام فور وصولي إلى دمشق. فالقيام بالاتصال برئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية يتم بدون عناء بالنسبة له، وقد نظم اللقاء بسرعة؛ وهو اللقاء الذي تم في العاصمة السورية، واستمرت المحادثات مع السيد عرفات ما يزيد على ثلاث ساعات وبحضور اثنين من القادة الفلسطينيين الآخرين، لخص لي موقفه بتعبيرات خلت من أي تعصب. وقال: ان منظمة التحرير الفلسطينية تناضل من أجل دولة فلسطينية مستقلة. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، فإن المنظمة، مبدئياً، توافق على الاشتراك في أي مؤتمر دولي والذي من شأنه أن يساعد في إنهاء نزاع الشرق الأوسط، إلا أن منظمة التحرير تصر على ضرورة دعوتها إلى المؤتمر، بالمستوى نفسه، وعلى أساس المساواة مع الأطراف العربية الأخرى. غير أن السيد عرفات لم يعطني جواباً إيجابياً حول اشتراك المنظمة في المؤتمر، مشيراً إلى أن هكذا قرار هو من اختصاص هيئات المنظمة العليا. وبغض النظر عن هذه الملاحظة، فإن رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما يقول فالدهايم لم يستبعد أن يكون للمنظمة رد فعل إيجابي تجاه دعوة تتلقاها للاشتراك في مؤتمر جنيف. ثم تطرق، في هذا الصدد، إلى المشكلة التي برزت للفلسطينيين، نتيجة اتخاذ مجلس الأمن لقراري ٢٤٢ و٣٣٨، والتي على أساسها تم عقد مؤتمر جنيف عام ١٩٧٣. هاتان الوثيقتان تجاهلتا، ضمناً، الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. فقد تحدثتا، فقط،

حول ضرورة حل مشكلة اللاجئين، وقد أشار السيد عرفات، بهذا الصدد، أنه لا يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية قبول هذه الصيغة، سيما وأن الجمعية العامة للمنظمة الدولية، والتي تمثل المجتمع الدولي، اعترفت بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

وأثناء تطرقه لمسألة الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والمنظمة، فقد اعتبر طرح المسألة، بهذا الشكل، سابقاً لأوانه. فالاعتراف الواقعي باسرائيل لا يمكن أن يتم قبل إنهاء المحادثات. وفي حضوري لم يتحدث السيد عرفات عن أهداف الحركة الفلسطينية. وإذا أجملنا نتائج محادثاتنا المطولة فإنني أستطيع تقييمها بأنها إيجابية. فقد وجدت في السيد عرفات رجلاً يفكر بواقعية، ويتطلع، بإخلاص، نحو تسوية مشكلة الشرق الأوسط.

وفي المقابل، رفض القادة الاسرائيليون اقتراح فالدهايم بشأن إجراء حوار مع الفلسطينيين بدون شروط مُسبقة: «لقد عرض لي اسحق رابين، رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك، بحضور وزير الخارجية آنذاك يغئال آلون ووزير الدفاع شمعون بيريس، وجهة نظره تجاه المشكلة. فرابين الذي هو، بخلاف غولده مئير، قليل الكلام، لا يرى في منظمة التحرير الفلسطينية، سوى منظمة إرهابيين تهدد أمن اسرائيل، ولا يأخذ، رابين أيضاً، بعين الاعتبار قرارات منظمة الأمم المتحدة حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحق منظمة التحرير الفلسطينية في التحدث باسمه، وأثارت هيجانه دعوة السيد عرفات للتحدث أمام الجمعية العامة، كما اعترض رابين على فكرة الوفد العربي الموحد الذي كان سيؤدي، برأيه، إلى تعقيد الأمور».

ويعبر د. فالدهايم عن تقديره وتأييده لاقتراحات ناحوم غولدمان، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي السابق، والتي، حسب رأيه، تهدف إلى تجنب العوائق الكامنة في رفض اسرائيل ومنظمة التحرير الاعتراف، كل بالآخر. فغولدمان يقترح دعوة ممثلي السيد عرفات إلى مؤتمر جنيف، بدون أية شروط مسبقة؛ فالموافقة على الجلوس إلى طاولة المحادثات، يقول غولدمان، ليست أسلوباً للايحاء بحكمة فقط، ولكنه الأسلوب الأكثر موضوعية للاعتراف بالخصم محادثاً جديراً.

ثم يشير فالدهايم إلى أن القادة العرب يقدرون، جيداً، حجم المشكلات التي تنتظر الحل، وأوضحوا إلي، بإلحاح، ضرورة الاستعجال بتسوية مشكلة الشرق الأوسط؛ فهم، كما يقول د. فالدهايم، ولأسباب سياسية داخلية مفهومة تماماً، لا يستطيعون الانتظار، إلى ما لا نهاية، بداية المفاوضات (بشأن الشرق الأوسط). فحتى لو بدأت المحادثات، فسيتطلب الأمر سنوات من المحادثات من أجل تسوية العديد من عناصر النزاع، مثل تدقيق الحدود وتعيين الحدود الدولية وإقامة مناطق معزولة، ومصير الفلسطينيين والوضع المستقبلي للقدس. واستناداً إلى ما تقدم ينتهي السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة إلى تقييم الوضع في منطقة الشرق الأوسط، فيؤكد أن صراع الشرق الأوسط، بدون أية شكوك، يعتبر واحداً من أعقد المشاكل التي يعالجها المجتمع الدولي، على امتداد عدة عشرات من السنين. ويضيف قائلاً: انه لا شعوب الشرق الأوسط ولا المجتمع الدولي، في الإطار الأوسع، يمكنهم التسليم طويلاً بالمأزق القائم الذي وصلت إليه هذه المسألة. وأنا أعتقد شخصياً ــ يضيف فالدهايم ــ أن وجود هذا المأزق مشحون بالخطر، وسيؤدي إلى صدام مسلح جديد يصعب التكهن بنتائجه. ان الدول الكبرى لا ترغب طبعاً في التورط في هذا الصراع... ولكن لا توجد، للأسف، الثقة الكاملة بأنه يمكن تجنب ما هو أسوأ. وهذا هو سبب ثقتي العميقة ــ يشير د. فالدهايم مختتماً فصله هذا حول الشرق الأوسط ــ بأن الحل العقلاني هو الذي يمكنه أن يقي شعوب الشرق الأوسط معاناة مخيفة جديدة ويقي المجتمع الدولي، ككل، من كارثة محتملة. لكن د. فالدهايم، كعادته، لا يوضح لنا ماهية اقتراحه، ولا ما هو المقصود باستخدامه لتعبير الحل الوسط العقلاني.

د. نافع الحسن

محاولة لتحديث
المسألة اليهودية

Ilan Halevi, *La question Juive: La Tribu, la loi, l'espace,* Paris: Editions de Minuit, 1981, 300p.

كثيرة هي الكتب التي تناولت«المسألة اليهودية» في أوروبا الغربية، ولعل أشهرها ذلك الذي كتبه كارل ماركس الشاب، سنة ١٨٤٣، رداً على كتاب يحمل الاسم نفسه صدر في السنة نفسها وألفه اللاهوتي البروتستانتي الألماني، وأستاذ ماركس السابق برونو باور.

والسمة العامة لمثل هذه الكتب، بما في ذلك كتاب ماركس الشهير، أنها تطرح «المسألة اليهودية» بوصفها مسألة مطروحة على المجتمعات الغربية، سواء على وعيها المسيحي الذي اخترع «معاداة السامية» انطلاقاً من أن اليهود هم مرتكبو الجرم المطلق المتمثل في «قتل الله» (أي قتل المسيح وصلبه؛ وهو الذي يعتبر ضمن منطق التثليث المسيحي: الأب والابن والروح القدس، إلهاً) أم على وعيها العلماني القومي الذي تصدى إلى «المسألة اليهودية» بالالغاء، إما بواسطة الدمج الذي عرفته الديمقراطيات الغربية والذي يعتبر اليهودي مواطناً دون النظر إلى صفته الدينية، عملا بمبدأ فصل الدين عن الدولة، أو كما عرفته الفاشيات والأنظمة التوليتارية الغربية، والتي كانت النازية الألمانية، أبرز الأمثلة عليها، والتي حاولت الغاء اليهودي، بوصفه النقيض للقومي، طالما أنه إنسان «كوسموبوليتي»، كوني، مهزوز الانتماء.

في كل هذه الحالات، كانت «المسألة اليهودية» أحد أوجه التاريخ الاجتماعي ــ السياسي ــ الحقوقي الأوروبي، حتى اقامة دولة اسرائيل التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وهزيمة هتلر، فنظر إليها على أنها حل «المسألة اليهودية» في الغرب... خارج أوروبا.

والكتاب الذي صدر مؤخراً في باريس تحت عنوان: «المسألة اليهودية» القبيلة، القانون والفضاء للكاتب الاسرائيلي اللاجىء في فرنسا ايلان هاليفي(*)، يطرح هذا الموضوع بشكل أوسع بكثير، من تلك «الزاوية» الأوروبية التي حشر فيها باستمرار باتفاق الجميع تقريباً.

فإذا كان الاسرائيليون، مثلاً، ومنظرو الصهيونية يرون أحد أوجه شرعية الدولة الاسرائيلية في كونها تمثل الحل لمشكلة اضطهاد اليهود، كما عرفها التاريخ الأوروبي بشكل خاص، فإن تأكيد العرب على أوروبية «مسألة اليهودية» إنما هو في الآن نفسه تأكيد على برانيتها عن المنطقة العربية، وتأكيد على أن اسرائيل قد جاءت ضمن نسق عدواني غربي على الشعوب العربية.

وإيلان هاليفي أراد أن يبين أن القضية أوسع

(*) سبق له أن نشر كتاب «تحت اسرائيل، فلسطين» عن منشورات السيكومور، سنة ١٩٧٨ (بالفرنسية).

من ذلك، بكثير، وأعمق؛ وهو لذلك لجأ إلى توسيع تناوله للموضوع على مستويين أساسيين:

ـ المستوى الأول، تاريخي؛ حيث أنه لم يطرح هذه «المسألة اليهودية» فقط بدءاً من الحقبة الأوروبية في تاريخ الشتات اليهودي، بل انه يتتبع جذور المسألة اليهودية، منذ مصر الفرعونية، أي منذ موسى حتى الآن، مع التوقف عند أهم المحطات في هذا التاريخ.

ـ المستوى الثاني، انه يضع هذه المسألة ويحاول أن ينظر إليها من داخل المنظور اليهودي، طوال تاريخ الشتات، وليس فقط كما يراها «آخرون»، أي غير اليهود.

يتوقف الكاتب في تاريخ الشتات اليهودي حتى إقامة دولة اسرائيل، عند أربع محطات يعتبرها رئيسية: تحطيم المعبد على يد نبوخذ نصر ووضع اليهود تحت الحماية البابلية. ثم الحماية الرومانية، ثم «الحماية الإسلامية»، ثم الحقبة الأوروبية في شقيها الغربي والشرقي.

والأهمية التي تحتلها الحقبة البابلية في تاريخ الشتات اليهودي؛ أنها بتحطيمها المعبد، الذي كان، إلى حد كبير، مركز السلطة اليهودية (الدولة ـ المعبد)، قد وضع هذه الأخيرة لأول مرة خارج المركز المكاني المتمثل في المعبد، وقسم السلطة المدنية (أو الزمنية) والدينية، فبقيت الأولى وقفاً على السلطة الحامية، في حين بقيت الثانية بين يدي الكهان والحاخامات الذين أصبحت مهمتهم تأويل النصوص الدينية، وتنظيم البنى الداخلية للجالية اليهودية، لتحقيق بقاء «القانون» وبقاء «القبيلة» حتى خارج «الفضاء»، أي خارج «الفضاء» اليهودي، أي داخل المجال السياسي البابلي.

وقد بقيت هذه الحماية قائمة حتى عند اعادة بناء المعبد للمرة الثانية، الذي لم يتم بقرار يهودي، بل بقرار سياسي غير يهودي، من قبل الملكين: قورش الأكبر وداريوش؛ بحيث أصبحت القدس، من جديد، عاصمة اليهود، ولكن «متروبولهم» أي عاصمة ولائهم، بقيت في الخارج.

والحقبة البابلية هي التي دشنت العلاقة التي ما انفكت الجاليات اليهودية تقيمها مع السلطات الحامية، ومع مراكز القرار السياسي التي أصبحت تقع خارج المجموعة اليهودية.

هذه الحالة، شهدت نقلة نوعية هامة تحت الامبراطورية الإسلامية، فالكاتب يبين أن الإسلام في بداياته الأولى لم يكن معادياً لليهود لا كديانة ولا كمجموعة بشرية، على الأقل طوال الفترة المكّية من حياة الرسول، وأنه لم يبدأ موقفه منهم إلا خلال الفترة «المدينيّة»، عندما بدأت يثرب تتحول إلى نواة للدولة الإسلامية الوليدة، وعندما بدأت القبائل اليهودية في المدينة تحاول عرقلة هذا المشروع، لأسباب تتعلق بمصالحها الخاصة، وهذه القبائل هي: بنو قينقاع وبنو النضير وبنو قريضة.

غير أن الكاتب يقرّ أن وضع اليهود تحت الخلافة الإسلامية كان جيداً في مجموعه، فهم وإن كانوا في موقع أهل «الذمة»، إلا أنهم كانوا يتمتعون بحقوقهم كاملة، وهم قد شاركوا، بشكل مباشر، في الحضارة الإسلامية بكتابهم وفلاسفتهم وشعرائهم ووزرائهم الخ... إلا أن الكاتب يتوقف عند مسألة معينة، يعتبرها قاطعة في تاريخ الشتات اليهودي؛ وهي أن اليهود تحت الحماية الإسلامية حققوا أمرين أساسيين: فتحت اشراف الدولة الإسلامية تحققت مركزية المؤسسة الدينية ـ القانونية اليهودية، عندما عينت الدولة حاخاماً أكبر، يشرف على كل حاخامات اليهود ويمثل المرجع الأعلى والأخير في كل أمور الشتات؛ مما حافظ على وحدة هذه المجموعة البشرية، سواء على صعيد التشريع أم على صعيد وهم الانتماء إلى مجموعة عرقية واحدة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن يهود الحقبة الإسلامية قد حققوا تحولاً سوسيولوجياً، اقتصادياً خطيراً هو الذي أصبح يسمُهُم، في ما بعد وربما حتى الآن؛ وهو أن هذه الحقبة شهدت انتزاع اليهود نهائياً من خدمة الأرض، وتحويلهم إلى ذلك النشاط التجاري، الخدماتي الذي أصبح سمتهم الأساسية؛ وهو ما حافظوا عليه، حتى بعد سقوط الأندلس وتشتتهم في أوروبا.

إلا أن الكاتب يتوقف بشكل خاص عند هذه الفترة الأوروبية بشقيها الشرقي والغربي اللذين تناغما وتظافرا، بشكل كامل، لينتجا المسألة اليهودية كما هي الآن، ففي أوروبا الشرقية استفاد اليهود من حالة استثنائية من التسامح تجاههم في **بولندا**، أدت إلى تحقيق عدة ملامح أساسية لعل أبرزها:

ـ تحقيق **كثافة عددية** لم يسبق لليهود أن حققوها في أي مكان آخر من العالم (حتى إنشاء الدولة في اسرائيل) حتى أن بعض الاحصاءات تذكر أن **نسبة السكان اليهود في أوروبا الشرقية بلغت ٧٠٪ من مجمل السكان في سنة** ١٨٦٠. وهي نسبة عالية تترجم عن نفسها بعدد كبير من الملايين.

ـ تمكين اليهود من تشكيل **تجمعات سكانية** شبه مستقلة، موزعة في مجموعة من القرى الكبرى تحمل اسم «شتتل»، وكانت، إلى حد كبير، تقع خارج صلاحيات السلطة المركزية، حيث كانت تخضع لنظامها الخاص بها.

ـ أصبحت لليهود، خلال هذه الفترة، لغة خاصة بهم هي «**اليديش**»، وهي عبارة عن لهجة ألمانية (ليس واضحاً تاريخياً كيف انتقلت من ألمانيا وبهذا الحجم إلى وسط أوروبا لتصبح لغة الجالية اليهودية)، يتكلمها كل يهود أوروبا الشرقية في حياتهم اليومية، حتى أصبحت بالنسبة لهم لغة أدب وثقافة وفن.

هذه العوامل الثلاثة، كونت، حسب رأي الكاتب، نواة توجه قومي يهودي، جاء التأثير الغربي، وخصوصاً بروز القومية الفرنسية عقب الثورة أو معها، ليعطيه صياغته النهائية، كما جاءت في الحركة الصهيونية.

ويخلص الكاتب إلى القول: ان **اعتبار اليهودية غير قومية ليس صحيحاً، كما أنه ليس صحيحاً أن يعني التسليم بأنها قومية وأن لليهود الحق في اغتصاب فلسطين العربية.**

ومن هنا فهو يرى أن حل المشكلة الفلسطينية الآن، يقوم على تحقيق التقارب بين المجموعتين اليهودية والفلسطينية، من خلال النضال، من أجل حقوق الشعب الفلسطيني، وفي الآن نفسه، النضال من أجل «نزع الطابع الصهيوني عن المجتمع الاسرائيلي».

وفي الختام، فإنه من البديهي ألا تمكن الاحاطة هنا بكل ما جاء في هذا الكتاب، الذي يعد حوالى الثلاثمائة صفحة، وأفكاره، بالطبع، تستدعي كثيراً من المناقشة، وتلفت النظر إلى ضرورة بلورة آراء فلسطينية واضحة، ترد على، هذا النوع من الأطروحات أو تناقشها، وتسجل المواقف الفلسطينية بشأنها.

صالح بشير

الأهداف العسكرية للاستيطان الاسرائيلي

القضم الجغرافي ــ العسكري

في شهر شباط (فبراير) المنصرم، برز الغرض من سلسلة أعمال ضم الأراضي التي تقوم بها سلطات الاحتلال في الداخل منذ بعض الوقت؛ إذ أخذت هذه السلطات تصادر مساحات واسعة من أراضي عدد كبير من مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وقراهما، وحتى في هضبة الجولان وفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. إلا أن نشر تفاصيل الخطة الصهيونية في مجلة «بمحانيه» العسكرية الاسرائيلية، وبيان البلديات العربية، هما العنصران اللذان كشفا وجود خطة مدروسة ومعدة، بأهداف عسكرية وسياسية بعيدة. والدليل الإضافي على طبيعة هذه الخطة ما أعلن في اسرائيل في ١٩٨٢/٢/١٧ عن النية لإنشاء ٣٠ نقطة ــ مستوطنة جديدة في المناطق المحتلة، وأكثرها في الضفة الغربية، تضاف إلى ١٢٦ مستوطنة موجودة حالياً.

وإذا كانت الأبعاد السياسية والمرامي الاستيطانية لهذا المشروع معروفة، فإن ما يهمنا في هذا المجال هو بعده العسكري. فالمعروف أولاً، أن ١٦ نقطة من أصل ٣٠ هي نقاط استيطانية عسكرية (ماهاز) موجودة على رأس التلال المشرفة على نهر الأردن. هذا، وسيعمل في هذه النقاط وما تبقى من المستوطنات «المدنية» التي يزمع انشاؤها، إما عسكريون أو أعضاء في المؤسسات الاسرائيلية شبه العسكرية، أو أعضاء «ناحال». وتهدف هذه الخطط إلى تحقيق غرضين عسكريين: أولهما، تضييق الخناق على مدن وقرى فلسطين المحتلة، حيث يمكن عزلها أو محاصرتها أو إرهابها بسهولة؛ وثانيهما، تشكيل مواقع عسكرية تساهم في وقف تسلل الفدائيين عبر الحدود، وفي أعمال الدورية والاستطلاع وما شابه. ويذكر في هذا السياق أن مستوطني المستعمرات المقامة بالقرب من المدن أو القرى الفلسطينية يقومون، باستمرار، بأعمال الاعتداء والاستفزاز؛ بل والهجوم بالأسلحة النارية على المدنيين العرب وممتلكاتهم. وهو الحدث الذي تكرر خلال شهر شباط (فبراير).

والمعروف ثانياً عن مشروع إقامة النقاط العسكرية، هو أن القادة الاسرائيليين يفكرون، منذ زمن بعيد، بربط الضفة الغربية بخطتهم العسكرية، إذ باتت نظرية الأمن الاسرائيلية تتضمن تفكيراً جغرافياً ــ عسكرياً. فكان يغئال آلون قد اقترح تقسيم الضفة الغربية، بواسطة أحزمة من المستوطنات ــ المعسكرات، إلى ثلاث مناطق؛ كما اقترح كذلك إقامة حزامين آخرين بموازاة نهر الأردن، وعلى طول «الخط الأخضر» الذي يفصل بين الضفة الغربية وفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. وكان الهدف من ذلك تقسيم المناطق العربية وعزلها، فيما تقدم المستوطنات دعماً عسكرياً قوياً في الدفاع، أمام أي هجوم عربي

لتحرير الأرض. هذا، وقد أضاف موشي دايان رأيه القائل: انه تجب إقامة خط الدفاع الأول، والذي تشكل المستوطنات ــ المعسكرات أو النقاط (ماهاز) جزءاً منه، على قمم التلال المطلة على وادي نهر الأردن وليس في الوادي نفسه.

وقد انعكس هذا التوجه العسكري الاسرائيلي، في الآونة الأخيرة، في سلسلة من أعمال الضم والمصادرة، كما ذكرنا سابقاً، وأولها الاعلان عن مشروع لضم حزام من الأرض، يمتد من قرية عين يبرود في قضاء رام الله حتى قرية بيت فجار في قضاء بيت لحم. هذا، وقد صودرت، بالفعل، في ١٩٨٢/٢/١)، أراضٍ في قرية بيت سوريك (قضاء رام الله) تبلغ مساحتها ١٥٠٠ دونم، بعد أن سبق لسلطات الاحتلال أن صادرت ٧٥٠ دونماً في القرية ذاتها. كما صودرت ٨٠٠ دونم في قرية عابود (في قضاء رام الله أيضاً)، في اليوم ذاته. ولم يتوقف العدو عند هذا الحد، بل حاول أن يصادر ٦٠٠٠ دونم بالقرب من مدينة الناصرة. واستمر مسلسل المصادرة؛ حيث تمت مصادرة ٥٠٠ دونم قرب أريحا في ١٩٨٢/٢/٢، ثم ١٤٠ دونماً آخر في ١٩٨٢/٢/٩، وبعدها، في ١٩٨٢/٢/١٣، صودرت مساحة كبيرة تابعة لثلاث قرى بالقرب من مدينة نابلس. وفي اليوم نفسه، صودرت أيضاً أراض تبلغ مساحتها ٤٠٠٠ دونم، في قرية بيت جالا، وفي ١٩٨٢/٢/١٤ صودرت ٤٠٠ دونم تابعة لقريتي بتير ودجيا قرب القدس. كما صودرت مساحة أخرى كبيرة في غور الأردن، في ١٩٨٢/٢/١٧، و٢٠٠٠ دونم تابعة لعدة قرى قرب مدينة نابلس في ١٩٨٢/٢/١٨. وقد أقيمت مستوطنات جديدة خلال هذه الفترة: منها اثنتان في قطاع غزة، وثالثة قرب قرية كفر ياسين في الجليل، ورابعة في النقب.

لقد سردنا الكثير من التفاصيل لنظهر خطورة المشروع الاسرائيلي، وخاصة أنه يدخل في صلب الفكر العسكري ــ الأمني الصهيوني. ومما يضيف دليلاً آخر على خطورة الموقف، وعلى وجود خطة عسكرية اسرائيلية عامة، هو تفكير الإسرائيليين بتحويل مياه نهر الأردن بهدف توليد الكهرباء وإعادة المياه فيما بعد إلى بحيرة طبريا. ويشمل هذا المشروع ٧٠٪ من مياه النهر، والمعروف أن المشروع هذا كان أحد عوامل اندلاع حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧.

الحرب الاسرائيلية الخفية

وترتبط إقامة المستوطنات في الوقت ذاته، بمحاولات تعزيز ما يسمى بالإدارة المدنية، حيث تسعى سلطات الاحتلال إلى تعزيز «روابط القرى» ولجم أية معارضة لها. وقد انعكس هذا التوجه الاسرائيلي في تصاعد أعمال الاعتداء على المواطنين العرب، ضمن الحرب الاسرائيلية الخفية، الدائرة حالياً. فقد فرض نظام منع التجول على قرى عدة في قضاء الخليل، كما تمت اعتقالات عديدة في بيت فجد وبيت أمّر والعروب، في ١٩٨٢/٢/١. وتبع ذلك إلقاء قنبلة يدوية على منزل عربي في مدينة الخليل؛ وكان هذا المنزل قد تعرض سابقاً لرشقات نارية، من قبل مستوطني «كريات أربع» الاسرائيلية. ثم عاد مستوطنو «كريات أربع» للصلاة، يوم الجمعة، في الحرم الابراهيمي في مدينة الخليل، وهي المرة الأولى، والمعروف أن هذا الإصرار كان قد أدى في أيار (مايو) ١٩٨٠ إلى عملية فدائية جريئة قتل فيها ٦ من هؤلاء المستوطنين.

هذا وقد انعكس توجه الاعتداء على المواطنين العرب، في إقدام المستوطنين على ضرب الفلسطينيين وقتلهم بشكل عشوائي، إذ قتل مواطن عربي مسن داخل منزله في القدس، في ١٩٨٢/٢/١٠، كما اعتدى المستوطنون على رجل مسن آخر في قرية سلوان وسلبوه كل ما يملك، بعد ضربه. وتظهر الطبيعة السياسية لهذا النوع من الجرائم، حين نذكر أن المستوطنين الصهاينة حاولوا الاستيلاء على البيوت العربية في القدس الشرقية، في ١٩٨٢/٢/١٤. وقد ساعدهم على ذلك رجال الجيش، مما يدل على مدى تلاقي التصرفات «العفوية» للمدنيين مع الأغراض الأمنية للجيش. وتكررت أعمال الاعتداء كذلك، في ١٩٨٢/٢/٢٠، حين أطلق مستوطنو مستعمرة «إيلون موريه»، قرب مدينة نابلس، النار على مواطن عربي وجرحوه، وحين اعتدى المستوطنون، في ١٩٨٢/٢/٢٣، على عائلة عربية في مدينة الخليل. وتبع ذلك إلقاء قنبلة يدوية على منزل في المدينة ذاتها في اليوم التالي. كما تعززت الشكوك حول وجود تعاون ما بين الأجهزة الأمنية الاسرائيلية والمتطرفين الاسرائيليين، بعد عودة مجموعة «مواجهة الارهاب بالارهاب» إلى الظهور يومي ٢٥ و١٩٨٢/٢/٢٦ عبر كتابة الشعارات

على الجدران وتخريب الممتلكات في القدس الشرقية. والمعروف أن هذه المجموعة أدّعت مسؤوليتها عن الانفجارات التي جرحت بسام الشكعة (رئيس مجلس بلدية نابلس) وكريم خلف (رئيس مجلس بلدية رام الله) وشرطياً أمام منزل ابراهيم الطويل (رئيس مجلس بلدية البيرة)، في آذار (مارس) ١٩٨٠.

بالإضافة إلى هذه الحرب الدائرة ضد المواطنين العرب في الأرض المحتلة، فقد ساهمت سلطات الاحتلال بدورها في هدم عدد كبير من المنازل والمنشآت في وسط مدينة رفح، بحجة تحديد خطوط الهدنة التي تفصل بين سيناء المصرية وفلسطين (ابتدأ الهدم في ١٩٨٢/٢/٨). كما حظرت سلطات الاحتلال سفر المواطنين الفلسطينيين، من بعض قرى قضاء نابلس، وأخذت تغلق المتاجر في مخيم الدهيشة بعد الثامنة مساءً، وعادت إلى إغلاق منازل المعتقلين بتهم أمنية، كما حصل في الخليل والقدس في ١٩٨٢/٢/١ على سبيل المثال، أو في هدم منزل قرب الخليل في ١٩٨٢/٢/٢٧.

ولم تنجح كافة هذه الأعمال في تحقيق أحد أهدافها الرئيسية، وهو سحق المقاومة المستمرة للاحتلال؛ إذ تجددت المظاهرات العنيفة في وجه المحتلين، في كافة مدن الضفة الغربية، ابتداء من ١٩٨٢/٢/١٥، وعاد العدو إلى إطلاق الرصاص واستعمال الغاز المسيل للدموع، مما أدى إلى وقوع عدد من الاصابات بين العرب، فيما أخذ المتظاهرون يقذفون جنود العدو وسياراته بالحجارة، وقد شملت أهدافهم الحافلات العسكرية، إضافة إلى اقتناص السيارات المدنية الاسرائيلية المتوقفة في الأحياء العربية. وقد أصيب جنديان اسرائيليان بجروح على أيدي المتظاهرين، في ١٩٨٢/٢/١٧، وقد استمرت هذه الأعمال لأسبوع كامل، أي حتى ١٩٨٢/٢/٢١، فيما اعتقل الجيش الاسرائيلي عشرات الشبان، بتهمة رشق الجنود بالحجارة، أو بتهمة تدمير السيارات الاسرائيلية. هذا، وقد اعترف عدد من المتحدثين الاسرائيليين، منهم الناطق الرسمي في ١٩٨٢/٢/٨، بوقوع ٦٧ عملية فدائية ضد اسرائيل في الأشهر الأخيرة، فيما اعترف هذا المتحدث ووزير الدفاع الاسرائيلي أريئيل شارون، بوقوع ٧ قتلى و١٤٩ جريحاً من الاسرائيليين، نتيجة العمليات المذكورة. كما حصلت عمليات جديدة بعد إطلاق هذه التصريحات حيث اكتشفت عبوة موقوتة على باب منزل أحد عملاء اسرائيل، من أعضاء «رابطة القرى» في منطقة جنين، في ١٩٨٢/٢/١٥، وتم تعطيل عبوة أخرى قبل أن تنفجر، في بئر السبع في ١٩٨٢/٢/٢٣. وتأتي هذه العمليات في خضم الاجراءات الأمنية المتشددة التي لجأ إليها الجيش الاسرائيلي، إثر عملية «محولا» في غور الأردن في ١٩٨٢/١/٣١؛ حيث هاجم الفدائيون الجيش الاسرائيلي واشتبكوا معه بعنف ولمدة طويلة؛ مما أدى إلى مقتل عدد من الاسرائيليين وأسر ثلاثة فدائيين.

وربما تظل قائمة الاعتقالات والأحكام أحد الأدلة الواضحة على مدى انخراط الشعب الفلسطيني في صفوف الثورة وعلى مدى رفضه الاحتلال؛ حيث اعتقل أكثر من ٢٥ شخصاً، خلال شهر شباط (فبراير) بتهم أمنية مختلفة، كما صدرت أحكام على ٥٩ شخصاً آخرين، بتهم الانتماء إلى الثورة أو العمل العسكري في مقاومة الاحتلال. ومن بين الأحكام حكم بالسجن المؤبد وحكم على شخصين بالسجن مدة ٢٥ عاماً وعلى آخر بالسجن مدة ٢٠ عاماً. وما يجدر ذكره كذلك، هو أن كافة المحكومين أو المعتقلين، تقريباً، متهمون بالانتماء إلى حركة «فتح».

احتمالات الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان

منذ أن حصلت العملية الفدائية قرب مستعمرة «محولا» في غور الأردن، في نهاية شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢، والقادة الاسرائيليون يطلقون التهديدات بالرد العسكري على الثورة الفلسطينية وعلى قواتها في لبنان. فقد صرح السفير الاسرائيلي الجديد في واشنطن، موشي أرينس، في ١٩٨٢/٢/١، بأن العملية تشكل انتهاكاً لوقف إطلاق النار الذي كان سائداً في جنوب لبنان، منذ تموز (يوليو) ١٩٨١، فيما حمّل رئيس الأركان الاسرائيلي السابق، موردخاي غور، في ١٩٨٢/٢/٨ حمّل الأردن مسؤولية العملية وطالب بالرد السريع عليها. كما أعلنت اسرائيل، بعد أيام، عن وجود تعاون أمني ثلاثي بين اسرائيل والولايات المتحدة والأردن، لمنع تسلل الفدائيين من الأراضي الأردنية، إذ أشارت اسرائيل إلى تحركات عسكرية أردنية مزعومة في

منطقة الغور. هذا، وعادت الطائرات الاسرائيلية، من نفاثة ومروحية، لتحلق في سماء لبنان، حتى باتت عمليات التحليق والاستطلاع فوق العاصمة اللبنانية: بيروت وفوق الجنوب يومية، كما أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية، ضمن احتجاج رسمي وجهته إلى الأمين العام الجديد للأمم المتحدة دي كويلار.

وبالرغم من عدم قيام اسرائيل بهجوم عسكري عبر الحدود، فإن القادة الاسرائيليين هيأوا الأجواء لذلك، إذ أكد شارون، في ١٩٨٢/٢/٣، أن وقف إطلاق النار، عبر الحدود اللبنانية، لا يعني الحق بتنفيذ العمل العسكري عبر الجبهات الأخرى. كما عاد شارون ليؤكد كلامه في ١٩٨٢/٢/٨ وفي ١٩٨٢/٢/١٧، حين حذر الثورة الفلسطينية من القيام بأي عمل عسكري؛ وفي ١٩٨٢/٢/١٩، حيث أكد عدم السماح لعودة الوضع في شمال فلسطين المحتلة إلى ما كان عليه في تموز (يوليو) ١٩٨١. ولم يكن شارون الوحيد الذي أكد هذا الاتجاه. بل كرر بيغن الفكرة ذاتها مؤكداً، في ١٩٨٢/٢/١٣، أن اسرائيل لن تتحلى بالصبر تجاه عمل الفدائيين؛ وفي ١٩٨٢/٢/٢٢، حين هدد بالقيام بعمل عسكري في جنوب لبنان.

ان الكثيرين من القادة الاسرائيليين اتفقوا على اعتبار العمل العسكري الفلسطيني، عبر كافة الجبهات، خرقاً لوقف إطلاق النار في جنوب لبنان (رغم وجود معارضة، وخاصة بين مستوطني الشمال الذين عارض بعضهم هذا المنطق)، كما أن الغالبية اتفقت كذلك على عدم اعتبار عملية «محولا» عذراً كافياً للقيام بعمل ما، كما أكد رابين، على سبيل المثال، في ١٩٨٢/٢/٣. إلا أن عدداً من المؤشرات دل على نية القيادة السياسية ــ العسكرية الاسرائيلية في أن تقوم بهجوم واسع خلال شهر شباط (فبراير)، ولكن ظروفاً، أو اعتبارات معينة حالت دون تنفيذ ذلك. من هنا علينا عدم الأخذ بالتهويل الاسرائيلي الذي يقصد منه إرباك القيادة الفلسطينية، ولكن يجب أن نتعامل مع التصريحات الاسرائيلية بدرجة من الحذر. فقد نفى شامير الخبر الصادر في صحيفة «فاينانشال تايمز» اللندنية، والذي أكد أن اسرائيل كانت ستغزو الجنوب لولا الطقس السيء (في ١٩٨٢/٢/١١ والنفي في ١٩٨٢/٢/١٢). كما كانت اسرائيل قد نفت أخباراً صحافية أميركية متكررة، حول وجود خطة اسرائيلية للقيام بهجوم، كما جاء في سيناريو أميركي في ١٩٨٢/٢/٦. وقد أكد موشي أرينس في نهاية الشهر (١٩٨٢/٢/٢٧) أن اسرائيل كانت ستهجم بالفعل، لولا الضغط الأميركي عليها.

وإذا كان الحديث الاسرائيلي، حول القيام بهجوم واسع على قوات الثورة في جنوب لبنان، قد أثير في إطار الرد على العمليات الفدائية، فقد أثير كذلك في سياق التهويل بنمو القوة العسكرية للثورة، وخاصة بخصوص تدفق الأسلحة والرجال على الجنوب اللبناني. إذ أكد مسؤول اسرائيلي، في ١٩٨٢/٢/٣، أن الثورة تلقت، في اليوم التالي لوقف إطلاق النار في جنوب لبنان، ٢٠٠ طن من المعدات العسكرية قدمت من ليبيا، وأن الثورة تلقت، فيما بعد، ١٥ ألف طن من المعدات من ليبيا، و٤٨٠٠ طن من المعدات من سوريا والسعودية واليمن الجنوبي. فيما أشار وزير الخارجية الاسرائيلي، اسحق شامير، في ١٩٨٢/٢/٣، إلى ارتفاع عدد الفدائيين المتواجدين داخل منطقة عمل قوات الطوارىء الدولية في جنوب لبنان، من ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ رجل. وقد عاد شامير إلى الحديث ذاته، يوم ١٩٨٢/٢/١١، حين تكلم عن الحشود الفلسطينية وأعمال التحصين في جنوب لبنان والتي لم يسبق لها مثيل، إلا أن رئيس الأركان رفائيل ايتان كان يسعى إلى أن يطمئن المستوطنين، عبر التأكيد بأن لا خطر على موقف اسرائيل فهي قادرة على معالجة الحشد الفلسطيني (كما جاء في ١٩٨٢/٢/٥). ولا عجب إذا حاول ايتان طمأنة المستوطنين، إذ تكلم شارون في ١٩٨٢/٢/١٩ عن وجود ٣٠٠٠ مدفع (!!) و٢٠٠ راجمة صواريخ لدى الثورة، فيما بات البعض يتكلم عن قدرة الفدائيين على احتلال المستوطنات، مشيراً إلى قيام قوات الكرامة الفلسطينية بمناورة شاركت فيها كافة الأسلحة، تضمنت احتلال مستعمرة وهمية (كما جاء في **الاذاعة الاسرائيلية**، يوم ١٩٨٢/٢/٧).

أسلحة متقدمة للثورة

ومما عزز الكلام حول نمو القدرة العسكرية الفلسطينية، هو نقل خبر غير رسمي (في

١٩٨٢/٢/٥) مفاده أن وفداً عسكرياً فلسطينياً برئاسة الأخ العميد أبو الوليد، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، ورئيس غرفة عمليات القوات المشتركة، قد سافر سراً إلى موسكو في أواخر كانون الثاني (يناير) للحصول على أسلحة متقدمة بقيمة ٥٠ مليون دولار، ومنها راجمات الصواريخ الثقيلة، سطح ــ سطح من طراز «فروغ»، إضافة إلى أجهزة رادار وغير ذلك. وقد أكد المصدر ذاته أن الضباط الفلسطينيين يتدربون ضمن دورات أركان في الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا وغيرهما من الدول الاشتراكية، وفي كوريا الشمالية والهند وباكستان. وتحدثت الأوساط الاسرائيلية كذلك عن ارتفاع عدد الفدائيين المتواجدين في الجنوب، حيث أكد أحد المسؤولين أن عددهم بلغ ٥٠٠٠ إضافة إلى ١٠٠٠ «يساري لبناني»، على حد قوله.

أما حول شكل العمل العسكري المرتقب، فقد خرجت المصادر المختلفة بتقديرات مختلفة، تراوحت بين التقدم المدرع، لاحتلال مناطق جديدة (**السيناريو الأميركي**) وبين الاختراق، عبر الثغرات في منطقة تواجد قوات الطوارىء الدولية، للتقدم في القطاع الشرقي (**مصادر أمنية في القطاع الشرقي**)، وبين الوصول إلى مشارف بيروت، أو الانزال على الشاطىء اللبناني (**أخبار أميركية** مثلاً). إلا أن القيادة الفلسطينية حذرت من التهويل وتوقعت عملية نوعية ربما تكون محدودة، فيما أعدَّت العدة لمواجهة كل احتمال. فقد قام الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، بتفقد المواقع والقوات ووحدات الاحتياط والمدفعية في جنوب لبنان، كما حصل في ١٦ و١٧ و١٩٨٢/٢/٢١. وترأس الأخ ياسر عرفات كذلك سلسلة من الاجتماعات لمعالجة الوضع العسكري في الجنوب، ومنها اجتماع المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية في ٧ و١٩٨٢/٢/١٣، واجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في ٧ و١٥ و١٩٨٢/٢/٢٣، واجتماع اللجنة المركزية لحركة «فتح»، في ٩ و١٩٨٢/٢/١٩، إضافة إلى اجتماع القيادة المشتركة في صيدا، في ١٩٨٢/٢/١٦.

ان كافة الاحتمالات العسكرية ما زالت ممكنة، حسب تصريحات القيادة الفلسطينية، وإن كانت الجهود الدولية تتواصل لحمل القيادة الاسرائيلية على ضبط نفسها، علماً أن الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية تشكل كما أكد مذيع اسرائيلي، «عصب الحياة بالنسبة إلى [الفدائيين]». وما يدل على استمرار احتمال قيام اسرائيل بهجوم واسع هو محافظتها على سخونة الوضع الميداني، إذ تواصلت دوريات الزوارق الاسرائيلية مقابل الساحل اللبناني الجنوبي، وتكررت المناورات الاسرائيلية للأسلحة المشتركة، داخل القرى اللبنانية المهجورة (يارين والضهيري في ١٩٨٢/٢/٥، وفي مروحين في ١٩٨٢/٢/١١)، فيما أدخلت الآليات الاضافية وراجمات الصواريخ والمدافع الثقيلة وصواريخ أرض ــ جو، من طراز «هوك» الأميركية الصنع، إلى داخل الأراضي اللبنانية، كما أكد (مثلاً) قائد الكتيبة السنغالية العاملة ضمن قوات الطوارىء الدولية، في ١٩٨٢/٢/١٧. وتابعت الدوريات الاسرائيلية اعتداءاتها على الأراضي اللبنانية، كما حصل في كفرشوبا وشبعا (القطاع الشرقي)، في ١٩٨٢/٢/١٠، وفي التسلل إلى برعشيت ونسف منزل فيها في ١٩٨٢/٢/١٠، وفي التسلل إلى كفرحمام وبلاط في ١٩٨٢/٢/١٣، وفي تدريب قوات عميل اسرائيل، سعد حداد، (تدريب رماة المدفعية على سبيل المثال، وقد عادت دفعة أولى في ١٩٨٢/٢/١٣). كل هذا يوضح أن اسرائيل تحاول الحفاظ على خيار التصعيد أو التفجير، حتى ولو لم تقم بعمل عسكري واسع الآن.

يزيد خلف

المقاومة الفلسطينية ــ عربياً

يركز هذا التقرير على أبرز المستجدات السياسية، عربياً، خلال الفترة الواقعة ما بين ٥ شباط (فبراير) و٥ آذار (مارس) ١٩٨١. والتي كان أبرزها انعقاد الدورة الطارئة لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب، لمناقشة القرار الاسرائيلي القاضي بضم مرتفعات الجولان؛ واستمرار اسرائيل في سياستها العاملة على التهديد بالحرب ووضع المنطقة على حافة الانفجار؛ والبدء في المباحثات السورية ــ الفلسطينية.

مؤتمر وزراء الخارجية العرب، مقررات الحد الأدنى

أسفرت اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عن اتخاذ قرار يقضي بمعاقبة اسرائيل لضمها الجولان. وقد تم الاتفاق العربي على عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب، في إطار جامعة الدول العربية، في تونس في الثاني والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٨٢. وهو الاجتماع الذي سبق أن أجل عدة مرات قبل ذلك. وفي ١٩٨٢/٢/١٢، افتتح الاجتماع، بوصفه مجلساً للجامعة ينعقد على مستوى الوزراء، وكان على رأس جدول أعماله مشروع لقرار يقضي بمعاقبة اسرائيل وإدانة الولايات المتحدة الأميركية، لتأييدها اسرائيل. ودعا السيد الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، في كلمته الافتتاحية، الوزراء العرب إلى أن يكون شعار هذه الدورة العمل من أجل تغيير الواقع الراهن بكل سلبياته حسب خطة متكاملة يلتزم فيها الجميع بوقف الانحدار الخطير في المسيرة العربية. كما ألقى السيد فؤاد بطرس، وزير الخارجية اللبناني، باعتباره رئيساً لدورة الجامعة، كلمة أعرب فيها عن أمله في خروج الاجتماع بمقرراتَ فاعلة تعيد الحق العربي إلى أصحابه. أما السيد عبد الحليم خدام، وزير الخارجية السوري، نائب رئيس الوزراء، فقد أوضح أن ورقة العمل السورية، تمثل الحد الأدنى لما يمكن أن تتبناه الدول العربية لمواجهة التحدي الاسرائيلي (**تشرين** ــ دمشق، ١٩٨٢/٢/١٣). هذا، وقد تلا هذه الجلسة، جلسة مغلقة ضمت السيد عبد الحليم خدام والسادة وزراء خارجية كل من: الجزائر والبحرين ولبنان والعربية السعودية والأخ أبو اللطف، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، ناقشوا فيها سُبل الوصول إلى صيغة للعمل المشترك لمواجهة القرار الاسرائيلي القاضي بضم الجولان، وتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بفرض عقوبات على اسرائيل.

وفي صباح اليوم التالي، ١٩٨٢/٢/١٣، استأنف وزراء الخارجية العرب أعمالهم في جلسة موسعة لمناقشة ضم الجولان والتهديدات والحشود العسكرية الصهيونية في جنوب لبنان، وضرورة اتخاذ إجراءات فعَّالة لمواجهة ذلك.

وتحدث السيد عبد الحليم خدام، في هذه الجلسة، عارضاً وجهة نظر حكومته من الموقف العام في الشرق الأوسط، وكذلك من قرار ضم الجولان. وعرضت ورقة العمل السورية إلى المؤتمر، وهي تطالب الولايات المتحدة بوقف كافة المساعدات العسكرية والمادية لإسرائيل، كما تطالب الدول العربية باتخاذ إجراءات اقتصادية ضد المصالح الأميركية في حال استمرار الدعم الأميركي لاسرائيل.

وفي أعقاب الخلافات التي نشأت حول ورقة العمل السورية، تم التوصل إلى صيغة قرار يمثل الحل الوسط، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة وزارية لتقويم العلاقات السياسية والاقتصادية القائمة بين الدول العربية، والدول المساندة لاسرائيل، وتتكون هذه اللجنة من الأردن والجزائر والسعودية وسوريا والعراق والكويت ومنظمة التحرير الفلسطينية (**وفا**، ١٤/٢/١٩٨٢).

وقد ركز قرار مجلس وزراء الخارجية العرب على ضرورة بذل الجهود المشتركة لتنفيذ قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة، المتعلق بفرض عقوبات ضد اسرائيل، والسعي لطردها من المنظمة الدولية، وتعزيز العلاقات العربية، ثنائية وجماعية، في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول الإسلامية والاشتراكية، وإدانة سياسة الولايات المتحدة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط ولا سيما دعمها ومساندتها للعدو الاسرائيلي، واعتبار هذه السياسة معادية للأمة العربية ومصالحها الحيوية، ومطالبة الحكومة الأميركية بوقف كل أشكال المساعدة لاسرائيل وبشكل خاص العسكرية والمالية. وأشاد القرار بأهمية العمل العربي المشترك الذي كان أحد مظاهره نجاح الجهود العربية داخل الأمم المتحدة وخارجها (أنظر النص الكامل في **المصدر نفسه**).

واثر اختتام اجتماع وزراء الخارجية العرب، أكد السيد عبد الحليم خدام للصحافيين أن سوريا تعتقد أن أساس الصمود العربي في وجه اسرائيل هو بناء التوازن الاستراتيجي مع العدو الاسرائيلي، وأن مقررات مجلس الجامعة، بشأن العدوان على الجولان، كانت أفضل ما يمكن التوصل إليه في ظل الظروف الراهنة.

استمرار السياسة الاسرائيلية: التهديد بالحرب

تواصلت حملات التهديد الاسرائيلية بالحرب واتخذت أشكالاً عدة. فعلى الصعيد العسكري، تواصلت الحشود والتحركات العسكرية الاسرائيلية، وشملت إقامة مواقع عسكرية جديدة في الشريط الحدودي. أما على الصعيد الاعلامي، فقد واصل القادة الاسرائيليون تصريحاتهم وتهديداتهم بشن هجوم عسكري لتقويض منظمة التحرير الفلسطينية، وأعلن شامير، وزير الخارجية الاسرائيلي، أن الفدائيين يقومون بحشود ضخمة في الجنوب اللبناني وأنهم مجهزون بالأسلحة الحديثة التي تشكل خطراً جسيماً على أمن اسرائيل (**وفا**، ١٢/٢/١٩٨٢). وذكرت صحيفة هآرتس الاسرائيلية أن الدوائر العسكرية مقتنعة، منذ وقت طويل، بأن اشتعال الموقف في جنوب لبنان أمر لا يمكن تجنبه، وأن المسألة هي مسألة وقت... وتحدثت الصحيفة عما أسمته بتعزيزات فلسطينية في الجنوب، وعن اتساع هذه التعزيزات بشكل لم يسبق له مثيل، الأمر الذي جعل العسكريين الاسرائيليين مقتنعين بانه يجب سحق هذه القوات قبل أن تصبح قادرة على إلحاق أي ضرر (**المصدر نفسه**، ١١/٢/١٩٨٢).

هذا، وقد كشفت أجهزة الاعلام الاسرائيلية النقاب عن لقاء اسرائيلي ــ كتائبي جرى في ميناء جونية بين آريئيل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي، وبشير الجميل. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية، صباح ٨/٢/١٩٨٢، أن شارون اجتمع، منذ أكثر من أسبوعين، مع بشير الجميل على ظهر سفينة اسرائيلية حاملة للصواريخ في ميناء جونية، وأنهما بحثا مجدداً سبل التعاون المشترك. ولمناقشة الوضع في جنوب لبنان، وبخاصة بعد التحركات والتصريحات والاستفزازات الاسرائيلية، عقدت اللجنة المركزية لحركة فتح اجتماعاً مطولاً بحضور الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، في العاشر من شباط (فبراير) ١٩٨٢ (**وفا**، ١٠/٢/١٩٨٢)، كما بعث الأخ أبو عمار برسالة عاجلة إلى كل من الملك خالد بن عبد العزيز، ملك العربية السعودية، ورئيس المؤتمر الإسلامي،

والأمير فهد، ولي العهد، تتعلق بالوضع المتوتر في جنوب لبنان، واحتمالات انفجار الوضع وقيام قوات العدو الصهيوني بشن عدوان واسع ضد الثورة الفلسطينية والشعبين الفلسطيني واللبناني. وحمل هذه الرسالة الأخوان هاني الحسن، وسليم الزعنون عضوا اللجنة المركزية لحركة فتح. وناقش المجلس العسكري الأعلى الذي انعقد برئاسة عرفات الوضع المتدهور في الجنوب اللبناني على ضوء الحشودات الاسرائيلية المتزايدة، والتهديدات التي يطلقها العدو بشن عدوان واسع النطاق ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني (**المصدر نفسه**، ١٤/٢/١٩٨٢). وللغاية ذاتها، اجتمعت لجنة التنسيق اللبنانية الفلسطينية ــ السورية بحضور عرفات وهايل عبد الحميد (أبو الهول) وسعد صايل (أبو الوليد)، عضوي اللجنة المركزية لحركة فتح، والأخ محسن ابراهيم، الأمين العام التنفيذي للمجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية وألبير منصور؛ وعن الجانب السوري العقيد محمد غانم، مدير الاستخبارات العسكرية للقوات السورية العاملة في قوات الردع العربية في لبنان؛ والمحامي نبيه بري، رئيس مجلس قيادة حركة أمل. وبحثت اللجنة الوضع الخطير في الجنوب اللبناني والسبل الكفيلة بمواجهته، وكذلك الوضع الأمني عموماً. كما اجتمعت لجنة التنسيق المشتركة في طرابلس، وتدارست الأوضاع في الشمال، والخطوات المشتركة التي تمت على الصعيد الأمني (**المصدر نفسه**، ١٦/٢/١٩٨٢).

ولمواجهة احتمالات شن حرب اسرائيلية على الجنوب اللبناني، دعا نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية الكويتية الشيخ صباح الأحمد، إلى تحرك عربي على المستويات كافة، وبخاصة لدى الدول الكبرى، من أجل ممارسة الضغوط على اسرائيل لإقناعها بالعدول عن عدوان مرتقب تخطط له ضد جنوب لبنان. وقال، في تصريح له لصحيفة «الأنباء»، ان خطر الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان قائم منذ فترة ليست قصيرة، وان اسرائيل تخطط لمثل هذا العمل منذ مدة، والظروف العربية والدولية الراهنة تتيح لها تنفيذ مغامراتها. وأشار إلى أن الكويت تجري اتصالات مع الدول الشقيقة ومع الدول الكبرى المؤثرة في الموقف والتي يمكنها ممارسة الضغوط على اسرائيل لإقناعها بالعدول عن العدوان، وهذا ما يجب ان يقترن بتحرك عربي على جميع المستويات (**السفير** ــ بيروت، ٢٩/٢/١٩٨٢). وأعلنت الحركة الوطنية اللبنانية قرار الاستنفار العام في صفوف قواتها وأجهزتها؛ وذلك للقيام بالتصدي المشترك مع قوات الثورة الفلسطينية ضد أي عدوان صهيوني مرتقب. ووسط أجواء التهديدات الاسرائيلية المتتالية بشن هجومها على الجنوب اللبناني والقوات السورية، جاءت زيارة فيليب حبيب، موفد الرئيس الأميركي ريغان مترافقه مع تهديدات شارون، ووضعه شروطاً تختص بالأوضاع الداخلية لدول عربية، منها عدم السماح الاسرائيلي بـ: تزويد الأردن بمعدات حربية أميركية، وتحويل سيناء إلى منطقة عسكرية، وانتشار الجيش السوري في لبنان، ودخول قوات عراقية إلى الأردن، وعدم السماح بتجاوز القوات السورية لخطوط رسمتها اسرائيل (**المصدر نفسه**، ٢٦/٢/١٩٨٢).

زيارة مبارك لاسرائيل ــ أزمة مفتعلة

بعد أكثر من تأجيل مصري لزيارة مبارك لإسرائيل، واعلان مبارك عن نيته عدم زيارة القدس، أعلنت الحكومة الاسرائيلية أنها لا ترحب بالرئيس حسني مبارك في اسرائيل، إذا رفض تضمين برنامج زيارته مدينة القدس. وصرح ناطق باسم مجلس الوزراء، بعد الجلسة الأسبوعية للمجلس في ٢٨/٢/١٩٨٢: «إذا أصر الرئيس مبارك على رفضه ضم القدس فسيكون علينا التخلي عن فكرة هذه الزيارة المهمة، وأكد أن المجلس اتخذ بالاجماع قراراً يجعل زيارة القدس شرطاً لابد منه لاستقبال الرئيس المصري في اسرائيل» (ر.إ.إ. ٢٨/٢/ و١/٣/١٩٨٢). وبالرغم من أن الجانب المصري الرسمي التزم جانب الصمت حيال هذا القرار، فقد تناولته الصحف المصرية بالتعليق. فكتبت صحيفة (**مايو** ــ القاهرة، ١/٣/١٩٨٢) مؤكدة أن الرئيس الراحل أنور السادات، عندما زار القدس لأول مرة، ذكر في خطابه أمام الكنيست أن مصر تعتبر القدس الشرقية أرضاً عربية، و«بأنه زار اسرائيل مرتين بعد ذلك، الأولى كانت لبئر السبع، والثانية لحيفا وبأنه كان قد تبادل رسائل خطية مع الرئيس

الأميركي السابق، جيمي كارتر، حول موضوع القدس، حدد فيها موقف مصر من موضوع القدس، وهي محفوظة ضمن وثائق كامب ديفيد». ومن الجدير ذكره أن هذه الأزمة المفتعلة من شأنها تقوية مواقف اليمينيين المتطرفين اليهود في معارضة الانسحاب من سيناء. كما يمكن تفسير توقيتها بالضغوط التي يتعرض لها بيغن من زملائه في التكتل الحاكم. ولتلافي تطور ذلك، أعلن ناطق رسمي باسم وزارة الخارجية المصرية أن السيد كمال حسن علي، وزير الخارجية المصرية، سيقوم بزيارة قصيرة لاسرائيل، يوم الاثنين في ١٩٨٢/٣/٨، لإجراء محادثات مع شارون، حول المشاكل المتعلقة بانسحاب اسرائيل من سيناء (**النهار**، ١٩٨٢/٣/٥)، كما بعث الرئيس حسني مبارك برسالة إلى مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الاسرائيلي أكد فيها أن حكومته ستتصرف بعد ٢٥ نيسان (أبريل) ١٩٨٢ مثلما تصرفت قبله «فمسار السلام من وجهة نظرنا سيستمر» على حد قوله (ر. إ. إ.، ٣ و ١٩٨٢/٣/٤).

بدء المباحثات السورية ــ الفلسطينية

على أثر ضم الجولان وتصاعد حدة التهديدات الاسرائيلية، دعت منظمة التحرير الفلسطينية، وفصائل الثورة الفلسطينية، إلى ضرورة عقد مؤتمر القمة السادس لجبهة الصمود والتصدي القومية في أسرع وقت ممكن لدراسة إمكان وضع خطة استراتيجية للتصدي لتلك التهديدات (**السفير**، ١٩٨٢/٢/٢٦). كما أكد السيد نايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، على ضرورة عقد قمة الصمود لقطع الطريق على محاولات ضربها وتقويضها، (**الحرية**، ١٩٨٢/٣/٢٢). ومع تزايد حدة الأخطار، ودقة الظروف المحيطة بالمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وسوريا، جاءت الدعوة للمباحثات السورية ــ الفلسطينية بهدف إيجاد استراتيجية مشتركة. وكتب الأخ نمر صالح (أبوصالح) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مقالتين افتتاحيتين في صحيفة «فلسطين الثورة»، الصحيفة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية في هذا السياق، مؤكداً أن الابطاء في الوصول إلى الخطة المشتركة بين الأطراف المعنية في سوريا وفلسطين ولبنان، هو إبطاء في حماية المصير وتطوير النضال، كما أن الابطاء في الوصول إلى الخطة الواحدة، هو تشجيع للقوى الامبريالية في محاولة اصطياد الأطراف المعنية كل منها على حدة (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٢/٢/٢٦). وأشار الأخ أبوصالح إلى الخطة الأميركية الداعية لإسقاط النظام السوري، وتمزيق وحدة الشعب في سوريا، معتبراً إياها أخطر حلقات المؤامرة، ودعا أطراف الصمود العربي إلى إسقاط هذه الحلقة البالغة الخطورة (**المصدر نفسه**). وقد بدأت المباحثات الرسمية السورية ــ الفلسطينية ظهر يوم (١٩٨٢/٢/٢٧)، في مقر وزارة الخارجية السورية بين قياديّين من حركة التحرير الوطني الفلسطيني ــ فتح، وبعض أعضاء القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي. وحضر الاجتماع عن الجانب الفلسطيني الأخوة: صلاح خلف (أبو أياد) محمد غنيم (أبوماهر) وهاني الحسن، وقدري، أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، وعن الجانب السوري الأخوة: عبد الحليم خدام ومحمد حيدر، عضو القيادة القومية رئيس مكتب العلاقات الخارجية، وتوفيق صالحة، عضو القيادة القطرية رئيس مكتب التنظيم القطري، ووهيب طنوس، عضو القيادة القطرية وفاروق الشرع، وزير الدولة للشؤون الخارجية. وقد جرى استعراض الأوضاع العربية والدولية الراهنة، وسبل تعزيز التلاحم السوري ــ الفلسطيني لمواجهة ما يتهددهما (**وفا**، ١٩٨٢/٢/٢٧). وقد انعقدت جولتا مباحثات، تم بعدهما استئناف المباحثات وطرح ورقة عمل كانت بمثابة الأساس لاستراتيجية سورية ــ فلسطينية لمواجهة التطورات المرتقبة على الصعيد الفلسطيني، وفي الساحتين السورية واللبنانية. ووصفت مصادر فلسطينية مسؤولة جولتي المباحثات الأوليين بأنهما اتسمتا بالصراحة والجدية. وأنه تم، خلالهما، استعراض الوضع من جوانبه كافة، وأن وجهات النظر كانت متفقة في القضايا جميعها، وأنه تم التوصل إلى تقدير موحد للموقف حول هذه القضايا (**السفير**، ١٩٨٢/٣/٣). واثر عودة الوفد لبيروت، أجرى اتصالات مع غالبية فصائل المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية،

وأطلعها على نتائج مباحثاته في الجولتين الأوليين. ثم تم الاتفاق على تشكيل لجنة فرعية سورية ــ فلسطينية لصياغة الأفكار والمبادىء التي تم التوصل إليها في الاجتماعات المتعددة التي تمت بين حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة فتح بهدف وضع استراتيجية موحدة لمواجهة المرحلة المقبلة. وقد تكونت اللجنة الفرعية من عضوي اللجنة المركزية لحركة فتح: نمر صالح وهاني الحسن، عن الجانب الفلسطيني، وعن الجانب السوري من عضو القيادة القومية لحزب البعث محمد حيدر، ووزير الدولة للشؤون الخارجية وفاروق الشرع. (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٥).

اعلان تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني

«في العاشر من شباط (فبراير) أُعلن عن تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة». وذلك بعد الاتفاق ما بين الشيوعيين الفلسطينيين في منظمات الحزب الشيوعي الأردني في الخارج، وبموافقة الحزب الشيوعي الأردني؛ وبعد استكمال الإجراءات التنظيمية. وقرر التنظيم الشيوعي في الضفة الغربية، وقطاع غزة إعلان قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي يضم في صفوفه أيضاً التنظيم الشيوعي الفلسطيني في لبنان، والشيوعيين الفلسطينيين إلى منظمات الحزب الشيوعي الأردني في الخارج، وقد انتخب الحزب هيئاته القيادية، وأقرَّ نظامه الداخلي المؤقت، وأصدر بياناً أكد فيه مهامه «**المركزية**» معلناً أنه فصيل من فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية، وحركة التحرر العربية، والحركة الشيوعية العالمية، والتزامه بالمسؤوليات الوطنية والأممية، وفي مقدمتها النضال من أجل إجلاء المحتلين الإسرائيليين من كافة الأراضي العربية المحتلة في عدوان سنة ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وأكد بيان الحزب أن منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وطالب بضرورة تمثيله في مختلف أجهزتها القيادية تدعيماً للوحدة الوطنية (**النداء** ــ بيروت، ١٩٨٢/٢/١٠). وقد استقبلت خطوة تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني، بترحاب من منظمات حركة المقاومة الفلسطينية. وأصدرت اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في ١٩٨٢/٢/٢٤، بياناً اعتبرت فيه تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني خطوة «نحو بناء الحزب الشيوعي الفلسطيني الموحد». وأكّد البيان أن تشكيل «الحزب» يشكل مساهمة مع الفصائل الماركسية على الساحة نحو بناء الحزب الشيوعي الفلسطيني الموحد، على قاعدة الالتزام الكامل بوحدة الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، وبالتالي وحدة تمثيله ووحدة طبقته العاملة، ورفض التعايش مع الكيان الصهيوني، والقرار ٢٤٢، وتعميق الكفاح المسلح كاسلوب رئيسي في النضال الوطني لتحرير فلسطين (**الهدف** ــ بيروت، ١٩٨٢/٢/٢٧).

كما أعلنت اللجنة الاقليمية للتنظيم الشيوعي الفلسطيني في سوريا أن التنظيم جزء لا يتجزأ من الحزب الشيوعي الفلسطيني، ويضع نفسه تحت تصرف قيادة الحزب، باعتباره منظمة الحزب الشيوعي الفلسطيني في سوريا (**النداء**، ١٩٨٢/٢/١٨). وأصدرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بياناً أعربت فيه عن تأييدها لهذه الخطوة الوحدوية، واعتبرتها خطوة على طريق وحدة اليسار الفلسطيني. (**الحرية** ــ بيروت، ١٩٨٢/٢/٢٢).

عرفات في ألمانيا الديمقراطية

قام عرفات على رأس وفد من المقاومة الفلسطينية وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بزيارة لألمانيا الديمقراطية في التاسع من آذار (مارس)، اعتبرت حدثاً سياسياً له دلالاته الدولية، وبرزت هذه الدلالات من خلال الوقائع التالية:

- تمت الزيارة بدعوة من ايريش هونيكر رئيس الدولة والأمين العام للحزب.
- استقبل عرفات والوفد المرافق له كما يستقبل رؤساء الدول.
- تم رفع درجة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتم، بناء على ذلك، اعتبار مكتب منظمة التحرير بمثابة سفارة تتمتع بالحقوق الديبلوماسية كافة.

وقد رأت الأوساط الفلسطينية المطلعة، أن اقدام ألمانيا الديمقراطية على توثيق علاقاتها مع منظمة التحرير، يعكس مناخاً سياسياً قائماً في

دول المنظومة الاشتراكية كلها، هدفه الرئيسي القيام بدور فعال في التصدي للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، متمثلة بزيارات المبعوث الأميركي فيليب حبيب، وبالتهديدات الاسرائيلية لاجتياح جنوب لبنان وإنهاء الوجود المادي لقوات الثورة الفلسطينية. وفي هذا الصدد، قالت فلسطين الثورة في افتتاحيتها (١٥ آذار ــ مارس): إن «دول المنظومة الاشتراكية، والاتحاد السوفياتي في مقدمتها، قد جعلت من زيارة أبوعمار، الرسالة الأخيرة، بل الانذار الأخير الذي يوجهه إلى اسرائيل كطرف محلي، وإلى الولايات المتحدة كطرف دولي». وأضافت «فلسطين الثورة» تقول: انه «إذا فهمت اسرائيل مغزى ومدلولات استقبال أبوعمار في برلين، فان عليها أن تفكر ألف مرة، قبل التفكير باجتياح الجنوب... الرد الفلسطيني عندها سيحمل، ولأول مرة، دعماً سوفياتياً واشتراكياً يكسر التفوق العسكري الاسرائيلي». وقالت أيضاً: «ان الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية، يقولون لاسرائيل وأميركا: إن التضامن مع المقاومة الفلسطينية له جانب عملي أيضاً». واعتبرت أن زيارة عرفات لبرلين «نقطة تحول في الصراع لصالح الشعب الفلسطيني».

والجدير بالذكر أن المانيا الديمقراطية، هي أول بلد في المنظومة الاشتراكية أقام علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية. وقد زارها عرفات رسمياً لأول مرة عام ١٩٧٣. ويرى الخبراء في شؤون الدول الاشتراكية أن مواقف المانيا الديمقراطية غالباً ما تكون مؤشراً لمواقف مماثلة ستتخذها الدول الاشتراكية الأخرى بعد قليل من الوقت.

وقد صدر إثر الزيارة بيان مشترك تم فيه التشديد على أن الدعم الأممي الذي تقدمه جمهورية ألمانيا الديمقراطية لنضال الشعب الفلسطيني، هو جزء متين من سياستها الخارجية القائمة على مبدأ التضامن المعادي للامبريالية. إنطلاقاً من أن منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الشرعي الوحيد، والحقيقي للشعب الفلسطيني. كما شدد البيان على الترحيب باقتراح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لعقد مؤتمر دولي لحل قضية فلسطين، ومشكلة الشرق الأوسط، ويرى الطرفان في ذلك طريقاً مناسباً لحل القضية الفلسطينية على أساس القرارات المعنية لهيئة الأمم المتحدة. ونص البيان على رفع صفة بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى سفارة. (النص الكامل للبيان المشترك، **فلسطين الثورة**، ١٩٨٢/٣/١١).

س. ش.

الازدواج الأوروبي

يركز هذا التقرير على أحداث شهر شباط (فبراير) ١٩٨٢؛ حيث تتأكد، المرة بعد المرة، الازدواجية الأوروبية التي أشرنا إليها في التقارير السابقة، والتي وصفها العديد من المعلقين العرب بسياسة خبث ونفاق.

الأخوة الأعداء

ظهرت الدول الأوروبية جبهة واحدة وراء واشنطن في بعض الشؤون الأساسية. ومنها، وإن بشكل متراخ، إزاء القضية البولندية. فوافقت السوق الأوروبية المشتركة مبدئياً (١٩٨٢/٢/٢٣) على تحديد استيراد البضائع السوفياتية وزيادة التعرفة الجمركية على البضائع الكمالية والمصنوعات المستوردة من الاتحاد السوفياتي. وكان الموقف أكثر صلابة وحزماً إزاء المشروع العربي المطالب بفرض عقوبات على اسرائيل من الأمم المتحدة؛ إذ عارضته في الجمعية العامة (١٩٨٢/٢/٥) الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية وهولندا وبلجيكا والدانمارك وايطاليا وغيرها. وعلى العموم، اتسق هذا مع السياسة الاستعمارية إزاء بلدان العالم الثالث؛ فمثلاً، قطعت باريس توريداتها من السلاح عن حكومة تشاد (١٩٨٢/٢/١٩).

غير أن هذه الوحدة الاستعمارية تتضمن تناقضات تحت سطحها، وتدفعها الأزمة الاقتصادية إلى الظهور. فقد انخفض مجمل الانتاج الصناعي في المجموعة الأوروبية بنسبة ٢,٥٪ خلال عام ١٩٨١ (**فاينانشال تايمز**، ١٩٨٢/٢/١٠)، وكانت النسبة أكبر من هذا المتوسط في لوكسمبورغ (- ٧,٩٪) وبريطانيا (- ٤,٧٪). وفي فرنسا أصبح تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج نزيفاً حقيقياً؛ إذ قيل ان ٦٥٠,٠٠٠ مواطن فرنسي أودعوا بشكل غير شرعي في الحسابات السرية بالبنوك السويسرية مبالغ يساوي إجمالها قيمة الميزانية السنوية الفرنسية، أي ما يقرب من ٥٠٠ مليار فرنك (**التايمز**، ١٩٨٢/٢/١١). وكان هذا الشهر زاخراً بالتفليسات الكبرى والفضائح المالية؛ فقد انهارت شركة **لاكرز** البريطانية للطيران والسياحة، بديون غير مسددة تبلغ ٢١٠ مليون استرليني، وكانت أكبر تفليسة في تاريخ بريطانيا منذ حادث شركة **رولز رويس** عام ١٩٧١؛ وعقد مجلس الوزراء البريطاني اجتماعاً خاصاً لمناقشة أوضاع هذه الشركة. وبعد أيام قليلة، جاءت تفليسة المجموعة **أو. جي، إم.** الهولندية التي تجمع ٢٠٠ شركة، وبلغ عجزها ٨٠ مليون فلورين، واتهمت الصحافة رئيسها، وهو وزير سابق، بالتدليس. وقامت في ألمانيا الغربية فضيحة شركة «**الوطن الجديد**» التي يملكها الاتحاد النقابي الاشتراكي وتدير ٥١٠,٠٠٠ مسكن اجتماعي في ألمانيا، وتملك ٣٢٠,٠٠٠ مسكن تقدر قيمتها بمبلغ ١٥ مليار مارك، واتهم مديروها بالاغتناء على حساب المستأجرين، كما

حامت الشكوك والاتهامات بالرشوة حول مدير مكتب المستشار شميث واثنين من وزرائه.

وفي بحثها عن حل رأسمالي للأزمة، تصطدم أوروبا الغربية، أول ما تصطدم، بالسيطرة الاقتصادية والهيمنة السياسية الأميركية. ويكفينا هنا أن نرتب الأحداث، واحداً بعد الآخر، لكي تنطق بنفسها؛ ففي ١٩٨٢/٢/٤، كان عنوان افتتاحية جريدة **لوموند** الفرنسية: «أوروبا عبدة الدولار». وفي اليوم التالي، نشرت **الغارديان** البريطانية تحقيقاً عن تزايد الحديث في المجلس الأوروبي عن خطر العودة بالعلاقات التجارية مع الولايات المتحدة إلى ما كانت عليه خلال الأزمة الكبرى عام ١٩٣٠ من عداء وحرب مستترة؛ وذلك على أثر إجراء تعديلات في الميزانية الأميركية لعام ١٩٨٢ تحرم شراء معادن أو خامات أوروبية لصناعة الأسلحة الأميركية. وكانت، قد قامت في الشهر الماضي، ضجة بسبب رفع واشنطن الفوائد على الودائع ببنوك أميركا لأن هذا الاجراء يسحب إليها رؤوس الأموال الأوروبية ويعرقل الاستثمار في شرقي الأطلسي. وفي ١٩٨٢/٢/٨، هدد وزير المالية الفرنسية بالقيام بإجراءات عكسية. وفي ١٩٨٢/٢/١١، درس المجلس الأوروبي خطة كاملة لإجبار أميركا على تخفيض نسبة الفائدة، ومن ضمنها إنشاء نقد مشترك على شكل عملة أوروبية متداولة، وهو ما يقيم حواجز إضافية أمام الاعتماد على الدولار كمعيار نقدي في غرب أوروبا. وسارعت واشنطن تطلب إجراء مفاوضات تجارية سريعة، فرفضت الدول الأوروبية الاستعجال وأجلت المفاوضة. وفي ١٩٨٢/٢/١٨، ردت البنوك الأميركية برفع نسبة الفائدة للمرة الثانية في عشرة أيام، وتكثفت الاتصالات. وتأكد من اجتماعيّ القمة، الفرنسي الألماني ثم الفرنسي الايطالي، أن الحكومات الثلاث تريد «الدفاع عن المصالح الأوروبية وبخاصة في وجه الولايات المتحدة» (**لوموند**، ١٩٨٢/٢/٢٨).

وعلى صعيد آخر، تظل واشنطن تلح على الدول الأوروبية أن تزيد من اعتماداتها للتسلح مع قطع تجارتها مع موسكو. وهدف ذلك توسيع المبيعات الأميركية في أوروبا، وبخاصة من الأسلحة؛ إذ أن الأجيال الأخيرة منها مرتفعة التكاليف. وتريد واشنطن كذلك أن تجبر أوروبا على تخفيض دعمها لمنتجاتها حتى ترتفع أسعارها وتقوى المنتجات الأميركية على منافستها في أسواقها. غير أن رد الفعل الأوروبي لم يكن ليّناً؛ إذ رفضت السوق المشتركة الضغط الأميركي (١٩٨٢/٢/١٨) لإلغاء التعاقدات على الغاز السوفياتي. وليس صدفة أن تنشر جريدة **واشنطن بوست**، في اليوم التالي مباشرة، عينات من السباب والأحاديث الفظة التي تفوه بها هيغ في مجالس خاصة، فيما يتعلق بالسعوديين والبريطانيين والفرنسيين «لبيعهم أسلحة للعرب وتشجيع الرئيس مبارك على الانسلال' من كامب ديفيد». وكان رئيس وزراء الدانمارك من قبل (١٩٨٢/٢/١٢) قد نعت إدارة ريغان أمام التلفزيون بالنفاق. وفي ١٩٨٢/٢/٢٢، رفضت أغلبية دول حلف الأطلسي (ومنها بلجيكا، والدانمارك، واليونان، وألمانيا الغربية) إرسال مراقبين في انتخابات السلفادور المزمع إجراؤها في ١٩٨٢/٣/٢٨. وعلى العكس، كانت بريطانيا ومصر من بين الدول التي وافقت على الاشتراك في المسرحية الأميركية.

ووصلت الأمور إلى قمة توترها عندما شن البوليس الفرنسي غارة هوجاء على المكاتب الباريسية لشركتي سمسرة أميركيتين، متهماً إياهما بالتستر على تهريب الأموال للخارج وخرق القوانين الفرنسية (**هيرالد تريبيون**، ٢٧ و١٩٨٢/٢/٢٨).

وأوروبا الغربية، بدورها، ليست متحدة من الداخل. فثمة خلافات شديدة بين بريطانيا من جهة وأغلب الدول الباقية من جهة أخرى. وسبقت الإشارة، في هذه التقارير، إلى أن لندن أقرب العواصم الأوروبية إلى واشنطن. ومن أسباب الخلافات مع بقية الأوروبيين، اعتراض الانكليز على دعم الحكومات الأوروبية، وبخاصة الفرنسية والألمانية، لمنتجاتها الزراعية؛ وهو اعتراض يشاركهم فيه الأميركان الذين يجدون صعوبات في بيع الصويا والزيوت الغذائية والألبان والدواجن في الأسواق الأوروبية. وحدث في نهاية الشهر الحالي أن البرلمان الأوروبي خرق — على ما يبدو — مبادىء لائحته بتعديله الميزانية المقدمة إليه، فزاد من اعتمادات الصرف على الأوجه غير الزراعية للدعم؛ الأمر الذي أثار سخط الحكومات: الفرنسية والألمانية والايطالية، التي هددت باللجوء إلى مقاضاة البرلمان أمام المحكمة الأوروبية، في حين أن الوزارة البريطانية أبدت اهتمام الرضا

(**الغارديان**، ١٩٨٢/٢/١).

وهذا الشهر، ختم وزير الخارجية البريطاني رحلته إلى الشرق الأقصى التي انحاز فيها ضد فيتنام بوضوح، ووعد حكومة تايلاند باستخدام النفوذ البريطاني لإيقاف المساعدة التي يقدمها المجلس الأوروبي لفيتنام. والمعروف أن فرنسا تقوم بدور ديبلوماسي هام في هذه المنطقة (**التايمز**، ١٩٨٢/٢/٥). وارتبط هذا الخبر، في اليوم نفسه، بإعلان بريطانيا فرض عقوبات على بولندا والاتحاد السوفياتي، فكانت أول دولة أطلسية تقدم على هذه الخطوة بعد أميركا.

ومن الملاحظ أن التكتل المعارض للندن في أوروبا الغربية صار أكثر وضوحاً. ومن علاماته أن البيان المشترك الذي صدر بعد اجتماع القمة الفرنسي الألماني، في ١٩٨٢/٢/٢٥، يدعو إلى «الارتفاع فوق المصالح القومية»، وهو إشارة إلى موقف بريطانيا السلبي من المساهمة في ميزانية المجموعة الأوروبية، ومن دعم المنتجات الزراعية.

غير أن الخلافات قائمة أيضاً بين سائر الصف الأوروبي. ومنها مثلاً «حرب النبيذ» القائمة بين فرنسا وايطاليا؛ إذ أن الأولى فرضت رسوماً على النبيذ الأيطالي الرخيص، ثم قررت منع دخوله البتة على أثر مظاهرات صانعي النبيذ الفرنسيين؛ وذلك في مخالفة لمبادىء السوق المشتركة التي تقرر حرية مرور البضائع بين الدول الأعضاء. وقررت اللجنة الأوروبية رفع قضية على الحكومة الفرنسية، وأدرج الموضوع على رأس جدول الأعمال في اجتماع القمة الايطالي الفرنسي، خاصة وأن بريطانيا تخشى أن توسع فرنسا سياسة الحماية هذه في وجه سائر المصنوعات الايطالية من أحذية وأثاثات وسلع كهربائية. وقد وصلت حالة التمزق في السوق الأوروبية المشتركة درجة دعت رئيسها الحالي **ثورن** إلى التحذير من ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة لانقاذها، وإلا توقفت حياة المجتمع الأوروبي حسب قوله (**التايمز**، ١٩٨٢/٢/١٧).

أوروبا وقضايا الشرق الأوسط

انعكست هذه الأزدواجية على الموقف الأوروبي من القضايا العربية، فمن جهة وحدة في الجوهر الاستعماري، ومن جهة أخرى دوامة من الزيارات والتصريحات المتناقضة، والابتسامات الرسمية مع ركل الأقدام تحت المائدة.

□ وقد تلقت فرنسا بعض الزجرات، اثر موقفها الهامشي في الأمم المتحدة من ضم الجولان؛ إذ أجلت الحكومة الكويتية زيارة شيسون لها إلى أجل غير مسمى (١٩٨٢/٢/٩). ووجد وزير الخارجية الفرنسي صعوبات، على أقل ما يقال، لتفسير «الجملة الصغيرة» التي كان ميتران قد فاه بها (عن أن المفاوضات هي التي ستحسم أين تقام الدولة الفلسطينية، هل في الأردن أم في الضفة الغربية؟) فاكتشف أن ميتران أراد القول ان الفلسطينيين موجودون في شرق الأردن كما في غربه (١٩٨٢/٢/١٧)، وأعاد اعتراض أغلب الدول العربية على السياسة الفرنسية إلى أن «عناصر من خارج المنطقة شوهت موقف فرنسا». ثم صرح في أبوظبي مؤكداً أن بلاده تؤيد قيام دولة فلسطينية في الأراضي التي تحتلها اسرائيل الآن. ولكن يبدو أن تلك «الجملة الصغيرة» كانت من الأسباب التي جعلت حكومة قطر أيضاً تجمد علاقاتها الاقتصادية مع فرنسا (١٩٨٢/٢/٢٣).

وكذلك جاءت «تلسينة» من اسرائيل. ففي ١٩٨٢/٢/٢٢، دعا بيغن الفرنسيين إلى الاهتمام بمشاكلهم وبأزمتهم الخاصة بالحكم الذاتي في كورسيكا وترك فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اهتمام اسرائيل. وفي ١٩٨٢/٢/٢٦، شن حملة جديدة على المستشار شميث منوهاً بماضيه كضابط في جيش هتلر.

وبالمقابل، يبدو أن بعض البلدان العربية شرعت تلعب الأوراق الأوروبية. ولعل من الأسباب التي دفعتها إلى ذلك تخفيض واشنطن قروضها الانمائية للعالم الثالث بنسبة ٢٦ ٪. وقد علله وكيل وزارة المالية الأميركي بقوله: «هناك فائدة قليلة في إلقاء النقود على هذه البلدان الفقيرة» (**الغارديان**، ١٩٨٢/٢/٢٠).

وكانت مصر على رأس تلك الدول العربية، التي زار رئيسها الجديد عدداً من العواصم الأوروبية الغربية قبل حضوره إلى واشنطن وبعده. وقد تم الاتفاق بينه وبين ميتران على توثيق التعاون في الشؤون التجارية والعسكرية. وجدير بالالتفات أن فرنسا سوف تقوم بتطوير شبكة الطاقة النووية في مصر. وأثنت حكومة بون كذلك على مبارك وعلى «سياسة حسن الجوار التي ينتهجها مع شعوب الشرق الأوسط»، في ايماء واضح إلى عملية القاء

الجسور الجديدة بين مصر و«الصف العربي». وهذا على نقيض الفتور الذي استقبل به رئيس مصر في أميركا لأن القاهرة تأمل أن تكون قوة سيناء محدودة مثلماتريد الدول الأوروبية المشتركة فيها؛ ولأن القاهرة قررت شراء أسلحة فرنسية (ومنها ٢٠ ميراج ٢٠٠٠) في حين أن «الولايات المتحدة تحتاج إلى الحصول على جميع الطلبات الممكنة من السلاح لإيجاد عمل لمتعطّليها» (**الفيغارو**، ١٩٨٢/٢/٥). هذا، فضلا عن التخوف من عدم استمرار السلام بين اسرائيل و«مصر المتطيرة» **فاينانشال تايمز**، ١٩٨٢/٢/١١).

وكذلك تحدثت دولة الامارات عن استعداد فرنسي لتزويدها بمفاعل نووي لأغراض سلمية بعد زيارة شيسون (١٩٨٢/٢/٢٠).

وقد شهد الشهر موافقة المغرب على تقديم «تسهيلات» للقوات الأميركية مقابل أسلحة من الولايات المتحدة للدار البيضاء. وفي مواجهة هذه الحركة، اتخذت فرنسا خطوتين هما: وافقت على فتح مكتب تمثيلي للبوليزاريو في باريس (١٩٨٢/٢/٢)؛ وزار رئيس الوزراء الفرنسي تونس فتقرر منح تونس قرضاً ومساهمة فرنسيين في مشروع بنك مشترك مع تونس وقطر. وهذا في محاولة لإيجاد «التوازن مع الارتباطات المغربية الجديدة مع الولايات المتحدة» (**نوفيل أوبسيرفاتير**، ٢٠ ــ ١٩٨٢/٢/٢٦).

وأخيراً، فقد أشار بعض المعلقين إلى الصعاب التي لاقاها وزير الدفاع الأميركي أثناء زيارته الطويلة للرياض، في الحصول من السعوديين على الصكوك التي يطلبها الكونغرس لإتمام بيع الأواكس. وقيل ان السعوديين يرون أن «أحسن وسيلة للحيلولة دون هجوم سوفياتي أو هبة إسلامية هو إبقاء الأميركان على بعد منهم» (**الفيغارو**، ١٩٨٢/٢/١٥). ويمكن أن نتساءل هل لهذا من علاقة مع توثيق الروابط مع فرنسا وحماس كل من باريس والرياض للأخرى؟

□ وبرز نشاط انكليزي مكثف هذا الشهر، في نوع من المباراة مع الدول الأوروبية الأخرى في الشرق الأوسط. فقد أكدت رئيسة وزراء بريطانيا، أثناء مقابلتها لمبارك، على «حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم». وعرض وزير الخارجية كارينغتون استعداد أوروبا للمساعي الحميدة لإقامة السلام في الشرق الأوسط وإقناع الاسرائيليين بذلك (**روز اليوسف**، ١٩٨٢/٢/٨). ويقع، في هذا الأطار، اتصال الحكومة البريطانية برئيس م.ت.ف. للنصيحة بعدم تقديم المبررات للهجوم الاسرائيلي المنتظر (١٩٨٢/٢/١٥)، والأنباء الصادرة من السعودية عن عرض بريطاني لقيام هدنة دائمة في جنوب لبنان، وهو في الحقيقة عرض أميركي في محاولة لجس النبض لدى المقاومة الفلسطينية. وكذلك هناك جولة وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني في زيارة طويلة للدول الخليجية دعا فيها لاشتراك م.ت.ف. في مفاوضات السلام. وأخيراً، فينتظر أن يقوم كارينغتون بزيارة اسرائيل في آخر آذار (مارس) فتقع زيارته بين زيارة ميتران من جهة وزيارات وزراء ألمانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا من جهة أخرى.

□ وختاماً، ينبغي تسجيل استمرار رومانيا في تحركها الشرق أوسطي. فقد زار مندوب شخصي للرئيس شاوشيسكو بغداد حاملاً رسالة للرئيس صدام حسين (**اذاعة لبنان**، ١٩٨٢/٢/٧). وكذلك ألحّ الرومانيون على ضرورة السير في تخفيف التوتر الدولي واعتبار نزع السلاح النووي مفتاح القضايا الدولية؛ وذلك أثناء زيارة هيغ لبوخارست (**التايمز**، ١٩٨٢/٢/١٣). ولعل هذا وذاك من الأمور التي لم تجد فيها واشنطن نغمة تنسجم معها، فقررت فجأة أن تدفع رومانيا نحو الحائط بمطالبتها بالسداد الفوري لقرض صغير مستحق لأميركا، في وقت تواجه تلك البلاد «شحة» تموينية وأزمة اقتصادية شديدة.

أ. ص. س.

انتفاضة الجولان
تكميل لانتفاضة الضفة

شهدت المناطق المحتلة، خلال الشهر المنصرم، حدثين بارزين، الأول انتفاضة الجولان المحتل في وجه تطبيق القانون الاسرائيلي على سكانه، والثاني تجدد رفض المناطق المحتلة للاحتلال الاسرائيلي وإدارته المدنية.

انتفاضة الجولان

أثار قرار الكنيست الاسرائيلي الصادر في ١٩٨١/١٢/١٤، والمتعلق بتطبيق القانون الاسرائيلي على هضبة الجولان، ردود فعل متفاوتة في العمق والاتساع على الصعيدين العربي والدولي، من جراء هذا التطور الاسرائيلي الذي لم يكن مستغرباً على الاطلاق، وإن بدا بدون تمهيدات مرحلية مسبقة على الصعيد الرسمي، اللهم إلا تلك الإشارة التي وردت في حينه في الخطوط الأساسية لبرنامج حكومة بيغن، مع تشكيلها خلال الصيف الماضي، والتي تنص على أن «الحكومة هي التي ستقرر متى يكون التوقيت المناسب لتطبيق القانون والنظام الاسرائيليين على هضبة الجولان»، ولذلك تحول القرار المذكور إلى مفاجأة أثارت هزة عنيفة لدى البعض، لا سيما وأنها جاءت في ظل ظروف اقليمية ودولية مؤاتية لإسرائيل لاتخاذ مثل هذا القرار، الذي لم يأتِ منقطعاً عن جذور السياسة الاسرائيلية التوسعية، ورغبتها الأكيدة في ابتلاع القسم الأكبر من الأراضي العربية التي استولت عليها في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، انسجاماً مع مخطط الاستيطان العام الذي تتبناه، وتسعى إلى تكريسه بكافة الأشكال والوسائل وبالمساعدة الجديدة التي تقدمها لها الولايات المتحدة بصورة خاصة، والدول الامبريالية الغربية بصورة عامة.

وقد تبلور التحرك الأخير، لمقاومة تطبيق القانون الاسرائيلي على هضبة الجولان، وما يترتب عليه من إجراءات سياسية واقتصادية، في اجتماعات شعبية اشترك فيها نحو ثلاثة آلاف مواطن من القرى الدرزية، مساء يوم ١٩٨٢/٢/١٠، داخل بيوت العبادة، وقرروا في ختامها قطع أية علاقة لهم مع اسرائيل، كما طالبوا بدعم اقتصادي من سوريا والسعودية.

واشترك في هذه الاجتماعات العديد من الدروز المعروفين بمعارضتهم لإسرائيل، وأعضاء من الحزب الشيوعي، راكح. وقد رُدِّدت شعارات معادية لإسرائيل والصهيونية (**معاريف**، ١٩٨٢/٢/١١).

أما عن الاجتماع المركزي الذي عقد باشتراك رجال الدين في قرية مجدل شمس، فقد صدرت الوثيقة الوطنية التاريخية التالية:

«نحن المواطنين السوريين في المرتفعات السورية المحتلة نرى لزاماً علينا أن نعلن لكل الجهات الرسمية والشعبية في العالم أجمع، ولمنظمة الأمم المتحدة، ومؤسساتها، وللرأي العام العالمي والاسرائيلي، من أجل الحقيقة والتاريخ،

وبصراحة ووضوح تامين، عن حقيقة موقفنا من الاحتلال الاسرائيلي، ودأبه المستمر لابتلاع شخصيتنا الوطنية، ومحاولته ضم الهضبة السورية المحتلة حيناً، وتطبيق القانون الاسرائيلي علينا حيناً آخر، وجرنا بطرق مختلفة للاندماج بالكيان الاسرائيلي، والانصهار في بوتقته، وتجريدنا من جنسيتنا العربية السورية التي نعتز ونتشرف بالانتساب إليها، ولا نريد عنها بديلاً، والتي ورثناها عن أجدادنا الكرام الذين تحدرنا من أصلابهم، وأخذنا عنهم لغتنا العربية التي نتكلمها بفخر واعتزاز، وليس لنا لغة قومية سواها، وأخذنا عنهم أرضنا الغالية على قلوبنا ورثناها أباً عن جد، منذ وجد الإنسان العربي في هذه البلاد قبل آلاف السنين... أراضينا المجبولة بعرقنا، وبدماء أهلنا وأسلافنا، حيث لم يقصروا يوماً في الذود عنها، وتحريرها من كل الغزاة والغاصبين على مر التاريخ. واننا نقطع العهد على أنفسنا أن نبقى ماحيينا اوفياء ومخلصين لما خلفوه لنا، وأن لا نفرط بشيء منه، مهما طال زمن الاحتلال الاسرائيلي، ومهما قويت الضغوط علينا... لإكراهنا أو إغرائنا لسلب جنسيتنا، ولو كلفنا ذلك أغلى التضحيات. وهذا موقف بديهي وطبيعي جداً أن نقفه، وهو موقف كل شعب يتعرض كله أو جزء منه للاحتلال.

وانطلاقا من شعورنا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا تجاه أنفسنا وأبنائنا وأجيالنا القادمة، أصدرنا هذه الوثيقة:

١ ــ هضبة الجولان المحتلة جزء لا يتجزأ من سوريا العربية.

٢ ــ الجنسية العربية السورية صفة ملازمة لنا، لا تزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء.

٣ ــ ان كل مواطن يسمح له ضميره في بيع بوصة واحدة من أرض الوطن أو التخلي عنها للاسرائيلي المحتل، فإنه بذلك يرتكب جريمة كبرى وخيانة وطنية لا تغفر له.

٤ ــ لا نعترف بأي قرار تصدره اسرائيل من أجل ضمنا للكيان الاسرائيلي، ونرفض رفضاً قاطعاً قرارات الحكومة الاسرائيلية الهادفة إلى سلبنا شخصيتنا العربية السورية.

٥ ــ لا نعترف بشرعية المجالس المحلية والمذهبية، لكونها عينت من قبل الحاكم العسكري الاسرائيلي، وتتلقى تعليماتها منه، ورؤساء وأعضاء هذه المجالس لا يمثلوننا بأية حال من الأحوال.

٦ ــ ان الأشخاص الرافضين للاحتلال من خلال مواقعهم الملموسة، والذين هم من كافة قطاعاتنا الاجتماعية، هم الجديرون والمؤهلون للافصاح عما يختلج في ضمائر ونفوس أبناء مجتمعهم.

٧ ــ كل شخص من الهضبة السورية المحتلة تسول له نفسه استبدال جنسيته بالجنسية الاسرائيلية، يسيء إلى كرامتنا العامة، ولشرفنا الوطني، ولانتمائنا القومي، ولديننا وتقاليدنا، ويعتبر خائناً لبلادنا.

٨ ــ قررنا قراراً لا رجعة فيه وهو: كل من يتجنس بالجنسية الاسرائيلية أو يخرج عن مضمون هذه الوثيقة، يكون مجحوداً ومطروداً من ديننا، وترابطنا الاجتماعي، ويحرم التعامل معه أو مشاركته أفراحه وأحزانه، أو التزاوج معه، إلى أن يقر بذنبه، ويرجع عن خطئه، ويطلب السماح من مجتمعه، ويستعيد اعتباره وجنسيته الحقيقية.

لقد اعتمدنا هذه الوثيقة، مستمدين العزم من تراثنا الروحي والقومي والإنساني الأصيل، الذي يحضنا على حفظ الاخوان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والوفاء العميق للوطن» (**الحرية** ــ بيروت، ١٥/٢/١٩٨٢).

أما صحيفة معاريف فقد ترجمت هذه الوثيقة وذكرت أنها تحتوي على القرارات التالية:

ــ سيتوقف المواطنون الدروز عن دفع ضريبة الدخل والضرائب الأخرى لدولة اسرائيل، وسيمنع بيع الأراضي والعقارات لليهود، ولن يسمح لمثلي السلطة بزيارة البيوت للقيام بالتقديرات الضريبية، وسيصار إلى التوقف عن استلام أية مساعدة مالية من حكومة اسرائيل، والتوقف عن التعامل مع شركات التأمين الاسرائيلية، والبدء بإرسال الرسائل عبر الأمم المتحدة إلى سوريا ومنها إلى الخارج (**معاريف**، ١١/٢/١٩٨٢).

وعلى ضوء سلسلة القرارات المعادية لإسرائيل التي اتخذت في الاجتماعات، استمر الغليان بين صفوف المواطنين الدروز، وعَبَّر عن هذا الغليان تجمع الشباب والرجال في ساحات القرى، وإصدار تصريحات معادية لإسرائيل ومؤيدة لسوريا (**المصدر نفسه**، ١٢/٢/١٩٨٢).

وبعد الاجتماعات بيومين، شرع المواطنون في الجولان بتجسيد قراراتهم بشأن مقاطعة اسرائيل، فمنع سكان قرية عين قنيا عمال مسح الأراضي اليهود من القيام بعملهم، وأبلغ جباة الضرائب، في قرية مسعدة، المجلس المحلي أن السكان رفضوا دفع رسوم المياه وضريبة الأملاك.

كما أعلن وجهاء القرى الدرزية أنهم سيشرعون بإعلان اضراب عام مفتوح، إذا لم يحصلوا على وعد واضح من الحكومة بأن قانون ضم الجولان لا يسري عليهم (ر. إ.، العدد ٢٥٥٨، ١٢ و١٣/٢/١٩٨٢، ص ٥).

وهكذا، بدت بوادر العصيان والمقاطعة؛ حيث أكد هؤلاء أنهم سيواصلون الصمود، حتى لوكلفهم ذلك ثمناً باهظاً. والمعروف أن هذه المقاطعة ستحرمهم من منح الأطفال وتتسبب بعدم حصول أبنائهم على العلم، وعدم إرسال مرضاهم إلى المستشفيات، وقد عبر عن هذه الإرادة أحد مؤيدي هذه القرارات بقوله: «نحن مستعدون للثبات على كلمتنا، دون أن نغير جنسيتنا مطلقاً، حتى لو أدى ذلك إلى التضحية بأرواحنا» (**المصدر نفسه**).

اعلان الاضراب

بدأ الاضراب المفتوح، يوم ١٤/٢/١٩٨٢، احتجاجاً على اعتقال أربعة زعماء من أبناء الطائفة الدرزية في الجولان، وهم: كمال كنج أبو صالح عضو البرلمان السوري سابقاً، وكان قد حوكم وسجن بتهمة التجسس، وأطلق سراحه بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، ثم اعتقل ثانية، في الآونة الأخيرة، مع نشوب التمرد ضد إعطاء بطاقات الهوية الاسرائيلية للمواطنين الدروز. كما اعتقل سليمان كنج أبو صالح أخو كمال كنج، وهو أحد الزعماء المعارضين للسلطة الاسرائيلية في الجولان. واعتقل أيضاً كنج كنج أبوصالح والشيخ محمود الصفدي (**هآرتس**، ١٢/٢/١٩٨٢).

وأفادت المصادر الاسرائيلية أن جميع المتاجر والمكاتب قد أغلقت أبوابها، ولم يتوجه العمال إلى أعمالهم، كما أن المؤسسات أضربت أيضاً. ومن المحتمل أن تتخذ خلال الثماني والأربعين ساعة القادمة تدابير مختلفة ضد منظمي الاضراب (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٥٩، ١٤ و١٥/٢/١٩٨٢، ص ١١).

تهديدات وإجراءات قمعية

وكانت وزارة المعارف والثقافة أول من بادر إلى استعمال سلاح التهديد؛ حيث قررت اتباع اليد الحازمة ضد المدراء والمعلمين الدروز الذين لم يحضروا إلى المؤسسات التعليمية، فهددت بطرد بعض المعلمين.

كما تسلم مئات العمال الدروز الذين لم يذهبوا إلى أعمالهم، خلال الأيام الثلاثة الأخيرة، رسائل فصل من العمل. وقد تسببت رسائل الفصل هذه بازدياد التوتر في القرى الدرزية الأربع في الجولان، واعترف كثير من المضربين بأن هذه الخطوة لم تفاجئهم، وعلى الرغم من ذلك، اعتبروها أشد الخطوات عدوانية ضدهم وتهدف إلى كسر الاضراب (**المصدر نفسه**، العدد ٢٥٦١، ١٦ و١٧/٢/١٩٨٢، ص ٣).

ومن ناحية أخرى، وفي الاتجاه نفسه هدد وزير الاتصالات، مردخاي تسيبوري، خلال زيارته للجولان، وتوعد بقوله: «يجب التعامل معهم بشكل حازم، وكل من يشعر أنه سوري فهضبة الجولان لنا وبأيدينا، ويجب تمكين أولئك الذين يريدون الانتقال إلى سوريا، من ذلك بشكل ديمقراطي جداً».

وحمل تسيبوري على رجال الدين الذين يمارسون التحريض على الاضرابات بقوله: «ان رجل الدين الدرزي الذي تجاوز اهتماماته الدينية لا يعتبر ممثلاً دينياً، بل هو محرض عادي ومعادٍ لدولة اسرائيل، ويجب التعامل معه على هذا الأساس وليس كرجل دين (**المصدر نفسه**، العدد ٢٥٦٢، ١٧ و١٨/٢/١٩٨٢، ص ٧).

كما حذر حاكم لواء الشمال يسرائيل كنيغ، رئيسي مجلسي قريتي مجدل شمس وبقعاتا من أن عدم فتح مكاتب المجلسين، خلال عشرة أيام، سيؤدي إلى اتخاذ إجراءات لتأمين الخدمات العامة للمواطنين (**معاريف**، ٢٢/٢/١٩٨٢).

ومن ناحية أخرى، نشرت لجنة مستوطنات الجولان بياناً تهديدياً عبرت فيه عن قلقها العميق تجاه ما يجري في الجولان بقولها: «... تسيطر في القرى الدرزية في الجولان أقلية تفرض الارهاب والخوف وتقوم بالتحريض ضد دولة اسرائيل

بالتعاون مع م.ت.ف».

وعلم أنه يتبلور في مستوطنات الجولان قرار عدم تشغيل أي درزي رفض التجنس بعد تطبيق قانون ضم الجولان (**هآرتس**، ١٤/٢/١٩٨٢).

وفي الاتجاه نفسه وفي محاولة لتضييق الخناق على سكان الجولان، فرض قائد المنطقة الشمالية، قيوداً على التنقل في الجولان. ووفقاً لهذه الأوامر يمنع الدروز من الانتقال من قرية إلى أخرى، لكن الحركة داخل القرى تبقى حرة. كما منع الدخول إلى الجولان والخروج منه.

وأشارت مصادر مطلعة أن قيود الحركة التي فرضت في الجولان قد تمت استناداً إلى قوانين الطوارىء البريطانية، للحيلولة دون دخول أعضاء لجنة التضامن اليهودية ــ العربية إلى الجولان (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٦٨، ٢٤ و٢٥/٢/١٩٨٢)، ص ١١).

كذلك أشارت نتائج استطلاع للرأي العام أجراه معهد «موديعين» يوم ٢٥/٢/١٩٨٢، إلى أن ٦٦,٤٪ من الاسرائيليين يؤيدون قرار ضم الجولان، بينما يعارضه ٢٧,٣٪ و٦,٣٪ ليس لهم رأي بهذا الشأن (**الفجر** ــ القدس ٢٦/٢/١٩٨٢).

دعم وطني للاضراب

سلط اضراب الجولان وسكان قراه العرب الدروز، مجدداً الأضواء الكاشفة على عمق العلاقات القومية والعقائدية التي تربط بينهم وبين اخوانهم في فلسطين المحتلة، وعلى الخصوص، في الجليل وجبل الكرمل. فمنذ فترة توقفت الزعامة الدرزية التقليدية في فلسطين المحتلة عن التدخل في قضية أبناء الجولان، للحؤول دون المزيد من التدهور في العلاقات بين دروز الجولان والسلطة الاسرائيلية، وذلك بضغط من القيادة الدرزية الوطنية ــ التقدمية في الجولان، لأن دور القيادة التقليدية تفوح منه رائحة الترابط المصلحي بينها وبين السلطة الاسرائيلية (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٦٠، ١٥ و١٦/٢/١٩٨٢، ص ١٦).

ومن جهة أخرى، توطدت عرى العلاقات بين القيادة الدرزية الوطنية ــ التقدمية، في الجولان وبين لجنة المبادرة الدرزية في فلسطين المحتلة؛ حيث قامت مظاهرات صاخبة، بتاريخ ١٢/١/١٩٨٢، في قرية شفاعمرو، دعت إليها لجنة المبادرة الدرزية والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، رفعت خلالها شعارات تضامنية مع مواطني الجولان المحتل، وسُمِعت هتافات نددت بسياسة السلطة الاسرائيلية وبممارساتها التعسفية (**الاتحاد**، ١٥/١/١٩٨٢).

وفي الاتجاه نفسه، قامت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة بتشكيل لجنة تضامن عربية ــ يهودية مع أهالي الجولان في مدينة حيفا، ووضعت هذه اللجنة على عاتقها مسؤولية الدعم المادي والمعنوي لأهالي الجولان. وقد بدأت اللجنة تتوسع أفقياً وذلك بإنشاء فروع لها في الجليل والمثلث والساحل والضفة (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٦٠، ٢١ و٢٢/٢/١٩٨٢، ص ١٦).

كما ذكرت صحيفة الفجر المقدسية، أن مؤتمراً صحافياً عقد في بيت أغرون بالقدس حول الاضراب الشامل الذي تشهده هضبة الجولان، احتجاجاً على تطبيق القانون الاسرائيلي هناك واعتقال أربعة من زعماء الهضبة الدروز.

وقد تحدث في المؤتمر الناطق بلسان الحزب الشيوعي الاسرائيلي عوزي بورشتاين، فأعلن تضامنه مع سكان الهضبة ورفضه لقانون ضم الجولان، كما أعرب عن شجبه واستنكاره لتصريح وزير الاتصالات مردخاي تسيبوري بشأن الجولان (**الفجر** ــ القدس، ١٩/٢/١٩٨٢).

ثم تحدث سليمان فخر الدين عن سكان مجدل شمس فاستعرض الأحداث التي جرت في الهضبة منذ أكثر من عام، وطالب السلطات الاسرائيلية بالافراج عن المعتقلين واحترام المشاعر الوطنية والأخلاقية المشروعة للسكان والمتمثلة بعدم تطبيق القانون المدني الاسرائيلي على سكان الجولان. ثم تحدث سليمان ناطور عضو لجنة التضامن مع أهالي الجولان فأكد تضامن المواطنين العرب مع أهالي الجولان (**المصدر نفسه**).

موقف اهالي الضفة الغربية

في هذا الحين تشهد مدن وقرى الضفة الغربية أعمالاً مناهضة شعبية وطلابية، لإجراءات الاحتلال حيال جامعة بيرزيت ومصادرة الأراضي لأغراض الاستيطان، تمهيداً لطرد السكان العرب من أراضيهم ووطنهم، ولكن المظاهرات في الضفة

لم تبعد المواطنين هناك عما يجري في الجولان، وإنما احتلت قضية الجولان حيزاً كبيراً في بياناتهم، وشعاراتهم. ففي ١٩٨٢/٢/٢٧، أرسل بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس برقية تضامن إلى أهالي الجولان، مؤكداً لهم فيها أن أهالي نابلس يساندونهم في مطاليبهم وعلى رأسها إلغاء قانون ضم الجولان وإطلاق سراح المعتقلين (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٢/٢٨).

وفي الضفة الغربية شكلت لجان في مدن مختلفة وقامت بتنظيم حملات لمساندة الاضراب وجمع المواد الغذائية والأدوية. وفي هذا الاطار أذاع رئيس الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية الدكتور أمين الخطيب، نداء دعا فيه سكان الضفة الغربية إلى تقديم المساعدة المادية ــ العينية إلى سكان الجولان. وقد استجاب للنداء العديد من الهيئات الوطنية والشعبية والخيرية. ومن بين الذين استجابوا عضو جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في الخليل سميح أبو عيشة وصاحب مكتبة في العيزرية (**الشعب ــ القدس**، ١٩٨٢/٢/٢٣).

كما أن لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت أصدرت بياناً أعلنت فيه عن تضامنها مع أهالي الجولان. وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٧، وفي إطار الحملة الاستفزازية التي تمارسها السلطات الاسرائيلية، إعتقلت الشرطة خمسة شبان يساريين من بين المتظاهرين أمام منزل مناحم ميلسون، رئيس الإدارة المدنية في الضفة الغربية، مطالبين بالافراج عن المعتقلين الدروز وبإلغاء قانون ضم الجولان (**الفجر**، ١٩٨٢/٢/٢٨).

وكرد فعل على هذا التلاحم النضالي القومي بين عرب الضفة الغربية، وعرب الجولان، أصدر الحاكم العسكري أمراً بفرض الاقامة الجبرية على أربع شخصيات فلسطينية، من الضفة، نشطة في دعم أهالي الجولان، وبالمقابل تمت مصادرة الأموال التي جمعت من التبرعات (**هآرتس**، ١٩٨٢/٢/٢٦).

الضفة الغربية تجدد رفضها للإدارة المدنية

تجاوز قرار السلطات الاسرائيلية المحتلة، إغلاق جامعة بيرزيت مجدداً لمدة شهرين في أهدافه ومسبباته الجامعة بحد ذاتها، وعكس مدى تعاظم المعارضة الجماهيرية لمشروع الإدارة المدنية الإسرائيلية داخل الأرض المحتلة.

ففي تشرين الثاني الماضي (نوفمبر)، وفي غمرة الانتفاضة الشعبية التي عمت مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ضد محاولات فرض الإدارة المدنية فيهما، أقدمت سلطات الاحتلال على إصدار أمر عسكري أغلقت بموجبه الجامعة لمدة تزيد عن شهرين.

وفي ١٩٨٢/٢/١٧، أي بعد أقل من ستة أسابيع على إعادة فتح الجامعة، عادت سلطات الاحتلال وأمرت بإغلاقها لمدة شهرين بدعوى أن الإدارة غير قادرة على ضبط الأوضاع داخل الجامعة أو السيطرة عليها.

لكن الحقيقة هي عكس ذلك، وتتمثل في رفض الجامعة، إدارة وهيئات تدريسية وطلبة، لمشروع الإدارة المدنية، وإصرارهم على المشاركة مع سائر القطاعات الشعبية في المعركة الوطنية ضده، إضافة إلى المقاومة الواسعة التي تخوضها الجامعة حفاظاً على استقلاليتها، وضد محاولات الهيمنة والاشراف العسكري الاسرائيلي عليها.

ومن بيرزيت، إلى القدس، مروراً بنابلس، بيت لحم، رام الله، البيرة، بيت جالا، الخليل، طولكرم، قلندية، قلقيلية، وغيرها الكثير من مدن وقرى فلسطين، تجددت الاضرابات والمظاهرات والصدامات مع القوات الاسرائيلية، وذلك احتجاجاً على قرار سلطات الحكم العسكري بإغلاق جامعة بيرزيت لمدة شهرين عقب قيام طلابها بالتعبير عن رفضهم لمشروع ما يسمى بالإدارة المدنية، باعتباره احدى المحاولات الاسرائيلية الرامية لتسهيل تنفيذ مؤامرة الحكم الذاتي الإداري، وتصديهم ميدانياً لأحدى ترجماته من خلال طردهم لبعض موظفي الإدارة المدنية الذين دخلوا الحرم الجامعي بحجة التفتيش على مناهج الجامعة ومراقبتها، تنفيذاً لتعليمات رئيس الإدارة المدنية الذي عين عقب قيام الكنيست والحكومة بإقرار مخطط شارون الجديد لإدارة الوضع في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، والذي أعلنه عقب تسلمه لمنصب وزير الدفاع.

يوميات انتفاضة الجامعة

بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٥، وصل شخصان من

قسم التربية في الإدارة المدنية للقاء مع مسؤولي جامعة بيرزيت، ولدى دخولهما مكتب الدكتور غابي برامكي، رئيس الجامعة بالوكالة، اندفع بعض الطلاب إلى داخل المكتب وأخرجوهما منه وشرعوا بترديد الهتافات المعادية لاسرائيل. وبعد ذلك خرج الطلاب إلى الشارع وأقاموا الحواجز، وحين وصلت قوة من الجيش الاسرائيلي تفرقوا دون استخدام القوة (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٦٠، ١٥ و١٩٨٢/٢/١٦، ص ١٤).

وفي أعقاب هذا الحادث، إندلعت المظاهرات الطلابية في كل من رام الله والبيرة وبيرزيت احتجاجاً على ممارسات رجال ما يسمى بالادارة المدنية وقوات الجيش الاسرائيلي ضد جامعة بيرزيت، وعلى أثر ذلك اعتقلت قوات الجيش خمسين شاباً، أجرت تحقيقات معهم ثم أطلقت سراحهم باستثناء أربعة منهم.

وفضلاً عن الاعتقالات بين صفوف الطلاب، اعتقلت قوات الأمن محاضرين من الرعايا الأجانب، أحدهما بريطاني يدعى مايكل ألن والثاني أستاذة أميركية، بتهمة حيازة مواد ثقافية تؤيد م.ت.ف. (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٦١، ١٦ و١٩٨٢/٢/١٧، ص ١٦).

اثر امتداد التظاهرات إلى مناطق جديدة في الضفة الغربية وخصوصاً إلى رام الله، قامت سلطات الإحتلال بإغلاق جامعة بيرزيت لمدة شهرين.

وعلق رئيس الجامعة بالوكالة على القرار بقوله: «ان ما حدث ليس سبباً كافياً لإغلاق الجامعة، ومن الصعب أن يصبح أمر إغلاق الجامعة عملية سهلة كشربة ماء». وأضاف، «... الجنود يقومون، منذ فتح الجامعة قبل شهر ونصف، بمضايقة الطلاب داخل الحرم الجامعي، وانه شكا ذلك لحاكم منطقة رام الله العسكري دون جدوى» (**المصدر نفسه**).

ومن جهة ثانية، نسبت صحيفة معاريف إلى مصادر أمنية قولها، انه تقرر فحص ميزانية جامعة بيرزيت للتأكد مما إذا كانت تحصل على أموال من م.ت.ف.، لأن هناك اعتقاداً بأنها تحصل على مثل هذه الأموال بواسطة طرف ثالث في أوروبا الغربية أو في الولايات المتحدة.

وأضافت أنها تعتقد أن رفض الجامعة لزيارة رجل الإدارة المدنية، سببه موقف مبدئي، وهو رفض التعامل مع الإدارة المدنية والحكم الاسرائيلي (**معاريف**، ١٨/٢/١٩٨٢).

ردود الفعل على إغلاق الجامعة

لقد أثار قرار إغلاق جامعة بيرزيت موجة من التحركات الجماهيرية التضامنية مع الجامعة، اتسع نطاقها لتشمل سائر مدن الضفة الغربية وقراها والتي باتت تعيش مجدداً حالة من الانتفاضة الجماهيرية المتواصلة ضد الاحتلال الاسرائيلي بكافة صوره وأشكاله العسكرية والمدنية، وضد إجراءاته القمعية.

فقد التزمت معظم البلديات، بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٧، بالاضراب احتجاجاً على إغلاق الجامعة، ومن هذه البلديات كل من بلدية الخليل ورام الله والبيرة ونابلس وجنين. وأعمال خرق النظام مستمرة في بعض مدن الضفة، فقد ألقيت الحجارة على سيارة اسرائيلية في قلنديا، كما تظاهر الطلاب في مدارس رام الله وفي بيت جالا (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٦٢، ١٧ و١٩٨٢/٢/١٨، ص ٣).

وفي البيرة، حاصرت قوات الاحتلال مدرسة بنات البيرة، وأطلق الجنود الرصاص في الهواء وطاردوا الطالبات في المدينة. كذلك قام طلبة مركز التدريب المهني في مخيم قلنديا بمظاهرة صاخبة، فقامت قوات الاحتلال باقتحام المركز مرتين؛ حيث تصدى لها الطلبة بالعصي والحجارة وتمكنوا من تحطيم سارتين وجرح جنديين، وأثناءها أطلق الجنود الرصاص والقنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين، وطاردوا الطلبة واعتقلوا العشرات منهم (**المصدر نفسه**).

وفي الاتجاه نفسه، اتجاه الاحتجاج على قرار إغلاق الجامعة، دعت لجنة التوجيه الوطني السلطات المحلية والغرف التجارية إلى الاضراب لمدة يوم واجد احتجاجاً على إغلاق جامعة بيرزيت. وقد التزمت معظم البلديات في مدن الضفة الغربية بالاضراب العام، الذي شمل الخليل ورام الله والبيرة ونابلس وجنين، وقد استمرت المظاهرات الصاخبة، وقرر طلاب بيت لحم إغلاق جامعة المدينة احتجاجاً على ممارسات الاحتلال.

وفي البيرة، تظاهرت طالبات المدارس بعدما أكدن أن الحاخام كاهانا كان بين الجنود الذين

حاولوا تفريق المتظاهرات، لذلك نظمت تظاهرة في بيت جالا (**القدس**، ١٩/٢/١٩٨٢).

وقد علقت الاذاعة الاسرائيلية على الوضع بقولها: «حظيَ نداء لجنة التوجيه الوطني بصدى ايجابي لدى جميع بلديات الضفة، فلم يذهب العمال إلى البلديات وبقيت الأبواب مقفلة».

أما في رام الله، فإضافة إلى اضراب البلدية أعادت المدارس الطلاب إلى بيوتهم، حيث شمل الاضراب مؤسسات التربية في المدينة بالكامل. وفي نابلس تعطلت الدراسة، وفي بيت جالا اعتقلت قوات الأمن خمسة شبان بحجة قذفهم السيارات العسكرية بالحجارة (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٦٣، ١٨ و١٩/٢/١٩٨٢، ص ٣).

وعلى ضوء الأحداث في الأراضي المحتلة ورداً على قرار إغلاق الجامعة، وجهت المؤسسات والهيئات والقوى الوطنية الدعوة إلى إضراب عام في جميع الأراضي المحتلة، احتجاجاً على الاجراءات الاسرائيلية ضد جامعة بيرزيت (**المصدر نفسه**، العدد ٢٥٦٢، ١٧ و١٨/٢/١٩٨٢، ص ٣).

وفي قرية عنبتا، انطلقت سيدات عنبتا في مسيرة احتجاج واسعة إلى دار البلدية، حيث اعتصمن لمدة ساعتين استنكاراً لقرار إغلاق الجامعة وتضامناً مع طلبتها وهيئتها التدريسية. وقد استقبل رئيس البلدية وحيد حمد الله المعتصمات وأعرب عن شكره وتقديره لهن.

وأبرق المجلس البلدي في عنبتا والمعتصمات إلى وزير الدفاع أريئيل شارون مطالبينه بالكف عن الممارسات العسكرية ضد الطلبة والحد من التدخل في شؤونهم التعليمية والأكاديمية (**الشعب**، ٢٢/٢/١٩٨٢).

وفي الاتجاه نفسه، قامت لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت، يوم ٢٠/٢/١٩٨٢، بتظاهرة كبيرة في رام الله احتجاجاً على قيام السلطات الاسرائيلية بإغلاق جامعة بيرزيت. وقد استخدمت قوات الجيش القنابل المسيلة للدموع لتفريق حوالى ٢٠٠ شخص من أعضاء اللجنة، كما اعتقلت عشرين شخصاً منهم. وأثناء المظاهرة رفع المتظاهرون لافتات تطالب بإعادة فتح الجامعة وتدعو إلى إقامة سلام فلسطيني ــ اسرائيلي، وتندد بالاحتلال.

كما تظاهر ٣٠ شخصاً من أعضاء اللجنة أمام منزل البروفيسور مناحيم ميلسون، رئيس الإدارة المدنية في الضفة، احتجاجاً على إغلاق الجامعة (**القدس**، ٢١/٢/١٩٨٢).

كذلك أدان البروفيسور دانيئيل عاميت الذي يترأس نشاط لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت، ما أسماه استفزازاً اسرائيلياً بقوله: «لقد أراد الجيش الاسرائيلي إرغام الجامعة على إضفاء الطابع الشرعي على الإدارة المدنية، بأن طلب من رئيسها السماح بدخول مسؤول مدني اسرائيلي أمام مئات من الطلبة الذين بلغ بهم الانفعال أشده» (**اللواء** ــ بيروت، ١٨/٢/١٩٨٢).

ومن جهة أخرى، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية، يوم ٢٠/٢/١٩٨٢، أن منظمة التحرير الفلسطينية باشرت بتشكيل جسم سياسي قومي في الأراضي المحتلة ليحل محل لجنة التوجيه الوطني، التي قامت السلطات الاسرائيلية بإبعاد قسم من أعضائها، وفرض الإقامة الجبرية على القسم الآخر منهم.

ويحمل الجسم الجديد اسم الجبهة الوطنية الفلسطينية، وسيتوزع أعضاء هذه الجبهة بنسبة مماثلة لتوزع أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وزعمت أن «أبو جهاد» يشرف على نشاط هذه الجبهة الوطنية في الأراضي المحتلة (**الشعب**، ٢١/٢/١٩٨٢).

صلاح عبد الله

ردود الفعل على تسليح الأردن وزيارة شامير للقاهرة

مرة أخرى كانت العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية مجال نقاش واسع في اسرائيل خلال شهر شباط (فبراير) الماضي، إثر زيارة كاسبار واينبرغر وزير الدفاع الأميركي إلى بعض الدول العربية وهي: عُمان، الأردن والسعودية؛ وإعلانه عزم الادارة الأميركية تزويد الأردن بأنواع معينة من السلاح الأميركي المتطور.

وفي الوقت نفسه، كان أيضاً اسحق شامير، وزير الخارجية الاسرائيلي قد قام بزيارة للقاهرة في الفترة ما بين ٢٢ و١٩٨٢/٢/٢٥، وبحث مع المسؤولين المصريين إجراءات إكمال الانسحاب من سيناء، والمستوى الذي وصلته عملية تطبيع العلاقات بين البلدين.

تسليح الأردن، و «أمن» إسرائيل

مع نهاية الزيارة التي قام بها كاسبار واينبرغر، إلى ثلاث من الدول العربية، نقلت وسائل الأعلام تصريحات منسوبة للوزير الأميركي قال فيها: ان السياسات الأميركية في الشرق الأوسط يجب أن تكون أكثر اتزاناً مما هي عليه اليوم، كما ينبغي «استعمال اليد القوية مع إسرائيل بهدف تحسين موقف الولايات المتحدة في العالم العربي» (ر. إ. إ، العدد ٢٥٥٦، ١٠ و١٩٨٢/٢/١١، ص٧). وذكر أيضاً، أن واينبرغر بحث مع المسؤولين الأردنيين قضية تزويد الأردن ببعض الأسلحة الأميركية المتطورة، مثل طائرات أف ــ ١٦، وصواريخ «هوك» المتحركة المضادة للطائرات. وأعطت الأوساط الاسرائيلية المختلفة إهتماماً كبيراً لتصريحات واينبرغر، تمثّل في ردود الفعل المختلفة التي سادت في اسرائيل، سواء بالنسبة للحكومة الإسرائيلية ذاتها، أم لأحزاب المعارضة في الكنيست أم لأجهزة الإعلام. ويبدو أن النقاش حول هذا الموضوع بين إسرائيل والإدارة الأميركية سوف يستمر لفترة أخرى قادمة، ويتناول مجمل العلاقات بين البلدين، تماماً كما جرى أثناء بيع طائرات «الأواكس» للسعودية. وفي هذا السياق، تربط الأوساط الاسرائيلية خطوة تقوية الجيش الأردني كعملية «مكملة لتقوية القوة الجوية الهجومية والدفاعية للسعودية (صفقة «الأواكس» وطائرات أف ــ ١٥). وإن ضم الخطتين معاً سوف يجعل اسرائيل مكشوفة خلال بضع سنوات للهجوم، وسيكون للمهاجمين آمال كبيرة للنجاح» (حفاي إيشد، **دافار**، ١٩٨٢/٢/١٦). وتقول المصادر الاسرائيلية إن اسرائيل تنظر بخطورة إلى هذه المخططات وتعتبرها «تهديداً لأمنها وتعبيراً عن تجاهل الإدارة الأميركية لمصالح إسرائيل» (**هآرتس**، ١٩٨٢/٢/١٢). وتتهم إسرائيل الولايات المتحدة بأنها تضيّق بذلك الفجوة بين اسرائيل والدول العربية، عن طريق تزويد هذه الدول بالأسلحة الحديثة. أي أن ميزان القوى بين اسرائيل ودول المواجهة العربية

سوف يختل لصالح هذه الدول؛ فالجيش الأردني بمفرده يملك ٧٠٠ دبابة من طراز «باتون» و«سنتوريون»، و١٢٠٠ مجنزرة و٥٥٠ مدفعاً، بينها مدافع من عيار ١٥٥ مم و٢٠٣ مم. وتضم قواته الجوية ١١٠ طائرات مقاتلة وقاذفة من طراز أف ــ ١٠٤ وأف ــ ٥ إي، وأف ــ ٥، وأف ــ ٥ بي، وعشرين طائرة هليكوبتر من طراز «الوات» و١٥ طائرة نقل (١٣٠ سي و٢١٢ سي). وبنى الاردنيون جهازاً للسيطرة والمراقبة يعتبر من أحدث الأجهزة المتقدمة. وهم يمتلكون اليوم محطات رادارية ومواقع للإشراف مزودة بآلات حاسبة ومطارات جديدة بكامل معداتها العسكرية. ووقع الأردن، في نهاية عام ١٩٧٩، اتفاقية مع بريطانيا للحصول على ٢٧٥ دبابة من طراز «شيفتن» بقيمة ٤٠٠ مليون دولار (يئير عميكام، **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٢/٢/١٦). وتعلق المصادر الاسرائيلية على ذلك قائلة: إذا تمت الصفقة الأميركية المقترحة مع الأردن، فإن ذلك سوف يسبب خللاً في الميزان العسكري بين اسرائيل والأردن. وان أية إضافة تطرأ على سلاح الجو الأردني ستؤدي إلى «زيادة المشاكل الأمنية لإسرائيل في المنطقة». وتضيف: إنه ليس سراً أن انطلاق طائرة أردنية من مطار أردني ووصولها إلى المراكز السكانية لا يستغرق أكثر من بضع دقائق، وأن إضافة الطائرات الحديثة من طراز أف ــ ١٦ «سيشكل حتماً مشكلة جوية لإسرائيل» (**المصدر نفسه**). أما صواريخ أرض ــ جو من طراز «هوك» المتحركة، فإنها ستعيق عمليات سلاح الجو الإسرائيلي وتشكل «خطراً» على طياريه في سماء إسرائيل. ويستذكر الاسرائيليون، في هذا المجال، تجربة تقريب الصواريخ المصرية على قناة السويس في أوائل السبعينات؛ حيث سببت تلك الصواريخ مشكلات كثيرة لسلاح الجو الإسرائيلي أثناء حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣. ويقول الإسرائيليون: صحيح أن أسلحة غربية وأميركية بيعت للأردن في الماضي، لكن تزويد الأردن بأسلحة إضافية ذات نوعية عالية «يشكل بالتأكيد عاملاً جديداً في المنطقة، ويفرض على إسرائيل العمل بكل الطرق لإبعاده» (**المصدر نفسه**). وفي الإطار نفسه، نقل عن مصادر أمنية اسرائيلية قولها: ان اسرائيل في الثمانينات ستعمل كل ما في استطاعتها «كي لا يتكرر وضع مشابه لما حدث على قناة السويس [في مطلع السبعينات]، في منطقة تتواجد فيها مستوطنات يهودية كثيفة» (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٥٩، ١٤ و١٥/٢/١٩٨٢، ص ٩).

التهديد بقوة الردع: والرد الذي يجمع الاسرائيليون كلهم على اتباعه، في هذه الحالة، هو أن على اسرائيل أن تعمل بصورة سريعة «لإحباط اتجاه الدول العربية للإخلال بميزان القوى في المنطقة». وبرأي أريئيل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي، أن أفضل طريقة للرد يمكن أن تتبعها إسرائيل لمواجهة هذه التطورات، هي إعطاء زخم جديد لقوة الردع الإسرائيلية. ويمكن أن يتم هذا بالتركيز على التطور النوعي في الجيش الإسرائيلي؛ وبواسطة تحديد صمامات أمان يدفع المساس بها إسرائيل إلى القيام بعملية. وضرب شارون مثلاً على صمامات الأمان التي يقصدها، بحيازة دولة عربية لسلاح ذري أو «دخول الجيش العراقي للأردن، أو انتهاك مصر لاتفاقية السلام بشكل خطير» (**هآرتس**، ١٥/٢/١٩٨٢). وذهب أهارون ياريف، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ــ أبيب إلى أبعد من ذلك، عندما دعا إلى إحياء مفهوم الضربة الاجهاضية المسبقة لمنع امتلاك العرب للقدرة العسكرية. ويحدد ياريف ضرورة «انتهاج أسلوب الضربة الوقائية في حالة توتر علاقاتنا مع الأردن» (**دافار**، ١٩/٢/١٩٨٢). كما يدعو إلى مهاجمة سلاح الجو الأردني وسلاح الجو السعودي بما في ذلك طائرات «الأواكس» فور حدوث حالة التوتر «قبل أن تتمكن طائراتهم من دخول أجوائنا» (**المصدر نفسه**).

ردود الفعل: تركزت ردود الفعل الإسرائيلية، بطرح موضوع العلاقات الأميركية ــ الإسرائيلية، ومدى صدق الإدارة الأميركية بالتزاماتها إزاء «بقاء» و«أمن» إسرائيل. ويبدو أن مشكلة التزام الولايات المتحدة «بأمن» اسرائيل، دون التخلي عن صداقتها مع بعض الدول العربية، كما يقول اسحق شامير وزير الخارجية الاسرائيلي، هي المشكلة التي «ستبقى قائمة في وجه الولايات المتحدة وفي وجهنا» (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٦٤، ١٩ و٢٠/٢/١٩٨٢، ص ١٦). وبرزت، في الأوساط الصحافية الاسرائيلية، ثلاثة تقديرات للموقف

الأميركي من تسليح الأردن. فقد ربط أهارون ياريف المسألة بناء على خلفية أميركية ــ عربية. فالمعروف أن الأردنيين على وشك الحصول على بطاريات صواريخ سام ــ ٦ من الاتحاد السوفياتي بواسطة العراق. وستمول الصفقة كل من العربية السعودية والعراق «لقاء الخدمات التي يقدمها الاردن اليوم للسعودية والعراق» (**دافار**، ١٩/٢/١٩٨٢). وهناك خلفية مشتركة بين جميع أقسام الإدارة الأميركية؛ وهي المتعلقة بالادراك الأميركي بضرورة بناء نظام «معاد» للسوفيات في الشرق الأوسط، ومن ثم تعزيز كل جهة مؤيدة للغرب وتقويتها. وإذا كان ثمن ذلك تقديم السلاح «فسيقدمون السلاح ولو أدى ذلك إلى إثارة غضب اليهود» (**المصدر نفسه**).

ويميز التقدير الثاني بين وجهات نظر عدة لمسؤولي الإدارة الأميركية. ويذكر، في هذا المجال، أن هناك صراعاً بين ألكسندر هيغ، وزير الخارجية، وكاسبار واينبرغر، وزير الدفاع، اللذين يحملان وجهات نظر متباينة بالنسبة للتوجه الأميركي نحو العالم. وتنعكس وجهات النظر هذه على النزاع العربي ــ الاسرائيلي. فبالنسبة لهيغ، فإنه يعتبر أن منطقة الشرق الأوسط جزء من حلف الناتو المترامي الأطراف، ويعتبر إسرائيل «جزءاً من التركة الأوروبية التي تخص الولايات المتحدة، حيث بدونها تكون السيادة في الشرق ناقصة» (أ. شفايتسر، **هآرتس**، ١٨/٢/١٩٨٢). أما واينبرغر، فإنه يتبنى دعوة الابتعاد عن أوروبا، ويعتبر أن الابتعاد عن اسرائيل هو أساس مهم في سلم أولوياته. ويولي واينبرغر اهتماماً كبيراً «لممالك النفط»؛ ذلك لأنه يرى في هذه الممالك «مصادر تمويل لليابان التي تؤدي مهمة أساسية ورئيسية حسب وجهة نظره، كما كانت تؤدي هذا الدور في مختلف عهود السياسة الخارجية الأميركية» (**المصدر نفسه**). والمتوقع، حسب هذا التحليل، أن تكون الغلبة في هذا «الصراع» داخل الإدارة الأميركية لأصحاب مبدأ التوجه نحو العرب والشرق. فالذي دعم موقف واينبرغر، كأحد أنصار التوجه الذي يسعى إلى تدعيم المصالح الأميركية مع العرب والأطراف الشرقية من آسيا، «نزوات بيغن التي تسببت في تردي العلاقات مع الولايات المتحدة، وأدت بالتالي إلى ضعف موقف الجماعة التي تنتمي إليها إسرائيل مباشرة» (**المصدر نفسه**).

ويعطي الرأي الثالث دوراً كبيراً للعلاقة التي تربط واينبرغر بالسعودية، وبخاصة وعده بتقديم السلاح للأردن. فالوزير الأميركي من المفضلين لدى السعودية منذ وقت بعيد، عندما كان يشغل منصب محافظ البنك الذي كان يقوم دائماً بعقد الصفقات الكبرى مع السعودية؛ لكنه هذه المرة «شذ عن المواقف المحددة للإدارة وقام بخطوة كبيرة لصالح السعوديين» (يهوشواع تدمور، **دافار**، ١٤/٢/١٩٨٢).

وفي الإطار نفسه، قيَّم افرايم عفرون، السفير الاسرائيلي السابق في الولايات المتحدة، العلاقات الأميركية ــ الإسرائيلية أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، يوم ١٥/٢/١٩٨٢، وقال: ان مكانة إسرائيل «متدهورة» في الولايات المتحدة بشكل عام، وداخل أوساط الجالية اليهودية بشكل خاص. وأضاف: إن الإدارة الأميركية الحالية اتخذت عدة إجراءات ضد اسرائيل تعبر عن اهتزاز الثقة بها. واستعرض عفرون ما طرأ على السياسة الحالية للإدارة الأميركية، بالمقارنة مع الإدارات السابقة، وبين أن الإدارة الحالية تتحدث عن حرصها على الحفاظ على تفوق اسرائيل؛ وذلك في الوقت نفسه «لا تقدم لها أي تعويض فيما تقوم بمساس أمنها، على العكس من الإدارات السابقة» (**دافار**، ١٦/٢/١٩٨٢). وقد اتخذت إدارة ريغان ضد اسرائيل سياسات لا مثيل لها في السابق ولا يمكن مقارنتها بما سمي عام ١٩٧٥ «إعادة تقييم للعلاقات»؛ حيث ساد التوتر بين البلدين. وأضاف عفرون: إن إدارة ريغان تتبنى الموقف الأميركي التقليدي بخصوص الحل السلمي؛ وذلك استناداً إلى إجراء تغييرات طفيفة على الحدود. وقد عارضت اسرائيل إصطلاح سياسة متوازنة في الشرق الأوسط، وكان لا بد من تذكير واشنطن في الآونة الأخيرة أنه «لا يمكن الموافقة على اختلال الميزان الحالي».

وبالنسبة للعلاقة مع الجالية اليهودية الأميركية قال عفرون: انها ليست كما كانت عليه في الماضي. وتعود المشاكل إلى أن يهود الولايات المتحدة «يريدون المشاركة في القرارات التي تتخذها الحكومة الحالية». واقترح عفرون، كحل لمستقبل العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية، أن تمتنع

الحكومة الإسرائيلية عن الدخول في مواجهات علنية مع الإدارة الأميركية لأن هذا من شأنه «تعزيز الاحساس لدى أعداء اسرائيل أن في مقدورهم عزلها عن الولايات المتحدة». ودعا عفرون إلى تحديد الأولويات والنضال من أجلها وعدم الانجرار وراء الجدل الذي قد يفسر من قبل الرأي العام الأميركي على أنه تعبير عن تناقض مصالح الولايات المتحدة مع اسرائيل. وقال: إن استئناف المفاوضات مع الولايات المتحدة «أفضل من النقاشات العلنية».

دعوة للتكتل الوطني: وكانت قضية تزويد الأردن بالسلاح الأميركي مناسبة جديدة لمشاورات بين الكتل الرئيسية في الكنيست لتشكيل تكتل وطني على الصعيدين النيابي والحكومي للوقوف ضد صفقة السلاح المحتملة التي تعرض «أمن» اسرائيل للخطر. ووجدت مثل هذه الدعوة مؤيدين كثيرين لها. وقد كتب الصحافي حفاي إيشد (المعراخ) داعياً إلى مثل هذا الاتحاد قائلاً: انه إذا كان هناك مبرر، أو بدقة أكثر، إذا لم يكن هناك مهرب من قيام تكتل وطني في زمن الحرب الحقيقية، فإنه يوجد مبرر لذلك أيضاً عندما نقترب من حافة الحرب؛ وعندما يكون المطلوب «وضع سياسات الردع السياسي والعسكري، كمحاولة أخيرة لمنعها. وهذا هو الوضع الذي نتج بواسطة مبادرة واينبرغر» (**دافار**، ١٦/٢/١٩٨٢). ويعترف إيشد بوجود خلافات سياسية بين الليكود والمعراخ تعرقل عملهما الموحد، لكنه يؤيد انضمام المعراخ إلى كل قرار يوجد له قيمة ردعية على الصعيدين: السياسي والعسكري «لاحباط المبادرات الأميركية والأوروبية والعربية، التي تقرب إسرائيل والمنطقة إلى حافة الحرب» (**المصدر نفسه**).

واستناداً إلى هذه الفكرة، جرى اتفاق بين تكتل الليكود وتجمع المعراخ في الكنيست، يوم ١٥ شباط (فبراير) الماضي، على صيغة قرار مشترك بشأن الموضوع، وأعطي الحق بالامتناع عن التصويت لكل من أعضاء مبام وعضوي الكنيست شولاميت ألوني، ويوسي ساريد. وجاء في القرار: «١ ــ ان الكنيست يعرب عن قلقه العميق من اقتراح وزير الدفاع الأميركي تزويد الأردن بطائرات أف ــ ١٦، وصواريخ أرض ــ جو من طراز هوك المعدلة.

«٢ ــ يقرر الكنيست أن تزويد دولة مواجهة على الجبهة الشرقية بمثل هذا السلاح المتطور يشكل خطراً على أمن إسرائيل، حيث ما زالت تلك الدولة ترفض إجراء المفاوضات مع إسرائيل من أجل السلام، وما زالت في حالة حرب معها.

«٣ ــ يدعو الكنيست حكومة الولايات المتحدة، وفقاً لتصريحات الرئيس الأميركي، ووفقاً لقرار الكونغرس، للامتناع عن مثل هذا العمل الذي يعرض أمن إسرائيل للخطر...» (ر. إ.، العدد ٢٥٦٠، ١٥ و١٦/٢/١٩٨٢، ص ٣، ٤).

وقد علق شمعون بيرس زعيم حزب العمل على اتفاق كتل الكنيست على صيغة بيان الكنيست قائلاً: اننا نقترح على كافة كتل الكنيست الاتحاد، لتوجيه نداء إلى الولايات المتحدة كي تمنع، قبل فوات الأوان، ما قد يشكل خطراً على السلام والأمن «ويلحق الضرر بأمن اسرائيل. وكي تمتنع عن هذا العمل الذي ليس له أي مفعول ايجابي» (**المصدر نفسه**، ص ٥). وذكّر مناحيم بيغن، في خطابه أمام الكنيست، الرئيس الأميركي بالوعود التي قطعها له أثناء زيارته للولايات المتحدة في شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، والتي أكد فيها ضمان تفوق اسرائيل النوعي والكمي في المنطقة. وأضاف بيغن: إنه توجد اليوم قيادة عسكرية مشتركة للأردن والعراق، وإذا كانت توجه اليوم نحو ايران فإنها «ستوجه في يوم من الأيام ضد اسرائيل».

ومن جهة أخرى، كان قرار الكنيست المشترك، ورقة بيد بيغن استخدمها عندما وجه رسالة إلى الرئيس الأميركي رونالد ريغان، شدد فيها على أن قرار الكنيست حظي بموافقة أغلبية أعضاء الكنيست «ولم يعارضه إلا النواب الشيوعيون» (ر. إ.، العدد ٢٥٦١، ١٦ و١٧/٢/١٩٨٢، ص ٣). وجاء في الرسالة: إن مجرد الحديث عن «النية» لتزويد الأردن بهذه الأنواع المتطورة من الأسلحة «يثير قلقاً عميقاً» في اسرائيل.

ووصفت مصادر حكومية اسرائيلية، رسالة بيغن بأنها إحدى مراحل صراع إسرائيل لمنع تزويد الأردن بالأسلحة. وأن اسرائيل لن تعتمد الأسلوب الذي انتهجته في معارضتها لصفقة طائرات «الأواكس» للسعودية، وستعمل هذه المرة بطريقة أخرى. أي أن التوجه لإفشال الصفقة لن يكون باتجاه مجلس الشيوخ الأميركي بل

بواسطة الاتصال المباشر بين الحكومتين.

وفي حقيقة الأمر، إن الدعوة للتكتل الوطني لم تتجاوز مرحلة الاتفاق على إصدار بيان مشترك صادر عن الكنيست الاسرائيلي. وفشلت في المقابل كل الاقتراحات الأخرى التي طرحت، بدءاً من تشكيل وفد إعلامي مشترك يسافر إلى الولايات المتحدة، وانتهاء بقيام حكومة إئتلاف وطني. ويبدو أن المعراخ خشي على وحدته الداخلية التي تزعزعت كثيراً في الفترة الأخيرة، والتي ساهم مناحيم بيغن في تأجيجها بمناوراته السياسية، وتفادياً لمثل هذا الخلاف داخل التجمع العمالي المعارض، اتخذت قيادة هذا التجمع قراراً بعدم الموافقة على اقتراحات بيغن، وإن كانت صيغة القرار بهذا الشأن تركت الباب مفتوحاً لأشكال أخرى من التعاون في المستقبل.

ورغم كل شيء، تبقى العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل «جيدة»، لأن هناك أسباباً كثيرة تجعل هذه العلاقات كذلك، حسب وصف الدكتور اليـاهو بن ــ أليسـار، رئيس لجنة الخـارجيـة والأمن في الكنيست الاسـرائيلي. فهنـاك، أولاً، تماثل وتطابق في المصالح شبه كامل، سواء كان الأمر «منصوصاً عليه في وثائق وعقود أم لم يكن». وهناك، ثانياً، نسيج من «المشاعر» المشتركة «ويمكنني القول: إن هناك إحساساً جماعياً بانتمائنا إلى العالم الديمقراطي، حيث أن النظام عنـدنـا وعنـدهم نـظام متشـابـه» (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٧٠، ٢٦ و١٩٨٢/٢/٢٧، ص ٤ و٥). ويدعو بن ــ اليسار إلى الحرص على العلاقات مع الولايـات المتحدة، لأنـه عندمـا تكون المصـالح الحيوية لإسرائيل هي المطروحة على جدول أعمال تلك العلاقات «علينا أولاً وقبل كل شيء أن نخدم مصالحنا. وأن نحاول تحقيق الغايات والأهداف القـومية كمـا نراهـا نحن، وأن نحاول إقنـاع الولايات المتحدة بعدالة وصدق طريقنا» (**المصدر نفسه**).

وجاء تأكيد العلاقات الوطيدة بين اسرائيـل والولايات المتحدة من الطرف الآخر أيضاً. ففي رسـالة وجـهـهـا ريـغـان إلى رئـيس الوزراء الاسرائيلي، جدد فيها دعم بلاده لإسرائيل، وأكد أن الولايات المتحدة ستحافظ على «التفوق النوعي والتكنولوجي الاسرائيـلي على الدول العـربية في المستقبل أيضاً» (**هآرتس**، ١٩/٢/١٩٨٢). وأن واشنطن «تتفهم» قلق بيغن من تأثير العوامـل الكمية والنوعيـة على «أمن» اسـرائيل. وتنـاول كاسبار واينبرغر في حديثه إلى شبكة التلفزيون الأميـركي أن.بي.سي. قضيـة تسليـح الأردن وبعض الدول العربية وقال: أن الولايات المتحدة ملتزمة بـالمحافـظة على التفـوق الاستـراتيجي لإسرائيل. لكن من المهم الإشارة إلى أن للولايات المتحدة «أكثر من صـديق في الشرق الأوسـط» (ر.إ.إ.، العـدد ٢٥٦١، ١٦ و١٩٨٢/٢/١٧، ص ٧). وأضـاف واينبرغـر: إن الصفقـة مـع الأردن، إذا مـا نفذت، لن تشكـل خـطراً عـلى اسرائيل. وإن تعزيز قوة الأردن مثله مثل تعزيز قوة أية دولة عربية معتدلة أخرى، حيث يـوفر «مزيداً من القدرة للمنطقة كلها على الصمود في مواجهة التهديدات السـوفيـاتية وبذلك يسـاعد أيضاً على تعزيز أمن الولايات المتحدة واسرائيل في آن معاً» (**المصدر نفسـه**، ص ٨). أي، هل جرى تجاوز «الأزمة»، أم أنها غير موجودة أصلاً؟ يجيب اسحق شامير وزير الخارجية الاسرائيلي على ذلك قائلاً: يجب عدم المبالغة في الموضوع، فـإذا تفحصنا المـاضي نرى أن أمـوراً لا تقـل خطـورة وقعت بين البلدين «لكن العلاقات الودية مستمـرة بين اسـرائيـل والولايـات المتحـدة في مجالات عملية مختلفـة» (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٦٤، ١٩ و١٩٨٢/٢/٢٠، ص ١٦).

شامير يزور القاهرة: قام اسحق شامـير وزير خارجية اسرائيل بزيارة للقاهرة في الفترة الممتدة من ٢٢ إلى ٢٥ شباط (فبراير) الماضي، تباحث خـلالها مـع المسؤولين المصـريين في العـلاقات الثنائية والمسـائل المعلقـة بين البلدين. وتضمن برنامج الزيارة افتتاح مركز أكاديمي اسرائيلي في القاهرة يحتوي على «مواد علمية عن اسرائيل». كما جرى بحث موضوع تطبيع العلاقات وزيارة حسني مبـارك لإسـرائيـل، إضـافـة إلى بعض القضايا المتعلقة بالحكم الذاتي وتسوية الحدود النهائية بين البلدين. وكان الهدف الأخير لشامير سماع تطمينـات من قادة مصر حـول استمرار مسيـرة السلام، ومستقبـل العلاقـات بين مصر واسرائيل بعد إتمام الانسحاب من سيناء. ويمكن القول: إن هدف سماع تطمينات مصرية لمستقبل العلاقات السلمية بين مصر واسرائيل هو الدافع الأساسي لزيارة شامير، بعد الشكوك الكثيرة التي

تثيرها الأوساط الاسرائيلية حول النوايا المصرية في المرحلة القادمة، خاصة أن مسائل كثيرة ما زالت بدون حل بين الطرفين؛ ولا يبدو أن حلولاً تنتظرها في المستقبل القريب. وفي هذا السياق، حمل وزير الخارجية الإسرائيلي معه سلسلة طويلة من الاتفاقيات التي وقعت في الماضي لكنها «لم تنفذ أبداً». فالقيود على التبادل التجاري بين الدولتين لم تلغ، كما تقول المصادر الاسرائيلية، على الرغم من الأحاديث المطولة عن ذلك. ولم تستطع الشركات الاسرائيلية الاشتراك في مناقصات علنية؛ «كما ينبغي على المواطن المصري الذي يريد زيارة اسرائيل أن يحصل على جواز سفر خاص، بل من المحتمل أن يستوقف على أبواب السفارة الاسرائيلية في القاهرة» (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٦٦، ٢٢ و١٩٨٢/٢/٢٣، ص ١٥). وتضيف هذه المصادر: إن الشركات الاسرائيلية لا تستطيع القيام بالدعاية لمنتوجاتها عن طريق وسائل الأعلام المصرية. ويعتقد الوزير الاسرائيلي أنه يجب «تنظيم» هذه الأمور قبل إتمام الانسحاب من سيناء. ورغم استمرار الزيارة لمدة ثلاثة أيام، إلا أن شيئاً جديداً لم ينتج عنها، حيث عاد الطرفان إلى تأكيد مواقفهما المعروفة بالتمسك باتفاق السلام؛ وأعلنا عن وجود الرغبة في تعميق العلاقات في المستقبل وتعزيزها. ولم يكن في الامكان أيضاً إخفاء الخلافات الموجودة بين الطرفين؛ إذ أعلن شامير خلال مأدبة غداء أقامها على شرفه نظيره المصري، أن الدولة الفلسطينية «أصبحت قائمة وهي موجودة في الأردن» (ر. إ. إ.، العدد ٢٥٦٧، ٢٣ و١٩٨٢/٢/٢٤، ص ٤). وأضاف، أن اسرائيل «تحترم» حق تقرير المصير كما يجب، لكن الفلسطينيين يرونه في اقامة دولة لهم، مع أن هذه الدولة «موجودة في الأردن؛ واتفاقات كامب ديفيد تهدف إلى حل مشكلة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة» (**المصدر نفسه**). وذكرت مصادر مصرية أن الوزير كمال حسن علي رفض اقتراح شامير بالسعي للتوصل إلى اتفاق مبادىء حول «ماهية وطبيعة الحكم الذاتي قبل انتهاء الانسحاب من سيناء» (**المصدر نفسه**). ويعزز هذا الموقف رأي المصادر التي ذكرت أن زيارة شامير لم تحمل أي جديد. وهكذا بقيت مواضيع، مثل رسم الحدود المشتركة والحكم الذاتي وزيارة مبارك، بدون حل، إلا أن الطرفين عادا وأكدا تمسكهما «بمسيرة السلام»، وحرصهما على امكانية حل المشاكل العالقة بالمفاوضات.

محمد عبد الرحمن

مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل

في ما يلي الترجمة الكاملة لـ «مذكرة التفاهم الاستراتيجي» الموقعة في واشنطن، يوم ١٩٨١/١١/٣٠، بين الولايات المتحدة واسرائيل، كما نشرتها صحيفة **معاريف** الاسرائيلية الصادرة يوم ١٩٨١/١٢/١.

مقدمة

ان مذكرة التفاهم هذه تعيد وتؤكد علاقات الصداقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، المستندة على علاقات الأمن المتبادلة السائدة بين الدولتين. ويعترف الطرفان بضرورة زيادة التعاون الاستراتيجي لردع كل تهديد على المنطقة من جانب الاتحاد السوفياتي. وإزاء التعاون المستمر والمثمر من أجل الأمن المتبادل، قرر الطرفان تشكيل إطار لمواصلة التشاور والتعاون لتعزيز أمنهما القومي لإحباط مثل هذه التهديدات للمنطقة كلها.

وقد توصل الطرفان إلى الاتفاقيات التالية لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه:

أولاً ــ يهدف التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل، كما تحدده هذه المذكرة، إلى الوقوف ضد تهديد السلام والأمن في المنطقة من جانب الإتحاد السوفياتي، أو من جانب قوات يسيطر عليها السوفيات من خارج المنطقة وتدخل إلى المنطقة. وتوجد له الأهداف الشاملة التالية:

(أ) تمكين الطرفين من العمل بالتعاون والتوقيت الصحيحين لمواجهة التهديد المذكور أعلاه.

(ب) يتبادل الطرفان المساعدات العسكرية لنشاط قوات كل منهما في المنطقة، لمواجهة ما يتطلبه العمل ضد التهديد نفسه.

(ج) ان التعاون الاستراتيجي بين الطرفين غير موجه ضد أية دولة أو مجموعة دول في المنطقة؛ وهو مخصص لأهداف الدفاع أمام التهديد المذكور أعلاه فقط.

ثانياً ــ ١ ــ تشمل المجالات التي يتجسد فيها التعاون الاستراتيجي لمنع التهديد الذي يعرض أمن المنطقة للخطر، المذكور أعلاه، ما يلي:

(أ) تعاون عسكري بين الطرفين، طبقاً لما يتفق عليه الطرفان.

(ب) مناورات عسكرية مشتركة، بما فيها مناورات بحرية وجوية في شرقي البحر المتوسط، كما يتفق عليه بين الطرفين.

(ج) تعاون لتشكيل وإقامة نشاطات طوارىء مشتركة كما يتفق عليها بين الطرفين.

(د) مجالات أخرى في إطار المجال والهدف الأساسيين لهذا الاتفاق، وفق ما يتفق عليه بشكل مشترك.

٢ ــ إن تفاصيل النشاطات، في إطار هذا المجال من التعاون، سوف يعمل بها من قبل الطرفين حسب شروط الفقرة الثالثة أدناه.

ويشمل التعاون: المخططات والاستعدادات والتدريبات.

ثالثاً ــ ١ ــ يشكل وزيرا دفاع البلدين مجلساً للتنسيق لتحقيق أهداف هذه المذكرة:

(أ) للتنسيق وتقديم التوجيهات لمجموعات العمل المشترك.

(ب) لمتابعة تنفيذ التعاون في المجالات التي سيتفق عليها بين الطرفين في إطار هذا الإتفاق.

(ج) لعقد لقاءات دورية في إسرائيل وفي الولايات المتحدة للبحث في المسائل الخاصة، وتحقيق الأهداف التي عرضتها هذه المذكرة. وبالامكان عقد لقاءات خاصة حسب طلب أحد الطرفين. ويعتبر وزيرا الدفاع في كلا البلدين كرؤساء لهذه اللقاءات طالما تسمح الظروف بذلك.

٢ ــ تعالج مجموعات العمل المشتركة المسائل التالية:

(أ) التعاون العسكري بين الطرفين، بما فيه المناورات الأميركية ــ الإسرائيلية المشتركة في الشرق الأوسط.

(ب) التعاون لإقامة نشاطات طوارىء مشتركة بما فيها وضع منشآت صيانة وقاعدة للبنية التحتية الاخرى طبقاً للأهداف الأساسية لهذا الاتفاق.

(ج) التعاون في مجال البحث والتطوير، إستناداً إلى التعاون القائم في هذا المجال.

(د) التعاون في مجال التجارة الأمنية.

(هـ) مجالات أخرى في إطار الأهداف الأساسية لهذا الاتفاق، مثل مشكلات نشر القوات، كما يتفق عليها في مجلس التنسيق.

٣ ــ ان جدول أعمال مجموعات العمل المشتركة في المستقبل، ترتيبها وتقديم التقارير إلى مجلس التنسيق، سيتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

رابعاً ــ تدخل هذه المذكرة حيز التطبيق الفعلي مع تبادل المذكرات، وعندما تكون الإجراءات المطلوبة قد استكملت عند كل طرف. وإذا وجد أحد الطرفين أنه يفضل الغاء مذكرة التفاهم هذه، يستطيع فعل ذلك، بإعلام الطرف الآخر قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء مفعول العمل بالمذكرة.

خامساً ــ لا يعتبر أي أمر ورد في هذه المذكرة ماساً لما سبقه من اتفاقيات وتفاهم بين الطرفين.

سادساً ــ يعتقد الطرفان، بشكل مشترك، أن أي شيء وارد، في هذه المذكرة لا يهدف المساس، ولن يمس، بأية صورة ممكنة، بالحقوق والالتزامات الملقاة، أو التي ستلقى على كاهل احدى الحكومتين وفق ميثاق الأمم المتحدة، أو أي قانون دولي آخر.

ويؤكد الطرفان مرة أخرى إيمانهما بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتطلعهما للعيش بسلام مع دول المنطقة كلها.

باسم حكومة الولايات المتحدة. كاسبار واينبرغر، وزير الدفاع.

باسم حكومة إسرائيل، أريئيل شارون، وزير الدفاع.

ترجمة م. ع. ر.

(عن العبرية)

الضيافة العربية العريقة

على متن الخطوط الجوية الكويتية

أينما تنقلكم طائراتنا .. فالضيافة العربية هي تقليدنا

اتصالات سريعة ومباشرة الى الخليج والشرق الأقصى

الخطوط الجوية الكويتية
KUWAIT AIRWAYS

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال
بوكيل سفركم المعتمد أو :

الكويت مكاتب المبيعات الرئيسية والحجز ت ٤١٢٠٠٠ ـ ٤٣١٨٢١ «عشرة خطوط» أبو ظبي ت ٢٢٢٥٣ ـ ٤١٥٦٩ ● عدن ت ٥٣٧٢٨ ـ ٢٤٢٦٦ ـ ● ٢٢٥٨٩ الاسكندرية ت ٨٠٥٨٤ ـ ٨٠٥١٠٢ ـ
● عمان ت ٣٠١٤٤/٥/٦ ـ ● بغداد ت ٨٨٨٠١٨ ـ ٨٨٨٦٣٣٧ ● البحرين ت ٢٣٠٣٩٠ ● البصرة ت ٢١٧٦٠٧ ـ ٢١٥٩٥٢ ـ ● بيروت ت ٢٥٥٠١٢ ـ ٢٥٩٠٧٠١ ـ ٢٤٤١٥٨ ـ ● القاهرة ت ٥٩٨٦٦ ـ
٧٤٩٩٢٥ ـ ٧٥٩٨٧٤ ـ ● دمشق ت ٢٢١٠٨٨ ـ ١١٩٩٥٠ ـ ● الظهران ت ٨٦٤٢١٠٢ ـ ٨٦٤٢١٠٤ ● الدوحة ت ٢٣٢١٦٧ ـ ● دبي ت ٢٨١١٠٦ ـ ٢٨١١٠٩ ـ ● الخرطوم ت ٧٧١٧١ ـ ٧٥٧٢٦ ـ
٨١٨٢٦ ـ ● مسقط ت ٧٣٤٦٤١ ـ ٧٣٤٧٢٠ ـ ● رأس الخيمة ت ٢٩٥٢٤ ـ ● صنعاء ت ٥٢٦٦ ـ ● طرابلس ت ٦٢/ ٤٧٠٦١ ـ ٤٦٣٨٨ ـ ● تونس ت ٢٥٠ ٢٥٤ ـ ٢٥٣ ٢٥٤ ـ ٧٣٩ ٢٥٢